

بسم الله الرحمن الرحيم

الكنتا الرابع في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى

حكاية عن عيسى عليه السلام الذي قال في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
غير ما تظن من الحاج وانما هي تلك النسيان فاستمال الصوفية في هذه المعاني مع ان الاصل منه الاشتراك والمعاد والحواس
مصلحة وكل واحد من الاشياء المطلقة انما هي كونه جسيما في الشريعة عبارة عن اشياء محسوسة بانه انشاء الله تعالى
وهو ينقسم الى اجزاء من مكره ومحبوبه واجزاء من صوره ومظاهره وانما الكفايات في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
على بعض الوجوه وقضا الواجب ان يجمع اما السنة الا الشك والاما الشك في ان كان بينه وبين الله كونه عيسى عليه السلام
البرق والصبر ومولد النبي صلى الله عليه واله وسلم في حوالا من غير ان لا يصفه عن الدنيا وشؤونها على وجهه بغيره في الدنيا
كل جنة في الدنيا والجنة في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
ما الضيق فله من غير ان يصفه في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
بقية الفروض من نور العصبه ومصر العصبه في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
بما ذكره انشاء الله تعالى في الاول ما هو من صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
او يصفه في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
وما كان لا يصفه في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
قوله تعالى وعلى الذين طبقوا قلوبهم غشاوة من طوع خيلهم حريه وان تصوموا خير لكم ان تصوموا فاعلموا ان الله
سئل في كان الصوفية في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
ان يصفه في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
فما في ذلك حشده في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
الا فذكر ان عيسى عليه السلام في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
صراخه لا يصفه في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
في جوار الماء فلا حرج في الدنيا والكروان في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى

في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى
في صوفية مقدونيا الصوفية في النسيان لان قال الله تعالى

في نيل الصوم

٥٥٩

فقال ان هو تواتر الصوم قبل ان تزل الشمس لم يضره فيما رواه بكر الزوال حبس من الوقت لله نوى عن غار الساباط عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه ايام من شهر رمضان يقضيها في نيل الصوم قال هو ما يحبها الى ان يزل الشمس فان كان نوى الصوم فليصم ان كان نوى الاطعام فليطعم سئل فان كان نوى الاطعام لم يصم لم يضره ان نوى الصوم بعد ما زال الشمس قال لا اما اتخذ اخذت من ابي نصر عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الرجل يكون عليه الفساق من شهر رمضان ويصوم فلا ياكل الى العصر يجوز ان يحمله فضا من شهر رمضان قال نعم فانه مع ادسالة لا يضره فيه بالنسبة اخذت الغفها ما يقوله عليه السلام من لم يثبت الصيام من الليل فلا صيام له ولا الا بوضف فحاده بغيرهم الاكل من اوله فاذ النوى من الليل لم يوضف له بالحكم بخلاف الصوم للمعتن والجواب ان الحديث مخصوص بكون الكسافة في نيل الصوم فانه ما شاء الله في علة التعيين وكذا عن الثاني **مسألة** في هذا الصوم النافذة قولنا ان هذا ما ينبغي ان لا يصح الصوم الا بنية من الليل الى الفجر قال مالك وداود والشافعي وروى عن عبد الله بن عمر قال علمنا انما اجمع يجوز ان يحل هذا ما نهى داود وقال ابن مسعود وعنده من سبيل السبيل في النية والشافعي واحدا صحاح الراي لما رواه الجمهور عن جارية قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاذن صائم ومن طرقتا تحاضه ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال علي عليه السلام اذا لم يضره من الرجل على نفسه صياما ثم بدا له الصيام قبل ان يعلم طعاما او شرابا او يغير فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء انظره عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع فعرض له الحاجة قال هو بالخيار ما بينه وبين العصر وان مضى العصر ثم بدا له ان يصوم لم يكن نوى في ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم لانه الله وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امرؤ المؤمن عاكفا دخل الى اهله فيقول عندكم شيء ولا صمتان كان سدا بهم شيء اقوه به والائمة وان فعل الصلوة يخفف عن نفسه ان لم يفعلها وعملها على الرخصة الى الفجر لئلا يفسد الصوم اخذت مالك فطاهر قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل وان الصلوة يتأخر في نيل فرضها وفعلها فلكذا الصوم والجوار من الحديث انه مخصوص بالقصاص المندرج في حد فاعلمنا انما من حديثهم عام مع ضعفه فان في طريقه من ابي جعفر ضعفه جرحه عن القصاص بالفرق لا انه لا ينعى مع اول الصلوة في الفتل لا يودى شرطا لها الى فعلها الا انها لا تقع الا بقصد ونية في فعلها اما شرط الصوم من الليل فانه يوجب الفيل النفل فان كان نيا عن الصوم والنهار رضى عن ذلك كما يجوز الصلوة ففلا على الرخصة لانه الله **مسألة** في من ادفعها الى النافذة قولنا ان هذا ما ينبغي ان لا يصح الصوم الا بنية من الليل الى الفجر قال مالك وداود والشافعي وروى عن عبد الله بن عمر قال علمنا انما اجمع يجوز ان يحل هذا ما نهى داود وقال ابن مسعود وعنده من سبيل السبيل في النية والشافعي واحدا صحاح الراي لما رواه الجمهور عن جارية قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاذن صائم ومن طرقتا تحاضه ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال علي عليه السلام اذا لم يضره من الرجل على نفسه صياما ثم بدا له الصيام قبل ان يعلم طعاما او شرابا او يغير فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء انظره عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع فعرض له الحاجة قال هو بالخيار ما بينه وبين العصر وان مضى العصر ثم بدا له ان يصوم لم يكن نوى في ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم لانه الله وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امرؤ المؤمن عاكفا دخل الى اهله فيقول عندكم شيء ولا صمتان كان سدا بهم شيء اقوه به والائمة وان فعل الصلوة يخفف عن نفسه ان لم يفعلها وعملها على الرخصة الى الفجر لئلا يفسد الصوم اخذت مالك فطاهر قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل وان الصلوة يتأخر في نيل فرضها وفعلها فلكذا الصوم والجوار من الحديث انه مخصوص بالقصاص المندرج في حد فاعلمنا انما من حديثهم عام مع ضعفه فان في طريقه من ابي جعفر ضعفه جرحه عن القصاص بالفرق لا انه لا ينعى مع اول الصلوة في الفتل لا يودى شرطا لها الى فعلها الا انها لا تقع الا بقصد ونية في فعلها اما شرط الصوم من الليل فانه يوجب الفيل النفل فان كان نيا عن الصوم والنهار رضى عن ذلك كما يجوز الصلوة ففلا على الرخصة لانه الله **مسألة** في من ادفعها الى النافذة قولنا ان هذا ما ينبغي ان لا يصح الصوم الا بنية من الليل الى الفجر قال مالك وداود والشافعي وروى عن عبد الله بن عمر قال علمنا انما اجمع يجوز ان يحل هذا ما نهى داود وقال ابن مسعود وعنده من سبيل السبيل في النية والشافعي واحدا صحاح الراي لما رواه الجمهور عن جارية قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاذن صائم ومن طرقتا تحاضه ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قال علي عليه السلام اذا لم يضره من الرجل على نفسه صياما ثم بدا له الصيام قبل ان يعلم طعاما او شرابا او يغير فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء انظره عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع فعرض له الحاجة قال هو بالخيار ما بينه وبين العصر وان مضى العصر ثم بدا له ان يصوم لم يكن نوى في ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم لانه الله وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امرؤ المؤمن عاكفا دخل الى اهله فيقول عندكم شيء ولا صمتان كان سدا بهم شيء اقوه به والائمة وان فعل الصلوة يخفف عن نفسه ان لم يفعلها وعملها على الرخصة الى الفجر لئلا يفسد الصوم اخذت مالك فطاهر قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل وان الصلوة يتأخر في نيل فرضها وفعلها فلكذا الصوم والجوار من الحديث انه مخصوص بالقصاص المندرج في حد فاعلمنا انما من حديثهم عام مع ضعفه فان في طريقه من ابي جعفر ضعفه جرحه عن القصاص بالفرق لا انه لا ينعى مع اول الصلوة في الفتل لا يودى شرطا لها الى فعلها الا انها لا تقع الا بقصد ونية في فعلها اما شرط الصوم من الليل فانه يوجب الفيل النفل فان كان نيا عن الصوم والنهار رضى عن ذلك كما يجوز الصلوة ففلا على الرخصة لانه الله

في نيل الصوم

في نيل الصوم

منه من ان يتركه ما لا يتركه قبله بحسب له

کتاب الصوم

白下。

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ
کراچی

فَعَالٌ كَنِيٌّ وَأَنْ كَانِ مِنْ
شَهْرِ مَضَانِ

قبول

كتاب الصوم

٥٥٠

الثاني عشر

لو كان غدا فاجبت المأزاة بالبراءة العارفة بذلك بالهلال من غير ما قد فعل بجزيرة الصوم لو كان من رمضان لم يكن
 ان الخبر فاده الظن كما لو اخرج من شأه ومن حيث لم يخرج كونه يوم شك المرد هذا الضعف ان المحتاج ليس يلزم ان يثبت له ذلك لا يخلو
 به وانما يثبت الرقبة واستكمال التثنية ولا يثبت عليه الوجوب منها بخلاف الخبر الواحد عن التوبة لو وقع الخلاف هناك وان كان الحق على
 انها على ما في **الثالث عشر** لو نوى من صائمه هذا الشاء لله فان قصد الشك والهدوء لم يصح صومه لانه لم يفعل فيه شيئا فلا يلزم
 مجزئة كما لو تردد بين الصوم وعدمه وان قصد الرضا وان ذلك موقوف على شبهة الله تعالى في توفيقه فكيف يمكن شرا وتخيلا من الواجب
 لو نوى قضاء رمضان او تطوعا لم يخرج لانه صوم لا يمين بوقته فاختار في الميمين ولا يمين حيلة مشتركة بين الفرض والقدر فلا يثبت له احداهما
 الاولوية ولا يفرقها لعمد القصد وقال ابو يوسف لا يبيع عن النضاض لان التطوع لا يقصر في الميمين فكأنه نوى القضاء وصوما مطلقا
 محض بغير تعلق بزمانه قال الشافعي ان زمان النضاض يصلح للتطوع فاذا سقط فيه الفرض بالشرط بغيره نوى الصوم فوقع تطوعا والجواب عن ذلك
 لان التطوع وان لم يقصر في الميمين الا ان يبيع ان يؤمر به ويمنه وهو من الفرض فلا يبيع بخلافه في التوكيد الفرض من الصوم المطلق
 لانه جزء من الفرض غير انما لا يفرق عن الثاني ان زمان القضاء كما هو صلاحي التطوع فكذلك القضاء فلا يخص بهما والقصد واليمين سقوط
 نية الفرض للشرط او من سقوط نية النفل فاما ان يقطع وهو المطلوب من صوم حال **الحامس عشر** لو ثبت له التثنية عن وقت
 انه كان غدا من رمضان فانه صائمه وان كان من شوال فهو مفطر قال بعض الشافعية من نية وصومه لا يثبت على أصل وهو نية الشاء
 وعنده فبتردد ولو انه طام في رمضان او نافلة لم يخرج ذلك خلافا لانه حيلة مشتركة ولم يخلص للفرض **الثاني عشر** لو ثبت له التثنية
 عاما الى الزوال ثم جلتها لم يخرج على ما تقدم ويجوز عليه الامساك والقضاء وحل ثاب على كتابه لا لعمد الاعتدال به وعنده الاخير
 كالواحد متعديا ثم امسك الصحيح عندك انه ثاب عليه فوايل امساك لانه واجب يستحق تركه الثواب فيستحق بفعله الثواب ولو لم يصح
عشر ثبنا ان محل التثنية من الزوال الى الزوال مع التثنية في الصوم الواجب مضاعفان فخرج الزوال لو خرج محل التثنية
 في الفرض وبالنقل من ذلك اخرج نية الاخطا ما لو اخرج بنية الصوم كذا في يوم الشك فانه يخرج منه الوجوب قبل التثنية متى كان من الثابت
الثاني عشر لو اخرج بنية الاخطا مع علمه بانه من الشهر وجوبه عليه ثم جلت التثنية لم يخرج سواء كان قبل الزوال او بعده لانه قد مضى
 من الوقت زمانا فبطلت بغيره بحكم الصافي من غير علمه ويجوز عليه الامساك سواء اخطا او لا وجوب عليه القضاء **الثالث عشر** قال الشيخ
 في المبطلات ان كانت اذاعة لا تتعلق بالعدم فانما تتعلق بالصواب اذا توطئ النفس بغيرها على الامتناع بغيره والخوف من عقاب الله
 وغير ذلك وبطلت كراهة هذه الاشياء فيكون متعلقا على هذا الوجه ولا ينافي في الاصول ومخرجها اشكالك الشيخ ان الارادة صفة بغض
 المفردات عن بعض يقضي بخصيصها فاعا على بعضها دون الباقي في نية التثنية فالتعلق بالمسكنات المقدرة لنا اذا فطر هذا ففعلوا النية
 غير متكررة لنا على ان لا القدرة تتعلق بالاجداد ولا تخصص للمسكن فلا يكون بعضه مقدرا دون بعضه لانه متفرق الصوم رعاية عن الامساك
 وهو في الحقيقة راجع الى النية فكيف يصح اذاعته فاجاب الشيخ بان متعلق الارادة توطئ النفس على الامتناع وقهرها عليه بخلافها من التثنية
 ومعنى وجوده او نقول الارادة هنا راجعة الى الكراهية على انه يشر كراهية متعلق باخذ المفضل ذلك هذا ما قرره الشيخ والخوف في ذلك قد
 ذكرناه في كفاية الكراهية **العشرون** نية صوم الصبي بنقله وموثره على فلو بلغ قبل الزوال لم يثبت له بل يجب عليه بنية الفرض في الاخطا
الحاكم **غيره** لو تكرر يوم الشك فبطلت عليه اجزاء سواء اذاعته لك صوم يومه صوابا او صوابا قبله او لا بكونه ذلك
 وقال بعض الشافعية بكونه وهو خطأ لانه اذا جاز ان يصومه نطقا بسبب من موقعه يومه فانه صوابا ولو تكرر صومه في الفرض ولو
 كالوقت الذي نوى عن الصلوة فيه على ان يمنع كراهية صومه منفردا وقد سلف اذ انبهر هذا فانه صوم من غير سبب فبطلت انه مستحب
 بجبره وعند الفقهاء انه مكروه على ما تقدم وكذا عند الشافعية فهل يجمع ام لا قال بعض الشافعية لا يصح لان الفرض من الفريضة وهو لا
 بذلك فيه نظرا **الحاكم** **الثاني عشر** لو اكل من الاكل والشرب من الشرب والامساك على الله وعلى سؤله والامتناع عليه الامتناع من الماء وايضال الغبار والغليظ الى الحلق والبقاء على الجذابة حتى يطلع الفجر من غير
 ومعاداة النور بعد انقضاء حتى يطلع الفجر الفجر غامدا والمخضه وجميع احتياجه فانه مسائل **المسئلة الاولى** وجوب الامساك على الاكل
 والشرب فاما استنفاد من النقص الاجماع قال الله تعالى كلوا واشربوا حتى تبين لكم الخطا لا يبيض من الخطا الا سود من الفجر انتم
 الصبي الى الليل ولو الجهل عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال والذي يمتني لمخلوق فم الصبي الطيب ناله عن ربح المسكن بركتها
 شرب وشهوته من اجله من طريق الحاصد ما رواه الشيخ عن الحلبي عن ابيه عبد الله عليه السلام قال كان بلال يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله
 في بطلع الفجر فقال النبي صلى الله عليه وآله اذا استمعتم صوت بلال فادعوا الطعام والشرب فداصبتهم وفي الصحيح عن ابي بصير قال سالت ابا

في هذا الخبر
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في ما عند الصائم

٥٤٥

ابصار الاجماع واخرج الاخرين بالاصل الدال على البرائة وعلوه الدليل النافض بازالته على ان الحديث الاول قد اشل على ما ان في العمل
 على تركه وهو النقص للوضوء والحديث الثاني ضعفه لان في طريقه عثمان بن عيسى ومنه اخذوها وانما على ان ساجده لم يسندها الى
 الامام والاجماع ممنوع مع وجود الخلاف والاقوال على حديث الاول ضعيفه بان من يركها ظاهر الحديث في الحديثين الذين اشبه
 الحديث عليه قوله في الحكم الثالث والافضل لاقتناعا بالرواية الاولى الاحباط الخارج لاصل البرائة **فروع الاول** في الحديث
 والثاني بغيره لا يوجب الاخذ عندنا وبه قال باقي الفقهاء الا الاوزاعي لما ان الاصل برائة الله ولا من نوع كلامه لا يخرج من الا
 فلا يفتويه كتابا من انواع الكلام اخرج الاوزاعي يرواه ابو بصير عن النبي صلى الله عليه واله قال من لم يدع قوله البرائة والعمل بغيره
 لله ما جاز ان يدع طعامه شرابه عن النبي صلى الله عليه واله انه قال اذا كان احدكم صائما فلا يدع قوله لا يجزيه فان امره ان لا يشهد
 في صائمه والجواب ليس الحديثين لا على الاخذ بالثاني **الثاني** لا يكتفي على غيره تعالى غير سؤله والاشهاد لا يغير الحكم
 اجماعا لما قلناه في حديثه اجماعا لثالث الاخر في الاخذ بالثاني لا يكتفي على الله تعالى او على قوله او على الاخذ في انواع الكثرة
 في كمالها كان وفي الاخرة على الصائم **المسألة الثانية** من الارتماس في الماء قال الشيخان انه يفسد الصوم وقال السبكي
 لا يفسد الصوم وكرويه وقال مالك واحد والحنبل والشعبي والباقر لم يوجبوا على انه غير مكروه والشيخ قوتان انه حرام لا يوجب
 فلا كفاؤه وهو جديده لنا على الخبرين ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول لا يفسد الصائم ما صنع اذا اغتسل
 اربع خصال الاكل والشرب النساء والارتماس في الماء وهو ملل بمفهوم الشربة على وجود الضرر مع عدم احتسابها وفي الصحيح عن علي
 عز الدين عليه السلام قال الصائم يشترط في الماء ولا يبرئ منه في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبرئ من الصائم ولا
 الحمر من الماء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الصائم يشترط في الماء لا يبرئ منه في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء
 على انما الغسل والكفاؤه ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصائم يشترط في الماء لا يبرئ منه في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يكون الا اذا اخلت عذر وجب احدهما فلا بد ايضا من الاخذ بالثاني لا يبرئ من الصائم ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء ولا يبرئ منه في الماء
 الغسل والكفاؤه فاما احدهما عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصائم يشترط في الماء لا يبرئ منه في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 من جاع لا من احتل ثم يفسد بصوره كما يروى عن عبد الرحمن بن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 عليه السلام بالفرج يصب على راسه الماء وهو صائم من العطش ومن الحرج الجواب عن الاول ان الرواية ضعيفة لا يثبت بها الا كراهية صائم
 على الحرج فيل عليه جيبا بين الادلة فادلتها بالادلة ووجهها انما يشبه محموله على انه قارب من الصائم لان الصائم اذا شرب طهرا
 من الجبابة في ذلك على ما تافى ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 بخلاف الارتماس في الماء في الباظر في الارتماس اكثر منه في صلب الماء **فروع الاول** لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 والافعال والبرئ مكروه بل قد يكره مستحبا **الثاني** وان ترس في الماء المخلط فسد حكمه سواء دخل الماء اختبأ او اوضح
 اذا كان الارتماس مختارا **الثالث** لو صب الماء على راسه فدخل الماء حلقه فان بعد اذ دخل الماء فسد حكمه وان لم يتعد كان
 الصدوق يوجب عليه قطعا اذا اضماع الاختيار مع الاضطرار فان لم يرد اليه يفسد حكمه **الرابع** لا فرق في الخبرين بين كون
 في الماء الجاهل والارتماس في الماء الجاهل على ما يروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 مثلهما والعرض في الفقه بالخلاف الجاهل ولنا انه لو اوضح الى جوفه بما بنا في الصوم فكان مفسدا له وجوبه ما رواه الشيخ عن سليمان بن الجهم
 فاما يفسد يقول ذاته ثم راحه ضاغطا وكس بينا مدخل في نفسه وحلقه ضاغطا فان ذلك لم يفسد مثل الاعراض والشرب والنكاح وقوله لا يبرئ
 عن من سجد على راسه عليه السلام قال سالت عن الصائم يعض بعوض ويضربك فسد حكمه في حلقه قال لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 ورجل النساء شعوره منه ومنه اختياره لا يفسد احدهما **المسألة الثالثة** من اجنب لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 فيه ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء
 حرج في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يدع قوله البرائة والعمل بغيره لله ما جاز ان يدع طعامه شرابه عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال ان سجد على راسه عليه السلام قال سالت عن الصائم يعض بعوض ويضربك فسد حكمه في حلقه قال لا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء ولا يبرئ من الماء

في ما عند الصائم

عنه

في ما عند الصائم

في ما عند الصائم

فما يوجب قضاء الكفارة

٥٧١

عن قبة مؤمنه وبصوت يومها بول يومه وهو علم في الرجل المرأة وعن ابن عمر عبد الحميد عن بعض مواله قال من اجنب شهرا مضافا
 يصح عليه من رقبته واطعام مائة مسكنا وقضاء ذل لا اتمم قال بن بدير كذا ابدوا اذا كان حكم العام على الجناية على اوجب الكفارة
 عليها بالتوفيق لا لاجتماع نهار اولي اجمع لها لسان النبي صلى الله عليه واله الا ان الواطى في رقبته ان يتوق رقبته ولو ما في الرقبة لشي
 مع علمه بوجوبه منها ولا نه حمله يتعلق بالوطى كان على الرجل كالمه في الجنب لانه عليه كفايته في تلك الحال لانه مثاله والتحصن عقيب
 السؤال لا يدل على الحكم عن غيره لو قبل بل يوجب قضاة ذكرتم كان اولى بقوله حكى على الواحد حكى على الجناية وعن الثاني بالفرقة بين
 وبين المهر وهو ظاهر في **الاول** لو اكره اقلها على الجماع وهاضما ثمان وجعلها كفارة ان ذكره الشيخ واكثر علمانا
 وقال الجبه وسقط الكفارة عنها وعندها صحتها صحيح فلا كفارة عنه ولنا انه هتك تقرب بفعله ولا يحصل الامن اثنان فكان عليه
 عقوبتها ما وثقه ما رواه الشيخ عن الفضل بن عمر عن ابن عبد الله عليه السلام وجعل في امرته وهو صائم وهي صائمة فقال ان كان
 استكرهها فعليه كفارة ان كان طاعة عنه فعليه كفارة وعليها كفارة وان كان اكرهها فليس عليه كفارة من سوطا نصف التحريم
 كان طاعة عنه فليس عليه كفارة سوطا وفي سنن الرواية صنف بالجمل ويحق في هذا من الشرع بين **الثاني** اناس بين ان الكفارة مخيرة لكن
 بعض اصحابنا ذهب لقرينةها والفرع عليه ان اكرهها فله الكفارة ان كان طاعة عنه وكفارة عنه الكفارة عنها فليجب كراهية تزداد فيه
 انها معا عنه فان قلنا انها عنها فان اتفق خالفها وكانا من اهل العقوبة عن قبة فان كانا من اهل الصيام او غيره اشهر وان كان
 من اهل الاطعام طاعة عنه وغيره مسكنا وان اختلف حالها فان كان على اتفق عن نفسه وهل يجوز ان يصوم عنها فيه تزداد فيه لا
 يجوز لان الكفارة وان كانت عنها الا ان لا اكرهها فليجبها فكان لا اعتبار بقدرته وان كان هو من اهل الصيام والزوج من اهل الاطعام
 صار عن نفسه وعنها وكذا ان كانت هي علاها لافه وجعلها بفعله عليه ولا اعتبار بجماعها وانما ذكرنا هذه الفرع لثانها
 الثاني في بعضها **الثالث** لو كان مجنونا فوطى وهي صائمة فان طاعة بلزمتها الكفارة وان اكرهها سقطت الكفارة عنها اما
 عنه فلمع التكاليف الجمل وما عنها فلهد مبالا كراه **الرابع** لو زنى امرأة في نهار رمضان طاعة عنه فعليه كفارة ان كان اكرهها
 فعليه كفارة وهل يجب عليه خصال الشيخ لا يجوز له حمله على الزوجة كما لا يقول به وهو جدي على ما لا يكمل برائة الذمة الحاصلة
 استدل ذلك كونه هو اتم فطرته ونه ويوجب عليها كفارة عن نفسها ولا كفارة عليه ولا عليها **السادس** لو اكرهها على الجماع
 وجعلها كفارة عن نفسها وهل يجب كفارة عن نفسه تزداد نساء من مكان يتحقق الاكره في الجماع وعنده نظر الى استا المبل للقل
 الى الاختيار خاصة **مسألة** لو وطى امرأته فارتل وجعلها القضاء والكفارة اجماعا وان لم يتزل فيه فلو كان احدهما انك وبه
 قال الثاني في اجمل ابو حنيفة في زانية وفي اخرى هي الشهيرة لا كفارة بالوطى الذي يروى وافنا على وجوب القضاء لنا انه افضل من
 بجماع في المهر فوجب الكفارة كالوطى لانه وطى في محل شهوة طاعة كان كالقبول ولا نه وجعلها للمعادلين فليكن لا خروا نه وطى مقبولا
 في فرج فيجب الغل والكفارة وكان النبي صلى الله عليه واله امر قار واقتل اهل الفضل والكفارة ولم يستفصل مع الاجال فيكون
 عاما في مطلق الوطى اجمع ابو حنيفة بانه وطى لا يتعلق به حد فلا يتعلق به كفارة والجواب المنع من عدم التحسينا لكن لا ملازمة كافي الاكل
 لا يقال فمدى الشيخ عن احمد بن محمد عن بعض الكوفيين برضا الى ابن عبد الله عليه السلام في الرجل ياتي المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا يتفق
 صومها وليس عليه غسل عن علي بن الحكم عن ابن عبد الله عليه السلام قال اذا زنى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينفق صومها وليس عليه غسل
 نقول انها خيرة سهلان لا اعتداد بها **فروع الاول** لو وطى غلاما فان لم يزل الكفارة وان لم يتزل قال الشيخ والسبب في
 بنبأ الكفارة ايضا وبما قال الشافعي قال ابو حنيفة بلزمت القضاء لا غير لان وطى عمدا وطى جبريا فيجب الكفارة ولا نه جماع في
 محرر شرعا متى طاعة وجب الكفارة ولا تاحكم المقيمين ثابتة فثبت الاخرى وادعى الشيخ ابو حنيفة الاجماع على ذلك وادعى السيد
 اجماع الامامة على وجوب الغسل على الفاعل والمفعول فيجب القعة الفضا الصوم ويلزم من فضاة متعدي الكفارة **الثاني** لو وطى في
 ورج الاية فانزل وجب القضاء والكفارة وان لم يتزل قال الشيخ لا يتفرق ويجب القول بالقضاء لانه مجمع عليه في الكفارة ومنع ابن
 من الجواب لثانها وهو **الثالث** لا فرق بين وطى الزوجة والاختصاص الصغيرة والكبيرة او وجب بوطى الزوجة بوطى
 الاختصاص **الرابع** اذا اوجبت الكفارة على الواطى برأيه على الفعل لانه هتك مشترك بين فعلها فانما تنكر في العقوبة
الخامس لو ازل عمدا الملاءمة والفضل واستفد به القضاء والكفارة وكذا لو وطى نهارا وزنا فمهرين فانزل في
 قالنا لك ابو توبة قال جدي في الوطى دون المهر وعند في الفل والامر وبيان وقال الشافعي ابو حنيفة عليه القضاء دون الكفا
 نساء انما جبر محار متعديا فكان اجماع ولا نه ازل من وطى تزداد من الكفارة لان الشيخ عليه الامر المفضل الكفارة ولا نه وحسب حكم العقوبة

وفي الفصل الثاني من كتاب الكفارة

المرتفع

كتاب الصوم

فيخرج الاخرى يؤيدها وانه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصوم شهر رمضان في شهر رمضان
من الكفارة مثل ما على الله بما مع وعن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده على شيء من جسد امرأته فافترق فقال كفارة ان يقول
شهر رمضان اربعين او يطعم سبعين مسكينا او يصدق بقدره وعن حفص بن غزوة عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل بلاء على امرأته فافترق
وهو في رمضان فبطلت الكفارة فقال عليه السلام الكفارة مثل ما على الذي يجامع السائل من لو نظر او سمع الكفر او كان غافا فافترق
بفسد صومه وبه قال الشافعي ابو حنيفة وقال الشيخ في الكفارة ان ينظر الى امرأته او يلمسها او يمسها بالامانة وان نظر الى امرأته فافترق وقال
مالك ان ينظر الى امرأته او يلمسها او يمسها بفساد صومه سواء كان ينظر الى امرأته او يلمسها او يمسها بالامانة او لا فانظر الى امرأته فافترق
فما اختلفت اليه النظر كالماء في غبار الطريق اذا دخل الى مكة وكان لا يملك الاصل الاصل فافترق فلا بد له ان ينظر الى امرأته او يلمسها او يمسها
الا انظر الى امرأته فافترق حكم القتل والامانة الساج قال ابو الصلاح لو اضغى فافترق منه قضاء الشك لو قيل لو لم يفسد صومه قال
الشافعي قال احمد يفسد صومه ان كان خارجا لا يوجب الفسخ فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
الى الباشرة اخطم به كانه ولو لم يفسد صومه بان لم يفسد صومه ولو لم يفسد صومه بان لم يفسد صومه ولو لم يفسد صومه بان لم يفسد صومه
الشيخ على الاستحباب وهو من التلويح لو كان من التلويح فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
والكفارة الواجبة لزومها لان الجماع من المرأة موجب للكفارة عليها على ما مضى عن احمد وابي حنيفة ولو ساقى الجوفاء فافترق منه قضاء الشك
فيما دون الفرج اذا ازال وقد سلف انه يوجب القضاء والكفارة عندنا العاشر لو طلع الفجر هو جاع فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
والكفارة وبه قال مالك الشافعي احمد قال ابو حنيفة يوجب القضاء دون الكفارة لئلا يترك صومه فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
فوجب به الكفارة كما لو طلع بعد طلوع الفجر اخرج ابو حنيفة بان وطئه او فساد صومه او ما صححوا فلم يوجب الكفارة كما لو ترك النذر
جامع والجوار من حيث الفرق ومن حيث المنع الاول فان تارك النذر ترك الصوم ترك النذر لا الجماع واما الثاني فلا نافع من تركه
الكفارة الحاشي عشر في الجماع مع اول طلوع الفجر من غير ان يفسد صومه حكم الامانة من ان يفسد في تحصيل الوقت من القضاء
والا فلا وبه قال ابو حنيفة الشافعي احمد قال ابو حنيفة لا يترك الجماع فلا يتعلق به حكم الجماع كما لو حلف لا يدخل بيتا وهو فيه ففترق منه قضاء الشك
بما يكفارة لان التراجع جامع بل يفسد صومه بما يتعلق بالامانة لا بالجماع وقال مالك يفسد صومه ولا كفارة عليه لانه لا يقدر
على اكثر مما ضل في ترك الجماع فكان كالمكره والجواب عن الاول ان البحث فيما لو زرع غيره من النذر في الثاني التلويح لا يقتضي
من وجوب القضاء **مسألة** لو اكل او شرب عامدا في نهار رمضان مع وجوب الصوم اختاروا وجوب عليه القضاء والكفارة ذهب اليه
علمائنا اجمعون وبه قال علماء الحنابلة والشافعية والاذن اعني اسحق وابو حنيفة ومالك وقال الشافعي لا يوجب الكفارة
بل القضاء خاصة وبه قال سديد جبر النخعي محمد بن سبر بن وهاب بن سليمان واحمد بن حنبل واما انظر الى امرأته على ما في الباب من جنبة
غير الكفارة كالجماع لان الكفارة في باب الوضوء فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام رجل افطر في شهر رمضان فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
او يطعم سبعين مسكينا فان لم يصدق بما يطبق وعن عبد الرحمن بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل افطر يوما من رمضان فافترق منه قضاء الشك
عليه خمسة عشر صاعا لكل مسكين مد مثل الله صنع رسول الله صلى الله عليه واله اخرج الشافعي بان السنة وروث في الجماع وغير الجماع
عليه كالافطار لا استدعاء والفقهاء يوجبون الجوزة والحصى لان الدليل يوجب جواز الكفارة لان القرية كافية لرفع القربة لا انما ترك الصلابة
بالموافقة فيبقي المتنازع فيه على مقبلة الدليل والجواب عن الاول انهما من احاديث هذا البيت عليهما السلام جواز الكفارة والقباس مع قيام
شرطه بغيره عندنا وقد تم صناديد الكفارة في باب المواضع فقلت بجوازها الصوم فثبت في مواده بخلاف استدعاء الفقهاء يوجب الجوزة
والجوزة لا توجب في المتنازع فيها بل على ان يمنع عند الكفارة في بلع الحصى والجوزة ويخرج استدعاء الفقهاء يوجب في الثاني على
وجها يظهره الجواب عن الثاني **فروع الاول** لا فرق بين الرجل والمرأة والعبد والحر في ذلك لاما ثبت في **الثاني** لا فرق
بين اكل الخلق والحرم في الكفارة **والتج الثالث** لا فرق بين العتق وغيره في الماكول والشرب فلو اذير بدحصة وشبهها او شربها
يخرج المادة فليق بوجوب القضاء والكفارة خلافا للسيد المرتضى ولا يوجب حنيفة الشافعي لئلا يفسد الصوم فيكون مفسدا ويجوز الكفارة
لما رواه الجوهري عن ابي هريرة بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان من افطر يوما من رمضان فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
وعن سديد المديني رجلا قال يا رسول الله افطر في شهر رمضان فافترق منه قضاء الشك لو اضغى فافترق منه قضاء الشك
ويجب له قضاء الشك والصدق الى الخلق والقضاء والكفارة ذهب اليه الشيخ واتباعه خالف فيه الشافعي ابو حنيفة فمالك رحمه الله انه

وهو جنة انما الله

كتاب الصوم

في كتابه في الصوم

في كتابه في الصوم

في كتابه في الصوم

وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود وسائر الأصناف قد اختلفوا في بطلان ما لا يدل على بطلان الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
الحسن عن حماد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
سالم عن الصادق عليه السلام في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
تقدم مراراً أن من أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
الأخضر في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
المبلوط في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
هذا قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
لا يخرج من الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
ويخرج من الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
المراة في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
أبو الصلاح في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
ولكن لا يخرج من الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
وأما في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
الكفارة ثم سقط من الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
واسحق بن عمار في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
أما في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
المسقط من الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
أما في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
من قوة لانه في علم الله تعالى غير مكلف بموت ذلك اليوم والأمر بالاول **مسألة** في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
في وجوب الصوم للبلوغ وهو قول العلماء كافة وعن أحمد وإسحاق أنه يجب عليه الصوم إذا طاعة لنا الإجماع ومخالفة الشاذ لا اعتداد
وما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال دفع العلم عن ثلث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ
ومن طريقه ما رواه الشيخ عن حماد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
عشر سنه وأربع سنه فان هو صام قبل ذلك فعد عنه وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال على الصبي إذا حلّم الصائم والبلوغ إذا
حاضت له الحيض والنفاس لا أن يكون مملوكاً فإنه ليس عليها حاد إلا أن تحب أن تحرم عليها الصيام ولو كان المفضل شرط في التكليف في قوة
المرقة فلا بد من أن يباح بوضعه يكون ممنوعاً وهو بلوغ التي لا يرد لها التاوع ولا يباح عبادة مدينة فلا يجب عليه الصوم **مسألة** في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
كأنه أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
وفداه النبي صلى الله عليه وآله عن النبي صلى الله عليه وآله قال على الصائم أن يصوم على الصلوة من يبلغ عشر الجواب عنه من يبلغ مع ذلك فهو محمول على الاستحباب وسماه واجباً
مأكداً لا استحباً به كقولنا عليه السلام غسل الجمعة واجب على كل محتلم ومنع الأصل المفسر عنه ضرباً لئلا يرد على الصلوة للمفسر وخففه
المؤنة بخلاف الصيام لا يقال قد روي الشيخ عن التكون عن أبي عبد الله عليه السلام قال على الصائم أن يصوم ثلاثة أيام من شهر رمضان
وجب عليه صيام شهر رمضان من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
على ما تقدم **مسألة** في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
الاستحباب وروى الفرغ عن الأحناف على ما تقدم وروى أبو داود في رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
شعره ذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله لا يحرى للصبي بذلك ومن طريقه ما رواه الشيخ عن حماد بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب في الصوم من غير ما ذكرناه من حاله الصائم وهو يومه ما رواه الشيخ
أنا نأمره بنبينا ما علمنا ما كانوا به سبع سنين لما كانوا من سائر اليوم فاذلهم لعشر فطروا ولا فيهم ثمنا على الطاعة وضاعوا

كتاب النسيء

الثاني فقال أحد لا يفطر إذا دام وحده وهو مروي عن مالك والليث بن سعد لما نقلوا من قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وإداؤه
 الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يجزئ الحلال ثم يهرط مضطربا لا يبصر غيره له ان صوموا
 اذا لم يشك فيه فليطعمه والا فليضم مع الناس لانه يثبت من انه من شوال فحيا والافطار كما لو قام مثل ليلته بل هو يبلغ بمجسوس العين بالرؤية
 الشهاد ما حجب الحجاب واداه ابو جعفر عن ابي عبد الله بن رجلين قداما للمدينة وقد راي الحلال قد أصبح الناس صبا ما قاما معا عرف ذلك
 لم فقال لاحدهما اصحابهم انتم قال بل مفطر قال ما جعلك على هذا قال لا اكن لاصور وقد راي الحلال وقال الاخرنا صاهاهم قال ما جعلك
 على هذا قال لا اكن لافطروا الناس صبا فقال للذي فطره لا مكان هذا الا وجهك فاسك ثم توكف في الناس اذا خرجوا وما اذا
 خرج من فطره برؤية ودفع عنه الغربة كمال الشهادة به بصاحب ولو جاز في الفطر لما انكر عليه ولا هو ولا انه يوم محكوم به
 ومثاقم يجر الفطر فيه كاللغو الذي قبله والجواب عن الاول بعد سألنا السند عن الطعن انه مستند الى حكاية لا يكون حجة في الدين الى الله
 صلى الله عليه واله وانما يثبت ان شهد واحد في البلد بالرؤية واقضاه الشهادة الثانية وكان عمرتها لا خفي منها وتراوكان عمرها يعمل
 بشهادة الواحد في الافطار وعن الثانية انا منع انه محكوم عليه به من مضى في نفس الامر بل ظاهر ما عده من راي الحلال فلا وكذا
 حكم الفاسق والملاة والعبد من لا يقبل شهادته لا يقال قد روي الشيخ عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام قال الفطر يوم يفطر الناس
 الاضحية يوم يضحى الناس الصواب يوم لا يصحوا الناس ما نقول انه عليه السلام جازع في ذلك لان ابا الجارود قال سكنا في الاضحية فخطبنا
 على ابي جعفر وعلم الحديث فلا يقبل ولا يثبوت التزاع وحكم عليه السلام بذلك لا يخرج مخرج الاخذ لا حكمه الثاني وكذا ما شاعرا فحجب
 مسئلته لا يقبل فيه شهادته وحيل ما بين ولا لشهادة الناس من كثرة وكذا غير شوال من الشهادة واجامالا لانه
 بما بطلع عليه لو حال وليس يقال ولا الفصومة من المال فاشبهه القصاص خالة لا يجهت في مضى الاخطا للشا وهو ضيق لولاه اثنا
 ولم يشهدا عند الحاكم جافان يسمع شهادتهما الا فطروا وكذا الصبا اذا عرفنا المذلة لقوله عليه السلام اذا شهدا ثمان فصوموا وافطروا
 ولو شهدا فافطروا الحاكم شهادتهما لم يعرف بهما جازا والافطار انصافا ويجوز لكل واحد منهما ان يفطر عندهما واحد ليشترط ان يكون
 عدله صاحب مسئلة ولو كان في البلد رؤية تامة وذاع بين الناس الحلال وجب الصيام بلا خلاف لانه نوع تواتر يقيد العلم
 اما لو لم يواصل وغرم على الناس كل من عكس ثمانا لثبنت يوما وبه قال الشيخ ثم صاموا وجوباً من مضى وكما يجهت عن فاشتهل
 كان رسول الله صلى الله عليه واله يحفظ من هلال شعبان ما لا يتخلف من غير ثم يصوم رمضان لرؤية فان غم عليه عدل ثلثين يوما ثم صام
 عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله صوموا لرؤية وافطروا لرؤية فان غم عليكم فاكلوا عدة سنين ثلثين ومن طرأها الحاشية
 ما به اية الشيخ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان ثلثين يوما ثم صام رمضان من مضى
 فعاد لا ضم لان تراه فانه مما هل بل اخرنا قضية عن يحيى بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في كتابه على عليه السلام صوم لرؤية وافطروا
 وابلانك والثلث والثلث فان يضحى هلك فاقموا الشهر الاول ثلثين يوما وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا رايتم هلالا فافطروا
 واذا رايتموه فافطروا وليس بالراي لا بالظن ولكن بالرؤية والرؤية ليس ان تقوم عشرة فيظنوا فقولوا واعدوا له وهو يظنوا تسعة فلا
 يرونه اذ رايه واحدا عشرة الا فطروا كانت عليه فانه شعبان ثلثين ولان الاصل بقاء ما كان على ما كان وقد اعتد بعد يوم لرؤية
 فيكون باقيا فافطروا عليه مسئلة وشيخنا الى الحلال لثلاثة ثلثين من شعبان ومضى وطلبنا حوايدك بصياهم بطلوا
 من الاختلاف وكما يجهت ان النبي صلى الله عليه واله قال احدهم لالهلال شعبان من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن ابي جعفر قال لو اسطى عن
 ابي جعفر الباقر عليه السلام عن ابيه عن علي بن الحسين عليه السلام قال ما راي رسول الله صلى الله عليه واله من الحق في شهر رمضان يوما من غير متعلم فليترك
 يومين بالله ولا يه ولا ان الصوم واجب كذا الا فطروا في العبد فيجب له الصوم لم يعرفه ومنها يقع التكليف على وجهه مسئلة ولا يجوز
 القول على الجرح ولا على كلام الجرح لان الاصل الجرح لا المخور من الحاشية النجوى في حفظ سبل القصر لمتقاه بل يشترط لا يجوز القول
 على قول النجوى ولا الاجتهاد فيه هو قول اكثر الفقهاء من الجهور وحكى عن قولهم قالوا لا يجهل ذلك يرجع الى الجرح لانا ما رواه الجهور عن ابي جعفر
 قال كان رسول الله صلى الله عليه واله لا يتخلف من هلال شعبان ما لا يتخلف من غير ثم يصوم رمضان لرؤية فان غم عليه عدل ثلثين يوما ثم صام
 الخاصة ما رواه الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رايتم هلالا فافطروا وشهد عليه ثلثين يوما من الشهر
 وان لم يجر الحلال الا منوطا انها واخره فاقموا الصبا الى المبدأ وان غم عليكم فاضل ثلثين ليلة ثم افطروا وعن الفضل بن عثمان عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال ليس على اصل القبلة الا لرؤية ليس على المسكن الا لرؤية ولا احاديث في ذلك كثيرة متوافقة على ان الطريق ما لرؤية
 ثلثين فلو كان الرجوع الى النجى جازا لانه لا يثبت على قولنا ضيقا قد مضى بهضيفا فلا يجوز القول عليه لانه قوله ثم

في رواية الشيخ في الصحيح

في رواية الشيخ في الصحيح

في رواية الشيخ في الصحيح

في رواية الشيخ في الصحيح

كتاب الصوم

فلم يجز كما صلوة في يوم النحر بل عليه بضره عبد الرحمن بن عبد الله عليه السلام انه اشبه عليه جزء اجتماع الفلاد قبل الوقت
كما لو شبه يومه فلو وقع قبله في يوم النحر من مكة الاصل لو قلنا يجوز فيها يجوز اذا اخطا الناس جميعهم لعظم الشفاعة عليهم لانه لا يؤمن
من صله في الفضايل في الصوم والصلوة اشبه بمثلنا من الحج **فروع الاول** لو لم يغلب على الاسترخاء دخول رمضان لم يفتى في
وجوهه على سبيل التحسين وبه قال بعض النافذة قال خزن لا يلزم ذلك لنا انه مكلف بالصوم وقد فقد العلم بغيره الوقت فقط
عنه التحسين وجب عليه الصوم في شهره وما كان الوفاة الشهر مع علمه ولو صومه فانه يسقط عنه التحسين ويؤتى شهره بصومه القضاء
ولم لو لم يملكه غنة القبلة وضاق الوقت فانه يؤتى حجة يصل لها ويدل عليه بضره عبد الرحمن بن عبد الله عليه السلام عن ابي عبد
عليه السلام في الفضايل لو لم يعلم دخول شهر رمضان لا يغلب على الامانة فلا يلزم من الصيام كما لو كان في حوزة قن الصلوة فانه لا يلزم له
وفروا بينك هناك هنا والشك في القبلة بان وقت الصلوة معلوم فلا يجوز ان يغلب من فعلها وهذا وقت الغيبة لم يعلم وجوده فلا يجب
عليه ان يغلب في سبيل الوجوه فافترقا وهذا فيه نظر لان الشك في دخول الوقت الصلوة يمكن معه تحصيل العلم بالدخول بالغائبة
وصنعها الشارع فلا يجوز له الا اذا مر على فعل الغيبة لا يجوز الشك ما هنا فالتقدير انه لا يمكنه على ذلك فقط اعتبار الوقت عند العمل
في نظر الشارع الثاني هل يجب على هذا بعد الصلوة البحث الاجتهاد لا فيه تردد وفتاء من استغنى عنه بالوجوه لو صاف صومه
قبل الشهر من كونه الاصل عدم الوجوه عند اشتغال الذمة بعد الانكسار استغناء قبله والاجر قرب الثالث لو وافق بعضه
دون بعض فتح فيها وافق الشهر ما بعد وبطل ما قبله وجب قضاء ما بقا منه ولو وافق صومه شوال ما يصح صومه يوم الفطر وجب
فيما سواه وجب عليه صومه يومه بعد العيد كذا البحث لو وافق في غير الحج وهو يؤتى بوضع صوم العيد لا ايام الفريضة وجب عليه قضاء
القيوم اذا وافق صومه بعد الشهر لم يصح صومه ما بعد ما فاته سواء وافق ما بين هلالين او لم يوافق وسواء كان الشهر قريبا او
ناقصا او ماضيا تاما والاخرنا فصا وقال بعض النافذة اذا وافق شهرين هلالين اجزاء مطلغا وان لم يوافق لزمه صوم ثلثين وان
كان رمضان ناقصا وهو خطأ لان الواجب عليه قضاء ما تركه والاعتبار فيه بالا ايام ولقوله تعالى فدية من ايام اخرى لانه فاته شهر
ومضيا فوجب ان يقضى ما فاته على حصة من القضاء معتبرا بما جاءه من ايام رمضان من الفاضل في الحاقه بانه لو لم يصب رمضان من شهر اخر ما بين
هلالين او ثلثين يوما والجواب انه اطلاق في الحديث وشهر والاطلاق ينصرف الى ما يتناول الاسم والاسم يتناول ذلك واما
هنا فيجب ان يزعم عدلا لا ايام السنة تركها وهذا كما لو لم يصل صومه مطلقا لزمه وكذا لو لم يصل صومه مطلقا لزمه بقدرها وكما
لو ترك صلوة لزمه بعد ما كذا منها الواجب عليه ما فاته من الايام سواء كان ما صامه بين هلالين او من شهرين الخامس
لو كان شهر رمضان ناقصا شوال وكان ناقصا فانه قضاء يومين ولو انكسر لفرض لم يجب عليه وكذا ما بين لزمه قضاء يومين
العيد وكذا لو كان ناقصين واجب بعض النافذة قضاء يومين ولين معتد الثالث لو صام على سبيل التحسين من غير ما اذن
لم يجب عليه لقضاء الا ان يوافق صوما قبل رمضان على ما بينا لانه صوما مشروعا فوجب تحريمه به عن الغيبة والمقد الا ان
تعد هذا والثانية في اصول الفقه السابع لو بان انه صام قبل رمضان فان ظهر له ذلك قبل دخول رمضان وجب عليه ان يصومه
لان الله فعله لا يخرج به عن العهد وقد حصر في التكليف فيجب عليه العمل كما لو لم يصم متقدما وان ظهر بعد فوجب جميع رمضان وجب
عليه لقضاء ما على ما بينا وقال فيه بعض النافذة قد سئل عن من صام في شهر رمضان فوافقه شهر رمضان فافترقا فافترقا
بجزمه وبه قال بوجوه فيقال النافذة لا يخرج به وبه قال احمد لما ان شبه النافذة ليست شرطا وقد مضى البحث في ذلك من الجانبين
مكملين وبه قال في شاعره وفيه الخلاف لانه انتقال من ما الى اخره فاحتج به بالدخول في تحريمه وكذا الجهمان سبيل
عليه انه كان يقول اداني الله الله اكبر اللهم هله علينا بالامن والامان والسلام والاسلام والوفيق لما نختار في
وربنا الله ومن طريقه الخاصة وكذا الشيخ عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول اذا اقل
الصلوات في شهر رمضان استقبل القبلة ووضعه يديه فقال اللهم هله علينا بالامن والامان والسلام والاسلام والفاخرة الجملة والرزق
الواسع ووقع الاستماع اللهم رزقنا صلوفا فانه تلاوة القرآن قبل اللهم سلم لنا وسلمتنا وسلمنا فانه عن عمرو بن شمير قال سمعنا
عبد الله عليه السلام يقول كان من المؤمنين عليهما اهل هلال شهر رمضان قبل القبلة وقال اللهم هله علينا بالامن والامان والسلام
والاسلام والفاخرة الجملة اللهم رزقنا صلوفا فانه تلاوة القرآن قبل اللهم سلم لنا وسلمتنا وسلمنا فانه عن الحسن بن محمد بن الحار
رفعه قال امير المؤمنين ع عليه السلام اذا بان الهلال فلا تبرج ومثل اللهم فاشك خبر هذا الشهر في نوره ونصر وبركته وطهره
ورزقنا صلوفا فانه وخبرك واخبرك من شرا فانه وشرا فانه اللهم هله علينا بالامن والامان والسلام والاسلام والبركة

في سبيل الوجوه في القبلة لم يشك

في سبيل الوجوه في القبلة

في رتبة الهلال

والنور والنفوس لما تحق ترشح قال ابن بابويه قال ابي رضى الله عنه في مسائل قبل اذا دانت شهر رمضان فلا تشر اليه ولكن استقبل القبل
وارفع يدك الى الله عز وجل وقل لخالقك في رتبة الهلال في رتبة الله وقل اللهم ارحمنا وقل اللهم بارك لنا في شهرنا هذا وارزقنا عونه وخبره واصبر عنا صبره وشهره وبلاده وفننه وكان في
امير المؤمنين عليه السلام رتبة الهلال انها الخلق المبعوث اليها ليرى في تلك التذبير المنصف في منازل النذر امانت بين
نور بين الظلم وثباتك اليهم وجعلك انهم من انوار سلطانهم واستحك بالزيادة والنقصان والاطول والاقول والافادة والكوف في كل
ذلك انت لم تطيع واذا تدرى مع سبحانه ما احسن ما ذكره من ما صنع في ملكه وجعلك الله شهر حادثا كمرحاض جعلك هلالا من انوار
وسلامه واسلامه هلالا من منور العالمات سلامه من السجيا اللهم جعلنا اهل من طلع عليه اركى من انظر اليه صل على محمد واله
افعل به كذا وكذا يا ارحم الراحمين **مسألة** في رتبة جوبا لاسانك من طلوع الفجر الثاني في الله بحجبه صلوة الصبح وهو قول القليل
كافة قال الله تعالى فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر وذكر الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن هذا
عليه السلام في قول الله عز وجل اكل الى ليلة الضحا الرضا في لسانكم الا انه قال ان ذلك في خواتم بن جبر الاضار في وكان مع النبي
الله عليه السلام في التحدث وهو صائم فاصبر على تلك الحال وكان قبل ان تنزل هذه الآية اذا ما احدهم حرم عليه الطعام في جوب طلع الهلال حين
اصبح فقال اهل عندكم طعام فقالوا لا ثم خضع لي طعاما فاكلنا فقالوا له قد فعلت فقال نعم فبات على تلك الحال واصبح ثم غدا
الى الخندق فجعل يفتنه عليه فمر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اى الله اخبر كيف كان امره فانزل الله فيه الآية فكلوا واشربوا حتى يتبين
لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الخط الابيض من الخط الاسود
فقال يا ابن ابي ابي من سواد الليل قال وكان بلال يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله يؤذن بلال حتى طلع الفجر قال النبي صلى الله عليه وآله ان اذا
معهم صوب بلال فدعوا الطعام والشراب فاكلوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
الصائم ويجعل الصلوة الفجر فقال اذا غرض الفجر وكان كالمعجزة البيضاء ثم يحرم الطعام ويجعل الصلوة الفجر فكلوا
في وقت الى ان تطلع شفاع الشمس فقال فيها ابن تذهيب تلك صلوة الصبا ولا تعرف في لك خلافا بتمتد به فسرع لو غلب على طاعة
الوقت جازله الاكل والشراب الجوع فلو طلع الفجر وهو جوع نزع ولا شئ عليه مع المرات كذا لو انزل والفجر طالع مع مواضعه
قبل طلع الشمس وقال الشيخ في الخلاف عليه لقضاء وليس بمعتمدة لا فدا فدا فدا ولا تفرط بها ترك المرات فلا يلزم لقضاء كما تبين
في الاكل والشراب ما لو جاع من غير المرات او قل غير في ان الفجر لم يطلع مع امكان المرات فان طالعوا وجعلوا لقضاء وقد تقدم
ذلك ولا كفارة له ثم قد سلف الجح في فيما مضى **مسألة** في استمرار على الامساك الى غروب الشمس في الحج بصلوة الترك
وقد تقدم وعلمنا ذلك غيبوبة الحجر المشرك وقال قوم من علماء ائمة لو كان بحيث يرى الافاق وغابت الشمس راي ضوئها على
بعض الجبال من بعيدا وبناء غال مثل منارة الاسكندرية جازا لافطارا غيبوبة القمر لا غير قال الشيخ والاحوط عندى
ان لا يقطع في نسب عن الاضواء في كل مشاهداته يتبين معه قدام الصوم والله ذكره الشيخ هو الوجه عندك لما رواه الشيخ عن ابن ابي
غبير عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال وقد سخط القمر وجوب الافطار من الصبا ان تقوم بجاء القبلة وتتفقد الحجر الى
ثرتع من المشرك فاذا طلع الشمس الى ناحية المغرب فصد وجب الافطار وسقط القمر حتى يباروا جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا ذاب القمر فطر الصائم وخل وقت الصلوة والجواب انما نقول به وجبه لكن البحث في غيبوبة القمر
منه هو فان احدهما من الاخر على ان في طريق هذه الزاوية عن ابن شهر موصوف قال ابن بابويه رضى الله تعالى في رضى الله عنه في
رسالة الى رجل ان الافطار اذا ثبت ثلثة ايام وهو رتبة ايام عن زارة عن ابي جعفر عليه السلام عن فدا
افطار الصائم قال حتى يدوله ثلثة ايام وقال لرجل عن ان الشمس قد غابت فاطمروا بصر الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء قال الشيخ
ما تضمنه هذا الخبر من ظهور ثلثة ايام لا يقتضيه والمعى ما قدمناه من سقوط القمر وعلمنا ذلك والحمد من ناحية الشرق
هذا كان يثبت اصحابه في الخطا **فروع** واشبه عليه لغيبوبة وجعل الامساك ويستظهر في يتبين لان الاصل البقاء فلا يجوز
الافطار على المفطر مع الثاني لو غاب القمر بقوله ما رآه الظهور فاصح الزاوية وجوب الامساك حتى تذهب علامته ظهوره
مسألة في الجح بل تقديم الصلوة على الافطار لئلا يغتفر اطاعتهم مع الصوفان كان هناك قوة فيظهر من الافطار فله
الافطار معهم على الصلوة مراعاة الغلبا ومن يؤمن فادله الشيخ في المح من الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
الافطار قبل الصلوة ويجوز ما قال ان كان معه قوم فيجب عليهم عن عشاءهم فليطعموهم وان كان غنير لك فليصل ليطهر

في رتبة الهلال

الشراب في جوبات

وابناء مكوم وكان في يؤذن قبل م

في رتبة الهلال

في رتبة الهلال

في شرائط الصوم

٥٩٩

وهو قول علي بن بابويه عليه السلام ما اجمعوا فقد قال الشافعي في المصنف الصوم قبل الفجر ثم خرج بقوله الفجر من آخره لا يفرض كونه
قال ابو حنيفة وما لا خلاف الا في ما عدا ذلك واختاره النخعي ومكحول والزهري لو انظر في وجوب الكفارة خلافا بين الشافعي قال ابو حنيفة
ما لا خلاف عليه عليه السلام وقال النخعي الحكم الرواسين يجوز له الاطوار وبقا الاستحقاق وادراكه واخاره ابن المنذر والافوي عند خيرة
المفسرين لقوله تعالى ومن كان من هذا او على سفر فعليه من ايامه اخر وهو يعوم ويتناول يخرج قبل الزوال لقرينه من الليل على السفر فلو كان
انه لو جرد ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج من المدينة عام الفتح فلما بلغ الى كراع المغم فطرو من طريق الحاصه ما رواه
الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج من مدينه وهو يريد السفر هو ضامن قال ان يخرج قبل ان ينقضي
النهار فليطرو ولو فسد ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سافر
الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويستدبره من شهر رمضان اذا دخل ارضا قبل طلوع الفجر وهو يريد
الافانها بها صليبه يوم ذلك اليوم فان دخل بعد طلوع الفجر فلا يصح صيامه ان شاء صا ولا منه كونه في اول النهار باح الفجر
اذا وجد في ثمانية ايام من قبل الزوال يكون معظم ذلك اليوم انقطع في السفر الحق به حكم الساذج لهذا كان محل النهي الى الزوال اعتبارا
بالاكثر فكان السفر قبل الزوال يجري مجرى السفر قبل طلوع الفجر ما بعد الزوال فانتهى معظم ذلك اليوم على الصوم قال ابو حنيفة
لمنتفع كما لا يصح بالنهي في الصوم قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل خرج عنه ما لو سافر قبل الزوال للمحرمين وما ذكرناه فيبقى لنا
على غيره من الخلف ما رواه سليمان بن جعفر الجعفري قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ياتي السفر في شهر رمضان فخرج من اهله
ما يصح قال اذا اصبح في اهله فقد صام ذلك اليوم لان ما لم يذبح لوجه من رعايته قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج
للسفر في شهر رمضان فاصبح في اهله فمعه صومه ذلك قال قلت فانه قبل شهر رمضان لم يكن مدينا وبين اهله لا اخوة من اهله فقال اذا
طلع الفجر هو خارج فمعه صوم الحار ان شاء صا وان شاء فطرو عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل ياتي في شهر رمضان
في منزله قال اذا حشد نفسه بالليل في السفر فطرو اذا خرج من منزله وان لم يجد نفسه بالليل ثم بدا في السفر من يومه ثم صوم وعنه
قال اذا خرج بعد طلوع الفجر ولو اتوا السفر من الليل فاتم للصوم واعنده من شهر رمضان ولو تولى تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فطرو
بدل على صومه التراجع ولا يلزم ذلك فيما لو يبيت عنده من الليل لانه مع النهي على السفر من الليل يكون صومه مشروفا في بيته فلا يعم
من الليل لو هو الصوم ولا يكون صومه تاما وحل الخبر في النهي وركناها من طريقنا على من نوى من الليل تسفرانه بمحبة عليه الاطوار اذا خرج
قبل ان يخرج سبيل الزوال سحليه ان يتم صومه فان لم يكن عليه واستدل على التاويل بغيره او ابو بصير قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول اذا اردت السفر في شهر رمضان فتوكت الخروج من الليل فان خرجت قبل الفجر او بعد ما مضى فطرو فان ذلك
اليوم واجب السبيل لم تضره بعموم قوله تعالى ومن كان من هذا او على سفر فهو مكلف على من خرج قبل الفجر بغيره
وبارواه عبد الاعلى في الامل سام في الرجل يريد السفر في شهر رمضان فطرو فان خرج قبل ان تسبيل ثم سافر في السفر
عبادة بخلاف السفر المحض فاذا اجتمع فيها السفر المحض فطرو على حكم المحض كما لو دخل في الصلوة ثم سافر الجوارح عن الحديث الاول ان
في طهره على غير ما هو مذهبهم وهو مذهبنا على طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
او جرحه لفضله لان الحديث في السفر في الليل واجب اذا سافر الليل كله وان سافر قبل ان يطلع بطلان الحديث في طهره لا يفتي في ذلك
وهو مذهبنا على سافر بعد الزوال وعن الثالث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
من يومه ثم صومه كما يجمل السفر في النهار بمحبة عليه السلام في الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
بغيره من اجل ان علي بن بصير مع ذلك فابو بصير لم يفتي الى انما في الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
للمنازعة في شذلا لانه لا يفتي في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
بقوله في الزوال فلو كان كذا جاز اجتماع منه السفر بصوم على انما يقول انه يجب عليه مع الزم على السفر في الليل النهي للصوم نحو الرجوع
عن الزم على سفر ما تامله فضعفه لانه لا يفتي في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
من تاويل الحديثين المحض سندهما والحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
فانه يجمل انه اذا خرج قبل نصف النهار عملا بالاغلب عن احتياج السبيل لانه محض منه بالحديثين المذكورين ما بعد منه ضم
السند مع ذلك فهو مقطوع لم يندل الى ما مازلا اعتداه واحتجاج الشافعي على طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره الحديث في طهره لا يفتي في ذلك فخرج مع بغيره
اكثر الوقت في الصوم ما خرج من الزوال فلا مكره ولا يجوز الاطوار في نفي عنه فان مضى عن نفي عليه جازان بل لا

في شرائط الصوم
 في شرائط الصوم
 في شرائط الصوم

في شرف قضاء الصوم

١٠١

الاخاء او وجوبه حتى الشافعي انه يجب عليه ان يصوم بقية البلوغ بعد ذلك عليه صوم الا فطار وقضاؤه منفردا فوجب بكل صوم
يوم لم يوصل الى صوم وجب عليه كما نقول اذا عدل بالصوم بالاطعام ففي نصفه ما فاته يصوم يوما كاملا لانه لا يمكن ان يصوم نصفه
وليس يصح ان ادرك بعض وقت العبادة اذا لم يكن فعلها فيها ما لو بلغ وهو صائم فاته لا يجب عليه فاته على ما قلناه ولا قضاءه
سواء استمر على صومه واظفروا لنا في جهات احدهما يجب قضاؤه مطلقا ليس بعتد لما قلناه وكما في العقل شرط في القضاء فلو قال المجتهد
شهر رمضان فاق لم يجب عليه قضاؤه وعليه فتوى تلاميذنا وبر قال الشافعي ابو حنيفة وقال مالك يجب عليه الاطعام ولا القضاء لقوله عليه
وضع القلم عن ثلثة عن المجتهد فبقى ولا في القضاء بحسب ما مر به ولو ثبت في حقه انه من غير التكليف لم يجب القضاء في ذات
كالصوم والكفر اجماعا الخالفنا به من غير التكليف فلا ينافي وجوبه صوم الاغنياء والجواب المنع من الحكم في الاصل والفرق بين الاغنياء
منهم لهذا المجتهد الاغنياء بخلاف المجتهد من غير التكليف بعض منه يمنع من الخطاب كمثل من كان في اثناء الشهر لم يقصر
فاته حال جنونه ولا البوم الذي يقضي فيه الا ان يكون قبل الفجر ثم يقصر فيه قال الشافعي في أحد الوجهين وقال ابو حنيفة يجب قضاؤه ما
وقال محمد بن الحسن اذا بلغ مجنونان فاق في اثناء الشهر قضا عليه ما اذا كان عاقلان بالغا ثم جن فقاما فاته حال جنونه لانا المجتهد
منزل الخطاب في التكليف فثبت قضاؤه ما فاته من بعض الشهر كما يسقط منه ولا من غيره ولو وجد في بعض الشهر سقط القضاء اذا وجد
بعض الشهر جاز القضاء كالاعفاء واجتبه محمد بن علي المرقبان بلوغه لم يعاقبه التكليف الجواب المنع في الاصل ولا ثم ان المجتهد لا ينافي
الصوم ولا في الصوم تكليف شرط بالاعتقاد وهو منفي على المجتهد وعند انقضاء الشهر ينفي الشرط فكان بمنزلة النقص كمثل من كان
علماء في الغنى عليه هل يجب عليه القضاء ام لا قالوا نعم عليه الشريعة انه لا قضاء عليه سواء كان متقيا في اول الشهر او لا للصوم
عليه ولو لم يكن متقيا بل اغنى عليه من اول الشهر هذا اختياره في الهابة والمبطون وقاله الحلبي ان سبقت منه الشريعة صومه ولا
قضا عليه ان لا يشق ان كان معنى عليه من اول الشهر وجب القضاء وبه قال المبدع رحمه الله والسيد المرتضى وقال الشافعي ابو
حنيفة يقضي زمان اغناه مطلقا واختلفا في يوم اغناه فقال ابو حنيفة لا يقضيه بحسب الوثنية وقال الشافعي يقضيه لا اعتبار
بنبيه مع زوال عقله ويقضيه لانه من رمضان والافترق عند خبر الشيخ زهرا لانا اجمع الاغنياء بزل عقله فليست التكليف لولا
شرط كما سقط بالجن وبوقوله ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير نوح قال كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام عن الغني عليه السلام
او اكثر هل يقضي ما فاته ام لا فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة وعن علي بن محمد القاسمي قال كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام عن الغني
عليه يوما واكثر هل يقضي ما فاته من الصلوة ام لا فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة وفي الحسن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام قال كتب الله عليه فليس على صاحب شي احبوا به من غير وجب عليه القضاء لانه لا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
صاحبه فلم يزل التكليف بما رواه حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان يقضي الغني عليه ما فاته وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
الله عليه السلام قال كل شئ تركته من صلواتي عن غني عليك فته فاقضه اذا انفدت وقد روت حاديت صحيحة في ذلك على وجوب قضا
الصلوة على الغني عليه وجوب قضا الصلوة بستان من وجوب قضاء الصلوة لانه لو سقط قضا الصلوة لكان انما يسقط زوال التكليف وقا
العقل وهو موجود في الصلوة فلما وجب قضا الصلوة وجب قضا الصلوة لان الاغنياء لم يثبت ما يقضيه للتكليف الجواب انه من غير
لكن زوال عقله يخرج عن تناول الخطاب فلا يكون الشهر مطلقا بالاعتناء والادب محمولة على الاحتياط كمثل من كان
الاسلام شرط في وجوب القضاء فلو قالوا انما لا يكون الا على شهر رمضان اسلم لم يجب عليه قضاؤه وهو قول كل العلماء ولو سلم في
اثناء الشهر فلا قضاء عليه لما فاته من الصلوة والاعفاء اجماع وهو قول عامة العلماء وقال عطاء عليه قضاؤه وعن الحسن بن كماله بن
وليس يصح لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف قال رسول الله صلى الله عليه وآله الاسلام يجزئ قبله ودو
سبعة من صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول رجل اسلم في نصف شهر رمضان ليس قضاء الا ما يستقبل
في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صبا قال ليس عليه الا
ما اسلم فيه ولا من ما مضى عباه خرجنا لالكفر فلا يجب عليه قضاؤه كقضا الماضيه ويجب عليه صبا المستقبل من الايام الباقية
وهو قول كل من يحفظ عنه العلم لان الغني وهو العاقر وهو الكافر بالدين فثبت الحكم ولا نعلم فيه خلاف
واما اليوم الذي اسلم فيه فان كان قبل طلوع الفجر وجب عليه صبا ولو اظفر قضاؤه وكفر وان كان بعد الفجر امكان استحبابه لا قضاء
سبب لا يجب عليه صبا ولا الشافعي كجهاتنا ان بعض اليوم سقط قضاؤه مخفيا من الله تعالى فسقط الباقي لان بعض اليوم
اسبا في لا يجزئ فكذا القضاء وبوقوله ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسن بن الصم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قضا

مسئلة
في حكم القضاء
في حكم القضاء
في حكم القضاء

في حكم القضاء
في حكم القضاء
في حكم القضاء

في احكام الفضا

٤٠٣

لا ينفذ القطع اخرج ابو حنيفة بانه ما خبر الصواب في الواجب فلا يجزئ الكفارة كما لو اخر الاداء والنذر والجواب ان اصله براءة الذمة لا بقاء
 اليها مع وجود المزيل وهو ما تقدم من الاطاحة قوله لا يظن خطأ لان اكثر المسائل الفقهية كذلك فلا معنى للشك في الاحكام بقوله لا ينفذ
 الاحاديث الظنية دون بعض مع ان الروايات كقوله الله بن سنان وابي الصباح الكوفي منا وما احتج ابي حنيفة بضعفها من قياس في معارضة
 النص مع قيام القرينة فانما الشك في دفع الضمان على قضاء ومضا قبل مجيئ اخر وطحا قالوا من شرط في مضا حتى دخل مضا اخر واسم
 الشرط بدل على التضييق **مسألة** ولو استمر المرض الى مضا اخر ولو تصح فيما بينها فليس الاقوال ان احدهما انه لا فضا عليه بل هو
 الحاضر ويصدق عن السابق اختاره الشبان ومن تابعها والثاني ان عليه القضاء ولا صدق هو واختاره ابي حنيفة لا يجوز وهو قول
 الجمهور اخرج الشبان بما رواه محمد بن مسلم عنهما عليهما السلام ورواه عن ابي ابراهيم عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قد رقت
 هذه الروايات لان وقت القضاء ما بين الالة والماضى العدة قد استمر اداء وقتها فقط الفضا كما لو جن او غنى عليه من اول وقت الفضا
 حتى خرج اخرج ابن بابويه بعينه قوله نعم ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر وهو عام فممن استمر المرض به ومن لا يمرض فيقول
 ابن بابويه عندك قولي لا يبارخ الالة الى الاستدلال بها الاحاديث المروية بطريق الاحاد وقوله ان وقت القضاء ما بين الالة والماضى
 وجوب القضاء فيه لا يستلزم تعينه بل ولهذا لو فطر لوجب قضاء بعد التمسك الثاني **مسألة** ولو صح فيما بين الالة والمضى
 وعزم على القضاء لكنه تركه لا عداله مثل سفره حتى يضره الصوم بالجملة له بها ومن ثم عرض مع ضيق الوقت ما يمنع كان فذا
 ولئن نه القضاء عليه لجامع العلماء لقوله تعالى من كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر ورواه الشيخ عن ابي الصباح الكوفي قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه من شهر رمضان ففطر ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره قال ان كان صح فيما بين ذلك ثم انقض
 حله ادركه رمضان قبل ان كان عليه ان يصوم وان لم يصوم كل يوم مسكناً وان كان مريضاً فيما بين ذلك ففطر ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره
 عليه لا الصيام ان صح فان شاع المرض ففطر ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره
 سئل بعد عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل كان مريضاً في شهر رمضان ففطر ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره ثم ادركه شهر رمضان قبل فطره
 قال احب بفطر الصائم ان كان اخره ففطر عليه شيء وحملها الشيخ على من اخره لانه ما رواه ابي عن غير الفضا **فصل في فروع الاول**
 كذا في الشيخ في الخلاف معهم الحكم في المرض غير من فاته الصوم وفيه نظر لا يخفى النفل بالمرض مع مضامته للاصل من براءة الذمة
 من التكليف سقوط القضاء **الثاني** قال الشيخ حكم ما رواه على الروضتين سواء **الثالث** لو اخره سنين او ما زاد فيه تروى
 وللمنفعة وجمان احدهما بعد الكفارة بعد السبعين قياساً على الاولى والثانية لا يجزئ الكفارة وجبت بالتأخير فلا يجزئ
 بالتأخير خروجه الاخر قبل لان الاكل براءة الذمة **الرابع** يستحب لمن استمر المرض القضاء عند من قال بسقوطه لانه طاعات
 وفها فندب الى قضاءها في الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اخطرت من مضا في عذر ثم ادرك
 رمضان اخر وهو مريض ففطر بمثل كل يوم فاما انا فانه صبر في تصدق عن ما رواه قال سالت عن رجل ادركه رمضان وعليه مضا
 قبل ذلك لم يصمه فقال يتصدق بمثل كل يوم ومن رمضان الذي كان عليه بعد من طعام ولهم هذا الذي ادركه فاذا اخطر لم يصم
 رمضان الذي كان عليه فانه كنت من مضا ففطر على ثلث رمضان ثم ادركه رمضان ففطر بمثل كل يوم مما فطر
 من طعام ثم قال في الله ورضيته **مسألة** لو استمر المرض حتى مات سقط القضاء وجوب الاستبراء بالكفارة وهو قول العلماء في
 قتادة وطحا ومن يجهل بكفر عنه عن كل يوم ما طعام مسكناً لانا الاصل عدم الاطعام ولا مضا له ولا ينفذ في جباية
 ما من يجهل عليه قبل مكان ففطر سقط الى غير ذلك كما في رواية الشيخ عن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يفطر على الصيامات شهر مضا وفي شهر مضا قال لا يقض عنها وعن منصوصين طاهر
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت قال لا يقض عنه والحاضر توفى في رمضان قال لا يقض عنها
 وعن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام اذا صلا الرجل مضا فلم يزل مريضاً حتى يموت ففطر عليه شيء وان صح ثم مرض حتى يموت فكان له مال صدق
 عنه فان لم يكن له مال تصدق عنه ولله ورواه ابو مريم من طريق اخر لانه قال تصدق عنه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما
 عليه السلام قال سالت عن رجل ادركه شهر رمضان وهو مريض فوفى قبل ان يبرأ قال لم يبرأ حتى ولكن يقض عن الكفارة ثم يموت قبل ان يقض
 وعو السبيل بل على سقوط الكفارة كاد على سقوط القضاء لا عبرة بمخالفة قتادة وطحا ومن لا نفردهما احتجاً بانه صوم واجب
 بالهجرة عنه فوجب الاطعام عنه كالتجهم اذا ترك الصيام الهجر عنه الجواب القرينة صلا فان الشيخ يجوز ابتداء الوجوب عليه بانه لا يبرأ
فصل في فروع الثاني قال صاحبنا انه لا يبرأ من الفضا عنه هو حتى لا يهاطع ففطر عن الميت فحصل اليه ففطرها على ما سلف **مسألة** ولو بر من

ابو حنيفة في
 الفضا

ابو حنيفة في
 الفضا

ابو حنيفة في
 الفضا

كتاب الصوم

٤٠٠

باب القضاء في الصوم
والفصل في قضاء الصوم
في السفر والمرض

باب القضاء في الصوم
والفصل في قضاء الصوم
في السفر والمرض

باب القضاء في الصوم
والفصل في قضاء الصوم
في السفر والمرض

زمانا يمكن فيه من القضاء ولو يقضى عنه ما مضى من الشهر من قبله علموا وقالوا في الشافعي في الغد في وجوبه في الجهد بطعم عنه
عن كل يوم مائة وربع قال ابو حنيفة قال في الشافعي الا ان قالوا يقولون لا يلزم الوفاء ان بطعم حتى يوصى بذلك وهو مروي عن ابن عباس
عنه غايته قال احمد بن حنبل كان يصوم من رمضان عنه وان كان صوم رمضان اطعم عنه لئلا ان الصوم اسفر في شهره لم يكن منه فلا يسقط بوجوبه
كالدين ويجوز عليه ولما احتسبنا بما وجب عليه من الصيام ما رواه الجمهور عن ابن عباس قال دكنا امرأة في الجهد في ان الله تعالى ان يصوم
شهر فاجابها الله تعالى فلم يقض عنه ما مضى من الشهر الى الشهر الى الله تعالى في ذلك له فقال لها صومي عن غايته ان النبي صلى
الله عليه واله قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وعن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله ان اخي مات وعليه
صوم شهر فاقضه عنه قال لو كان على امير المؤمنين كذا فاقضه عنه قال نعم قال فدين الله حق ان يقضى في ذواته جائت امرأة من بني النضير
رواها ابو هريرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله عن ابي هريرة عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل يوتى شهر مضى قال ليس على امير المؤمنين يقض عنه ما مضى من الشهر وان مرض فلم يصم مضى ثم لم يزل يمرض حتى ومضى وهو
شهر في مرضه ذلك فليس على امير المؤمنين يقض عنه الصيام فان مرض فلم يصم شهر ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فان صلى لئلا يقضه
لانه قد صح ولو يقض وجب عليه لان الصوم يدخل في خبره لما قبله من النسيئة كالحج النافعي في الجهد بما رواه نافع عن ابن عمر
النبي صلى الله عليه واله قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكنا وان الصوم لا يدخله النسيئة في حال الجهد فكل قبله الحق
كالصلوة واجب اخذها الفصل الثاني وعشرون عن ابن عباس انه سئل عن رجل مات وعليه صوم شهر او عليه صوم رمضان قال اما مضى فليطعم عنه
واما التذ فليطعم عنه قال حدثنا ابن عباس في تمثيل الصوم الذي من محض النذر والجواب عن الاول ان التمسك قال الصحيح عن ابن عمر
موقوف ح لا اخرج به على ما نقول بوجوبه لان الصدقة عندنا بما يجزى الى من لا يكون ولي من الذكركن والقباس على الصلوة ممنوع الاصل
انه في مقابلة النذر فلا يكون مستوعبا واجتاج اخذ من غير كونه موقوف على ابن عباس في مقابلة النذر ان يكون قاله عن اخيهما
او في شخص من احداهما في يقض في النذر والاخر لا ولي فليطعم عنه في مضى وقوله بعد ابن عباس من مضى من النذر فليطعم عنه فلا
يحول عليه **مسألة** في النذر يقض عن الميت هو اكبر ولده الذكور وما فانه من صيام شهر من غير ما يمكن من قضاؤه ولو يقضه هب اليه
الشيء وان لم يكن له ولد ذكر وكان له اناث قال الشيخ يقض عنه بمدين من ماله عن كل يوم وقله وقال المفيد في النذر ان لا يكون الا
قضاؤه ولا ضربا بخلاف الشيخ رحمه الله لانا الاصل براءة الذمة من قضاها ما وجب على غير المكلف فصا اليه لو لم يرضها ولو ثبت و
يقرب ما رواه الشيخ رحمه الله عن حماد بن عثمان عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل في الصحيح عن محمد بن يعقوب عن محمد
بن يحيى عن محمد بن الحسن الصفار قال كئيب الى اخيه عليه السلام في رجل مات وعليه قضا من شهر مضى عشرة ايام وله ابان هل يجوز لها
ان يقضها عنه جميعا خمسة ايام احد الويلين وخمس الاخر فوقع عليه يقض عنه كبر وليه عشرة ايام ان شاء الله قال ابن بابويه هو
مما احتجنا فله من حديث حماد وفوان كان ضعيفا في شهره لانا الاصل براءة الذمة ولا يشغل من الوارث الا بما حصل عليه في
وموا خصصا المقصود بالولد الاكبر الذكر **فصل في دفع الاول** لو لم يكن له ولي من الذكور وقال الشيخ يقض عنه كل يوم مائة وقله
مدد السيد المرتضى رحمه الله اوجب الصدقة ولا فان لم يكن له مال صاعه ليه ودل على قول السيد المرتضى وابنه ابيه مسير عن ابي عبد
الله عليه السلام قال ان صح ثم مرض حتى يموت كان له مال صاعه فان لم يكن له مال صدقة ليه في وابنه ابان بن عثمان عن ابي عبد
الله فان لم يكن له مال صاعه وليه ولا ضرب قول الشيخ فان الواجب الصيام فليطعم الى الصدقة محتاج الى دليل رواه ابان بن عثمان رواه
محمد الحسن الصفار في صحيحه طرعا الثاني لو لم يكن له الاول والاحد كزوج عليه القضاء لانه ولي له فليطعم عليه الصلوات **الثالث**
لو كان له اول ذكر في من ذل لا لا الشيخ رحمه الله فضا بما يحضر او يقوم به بعضه فيسقط عن الاخرين واخاؤه ابو جعفر بن بابويه
وقال ابن ابي عمير لا يجزيه ان لفظه اكبر يقض الوحدة وان القس على الاكبر يمنع المتساويين ولين يعجز **الرابع** قال الشيخ رحمه الله
لو لم يكن له ولد ذكر وكان له ناس فقط القضاء ووجوب الصدقة عليه لذ رواه في المصلحة وقد سلفنا **الخامس** ان لم يكن له ولي
فليطعم عنه بما قاله الشيخ ويخرج من اصل المال لانه حق واجب على الميت يخرج من الاصل كالدين **السادس** لو صام اخيه عن الميت
بنه يقول الولي فليطعم قد نبتا من الوجوه على الولي فلا يخرج عن هذه يفعل الميت في كالصلوة عنه بما ومن كوز الحق على
فاسقط الفعل المتبرع عنه الوجوه كالدين ما لو لم يزل يمرض في جفان وكذا التردد في انه هل يجوز ان يشاء عنه من وجوب
ولا ضرب في ذلك كله عند الاجراء على الاصل **السابع** قال الشيخ رحمه الله ان كل صوم لم يصم على مرض جلد استبا الموجهة كالله في
النذر والعهد انما من وجوبه لم يقض عليه ليه القضاء عنه والصدقة عليه ليه صوم النذر **المشقة** في ان حله الله واجبه عليه

فما لم يخاله صباستين شهر لا ندع صبا سبعة وعشرين من وجبانه البوم الذي نزل فيه النبوة على محمد صلى الله عليه وآله
 ثوابه مثل سنين شهر اكرم وعنه محمد بن النضر الكوفي قال حدثنا اسحق بن عبد الله العريضي العجلي قال قال صلى الله عليه وآله ما الايام التي يصا
 ففضل مولانا بالحن علي بن محمد عليه السلام وهو يصبر يا ولاد ذلك لا حد من خلق الله فدخلت عليه فلما مضى قال يا اسحق خذ
 لنا من الايام التي يصام فيها من هي نعمة او لمن يوم السابع والعشرين من حجب يوم بعث الله محمد صلى الله عليه وآله الى خلقه
 وخبره للعالمين ويوم مولد صلى الله عليه وآله وهو السابع وعشرين من شهر ربيع الاول ويوم النحر من الشهر من ذي القعدة
 فيه حجتا لكعبة ويوم الغدير فيه اقام رسول الله صلى الله عليه وآله عليه اياه عليا عليه السلام علما للناس يا ما من بك قلت جعلت فداك
 لذلك فقلت انك حجة الله على خلقه **مسئلته** ويسبح صبا معرفة وقد اتفق العلماء على ان صومه في الجملة مستحب
 وهو الجوهري عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام قال صام يوم عرفه كفارة سنة والسنين التي يلبها وفي رواية اخرى بكفر السنة السابقة
 والباقية ومن طرقت الحاضنة ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام قال صوم يوم عرفه بعد السنة وقال له
 يصومه الحن وصامه تحسب وذكر بن بابويه عن الصادق عليه السلام يوم النحر وفيه كفارة سنة ويوم عرفه كفارة سنين **فروع**
الاول ولا يكره من الحاج الا ان يضعفهم عن الدعاء ويقطعهم عنه وبه قال ابو حنيفة وذكر عن غائبة ايضا وابو حنيفة
 وانحو وعنه قال باقي الجوهري انه مكروه لنا ان المضعف موجود وهو الامر بالصوم مستحبا والمانع وهو الضعف عن الدعاء
 مفعول اذا التقدير فيه وبه قال الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن صوم يوم عرفه قال من قوى
 محض ان لم ينعكس عن الدعاء فانه يوم دعاء ومثله فمهم وان خشي ان يضعف عن ذلك فلا يصومه اخي الخلفي ما رواه عن الفضل
 بن الحسن بن ابي ناسه ان ابا عبد الله عليه السلام قال صوم يوم عرفه في قول الله صلى الله عليه وآله فقال بعضهم صائم قال بعضهم ليس بصائم فاد
 اليه بقدر من لبن وتمر وادق على يمين يمينك فشراب النبي صلى الله عليه وآله وقال ابن عمر حجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولو صم يوم عرفه ومع ابي بكر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه ولا اصوم ولا امر به ولا انهى عنه والجواب عن هذا الجواب
 محمول على انه عليه السلام لا يمكن من الصيام للعطش وانه عليه السلام كان مسافرا والضعف عن الدعاء **الثاني** انما قلنا بذكر
 مع الضعف عن الدعاء لانه اذا كان في شهر ربيع معظم سجايفه الدعاء خصوصا في الموقف الذي يقصد من كل شيء عبقر طلب الفضل
 الله تعالى اذ جانه دعاة وكان تركه افضل مما مع الفادة على الجمع بين الصيام والدعاء فمضاه افضل لما تقدم وما رواه الشيخ عن
 سليمان بن محبوب قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول كان في صوم يوم عرفه في اليوم الحار في الموقف ثامر بظلمة ترفع فضره لا يقبل
 مما يبلغ منه الحر عن حسان بن سعيد عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن صوم يوم عرفه فقلت له جعلت فداك انهم يزعمون
 انه يبدل صوم سنة قال لا يبدل صوم فقلت له فاذن في يوم عرفه دعا ومثله وان خوف ان يضعف عن الدعاء واكره ان يكون
 او يكون يوم عرفه يوم صوم ليس يوم صوم وعلى هذا الشأن وبه قال الشيخ رحمه الله رواه محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول بان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصم يوم عرفه منذ نزل صبا شهر رمضان **الثالث** لا يصوم يومه عند الشك في
 الهلال بخلاف ان يكون يوم عيدا يكون صومه حراما مع الاشياء بتحت تركه وبه قال ابن حبان بن سدير عن الباقر عليه السلام
 في قول ان يوم عرفه يوم دعا ومثله وان خوف ان يضعف عن الدعاء واكره ان يصوم ان يكون يوم عرفه يوم الاضحية وليس
 يوم صوم وقال بن بابويه رحمه الله ان العامة فيه موافقون لفطر ولا اضحية وانما اكره عليه صومه لانه كان يكون يوم العيد
 في اكثر السنين ومضد في ذلك ما قاله الصادق لما سئل الحن علي عليه السلام ما الله عز وجل ملكا فتاكا اجهالا لانه لما لفتا
 من قبلها لا وفقكم الله لصوم ولا فطر فخذوا منكم الله لفطر ولا اضحية امام مع العلم بالهلال والتمكن من الدعاء فانه مستحب
 مندوب ليس مطلقا سواء كان يومه او لم يكن وذكر ابن بابويه ان في شيع من ياحي النجاة نزلت توبة داود عليه السلام فمن صام ذلك اليوم
 كان كفارة لسنتين **الرابع** وذكر ابن بابويه عن يعقوب بن شعيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عرفه قال
 ان شئت صمت ان شئت لم يصم وذكر ان رجلا انى الحن والحسين عليه السلام فوجدا احدهما صائما والاخر مفطرا ادناهما ففعل
 ان صمت فحن وان لم تقم فجاز وذكر عن عبد الله بن المغيرة عن ابي عبد الله قال لا وصي مولد الله صلى الله عليه وآله
 الى علي عليه السلام وحدوا وصي علي الى الحن والحسين جميعا عليه السلام وكان الحن عليهما ما فعله من اجل يوم عرفه على الحن عليه السلام
 هو شئت والحسين عليه السلام صائم ثم جاء بعدنا فبطل الحن عليه السلام فدخل على الحسين عليه السلام يوم عرفه وهو يتكلم وعلى الحسين
 عليه السلام فقال له الرجل في دخلت على الحن عليه السلام وانت صائم ثم دخلت عليك وانت مفطر فقال ان الحن عليه السلام

رجل انتجاصي

وانحو

في الصيام المندب

١١

يوم وهو يوم عرفة
 منى
 ولا يصوم فيه
 ولا يصوم فيه

اعازنا الله سالنا
 ومن عمل يقرب من النار

ولا يصوم فيه
 ولا يصوم فيه

ولا يصوم فيه
 ولا يصوم فيه

كان ما ما فافطروا لا يفطر صومه سنة وليناسه به الناس فلما قبض كننا الامام فادري ان لا يفطر صومه فبنا حتى الناس لا يفطر
 قبل حتى يوم عرفة من ذلك ان الوقوف بعرفة فيه وقبل لان بنهم عليه ليلة التروية انه يوم من الحج انبه فاصبح يومه تركه هذا
 فله او حلم فحتى يوم التروية فلما كانت الليلة الثانية واه ايضا فاصبح يوم عرفة **مسئلته** وصوم يوم عاشوراء مستحب
 لا تبركا لانه يوم جرت فيه اعظم المصائب وموقل الحسين عليه السلام هناك فمكان النحر تبرك الاكل والملاذ به واخيرا اذا
 منعنا ولما رآه سعد كلفة عن ابى عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قال صوموا عاشوراء التاسع والعاشر
 فانه يكفر ذنوب سنة وعن ابى حمزة عن ابى الحسن عليه السلام قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء وعن عبد الله بن ميمون القمي عن
 جعفر عن ابيه عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء وعن عبد الله بن ميمون القمي عن
 وقلة ردت حادثة كراهته محمول على ما قلناه من الصوم للتبرك وروى الشيخ عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام في يوم عاشوراء قال
 لا تصوم يوم عاشوراء ولا يوم عرفة بمكة ولا بالمدينة ولا في وطنك ولا في مصر من الامصار وانما حملناه على التبرك بصومنا وروى الشيخ
 عن جعفر بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صوم عاشوراء ما يقول للناس فيه فقال عن صومنا من سراجنا نسال الله ذلك يوم صالحا الا
 من الزنا والقول الحسين عليه السلام وهو يوم تيسر لمحمد بن عبد الله عليه السلام في يوم عاشوراء قال صوموا عاشوراء ولا يصوموا
 به ويوم الاثنين يوم نحن قبضه الله فيه نبيه صلى الله عليه وآله وما اصطلح محمد الا في يوم الاثنين فنشأنا به وتبرك به بعد
 ويوم عاشوراء قتل الحسين عليه السلام وتبرك به ابن مرجانة وقد سألته عن صومه او تبرك بها في الله في رجل مسوخ الغلب كان
 حشره مع الذين صوموها والتبرك بها وعن عبد الله بن زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من صام يوم عاشوراء كان خطه
 من ذلك اليوم خطا من مرجانة وان زاد قال قلت ما اخطهم من ذلك اليوم قال النار قال الشيخ رحمه الله الوجه في هذه الاحاديث
 ان من صام يوم عاشوراء على طهر بقى الحزن بمصارع رسول الله صلى الله عليه وآله والحزن لما حل بغيره فقد ابرج من صام على ما ينفذ
 فيه محال فوننا من الفضل في صومه والتبرك به والاعتماد له كنه وسعادة ففقدنا ثم واخطا **فروع الاول** روى
 الشيخ الفطر بعد العصر الثاني يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وفيه فاستحبنا المسبب الحن الصرى وذكر ابن عباس انه
 قال انه التاسع من المحرم وليس بمعنى لما نقله في حادثة انه يوم قتل الحسين عليه السلام يوم قتل الحسين هو العاشر من المحرم
 وروى الجهم عن ابن عباس قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء العاشر من المحرم وهذا باق في ما رووه عنه ولا
الثالث اختلف في صوم عاشوراء هل كان واجبا ام لا فقال ابو حنيفة انه كان واجبا وقال اخرون انه امر بكن واجبا وللشافعية
 قولان وعن احمد وابان اخي الوجوب بما رووه ان النبي صلى الله عليه وآله صام امرضا فلما افترض منشا كان هو لغيره
 وترك عاشوراء من شاء تركه وايضا فان رسول الله صلى الله عليه وآله كتب الى اهل العوالي ان من كل منكم فله مسك يقبضه
 ومن لم ياكل فله صم هذا يدل على وجوبه واخي الاخرين بما رووه عن نوبه انه سمع يوم عاشوراء على المنبر يقول يا اهل البيت
 ابن عمنا وكم وممن من رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان هذا يوم عاشوراء لم يكن الله عليكم صياما وانا صائم فمن شأ
 فليصم من شاء فليفطر ايضا فان النبي صلى الله عليه وآله لم ياكل في يوم عاشوراء في حادثة ما يرك عليه ما يرك
 الشيخ عن الوشا قال حدثني ابي الحسن عليه السلام قال صاموا عاشوراء فقال صوموا من ترك من ترك من ترك
 ذمضا والمنرك مبدعة فل يجبه فقال ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك من بعد ابيه فاجاب بمثل جوابه ثم قال اني ما انت صائم
 يوم ما نزل به كتاب لا جرت به سنة الاسنة ان زاد فقبل الحسن بن علي عليه السلام وروى ابن داود في الصحيح عن محمد بن مسلم وروى
 انها سالا ابا جعفر الباقر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء فقال كان صومه قبل صوم شهر رمضان فلما نزل صوم شهر رمضان ترك
مسئلته وبنص صومه يوم ليلنا هذه وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة فيه باهل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام نفسه
 واهل امير المؤمنين عليه السلام والحسين عليه السلام فصارا محرابا وفيه فضل امير المؤمنين عليه السلام بخاتم في كونه ذلك
 فيها نما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون لانه يوم شرب من ماء ظهر الله تعالى
 فيه نبينا صلى الله عليه وآله على خصمه حصل فيه الكنية على فري على عليه السلام من تبه واخصا وعظم منزله وثبوت ولا يند واستجاب
 الدعاء به ما لم يحصل الغيرة وذلك من اعظم الكرامات الموجبة لاخبار الله تعالى ان نفسه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله
 فليصم صومه شكر لهذا النعم الجبهة **مسئلته** بنص صيام اول من في الحجة وهو يوم ولد فيه وبه طيل الرحمن عليه السلام ذلك
 نعمة عظيمة ينبغي مقابلتها بالشكر وصيام ذلك اليوم من الافعال المحمودة فيكون شجرا وسجوا عن موسى جعفر عليه السلام قال من صام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

212

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن عبد الله

فامرهم منعه ان يصوموا
ذلك اليوم

[illegible]

بعض

في الصيام المنكسر

١٣٥

بعض الزمان في بعض ما شاع وقبل عشر قبل غير ذلك وفي هذا اليوم حركت القبلة من بيت المقدس كان الناس في صلواته الغفر فمخولوا
 منها الى البيت الحرام كان بعض صلواتهم هذه الى بيت المقدس من بعض ما الى البيت الحرام وفي اليوم الثالث منه سنة أربع وخمسين و
 ما بين كانت فانت بدنا الى الحسن علي بن محمد صاحب السكة عليه السلام له يومئذ احكام واربعين سنة وفي اليوم الثامن عشر منه كانت
 وفان اربعين سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وفي اليوم الثاني والعشرين منه كانت فانت عوف بن ابي شيبة وفي اليوم الثالث والعشرين
 منه كانت فانت الطاهر فاطمة عليها السلام وفي اليوم الثالث والعشرين من طلع الحسن عليهما السلام في الرابع والعشرين منه كان فتح خيبر على ابي بكر
 عليه السلام بقلعة بابل الغمر من قبل مرج في الخامس والعشرين منه كانت فانت ولانا الى الحسن بن جعفر عليه السلام في الشيخ ركن الله
 صام كان كفارة مائة سنة وفي اليوم السادس والعشرين منه كانت فانت الى طالب حمله الله وفي اليوم السابع والعشرين منه بعثت
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الحج يوم زبادة النعم فيه هو احد لا با ولا رغبة وروى في الفارسي حمله الله في حمله طوبى وكتب
 له بصوكل يوم من عبادته سنة ووقع له الف رغبة فاضام الشجر كله انجاه الله غمر جل من النار واول جليل الجنة باسما اخبر في
 جليل عليه السلام **مسألة** في الحج وهو شعبة كاه وروى الشيخ عن ابي الصباح الكاظم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صو
 شعبا وشهرا فاضا بعين توبة من الله وعن عمر بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
 وشهرا فاضا بصلبها وتوفي الناس ان يصلوها وكان يقول لها شهرا شهرا كانه لما قبلها ولما بعد لها وعن محمد بن ابي ابي
 فلك في عبد الله عليه السلام ما نقول في الرجل يصوم شعبا وشهرا فاضا قال يا ايها الذين آمنوا قال الله تعالى شهر من توبة من الله
 قال قلت فلا يفصل بينهما قال اذا افطر من الليل فهو فصل وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاته لا يفصل
 الرجل يومين متواليين من غير طهارة قد يسبح لا بدع البيوت وعن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال من صام شعبا
 كان طهورا له من كل له وصمة نادرة قال قلت وما الوصية قال اليمين في شعبه فلك ما التابوه قال ثمة في المعصية فلك
 ما التابوه قال اليمين في المعصية فلك ما التابوه قال اليمين عند الغضب التوبة منها الذرة عليها وعن صفوان بن مهران الجاهلي قال
 قال ابو عبد الله عليه السلام من زنى ما حنك على صوم شعبا ففلك جبل فلك ترى فيه شعبا فقال نعم ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 كان اذا زار اهل لال شعبا امره ان ياتي في المدينة باهل نهر باي رسول الله صلى الله عليه وآله اليكم الا ان شعبا شهري فخرج اهل
 اعانني على شهري ثم قال ان امرؤ منكم عليه السلام كان يقول ما فاتني صوم شعبا منكم صمنا في رسول الله صلى الله عليه وآله اليكم
 في شعبا ولن يفوتني في ايام حروفي صوم شعبا ان شاء الله ثم كان عليه السلام يقول صوم شهر من شعبا بعين توبة من الله وفي الصحيح
 الحديث قال لانا با عبد الله عليه السلام هل صام احد من اهلنا شعبا فقال صام خبرا باي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام ومثله
 سنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشيخ رحمه الله فاما الاخبار التي رويت في التمتع من صوم شعبا وانما صام احد منكم
 يفعله في وجوبه وفرضه وانما يحرم من صوم شعبا لان قوما قالوا ان صومه فرضه وكان ابو الخطاب عليه السلام اصحابه يذهبون
 اليه يقولون ان من افطر يوما منه من الكفارة ما يلزم من افطر يوما من شهر من صوم شعبا فورد عنهم عليه السلام لا تكفل ذلك وانما
 احدهم على ذلك الوجه الاختيار الى نعمتنا لوصول بين شعبا وشهرا فاضا فاما وجه التمتع من شعبا فاضا فاضا فاضا
 وبطل عليه وانما يحرم من صوم شعبا عن ابي عبد الله عليه السلام ففقد ورد القيد عن بدل النكاح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل صام
 احد من اهلنا شعبا قال نعم كان باي صومونه واما صومه وامر شقيق يصوم في صوم منكم شعبا حتى يصل شهر من صوم شعبا
 على الله او يطهره حنينا وبناديه ملك من طين العرش عند افطاره كل ليلة بافلان طين طاب لك الجنة وكفى ببلانك شر
 رسول الله صلى الله عليه وآله بعد موته وفيما كد صيا اول يوم من شهر ذي الحجة من ابي عبد الله بن مروة الاردي
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من صام اول يوم من شعبا وجبت له الجنة ومن صام يومين من شعبا وجبت له الجنة ومن صام
 اليمين الجنة ومن صام ثلثة ايام زاد الله في عشره جنة كل يوم وفي اليوم الثالث منه ولد مولانا الحسن عليهما السلام وخرج الى ابيه
 العلوي الهادي في كحل الى حجة عليه السلام ولما اليك بن عليهما السلام له يوم الخميس ثلث خلون من شعبا فاضا وروى الشيخ عن ابي عبد الله بن ابي
 عبد الله عليه السلام في صوم شعبا واغشاو ليلة النصف من ذلك تصف من ركن وروى في ليلة النصف من شعبا فاضا فاضا فاضا
 مولد مولانا صاحب الزمان عليه السلام في فضل هذه الليلة والعبادة فيها شي كثر وهي احكام الاله الى الاربع ليلة الفطر وليلة النحر
 وليلة النصف من شعبا واول ليلة من شعبا **مسألة** في الحج وهو التاسع والعشرين من ذي القعدة وكان ابو يونس بن ابي
 الكسرة في قوله حركت في ذلك اليوم كفارة سبعين سنة قال ابن بابويه وفي اول يوم من الحرم فاذا ذكر ابا عبد الله

في الحج وهو شعبة كاه وروى الشيخ عن ابي الصباح الكاظم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صو

والذي في المعصية

مع ان قوما

في الحج وهو شعبة كاه وروى الشيخ عن ابي الصباح الكاظم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صو

فما وهذا معنى قول الرسول صلى الله عليه وآله لا يفطر ولا يصوم الا بغير ما يجزئ الصائم من مخالفة عادته للفريضة ولا افطر ولا صام
 مشقة وصنفا فمما عجز عن العبادات وسنة النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا صائم من صام الدهر من صام ثلثة ايام
 يصوم الدهر كله فقال له عبد الله بن عمر انه لطيف اكثر من ذلك قال نعم صوم داود عليه السلام كان يصوم يوما ويفطر يوما فقال ان اطيع
 على افضل ذلك ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه في الصحيح قال سالت ذراة ابا عبد الله عليه السلام عن صوم الدهر فقال لا يزال
مسئلته من صوم الواجب غير احوال ما استثنى وصوم المرأة تطوعا مع كراهية زوجها وكذا العبد قد ذكركم **المسألة** في
في الكواخيم **مسئلته** الشيخ الكبير الجيّد اذا عجز عن الصوم وجعلها الجهد عن العمل بازالها ان يفطر اجازها وهل يجزئ
 قال الشيخ نعم يصدق عن كل يوم بمدة من طعامه وبوجوب الكفارة قال ابو حنيفة والثوري والاذريعي يبرأ قال معتز جبريلا وس
 الا ان ابا حنيفة قال يطعم عن كل يوم نصف صاع من خنطة او صاع من تمر قال احمد يطعم ملا من بر او نصف صاع من تمر صغير
 قال المعتز جبريلا والسيد المرتضى رضي الله عنه واكثر علمائنا لا يجزئ الكفارة مع العجز عن الصوم به قال مالك وابو ثور ورواية
 ومكيون وللشافعي كقول ابن ابي عمير عن ابن عباس قال الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكينا وعن ابي هريرة قال من ادرك
 الكبر فلم يسطع صبا ومضا فعليه عن كل يوم عبد من كل يوم عبد من فم وضعف ليس عن الصوم ما قيل فانه فطر واطعم من طريق الخاصة ما
 رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل كبير يضعف عن صومه مضا فقال تصد بما يجزئ عنه طعاما
 مسكينا لكل يوم وعن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير العجز الكثرة التي تضعف عن الصوم
 في شهر مضا قال تصدق في كل يوم بمدة خنطة وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الشيخ الكبير الكثرة العظمى
 لا يخرج عليها ان يفطر في شهر مضا وتصد كل واحد منها في كل يوم بمدة من طعامه ولا قضاء عليها فان لم يقدر فلا شيء عليها
 ومثله روى محمد بن مسلم ايضا بطريق اخر عن الصادق عليه السلام قال لا تصد كل واحد منها في كل يوم بمدة من طعامه ومن
 تجلده على الاستسحابة والشيخ رحمه الله عليه على الواجب من لا يمكن الا من طعاما متفلس عليه الاموال والادب صوم وجب ان لا يفتد
 الى الكفارة كالفضا اما المفسد رحمه الله فانه فصل قال الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة اذا ربطتا الصبا وعجزا عنه فقد سقط عنها فرضه
 وصومها الا فطار ولا كفارة عليها واذا اطاعه بمشقة عليه وكان مضاها ان صام ما يضرها ضررا يبيها وصومها الا فطار وعليها
 ان يكفر عن كل يوم بمدة من طعامه قال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله هذا الذي فصل بين من يطيق الصيام بمشقة وبين من لا
 يطيقه اصل الواجب حديثا مفصلا والاحاديث كلها على انه من عجزا عنه والكل عليه على هذا الفصل هو انه ذكركم ان الكفارة
فخرج على وجوب الصوم منه ضعف عن الصبا مضعفا لا يقدر عليه حله فانه يقطع عنه وجوب حله لا لا يجزئ تكليفه الصبا
 دنا هذا وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وُسرها وهذا البين صحيح لان وجوب الكفارة ليس فيها على وجوب الصوم
 ان لا اشاع في ان يكلف الله من لا يطيق الصوم الكفارة للمصلحة المعلومه له تعالى وليس لاحدها تعلق بالآخر وكل من الشيخ جدي
 ان لا اشاع في سقوط التكليف الصوم للعجز كما نقول انه سقط الى بدل هو الكفارة عملا بالاخذ بنبأ الدالة عليه هي مطلقة لا دلالة
 فيها على التفضل للذكر ذكرنا المفسد رحمه الله فانه يقطع على طاعتها واما ما ذكرنا من دفعه فقد استحبوا بانه ترك الصوم لعجزه فلا
 يجزئ الاطعام كما لو تركه لمضه وانقل بموته والجواب بالمنع من الاصل لا ما قد بينا انه مضام عن الميت وعن مصدق عنه فيها فقد
 سلنا لكن الفرق ظاهر في المصدا فان لم يجز الاطعام لانه يؤك الى ان يجزئ لك على الميت ابتداء بها وقد ذكركم ان امكنة الصوم فلم يفتد
 ما كان وجوب الاطعام يستلزمه حال العجز والشيخ الكبير لم يذمه **فخرج** لو لم يتمكن من الصدقة سقطت عنه الجهر عنها وبثوبتها
 محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قد روى الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلنا الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم فقال يصوم عنه بعض
 ولده قلنا فان لم يكن ولدا فادق قرينه فان لم يكن له قرينه يصدق به في كل يوم فان لم يكن عنده شيء فليس عليه شيء وما تضمنت هذه
 الرواية من صوم الولي والقرينة محلي على الاستسحابة **مسئلته** اختلف قول الشيخ في مقدار الكفارة فقال في المبسوط والنهاية عن
 يومين فان لم يتمكن فقد عمل بذا محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال في الاستسحابة انها مدة عن كل يوم وحل وانه محله بمسلم
 على الاستسحابة عملا بالاخذ بنبأ الباقية كما حلناه نحن وهو اولي الاصل وانه الذمة وعدم شغلها لشيء لا دليل **مسئلته**
 ذوا العظام اذا كان لا يرجو برؤه افطر ونصد عن كل يوم بمدة من طعامه وفي حديثي عن الشيخ محمد بن مسلم قال لا يصوم الا بالبرء اذا كان
 ظالم عن الصبا وبثوبته ما رواه الشيخ عز بعض من عجز عن العمل فليس عليه الصيام لانا قينا وانا لا يقدر ومن عجز الصيام من شد
 ما يصيبه من العطش قال فلينسوا مقدار ما يرضونهم وقام من زون وعن غا مريض في السابا على عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل

في الكواخيم
 الشيخ الكبير الجيّد اذا عجز عن الصوم وجعلها الجهد عن العمل بازالها ان يفطر اجازها وهل يجزئ

في مقدار الكفارة

في المبسوط والنهاية

بصدقة العطن حتى يخاف على نفسه قال بشر بغيره ما يستد منه ولا يشرب حتى يروى واما الصدقة فلغيره عن الصيام ولما نقله في قوله
 محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان من مرض فاذا برئ فليقضه
 وان كان من كبر او لمطر فبدل كل يوم قد واما سقوط القضاء فلا ينظر للغير عن الصيام والقدر وما قد وما لم يمتد به وانه
 داود عن الصادق عليه السلام انه فضل ولا ينقض بقطع الشربة **مسئلته** ولو كان برئ من مرضه اخطأ اجابا للغير عن الصيام ولما نقله
 من الاحاد ثبت لانه على الاذن في الاطعام وعلفها ويجوز عليه القضاء مع البركة من مرضه قد زال فليقضه كغيره من الامراض علما بالآ
 وهل يجزئ الصدقة ام لا قال الشيخ رحمه الله كما يجوز لغيره في الغطاء لانه لا يبرئ من مرضه وقد دفع المقيد عنه الله على عدم وجوب الكفارة
 وهو اختيارنا والسيد المرتضى رحمه الله وابن ادریس هو الاخر في نه مرضه من سبب الاطعام والغير عن الصيام محال مرضه مع رجاءه فلا
 يستعقب لكفارة كغيره من الامراض ثبت هذا فانه لا ينبغي لهؤلاء ان يشاءوا من الطعام والشرب لا يوافقوا الشاء وهذا لا على
 سبيل التحريم او الكراهة فيه تروى ولا ضربا لآخر **مسئلته** الحامل المقر والمضغ الغلبه اللبن اذا خافنا على نفسها
 وعليها القضاء وهو قول فقهاء الاسلام ولا كفارة عليها روى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله وضع عن السافر
 شطر الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
 الحامل والمرضع المضع الغلبه اللبن لا حرج عليهما ان تطرفا في شهر فصلا لانهما لا تطرفان الصوم وعليهما ان تسفل كل واحد منهما
 في كل يوم فطوره من طعام وعليهما قضاء كل يوم فطوره بقضائه بعد ان ثبت هذا فان الصدقة بما ذكره الباقر عليه السلام
 واجبة لانه بدل على الاطعام مع المكنة من الصوم في خوفها فثبت فيها **مسئلته** ولو خافنا عن الولد من الصوم فلا
 ايضا وهو قول علماء الاسلام لانه ضرر غير متحقق فاشبه الصائم نفسه لانعدامه خلافا ويجوز عليهما القضاء اجابا لامن تلاح
 من علمائنا مع ذوال العذر ويجوز عليهما الصدقة من كل يوم بعد من طعام ذهابه علمائنا وهو المشهور من قول الشافعي في قوله
 احدا الا انه يقول قد من بر وضف ضاع من تمر وشعره قال مجاهد عن الشافعي ان الكفارة تجزئ على المضع دون الحامل وهو
 الروايات عن مالك وبقول الثوري بن سعد قال هو ابو حنيفة لا يجزئ عليهما كفارة وهو منكم مبني على النص وحفظ الروايات
 والربيع والثوري والاوزاعي وابو ثور وابو عبيدة وداود والزمي وابن المنذر وللشافعي قول ثالث ان الكفارة استحبابية
 وعن ابن عباس وابن عمر رضيهما قال الا يجزئ الكفارة عليهما دون القضاء وهو اختيارنا من علمائنا لقوله تعالى وعلى الذين
 يطوفونه فذرهم طعام مسكين قال ابن عباس كان دخصة الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطبقان الصيام ان يطرأ وبطما لكل
 يوم مشكينا والحبل على المضع اذا خافنا على اولادها اطعمها واطعمنا وادام ابو داود ومخوه روى ابن عمر عن طريق الخاصة
 ما نقله في حديث محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه يسوغ لها الاطعام ومطافا واجب عليهما القضاء والصدقة وهما اذا
 خافنا على الولد كما ثبتا ولما اذا خافنا على نفسها ولان الشقة التي نخشى معها على الولد سقطت وجوب الصوم لانه حرج واضر
 لها مضيقا وبضيقا لان اجزاء اخلالها مع المكنة والطاقة وامكان الصوم واما وجوب القضاء لانه وبما نلونا من عذر
 ولانه فطر بسبب غايرة من طريق الخلقة فوجب به الكفارة كالشيخ الكبير واجتج الشافعي على الفرق فان المضع مكنها ان تضر
 لولدها بخلاف الحامل لان الحمل متصل بالحامل فانحرف عليه كما تحرف على بعض اعضائها وجوابنا الفرق لا يقضي سقوط القضاء
 مع وزوال الضرر وارجح ابو حنيفة بما رواه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الله وضع عن المسافر شطر الصلوة
 وعن الحامل والمرضع الصوم ولا يجرى بعد فلم يجز به كفارة كما لم يجرى والجواب ان الحد لم يجرى لسقوط الكفارة فكانت
 على الدليل كالفضا فان الحد ثبت لم يجرى له والمرض اخف حالها لانه يطر بسبب نفسه واجتج سلا وبان لانه ناولها ولعل فيها
 الا الاطعام ولان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله تعالى وضع عن الحامل والمرضع الصوم والجواب انها بطبقان لقضاء فزنها
 كالحائض والنفسا والانه وجب الاطعام ولو تضرع للمضغ بسببه ولا انبات ونحن اثبتنا وجوبه بدليل اخر المراد بوضع الصوم
 وضعه عنها في حال عذرهما كما في قوله عليه السلام ان الله وضع عن المسافر الصوم **مسئلته** لا يجوز لمن عليه صيام فريضان
 بصوم تطوعا وعن احمد وابان لنا ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال من صام تطوعا وعليه من مضاعفاته فليقضه
 فانه لا يقبل منه حتى يصومه ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه شهر
 ومضاعفاته يطوع فقال لا حتى يفضي ما عليه من شهر مضاعفاته وعن ابي الصباح الكوفي نحوه رواها ابن ابويه ايضا ولا يعبأ
 به بل في جبرها المال فلم يصح التطوع بما قبل اذا فرضا كما تجزئ احدا بها عذارة مستغلة بوقف موع في ان التطوع في

مسألة في القضاء

مسألة في القضاء

مسألة في القضاء

مسألة في القضاء

كتاب الصوم

ثم افطر لئلا اوغرها للثبات واذا افطر قبله للثبات ان يكون له فانه يبيح قال الشافعي ان افطرت ليلة لم تحض ثلث فحقت
 ايام حصةها وان حضر التا ودر في التايع قولان وقال اخذ ان من اتم اذا عوفي وعليه كفارة بين وان اصابنا نف ولا كفارة فلم
 يغير جلد من الجهم هو كمو النصف لنا وذا الشيخ عن موسى بن بكر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل عليه صوم شهر فمضت منه خمسة عشر
 ثم عرض له امر قال ان كان صام خمسة عشر يوما فله ان يقضي ما بقي وان كان اقل من خمسة عشر يوما لم يجز حتى يصوم شهرها ما وعى
 الغضيل بيتا عن ابي جعفر عليه السلام **فروع** قال الشيخ في الجملة ان كان كفارة الصلوة صيا شهر فضا نصفه في له النفر في النجاس
 والبيتا على ما مضى منة بن ادريس هو قوى الحكم في الشهر كالحكم في الشهر منة بن ادريس **مسائل** صوم بدل هذا الشهر عشر
 ايام ثلثة ايام في الحج منيا بها وسبعة ايام اذا رجع اهله قال الشيخ ولا يجزئ التايع في السبعة ما الثلثة فمضت فمضت على سبيل التايع
 فيها اذا ثبت هذا فلو صام يوم ثم افطر فمضت الا ان يصوم يوم التروية ويوم عرفة فانه يفطر الصلوة في يوم ثالث بعد انقضاء
 ايام الشهر من امانا فيها فلو لم يصوم حتى بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام وقد علمت اما الاجزاء بيومين في التايع بشرط ان يكون
 الا فطر للصلاة وذا عبد الرحمن بن ابي عبد الله فنه صام يوم التروية ويوم عرفة قال يجهز ان يصوم يوم اخر صوم السبعة بعد
 ايام التشرع **فروع الاول** وكان الثالث غير التايع صام يومين غير يوم التروية وعرفة ثم افطر الثالث سنا فمضت يوم
 التايع عن غير ما روى **الثاني** قال الاصحاب لا يجزئ بها سباني **الثالث** كلما شرط قبل التايع فان افطر في هذا له
 لعدتها وان كان لغبر عن راسا فالا في الواضع الثلثة المتقدمة وهي تايغ الشهرين والثلثة ايام بدل **مسائل**
 هل يجوز صيام ايام التشرع بلا عن الهك لمن كان بمنى فبها واثنان حلها عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام
 لان عبد الله بن الحسن يقول بصوم ايام التشرع فقال ان كبرك ان يقول ان رسولا الله صلى الله عليه واله ان ساد كان هذا ايام
 اكل من شرب فلا يصوم فيها احدا والاخرى واها الحق بخار عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته
 سبعا اياما في الحج فله صيام ايام التشرع والاول هو المثلث عليها عند الاصحاب الثانية فادارة شاذة فمضت للمعول المعول فمضت
 من المنع غير صيام ايام التشرع فلا يجوز الصوم عليها **مسائل** قدينا ان الساخر يجوز النكاح وان كان مكرها فان كانت المرأة
 مسافرة ايضا حل لها مع الجماعة وكذا لو فاته من سفره وكان مفطرا في ذلك اليوم من المحض جاز لها الجماعة ايضا سقوط فرض
 الصوم عنها ولو غفرت فقال ان مفطرة نوطا ما افطرت ولا كفارة عليه عن نفسه لا باخه الفطر له ولا عنها الفطر له ولا صنع له فبذلك
 عليها كفارة عن نفسها ولو علم بصومها فان لم يكرهها وجب لكفارة عليها لانه يجهز عليها الا فطره فوجب الكفارة فمضت
 ولا يجزئ على شيء لانه لم يفطر في صوم واجب عليها ان اكرهها فلا كفارة عليها ايضا **مسائل** هل يجزئ عليه كفارة عنها ام لا الا في وجوبها
 عليها فانه ان المكرة لو كرهت لم يلجأ اليه الكفارة ولا فطر يكره ان يغلبها على نفسها او يتجده ما فطره او غفرت ولا يفطر في الحائض قال
 الشافعي لا يفطر في الاثني في الهك قولان وقد علمت **مسائل** وبكره الفطر في رمضان الاضطره الا اذا مضت
 وعشرين يوما من الشهر ثم يزول الكراهية لان فيه تعريضا لابطال الصوم ومما غنى فعل العبادة ابتداء وكفارة بالافضاء عن الاول
 وحل ذلك مطلقا لتركها اما اذا مضت لذة المذكرة فان الكراهية تزول لان اكثر الشهر قد فعله ذاء فلو كره له الخروج بقوله
 المدة لم يخلل التشرع بالترك على تقدير اذلة الاولى وكذا لو كان مضطرا الى السفر بان ثما على قول مال وهلاك اخ وخرج
 في واجبة حج او عمر او منى فان الكراهية تزول هنا ويؤيده ما روى الشيخ عن علي بن ابي طالب عن رجل عن ابي عبد الله قال اذا
 دخل شهر رمضان فله في شرط قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فليس للرجل ان يدخل شهر رمضان ان يخرج الا في
 او عمر او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه وليس ان يخرج في الا فطره الا خبه فاذا مضت ليلة ثلث وعشرين فله الخروج حيث
 شاء وروى الشيخ عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جعل فذلك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضه فمضت
 في مادة فبر ابي عبد الله عليه السلام فاذود فوافطر فاهبا واجابا او اقيم حتى افطروا وروى بعد ما افطروا يومين فقال اقم حتى
 فمضت ليله جعل فذلك فهو مضطرا لغيره فمضت في كتاب الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فمضت في الصحيح عن ابي عبد الله
 قال سالت عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مفقر لا يدرى ما يدرى حاشم يبدل ما يبدل فمضت ان يسافر فمضت فمضت فمضت
 فمضت فمضت لان يكون لها جلا بد من الخروج فيها ويجوز على ما له وعن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الخروج اذا
 دخل شهر رمضان فقال لا الا فيما اخبرك به خروج الى مكة او غرة في سبيل الله او مال يخاف هلاكه او اخ يخاف هلاكه وان لم يدر
 اخا من الابن الامر وهذا انتهى على الكراهية لاهلها لاصلا بما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي

ل من يترك الصوم
 في شهر رمضان
 من غير عذر
 فله عتق
 امرأته
 او
 صيام
 شهرين
 متتابعين
 او
 كفارة
 ما افطره
 من
 الايام
 او
 ما مضى
 من
 الشهر
 او
 ما مضى
 من
 الايام
 او
 ما مضى
 من
 الشهر
 او
 ما مضى
 من
 الايام

في شرائط الاعتكاف

٢٩

التي تكون عبادة فلو قصد اليقين أو مع النفس العصبية بعدد ما وثق بانوى القرينة والطاعة وعلى الوجه من وجوه أو نكاح
 الفصل في طواف لا يتناول أحدهما إلا بالنية وهما منضادات ولا يمكن اجتماعهما فيصير عبدا فلا بد من نية أحدهما ليس على وجه
 المأمور به فإذا انوى الاعتكاف مدة لم يلزمه إلا اجتماع نعم استمر بالنية شرط فيه حكما فلو خرج لغضا حاجة أو لغرض استأنف النية عند
 الدخول بطل الاعتكاف بالخرج والافلا **مسألة** في الصلوة شرط في الاعتكاف وهو تدبير علماء أهل البيت عليهم السلام
 قال ابن عمر بن عباس غابته والزمري وأبو حنيفة ومالك والشافعية والأوزاعي والحنابلة من شرائط من حيث أحدهما الرضا بين
 الشافعية يجوز أن يعتكف بغيره فلم يجعل الصلوة شرط فيه وداه عن أبي حنيفة وسئل عن المعتكف من غير الصلاة والحنابلة عطاوا
 واستحووا أحدهما في الرضا الأخرى لنا ما رواه الجمهور عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا اعتكاف إلا بصلاة فاه الدارقطني
 عن ابن عمر بن عباس جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية فقال النبي صلى الله عليه وآله فقال اعتكف صم فاه أبو داود ومن طريق الخاصة فاه
 ابن بابويه في الصحيح عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا اعتكاف إلا بصلاة فاه في الوثوق عن محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله
 عليه السلام لا يكون اعتكاف إلا بصلاة فاه عن أبي داود وعن أبي عبد الله عليه السلام رواه في الوثوق عن عتبة بن رافع عن أبي عبد الله
 ولأنه لم يشترط كل مكان مخصوص فلم يكن يجزئ قربة كما لو عوف بغيره فاه عن أبي داود عن ابن عمر بن عباس قال قال رسول الله في مذون
 في الجاهلية اعتكف ليلة لم يجزئ الحرام فقال النبي صلى الله عليه وآله أو فبذلك ولو كان الصلوة شرط في الاعتكاف لكان الليل ولا يعتكف
 في الليل فلم يشترط له الصلوة كالأصل ولو كان بالصلوة حكم لا يثبت إلا بالشرع ولا يفسد به الإجماع ولأن ابن عباس قال ليس على
 المعتكف صوم ولا جوارب عن الأول أن الليلة قد تطلق مع إرادة النهار معها كما يقال إني في موضع كذا الليلين أو ثلثا والمراد بالليل
 النهار فلم لا يجوز إرادته مع هذا الاحتمال لأن المعارضين وعن الثاني بالمتنع من جهة الليل خاصة على ما سألنا في الفقه فيها
 وبين الصلوة ظاهر من غير مجزئ لا يكون عبادة فاشترط الصلوة والنص قد تبين عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لا يعتكف إلا بصلاة فاه
 ما رواه الرسول صلى الله عليه وآله على الاعتكاف ضامنا ما يدل على الاشتراط وقول ابن عباس وهو فوف عليه فلا يكون حججه على أنه كان
 بغير شرط الصلوة يكون مفاد هذا الرضا **فروع الأول** لا يشترط صوما معتقدا بل متى صوم صحيح الاعتكاف معتقدا
 كان الصلوة واجبا أو ندبا وسواء كان الاعتكاف واجبا أو ندبا فلو اعتكف في رمضان أو غيره فاه واعتكف في رمضان أو غيره فاه واعتكف في رمضان أو غيره فاه
 وكذا الدند والمعتن وغيره **الثاني** الذين لم يشترطوا الصلوة أجمعوا على استحبابه وكان النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام كان يعتكف وهو
 صائم ولا خلاف فيه **الثالث** يصح اعتكاف ليلة مفترقة ولا بعض يوم ولا ليلة وبعض يوم لأن الصلوة شرط لا يصح في يومين
الرابع لا يصح الاعتكاف في نهار لا يصح فيه الصلوة كقول الشافعية وأما ما يحسنه الشافعية والمرحون فكان الصلوة مفترقة والنهار
 منع من الصلوة الواجب التنب **مسألة** في الاعتكاف في الاعتكاف لا بد من عبادة لا بد منها من نية القرينة والكافر ليس هذا للنفق
 إلى الله تعالى فلا يصح منه الاعتكاف فلا يصح منه الصلوة لا غير العبادات **فروع** لو اعتكف المعتكف بطل اعتكافه وبه قال الشافعية
 الخلاف وقال في البطلان لا يثبت به قال الشافعية لو رجع بنا عليه لنا أنها كان عن طرفة عين كان عن غير طرفة عين وجب إخراج
 من المسجد وجوز الخروج مثلا الاعتكاف لأن فتووه منه قد عفا فلا يقع عبادة أما على أصل الشافعية من جواز دخول المسجد للكافر فانه
 يقضى قوله لكن هذا الأصل عندنا باطل فلا وجه لقول الشافعية وجه الله في المبطل **مسألة** في العقل شرط فيه أن لا يكون لا يقع منه
 العبادة لعدم فهمه وكذا الصبي لم يجز به بعد الرشد عن التكليف لا يصح من التكرار لأنه لا يفسد شيئا ولا ينافي في أداء الصلوة
 حال سكوه بقوله لا ينفرد الصلوة فانه سكراني والسكور يمنع من الدخول إلى المسجد فلا يصح الاعتكاف فيه **مسألة** في أذن
 الزوج شرط في جواز المرأة في المندرج كذا التدي في حق عبد لأن مانع الاستمتاع والخدمة مملوكة الزوج والسيد فلا يجوز له غير إلا
 ما ذكره وكذا الدبر واما الولد **فروع الأول** من بعضه لا يجوز له أن يعتكف باذن له مولا ولو هو باه فاه اعتكف في الأمان
 المختص به فاه وكذا جواز الاعتكاف المولى انقطع عنه في أمان **الثاني** المكاتب لا يعتكف إلا باذن مولا وبه قال الشافعية والله
 إلا أن يخرج عن محض الرقبة وقال الشافعية يجوز لأنه لاحق للمولى في منافع ليس بجدة له لم يخرج عن الرقة المكاتب فواجب الرق
 لا حقه وبه واطلاق الأذن منصرف إلى الكتاب لا غير **الثالث** لو أذن لغيره في الاعتكاف في أوله فخرج من الجوع ومنه ما لم
 يجزئ قال الشافعية قال أبو حنيفة لم يمنع العبد ليس له منع الرقبة وقال مالك ليس له منعها مع أن الله فعل منه ويجوز الرق
 فيه لأن المقتدر به لم يجز لأن الشرع غير ملزم عندنا على ما بان فجاء باطل فعلها كما لو اعتكف بنفسه ثم لم يدر في الرق
 ولأن من منع غيره من الاعتكاف فانه قد كان له إخراج به كالتدبير عكس الخيرة فاه ما إن المرأة تملك

في شرائط الاعتكاف

بنيته

في شرائط الاعتكاف

في شرائط الاعتكاف

في شرائط الاعتكاف

کتاب الاعتکاف

[illegible]

افان

في شرائط الاعتكاف

٤٣١

المناجعة ولو شرطها وجب التحسين فان اعتكاف شهر من رمضان عدا بين هلالين وثلاثين يوما ويدخل فيه الايام والليالي لان الشهر عبادة عنها والاعتكاف يصح فيها ما خلا فيه ما لو نذر اعتكافا يوما معددة كعشرة ايام مثلا ولم يبينها لم يجز الشايع الا ان شرط على ما قلنا ولا يدخل الليالي بل الليالي من كل ثلث على ما قرناه من انه لا اعتكافا قل من ثلثة ايام بليلتين وقال ابو حنيفة يدخل الليالي والايام لان ذكر احد العبدن على طريق الجمع يقتضي دخول الاخر لثبوته ثلثة ايام لا درمزا وقال تعالى ثلث ليل سبيا والقصة واحدة والجواب يوم حقيقته لما بين الفجر الى الفجر في الليلة ما عدا ذلك فلا يتناها الامع القرينة ومع تحريك اللفظ عنها على الحقيقة لا عرف هذا فلو نذر اياما معينة وترك منها يوما فان كان قد مضى لثلاثة ايام صح ما مضى اتم وقضى فافان كان دون الثلاثة سائفت ولو كان قد شرط الشايع داخل يوم سائفت **السابع** اذا نذر اعتكاف ثلثة ايام لم يشرط فيها الليالي سواء شرط الشايع او لم يشرط لانه لا اعتكافا قل منها ويدخل قبل الفجر في ايامها وقال الشيخ رحمه الله في بعض كتبه ان لم يشرط الشايع اعتكاف ثلثة ايام فيغير ليالي وليس بمعتكاف **السابع** اذا نذر ان يعتكف اياما متناهية بوقت ذلك نذر بالصوم لانه لا اعتكاف عندنا الا بصرفه اعتكاف خبرناهم وصام غير معتكف لم يجزه عندنا وقال بعض الشافعية يجزيه وان نذر بالجمع لا يشرط الصوم عبادة لبس من شرط الاعتكاف فلم يلزم بالثبوت والجمع بينهما كما في الصوم والصلوة وهو خطأ لان الاعتكاف عندنا مشروط بالصوم نذرا بالجمع وجعل للياليان بها جميعا ولا يجزيه التفرق لثلاثا لكن الصوم مشرع مستحب الاعتكاف اجاعا فوجب بالثبوت في الصوم والصلوة لان احدهما لم يشرع الاخر اذا عرف هذا فلو مضى وقت قطع الشايع وجب عليه فادة الاعتكاف والصلوة لو نذر الاعتكاف مصلبا وجب عليه الجمع لانه طاعة **الشيخ** لو نذر اعتكاف شهر من رمضان قال الشيخ رحمه الله وجب عليه الدخول فيه مع طلوع الحلال من ذلك الشهر فاذا اهل الشهر الذي يقبله فخرج من الاعتكاف به قال مالك والشافعي قال وفيه يدخل المعتكف قبل طلوع الفجر من اهل الشهر قال الليث بن سعد عن احمد وابان كانا لقولين لانا نذرنا الشهر فله عروب الشهر لهذا محل الدخول المعلقة به والتبذير والطلاق والشافعي المعلقان به عندهم ويجوز ان يدخل قبل الفجر لانه لا يمكن استيفاء جميع الشهر لابل ذلك وما لا يتم الواجب فهو واجب اخي وفيما ان النبي صلى الله عليه واله كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفا وكان الله تعالى قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولا يلزم الصوم لابل قبل طلوع الفجر لان الصوم شرط في الاعتكاف فلا يجوز ابتداءه قبل شرطه والجواب عن الاول انه اعتكاف متبذره اذا لدخول فيه فعل ليس البحث فيه وانما البحث في ان نذر اعتكاف شهر كما لم يندد به فلا يخل الابال دخول قبل غروب الشمس من اوله ويخرج بعد غروبها من اخره كن نذر اعتكاف يوم فانه يلزم الدخول فيه قبل طلوع فجره ويخرج بعد غروب شمس من الثاني ان الصوم لا يصح الا في النهار فلا يدخل الليل فيه بخلاف الاعتكاف **السابع** لو نذر ان يعتكف الشهر لا يدخل قبل الفجر من يوم العشر فاذا خرج الشهر خرج منه وبه قال الشافعي مالك والثوري وابو حنيفة واصحابه وقال في سمي ابو الثوري يدخل في اول نهار الحكة والعشر هي الليلة التي يخرج فيها نذر اعتكافه قال من اعتكف معي فليعتكف العشر الا اذا خرافهم باعتكاف العشر الاخر ليلة الحكة والعشرين واعتكف منهم ولا نذر شهر من اول ليلة فيه على ما تقدم **الشيخ** اذا نذر العشر حقا بان غابته ووثان النبي صلى الله عليه واله كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم اعتكف في جوارحه ثم جازي ثم جازي على حاله اذا اراد ان يعتكف من ذلك الوقت ولم يشر اعتكاف جميع العشر لهذا فانه عندهم يلزم ان يعتكف قبل الفجر التل للوردانية عليه السلام اعتكف بعد الصلوة اذا ثبت هذا فان العشر لم يبين العشر فلو كان الشهر ناقصا اجزى ما صام واعتكف من ثلثة ايام ما لو اعتكاف عشرة ايام فانه يلزم ان يدخل قبل طلوع الفجر لان اليوم لم يبين لياليها ودخول الليل تمامه على طريق السبع بخلاف العشر فانه اسم لجموع الليالي والنهار فلو عتق الايام باخر الشهر وفرضها فيه ففصل الشهر جعل بين ثابتي يوم اخر ليم العبد الذي نذر اعتكافا ما لو نذر العشر الاخر مثلا كما اذا نذر ثلثين يوما فاعتكف شهرين هلالين فنقص الشهر فانه يكمل يوم من اخره ولو نذر شهرين ما بين هلالين وان كان ناقصا كان العشر **الحاشية** لو نذر ان يعتكف شهرين متتابعين وجعل بين ثابتي بالاجماع لانه في طاعة فلو اخل به وجعل عليه قضاء وصانما وقال في قوله صا ولم يعتكف فيه سقط عنه لانه نذر في طاعة فلو اخل به فوجب عليه قضاء كغيره من الواجبات لانه لما مضى الشهر بقي التمام باعتكاف شهره طلق وذلك لانهم لما لا يصح له الا بدم وهو الصوم فوجب عليه كماله الزموا بالصلوة فانه التمام بالوصو اخي زفر بان التذرا باعتكاف لا بوجوب الصوم ابتداء بل بضره صحة الاعتكاف وفي هذا الصوم الصوم واجب ولا يقع نذره موجبا للصوم فكيف يجب عليه الصوم بعد ذلك ففي اعتكافه بلا صوم فلا يجزيه غير مشروع وان وجب الصوم ابتداء لا يمنع من رد وجب اخرا لانه على لساننا لكن وجوب الصوم ابتداء هنا الغنى عن صوم الاعتكاف اذ في الغنى

كتاب الاعتكاف

فلا يرد منه الغنا لا يقطر فوجبه الا بان يكمل الايام الى اخر فضاه فيه هل يجزئها ام لا الوجب الاجزاء قال ابو حنيفة
 لا يجزئ بل يجزئ بقبضه غير شهر رمضان يصح اعتكافه وليس يعتكف لان الغائب هو الاعتكاف وهو اللبس. بلعبادة
 الصوم في شهر رمضان فكيف يكون كان معتكفا فكان يخرج عن المعهدة **الحاشية** لو نذر اعتكاف شهر حرام صوم عليه
 الا بان يرفلوا اعتكف شهر قبل رمضان او ذكر على هذا الوجه الصلوة لم يجز عن النذر وقال محمد بن الحسن وزفر قال ابو حنيفة وبوسيد
 يجزئ لنا ان نذر عبادته بدنه في زمان مخصوص فلا يجوز تفديها عليه كصوم رمضان وطلوع الفجر قبل الوقت ولا نذر شهر قبل رجوعه
 لصوم حرام فلا يكون واجبا فلا يكون يجزئ عن الواجب بل الواجب جبا اخرج بان نذر الواجب بعد جوبه فيجوز كما لو نذر ان يقضي
 في حجة فصدق قبل الحج مع بينهما ان الداخل تحت النذر ما هو فيه والعبرة بنفس الفعل لا نفس الزمان بخلاف صوم رمضان وطلوع
 الفجر لا من له وجوبه جوبه الجواب نعم وجوب السبب لهذا فانه لا يجزئ عليه الا بان بالفعل قبل الشهر المذكور واجبا عاملا والسبب
 يجزئ ذلك والقياس على الصلوة ضعف لان الحج في الفرع والتزاع فيه كما لا يصلح ولا سلم ان الفعل يجزئ هو الفجر لا غير لان الكا
 تفاوت في الفضيلة فبان ان يكون الوقت المنتهى للمعصية يحصل فيه الثواب لاكثر من غير **الثاني عشر** لو نذر اعتكاف شهر فمات
 بعد نصفه ثم مات من قبل ان يفي بعهده قال الشافعي قال ابو حنيفة عليه اعتكاف شهر لما نذر ان لا يقبل الا على هذا القدر
 فمات الوجب به كما في فضله ومضاهي الحج ابو حنيفة بانه النذر بالكلية المرامي فيها بل نذر العبد الصلوة والنفق فانه لو قال لله على الف
 حجة لم يتركها وان لم يضر الف سنة الجوار المنع من ذلك **الثالث عشر** لو نذر اعتكافا مطلقا زعمه ابي حنيفة ومالك وعندهما
 ثلاثة ايام وعندهما الف ليلة باساعة من قبل ان يهاوا ويوم على الخلف الواسع بينهم **الرابع عشر** لو نذر اعتكافا في يوم لا يجزئ
 به فله ان لا يصح اعتكافه من غير خلاف للمجهوف فانهم جوزوا الاعتكاف يومه فعلى قولهم لو نذر اعتكاف يومه هل يجوز تقصيره ام لا
 للشافعية ولو كان احدهما يجوز كالشهر الثاني على ذلك ان التحليل في الاربعة ايام من طلوع الفجر غروب الشمس فان فطره لم يمس يوما من اجزاء
 الشهر فانه يصح على الثلثين متنا بغيره ومنفرد ولا نذر شهر يجوز نذر يومه بخلاف صوم الفجر وكذا لو نذر اعتكافا في يوم فمات قبل ان يفي
 لو نذر اعتكافا في يوم فمات قبل ان يفي بعهده وجب عليه الا بان يبر ولا يصح الا بان يضم اليه يومين اخرين **الخامس عشر** لو نذر اعتكافا
 اياما معينة فمات قبل ان يكون من رمضان او محبوسا سقط عنه اداؤه وجب عليه قضاءه وللشافعية وجبة خراجه لا يقضي بعد ذلك الاعتكاف في
 الوجوه وليس يجزئ لان العبادة الواجبة بالشرع اذا تعذر في المرض جفقت اؤها وكذا النذر **السادس عشر** لو نذر اعتكافا
 من شهر رمضان في اربع وعشرين يوما فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده
 ان صوم رمضان فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده
سبعة عشر لو نذر اعتكافا في شهر رمضان فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده
 وجب عليه اعتكافه باي الايام لكن يحتاج في كل اعتكاف الى ان يضم اليه يومين اخرين **ممثل** المكان شرط في الاعتكاف وقد
 انفق العلماء على شرط المسجد في الجملة لقوله تعالى لا تباشر من انتم عاكفون في المساجد لو صح الاعتكاف في غير المسجد لم يجز
 بالاعتكاف في المسجد لان المباني حرام في حال الاعتكاف مطلقا لان الاعتكاف لله هو فانه فاقص بمكانه لو وقف المنيار
 فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار فمات خلف المنيار
 الحرام ومثل ذلك على الله عليه السلام في شهر رمضان فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده
 عليه السلام في مسجد المدينة هذا هو شهر رمضان فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده فمات قبل ان يفي بعهده
 وقال ابن عباس انما يصح الاعتكاف في كل مسجد الا في المساجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه واله ومسجد
 ابن عباس لا في مساجد الجاهلية قال المعبد لا يكون في الاعتكاف الا في المسجد الاظم وقد وانه لا يكون الا في مسجد
 فيه فمات في ذلك الاعتكاف فيها اربعة مساجد علماء ذكرناه اولها وهذا مذهب علماء ما اما المجتهون فقد اختلفوا
 فقال الشافعية يصح في كل مسجد كما ذهب اليه ابن ابي حنيفة قال مالك وقال احمد لا يجوز الا في مسجد يجمع فيه قال
 ابو حنيفة هو قول المعبد لله وعن جده بن لا يصح الاعتكاف الا في احد المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد الاقصي
 ومسجد الرسول صلى الله عليه واله لان الاعتكاف عبادة شرعية فيقف على مورد النذر في الصلاة عليه لا نفاق ما ذكرناه في مسجد
 ما رواه الشيخ عن عمر بن عبد الله قال قلت لعبد الله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف في بعض مساجد ما فقال لا اعتكاف الا في مسجد
 حرامه قد صلى فيه اما من دخل صلوة جماعة ولا بأس ان يستكفي في مسجد الكوفة ومسجد المدينة ومسجد مكة وفي طريقها مسجد زيار

في كل مسجد

في شرائط الاعتكاف

٥٣٣

وفيه ضعف في رواية علي بن الحسن فضا عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن عمر بن عبد الله عن ذلك وزاد فيه وسجل الخبر وفي هذا الطريق أيضا ضعف لا ان ابن ابويه ذاه في الصحيح فالمعتمد عليه في باب ابويه وفرد في مسجد المداين وكان الاعتكاف يتبعون به حكما شرعيه من افعال تركه والاصل عدم تعلقيها بالمكلف الامع ثبوت المنع ولم يوجد شيء المقيد عمله بما رواه علي بن عثمان عن ابن عبد الله عليه السلام عن ابنه عليه السلام قال المعتكف يعتكف في المسجد الجامع وعن يحيى بن العلاء الرازي عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا يكون اعتكاف الا في مسجد جامع وعن داود بن سراج عن ابن عبد الله عليه السلام قال ان عليا عليه السلام كان يقول لا ادعى الاعتكاف الا في المسجد الحرام وصلى الرسول صلى الله عليه واله في مسجد جامع في الجواب عن احاديث مطلقة وما قلناه مقيد بفعل عليه جمعا بين الادلة لان النبي صلى الله عليه واله يعتكف في مسجده واعتكف عليا عليه السلام في جامع الكوفة والصحابه في مسجد مكة وجامعه من الصحابة في مسجد بصره فوجب الاقتصار عليه نعم قد روي ان الحسن عليه السلام صلى في مسجد المداين فان ثبت هذه الرواية جاز الاعتكاف فيه والافلا ورواه عبد الله بن سنان قال لا يصلح العكوف الا في مسجد رسول الله صلى الله عليه واله ومسجد من مساجد الجاهلية في طهرتها قول داود بن عثمان بن ابي عقيل بما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في جامع عن داود بن الحصين عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا اعتكاف الا بصوم وفي المصنف ان انت فيه وجوبه انه ممنوع لا نظامه يقتضيه انه لا يجوز الاعتكاف الا في مسجده وموخره لا في جامع فيجوز فيه فعل على المساجد التي عداها واما ما ذهبنا عليه من الاقتصار على المعين فقد تبين ان ذلك لا يخلو **الاول** اعتكاف المرأة كاعتكاف الرجل سواء في شرائط الاعتكاف التي عنها ما رواه المسانيد في حديثها وجمع وبه قال مالك واحمد والشافعي في الحديث في الاعتكاف في البيت في الحج والعمرة والموضع الذي جعله صلواتها من بيتها فحوز الاعتكاف في منزلها وقال ابو حنيفة انه افضل لنا فيه فشرطها في المسجد في حق الرجل بشرطها فيها في حق المرأة كالطواف ايضا فانها من عموم قوله عليه السلام لا اعتكاف الا في المسجد جامع فانه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين موضع فضيلة صلواتها فكان موضعها لا اعتكافها كاعتكافها في حق الرجل والجواب ان الصلوة غير معتبرة في الاعتكاف لان فضيلة صلوة الرجل لنا فله متعلقة بمنزله ولا يقع له الاعتكاف فيه ولا الجعة وكلت المرأة لا تقع منها الجعة في منزلها **الثاني** قال الشيخ في الخلاف لو نذر اعتكافا في احد المساجد الاربع لم يزد ولا يجزئه لو عدل الى غيره فانه نذر وقال الشافعي ان نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لم يزد ولا يجزئه لانه نذر في حقه فوجب عليه الوفاء به ولا يتحقق الا بغير ما نذر على الصفة المذكورة فيجب ان لا يجزئ مع عدلها في حقه الشافعي بان لا يتعلق به عبادة شرعية والتذرع يتعلق بمطلق الاعتكاف وقد جاز الجواز بالمنع من ذلك وكذا البتة في الصلوة لو نذر فعلها في موضع معين عليه اذا كان ذلك المكان منه على غير ما يكون مسجد او موضع عبادة اما اذا لم يكن فالأقرب عندك صلاتي التذرع بالصلوة مطلقا **الثالث** لو نذر الاعتكاف في مسجد معين فانه اعتكف في موضع منه فان لم يبدل خرج من الاعتكاف فاذا نذر في مسجد جامع واما اعتكافه واسأله على المفضل الا في **النظر الثالث في الاحكام** **مبطل** لا يجوز للمعتكف الخروج من الموضع الذي اعتكف فيه الا اضطره وهو قول العلماء كانه روي عن ابي ثناء قال السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لما لا بد منه وقالت ايضا كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا اعتكف فدفن الى راسه فاعلمه وكان لا يدخل البيت الا حاجة لسان ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الموتى عن عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا يخرج المعتكف من المسجد الا في حاجة وفي الحسن بن علي عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الا في حاجة لا بد منها ثم لا يجزئ حتى يرجع ولا يخرج في شيء الا الجنازة او يعوسر بها ولا يجزئ حتى يرجع واعتكاف المرأة مثل ذلك وكان الاعتكاف هو البتة في المسجد فخرج وجعل لا يصدق الا في **الاول** لو خرج لغير عذر باطل اعتكافه لان الاعتكاف البتة في المسجد للعبادة فالخروج من غير عذر باطل **الثاني** باطل بالخروج لغير عذر وان قصر الزمان وبه قال الشافعي وابو حنيفة ومالك احمد وقال ابو يوسف محملا باطل حتى يكون اكثر من نصف يوم ولنا انه خرج من معتكفه لغير حاجة فوجب باطل اعتكافه لو كان اكثر من نصف النهار احيى بان البصر معقود عنه وان كان لغير حاجة كما لو خرج لحاجة ثم باقى في مشبه وكان يمكن ان يشترط من ذلك فانه يفتي عنه لقلته كذلك فلهنا والجواب ان الشيء يختلف فيه بين الناس انما ينبغي ان يشترط على من مشبه لان عليه شقة في تغييره بخلاف ضرورة النزاع فانه لا حاجة اليه فلهنا **الثالث** يجوز ان يخرج راسه ليرجل شعره ويخرج يده وبعض جوانحه ليعرض من حاجة الى ذلك لان المنافي للاعتكاف في راسه

في شرائط الاعتكاف
 في شرائط الاعتكاف
 في شرائط الاعتكاف

كتاب الاعتكاف

في الحج والعمرة

في الحج والعمرة

في الحج والعمرة

مجلسه لا يخرج بغيره عند غايته عليه السلام اذ اخرج لغيره بعد وقت ثلثة ايام فخرج اعتكافه لما فيه وجوب من حرمه
 هذا اذا كان مطلقا او كان واجبا غير متتابع او متتابع من حيث الوقت بان ينزل الشهر القلبي من العشر القلبي مثلا فلهذا
 اذا خرج ثم تجدد الاعتكاف من حين عودته اما لو كان التردد متتابعا من حيث الشوط فان خرج باطل اعتكافه الاول واستأنف
 من حين عودته وقصودا من غير متتابع الا بامره **مسئلته** ويجوز له ان يخرج للبول والغائط وقد اجمع أهل العلم على ذلك لان
 هذا لا يبد منه ولا يجوز فعله في المسجد ولو بطل الاعتكاف بغيره لم يفسد لاحد الاعتكاف لان النبي صلى الله عليه وآله كان
 يعتكف وكان يخرج لغضائهما والمراد بالاجابة الانسان البول والغائط كنه بذلك عنهما العواجاخه اليها وبذلك ما رواه
 الشيخ عن ارد بن سنان قال كنت في المدينة في شهر رمضان فقلت لا في عبد الله عليه السلام في اريد ان اعتكف فاذا اقول وماذا اقول
 على نفسي فقال لا يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ولا تفعل تحت ظلال حتى تعود الى مجلسك كذا في حديثي المحلى عليه السلام
فروع الاول لو كان الواجب للمسلم سقاية خراج اليها الا ان يجد شخصا بان يكون من أهل الاحتشام فيجب المشقة بذهولها
 لاجل الناس فتشكك منها يجوز ان يبدل عنها الى منزله وان كان بعد الثاني لو بطل له صدق منزله وهو قريب من المسجد
 لغضائهما خارجة لم يلزمه الاجابة لما فيه من المشقة بالاحتشام بل يفتى الى منزله **الثالث** لا فرق بين ان يكون منزله بعيدا
 او غير بعيد في ذلك ما لم يخرج عن مسمى الاعتكاف بان يكون منزله خارج البلد مثلا **الرابع** لو كان له منزلة كان احدهما او
 اثنين اليه قال بعض الشافعية يجوز ان يفتى الى الابعد وليس بمسئله لا لا ضرر عليه ولا فريب له في نفسه خروجه لغير حاجته الى
 لواحلم وجعل بين بيتا والى الفضل لانما يجب بغيره عليه الاستيطان في المسجد لا يلزمه الفصل في المسجد ان يمكن **مسئلته**
 ولو اعتكف في المسجد فاعتكف في غيره اما الضرورة انفتكا اخرناه او لانه اعتكف في مسجد لا يجمع فيه كذا ذهب اليه غيرنا
 خرج لا دأبها ولم يطل اعتكافه به قال ابو حنيفة واخر قال الشافعي يعتكف في غير الحرام اذا كان اعتكافه بمخلله حجة فان
 نذا اعتكاف متتابع فخرج منه لصلوة الجمعة بطل اعتكافه وعليه الاستيطان لانه خرج لا ذاء واجبه فلا يطل به اعتكافه
 كما لو خرج لا ذاء الشهادة او لانه يخرج من حجة بانته مكنه فخرج بحيث لا يخرج منه فطل بالخرج كالمكفر اذا ابتداء صلاته
 المتتابعين في شعبان اذ هي الحجة والجواب انه اذا نذا بما معتبه فيها حجة فكأنه استثنى الجمعة بطل ما ذكره بما لو نذرت
 المرأة اعتكافا نذرا فمنا بغيره عادة حضا **فروع الاول** اذا خرج لواجب الجمعة مثلا فخرج على اعتكافه ما لم يطل
 لا يخرج لا بد منه شرعا فاشبهه بالابدية ضرورة كالحاجة **الثاني** اذا خرج للجمعة عجل ولا يطل المكث قال به ابو
 حنيفة وقال بعض اصحابه يجوز ان يجل هو ما قال احمد يجوز ان يهر اعتكافه لنا ان كان نعتين باثناء الاعتكاف فيها والله
 ان كان مندورا احتجوا بان الجامع محل الاعتكاف والمكان لا ينعين للاعتكاف بنبذته وتعبه فقع عدمه والى الجواب
 المنع وقد تقدم السند **الثالث** لو صل الجامع الذي يجوز الاعتكاف فيه بما حجب ان يعتكف في كل واحد منهما لانه
 بغيره وليس له ان يخرج من احدهما الى الاخر الا لضرورة والحاجة من خروجه وغرضه ان ما لو كان احدا للموضعين ملاصقا
 للاخر بحيث لا يحتاج الى المشي غيرها جاز له ان يخرج من احدهما الى الاخر **مسئلته** قال علماءنا يجوز له ان يخرج للشيخ
 الحجازة وعبادة المريض فله الجهره عن علي عليه السلام قال سمعت جبريل النخعي والحسن وقال الشافعي ليس له ذلك به قال عطاء
 عروة وبجاءه والقرقي ومالك اصحابنا اخرج عن احمد وابان لنا ما رواه الجمهور عن عاصم بن حمزة عن علي عليه السلام قال اذا
 اعتكف لوجلب فليشهد الجمعة وليعد المريض ليحضر جنازة وليأت أهله ولها مهرهم بالحاجة وهو قائم رواه احمد الاكثرون ومن
 حديثي الخاصة ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ولا يخرج في شيء الا الحجازة او يوتر بها ولا يجل
 يرجع ولا نه مستحب مؤكدا الاعتكاف للعبادة فلا يمنع من موكداتها اخرج الخالف بما روته غايته قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله اذا اعتكف لم يزل يبيت لا حاجة للنساء وعنه ما قاله السنة على المعتكف ان لا يوتر بها ولا يهد جنازة ولا
 يس ماء ولا ياترها ولا يخرج للحاجة الا الى ابديته ولا يلبس بواجبه فلا يجوز ترك الاعتكاف لواجب من حله والجواب ان
 الحديث الاول فقول بموجبه ولا لعل على موضع النزاع والحديث الثاني غير متداول في قول الله صلى الله عليه وآله فقول
 غايته ليس بجدة وكونه ليس بواجب يمنع من فعله الاعتكاف كغضا الحاجة **مسئلته** ويجوز ان يخرج لا فاما الشهادة سؤل
 كان الاعتكاف واجبا او نذرا متتابع او غير متتابع نعتين عليه التحمل والاداء ولم ينعين عليه جدهما اذا دعي اليها وقال الشافعي
 ان نعتها عليه خرج ولا يطل اعتكافه المتتابع وان لم ينعين عليه لاداء احد منها انقطع المتتابع بغير جده بئس ان اذا نادى ان

كتاب الاعتكاف

٤٣٥

وابن المنذر يفتي في اعتكافها فتخرج منه ثم ترجع الى بيت ذكركما فتعبد فيه لئلا تنال في الاعتكاف من يوهن ولا يخرج من مكان الا
 في بيتها فاجب نفيها المخرج اليها الجمعة في حال الرجل احتجوا بان الاعتكاف المذكور واجب قد تعاد فاضافه الى السابق والجواب بغيره
 الى الجمعة وما هو الواجب ان ما استثنى من الاعتكاف واجبا ولو بشرط الرجوع **مسألة** ولو اخرج له سلطان فان كان ظاهرا
 مثلا ان يظلمه بما ليس عليه او بما هو عليه هو مفسد لم يطل اعتكافه واذا عارضه بقوله عليه رضى عن امتي الخطاء والنسب وما
 استكرهوا عليه انا اخرج به حتى مثله فانه حلال وسواء من يهتكم من قضاة بطل اعتكافه واستأنف قال الشيخ رحمه الله وبه قال
 الشافعي فمن عليه من امان عليه قامة حذفته بنى عند الشافعي انان الفريضة وقع منه واخرج نفسه الى الخارج مع تمكنه من
 فكان كمن يخرج من غنما واخرج الشافعي بان مكره على الخروج ولا اعتبار باختيار السبيل الجواب بغيره ما ذكره على امدك ابا
 الشهادة اذا كان مختارا في فعلها فانه بطل اعتكافه عند ولو خرج لا يطل مضطرا وهذا المذكور الشيخ رحمه الله ينبغي تعبد به
 بعدة من ثلثة ايام ما اذا مضت الثلثة ولم بشرط التسامع فانه لا يستأنف بل يصح اعتكافها بان يما اذا كان واجبا **مسألة**
 ولو خرج سكران لم يطل اعتكافه بل يرجع مع الذكر فان استمر مع الذكر بطل الاعتكاف مع المكتة فقال بعض الجهلاء بطل الاعتكاف
 بخبره سهلنا قوله عليه رضى عن امتي الخطاء والنسب ولا نه فعل المني فاسبا فلا يقضيه فاشي العباد كالكل في الصوامع
 بانه ترك الاعتكاف وهو ترك المسجد وترك الميمني عده وسهوه وسهوا اكثر ترك النية في الصور الجوانب التوبة بين الذكر
مسألة واذا امر من المعتكف اذا كان برفقا متدارك او سئل بول واغما او جنون فانه يخرج اجماعا واذا برى بنى
 ولا يطل اعتكافه الا ان يكون قد مضى اقل من ثلثة عندنا وان كان مضيا خفيفا لا يحتاج معه الى الخروج من المسجد سؤا عليه
 اقام فيه وخرج كتحق هو او صداع يسير ورجع من غير ما اشبهنا لا يطل منه الى الخروج لا يخرج من المسجد لو خرج اطل اعتكافه
 وجب عليه الاستئذان ان كان واجبا مستأذنا ان كان مضيا بشئ معه المعام في المسجد ويحتاج الى الفراش والطيب المعالج
 له الخروج اجماعا فاذا برى اطل يقضى املا للشافعي ان كان مضيا يقضى ان كان واجبا والثالث في بنى ان كان واجبا ايضا اما الشيخ
 رحمه الله فانه قال متى عرض للمعتكف من وجبوا واغما فاذا برى او حبس لطلبه سلطان يباح على نفسه وعاله فانه يخرج
 ثم ان كان خرج وقوله في اكثر من اعتكافه غاد بعد ذوال عذرة وبني على ما تقدم وانه ما بقي وان لم يكن مضيا اكثر من نصف
 استأنف باجماع الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجبا او مندوبا لانا قد بينا انه يجب بالداخل فيه الا ما استثناه من الشرط ولا
 نعرف للشيخ رحمه الله فتكا نحو القياس على المشهور لئلا يبين لكن الشيخ رحمه الله لا يبعد الاستئذان بالقياس الى الاصل في هذا المقام
 ان يقال ان كان الاعتكاف مندوبا لم يجب عليه الفضا وان كان واجبا فاما ان يكون ثلثة اياما وان كان ثلثة اياما لا غير
 الاعتكاف لان ما بقي اقل من ثلثة ويجب عليه الا يمان بها ولا يمكن الا باكمال ثلثة ايام على ما سلف فوجب الاستئذان ضرورة الا
 بالثاني في بوبه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مرض المعتكف وطش المنة
 المعتكفة فانه يابى بلبنه ثم يعيد اذا برى بصومه وان كان ازبد من ثلثة ايام فان كان قد حصل العاوض بعد الثلثة خرج
 واذا عاد برى فاذا كان النبا في ثلثة فاذا برى بها وان كان دونها اقل ثلثة وان حصل العاوض قبل انقضاء الثلثة فهو في محل التردد
 من حيث عموم الحديث الدال على الاستئذان من حيث حصول العاوض المقصود للضرورة فكان كالخروج للخارج والاقرب عند
 الاستئذان **مسألة** واذا حله المنة خرجت من المسجد الى بيته الى ان تطهر ثم يخرج بعد طهرها الى الاعتكاف فانه يلبس
 علمنا اجمع وبه قال الشافعي مالك وربيعة الزهري وغيرهم في ما رواه احمدان لم يكن للمسيح حجة جبت الى منزلها وان كان رجة
 خارجة يمكن ان يضرب فبرخها بها يضربها فانه خاضعها قال الشيخ رحمه الله فسطا طها في دارها فاذا طهرت قضت تلك
 الايام وان دخلت بيها او سقنا استأنف ثلثا على خروجها من المسجد قوله عليه السلام لا اهل المسجد لها موضع لا جنب فلان الجنب
 يمنع اللبث في السبيل فهو كالجنان وكذا منه لا تعرف في جو خروجها خلافا وما رجع عنها الى منزلها فانه وجب عليها الخروج
 من المسجد فله يلزمها الا انه في حجة كالحائض في المدة او عوف القننة وبوبه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن
 الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام انها ترجع الى بيته او قد مشا لرواها في حجة اهل بيته ورواه ثلثة قال ثلثة المعتكفات اذا حض
 امره رسول الله صلى الله عليه واله باخرجهم من المسجد وان يهرقوا الا حجة في حجة المسجد حتى يطهرن والجواب بعد تسليم
 الحديث انه يخلد ان يهرقوا حجة المسجد ليس منه وان الاعتكاف قد كان واجبا عليه من وعلم عليه من حاله في
 سقوطه عنهم يخرجهم من المسجد لفضله قال في الوهم عنهم وقرأوا به لم يخرجوا ليعمل عليه هو مخالف لما عليه العلماء

في اعتكافه
في حال الرجل
في حال الرجل

في حال الرجل
في حال الرجل

في حال الرجل
في حال الرجل

في حال الرجل
في حال الرجل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا يبدل الله ولا يغفل عما
تعملون
الحج الجليل على المسكنين وجامع
العلماء وازهر البنية علمنا ونبينا
الحسن الجليل وازهر البنية
ويعض

المختارة

وفاقیہ اور اہل حق اور اہل باطل کے درمیان

[illegible]

عَلَى

بِالْجَمَاعِ
فِي يَوْمِ مَضَاعِلِ

مستند لا على من في مقتدرها وما غيرها
على البر والنجاة من صوابها في عموم
في الواقع على الذي يظن كما
منه من حيث لا يدرك

فقدته
 فزاره وهو يتناول اللب الخ والاصل برأيه الذمة من الزيادة كما حصل له في نهار رمضان عليه كفارتان وان جامع في ليل
 او نهار غير رمضان اول ليلته كفارة واحدة لو كانت المنة معتكفة باذنه واكرهها على الجماع غدا او اقدا اعتكافه قال السد المرحوم
 وحس عليه بجمع كذا ذكرها لئلا كان عليه كفارتان ولا يفسد اعتكافها ولو طأ وعنه وجب عليه كفارتان نهارا وكفارة واحدة لئلا

بقيد الاعتكاف

كما
المراء على وبند
اعتكافها معا للمطامعة
والا فرب هتك خلاف هذا فاضا
الكفارة بالاكراه انما ورد في شهر رمضان
صفتها في قوله ففقدت
عمره كان

حان

الاصل كذا فكيف هو الشيع

مع ان القضا عندنا باطل فلا وجه لضعف الكفارة بالاكراه كما لو اكراه عبد
على الاطاعة في رمضان فانه لا يجب عليه كفارة بذلك ما دامت
عند ثبت الحكم فيه علم بالرواية الصحيحة وقوى الاحتياط عليه لتعديله
فمن غير دليل قاطع لا يثبت عليه هجم كل مباشر تساو زوال المانع
حكم بجماع لمؤثرات لا يثبت من وانهم فاكفون في الساجد على شكل قال الشيخ يجب القضاء
والكفارة بالجماع وكذا كل مباشر يؤدي الى ازال الماء عمدا وفي اصحابنا من قال بجماع في القضاء
وذكر الكفارة وهو الوجه عندنا صرحنا بفقد المؤثر عندنا في هذا معنى هل يجب فيه الكفارة قال البند
المريض والفقد عندنا في الكفارة بكل فطر في رمضان اعرف للسند الوجه عندنا الفصل فان كان الاعتكاف في
شهر رمضان وجب القضاء بالاكل والشرب وغيرهما ما عدا ناه في باب شهر رمضان وان كان في غيره فان كان منقرا معينا وجب
الكفارة ايضا لانه يحكم رمضان لو كان الاعتكاف مندوبا او اجبا غير متعين بزمان او بمكان الكفارة بجماع مثل الاكل والشرب غيرهما
وهذا غير ما قاله السبكي لا يري في الاعتكاف بالتحريم فلهذا اما على قول الشيخ في وجوب القضاء في الاعتكاف بالشرع
فقد تميز به الكفارة وكذا في التوراة الثالث على قول الشيخين اما على قولنا وقول السبكي لم يرضى لان الكفارة
لان الرجوع من حيثها فان تنكروا بعدوا الاحاديث على وجوب الكفارة قلنا انما ورد بالجماع عمل عليه
فما يخص ان كان المؤثر عندنا في الاعتكاف بمساؤولين الكفارة بمنع الاثم لا اثم منها بل هو الرجوع
هو لو ما انكفرت بل القضاء اعتكافا قال الشيخ في خطبنا من ان الله
عنه لانه يخرج من ماله من يؤمنه عنه لمؤثر ما ركن ما ركن عليه وهو واجب
على لمة القضاء في الاصل والافرن قال ان كان واجبا اعتكافا
وان كان ندبا فلا فائدة من الاصل والافرن في ان يكون على الفور
وهو لانه واجبا في الاصل والافرن من الواجب لان فيه مشاعة في فعل الماعة

والغفرة فيكون ما ورد به بقوله تعالى سارعو الى مغفرة من ربكم وقاله اذا نعى على المعتكف ايا ما ثم افاق لم يلزم قضاء لانه دليل عليه الوجه
وجوب القضاء ان كان واجبا غير متعين بزمان اذا عرف فادفع الاعتكاف وجب قضاء ان كان واجبا وان كان ندبا استحب فضله وعلى قول الشيخ
يجب قضاء مطلقا لانه يجب بالدخول فيه قال في حرج من الاعتكاف بعد الفجر كان في وقت قضاء قبل الفجر يصح ويؤجر ولا يعبد الاعتكاف لانه كان
خارجا لا كقضاء فقبل ان يكون له المؤثر الاعتكاف في وقت خارج وقت الاعتكاف فانه غير متعين على الفور باق الى وقت ما مضى

(من الوقت في الكتاب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فکر فیضی

فنجعلهم في آخرهم واما الكافرون فنجعلهم في ذنابهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يريد منهم عوة حتى يفتح لها ابواب السماء ويصير
الى العرش عوة الوالد لولده والمظلوم على من ظلمه والمعتصم على من حرمه والصائم على من بطل فطره **فصل** في ذكر السواك يوم عرفة هناك لا
يختص بسواك الله تعالى روي ابن ابي عمير قال سمع علي بن الحسين عليه السلام يقول ان الناس فقالوا بئس ما فعل الله في هذا اليوم
ان تكون سبدا وكان الباقى عليهم اذا كان يوم عرفة لم يرد سواك **فصل** ولا ينبغي ان يقنط من رحمة الله لقوله تعالى لا تقنطوا
من روح الله وقال لا تقنطوا من رحمة الله وروي ابن ابي عمير ان اعظم الناس حياء من اهل عرفات الله يقنط من عرفات وهو يقنط ان لا
يعفو الله له بغية الله يقنط من رحمة الله **فصل** وينبغي صلاته الحاج وتغطيتهم لانهم اهل طاعة قال علي بن الحسين عليه السلام
باعتشر من الحج استبشر بالحاج وصافحهم وعظموهم فان ذلك يوجب عليكم قتادكم في الاجر وقال عليه السلام ودوا بالسلامة على الحاج
والتمسهم ومصافحتهم من قبل ان يجالطهم للذنوب **فصل** وشرب ماء زمزم يستحب قال الصادق عليه السلام فان شرب من ماء زمزم لم يضر
ان من شرب من ماء زمزم احدث به شفا وصر عنه **فصل** وكان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام يمشي ما نذر وهو بالمدينة **فصل** وكان
الحج مستحب لا في اعظم الطاعات اشبهها قال الصادق عليه السلام من حج حجتين لم يزل في خير حتى يموت ومن حج حجة واحدة لم يصبها
وعن الرضا عليه السلام من حج او مع حج لم يصبه ضغطة الغربة او اقامات صورا لله عز وجل الحج في صورة حسنة احسن ما يكون من
الصوم بين عتيبه وصلى في جو قبة حتى يبعث الله من قبره ويكون ثواب تلك الصلوة له واعلم ان الركعة من تلك الصلوة تعدل الف
ركعة من صلوة الايام ومن حج خمس حج لم يعتبه الله ابد ومن حج عشرة حج لم يجاسه الله ابد ومن حج عشرين حج لم يرحم الله
شعبتها ولا ذنبها ومن حج اربعين حج قبله لم يشفع فيه احد من خلق الله لا باب من ابواب الجنة يدخل منه وهو من يشفع له ومن حج خمسة
حج في ليلة تدر في الجنة عدن فيها الفضة في كل قصر حور من حور العين والنفوس وجعل من رضاء محله في الجنة ومن حج اكثر من
خمسين حج كان مع حمله الاوصيا صلوات الله عليهم كان من يزود الله عز وجل كل جنة وهو ممن يدخل الجنة علان الى خلقها الله
عز وجل من روى في رواية عن ولده صلوات الله عليهم قال ترك الحج لاجل الدين سئل الصادق عليه السلام عن رجل حج في
لبس دن قال نعم هو افضل للدين وعنه اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا استأجر في الحج وكان ضيف
الحال فاشترى عليه لا يحج فقال لا اخلط ان ترضى منه قال فرضيت منه وقال الصادق عليه السلام لاجل احدكم ان يعود اخاه عن الحج فبصير
فنته في دنياه مع ما يخر في الاخرة **فصل** في قراءة القرآن بمكة افضل منه في غيرها قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ختم القرآن
بمكة من جنته الى جنته واقل واكثر كتب الله له من الاجر والحسنة من اول جمعة كانت في الدنيا الى اخر جمعة يكون وكان ختمه في ثياب الابل
وقال علي بن الحسين عليه السلام من ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يجرى من الله صلى الله عليه وآله ويؤثر له من الجنة **فصل** في المشي مع المكة
افضل من الركوب لزيادة الشفاعة لان فيه تعظيما لله تعالى قال علي بن الحسين عليه السلام لما في مكة في عبادة الله عز وجل كان عليه السلام
يتيمم ويبس معه الحامل والرجال ويكفانه من ما يفرج الله عز وجل شيئا حاليه من الشئ الى بيته الحرام على القدمين وان الحج بعد
سبعين حجة **الباب في الحج في ارباب السفر** روي ابن ابي عمير عن علي بن المفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال في سكة الزاوي
عليه السلام على النافان لا يكون طاعة الا في ذلك تزودا ومعه لفاش ولذ في غير محرمه وروي السكوني باسناد قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله لا سافر الا سافرا وضوا وجا هذا فاعتقوا او جوا تستغنوا **فصل** في خض غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سافر
فلبس افر يوم السبت فلوان حجازا ان حجازا يوم السبت لم يره الله الى مكانه ومن مدون عليه الحواشي فيلبس عليها يوم الثلاثاء
فانه اليوم الذي الا ان الله فيه الحبيب لاراد عليه السلام روي ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس في الخروج في السفر ليلة الجمعة
وروي عبد الله بن سليمان عن الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفر يوم السبت يفر يوم السبت يفر يوم السبت
ويخرج من الحصى عن الصادق عليه السلام لا يخرج يوم الجمعة في حاجة فاذا كان يوم السبت علمت الشمس في شحان قال عليه السلام
السبت لنا والاحد لله وقال عليه السلام لا سافر يوم الاثنين ولا تطلب فيه حاجة وعن ابي روي الخزاز قال اذا كان يخرج فحسنا نسلم على
ابي عبد الله عليه السلام فقال كانكم طلبة مكة الا شئتم فلما نعم قال غاتي يوم اعظم شوعا من ذمير الاثنين ففدا فيه نبيا وارفع الوحي عن
لا تفرجوا وارجوا يوم الثلاثاء وروي محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام ان من سافر في ترواج والتم في المغرب لم يزل في الجنة وروي
جعفر الجعفي عن ابي الحسن عليه السلام قال اليوم للسافر طريقه في حنة الغراب ساعق من سيرة الناس لذة الدنيا **الباب في**
بعوث في وجه الرجل وهو مطلق على نية فهو ثم يخفف ثوبا والطبي الساء من بين ايشمال البومة الصاخرة المرأة المظلمة في
والا ان العدة اربعة الجدها من اوجر في نفسه من شيا فليقل عتقت اربع من رما ابد في نفسه عتقت من ذلك قال في حقه

في ارباب السفر

تم يوم

في شرائع محمد الأسلا

٤٤٩

والجواب في من حيث غرضه الكا تخرج دون الصلوة والصوم فشرط اذن الولي الاول من الثاني اما غير المتبرع فلا اثر لصلته اذ لا فصل له
فيهم عند الولي بمنزلة ان يصدق الاحرام للصبي فيصير له دون الولي لما تقدم من عند ابن سنان الثاني حكم المجنونة الصبي غير المتبرع
بكون اخفص ما لا منه فيهم عند الثالث الولي كل فله ولا له المال كالا في الجد لاب الوصي ومن غيرهم من الاقارب لو احرمت
عنه صح وان لم يكن لها ولا له عمل بالحدوث كماله من ان يوافق عن الصفاق عليه قوله عليه السلام ان اجروا بقضاها الاجرا لا يكونه تبعها لها
في الاخر الرابع ما يحتاج اليه الصبي المجنون من جملة وغيره ما ينبت على نفسه الوجبة فينبغي على الولي ان لا يتجمل في ذلك فله مسئلة
اذا عطل الصبي الاحرام فعل بنفسه ما يمكن منه بقدر علمه ما يجز عنه ويبر الولي قال جابر بن جابر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رجلا
ومعه كساء والصبي فاحرنا عن الصبي اياه الجهم وكان به من عجز عن فعله فيتمه الولي بنفسه الرعي اذ لو يقدر عليه من يستعين به
المخاض في من ثم يؤخذ منه ويرى عنه وان وصفا في هذا الصبي وحي بما فعل به كالا لا كان حسنا والطوان اذ لو يمكن من الله
اليه حمله ولله او غيره وطاف به بنوي الطواف عن الصبي ويجوز ان يجلبه عن نفسه على ما سألني ويجز الصبي في الاحرام كما
يجز الكبر قال اصحابنا يجز من من في كماله على ما علم على البالغ فعلمه من الصبي منه مثل عقد النكاح ولحم الصبي طيب اللحم
وغيره من المحرمات ولا يجوز ان يعقد له عقد نكاح لان الاحرام يمنع من حق الكبر كذا في الصبي لئلا يعلق بهما ولا يثابته الا
شأنه من الاحكام لا يبر وكما يبر من كفارة في فعله لو فعله الصبي جيت لكفارة على الولي اذ كان مما يبره وعدا وهو كالكفارة
وبما قال الشافعي انه يبر من الصبي في الموضع كالبالغ خلافا لابي حنيفة لان الجارية انما يبر ما وان كان المحذور المحظور بالتحريم هو غير متبرع
على الصبي الصغر ممنوع ولا يبره كذا ما يبره ما اعلم بالتمتع والشيخ في جمان احدها لا يبره لان عقد الصبي خطأ والثاني
لا يبره الولي في فعله مثله الاول اذ يبر في الشئ في المذهب يبره كماله يبره في كفارة ضل ولبه ان نفسه عنه والحد يبره الولي ويجز
في الصبي عن احدهما علمه بالمال اذ تخرج الرجل بانه هو صغيره ما من ان يلبس به عرض الشيخ قال يبره ان يلبس له ولعنه وطاف به ويصلي
فيه قلت كبرهم ما يبره من عند قال يبره عن الصبا ويصو الكبار ويصلي على الجرح من الثابت الطيب ان قل صبا اضلي انه
دكن ابنا يبره عن عمه عن ابي عبد الله عليه السلام قال انظر الى من كان مسك من الصبي اغتدوه الى الحجمة والى يطين من صبيهم ما يصح
بالهم وبطافهم ومن يحرمهم من لا يبره الله منهم فليصم عنه ولله وسأله ساعه عن رجل مر غلما ان يبره قال عليه السلام يبره عن
فانه اعطاهم وداهم فبعضهم حتى يبره منهم امسك لذيهم وصام قال قد اجزا عنهم وهو بالخيار ان شاء تركها قال ولو انه لم يبره فضاوا
كان قد اجزا عنهم ولو قل صبا اضلي انه يبره في جمان احدهما يبره ما لا الصبي لا يبره الصبي ونحن نمنع ذلك ولا مسك للصبي في
الحج ولا جنابة **مسألة** لو حج الصبي او المجنون زال علمه بعد انفاذ الحج لم يجزها عن حجة الاسلام ولا تعلم فيه خلاف فاق
صفوان بن يحيى عن ابي بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن ابن عشرين يبره في حج قال عليه حجة الاسلام اذ احلم وكذا الجارية
عليها الحج اذا طئت رواه ابن بابويه في الصحيح وروى عن ابي بن حكيم قال يبره ما باعها الله عليه السلام يقول الصبي اذا حج فقد قضى حجة الاسلام
حج يبره العبد اذا حج به فقد قضى حجة الاسلام حتى يبره **مسألة** لو بلغ في أثناء الحج فان كان قبل الوقوف بالوقوف فقد
فانه الحج وان لم يقو عا وجب عليه حجة الاسلام مع الشرايط وان ادرك احد الوقفين بالغا في الاجزاء فزدد ولو قبل وكان وحما
لا يبره فان يبره انما الحج فيه فكان يجز بان يبره من الوجوب به قال الشافعي واحمد خلافا لابي حنيفة وما لا كان الصبي لا يبره
ولا انه انغلق فلا يبره فضا كالمبلغ بعد الوقوف فبما رضى بانه وقفة برة وهو كما في احرام صحيح فوجب ان يجز به عن حجة الاسلام
كما لو كان كمالا حال الاحرام والنفق قد يجز عن الفرض كما لو صلى المبالغ في اول الوقت عند كذا شدة الاحرام بمنزلة ابتداء
لان كل ما قد يقطعها يصح ان يبره على الاحرام منها ولا يبره من قبل اذ انما كره عليه قد زال عذره قبل الوقوف فوجب الاجزاء كما
عند ابي حنيفة وبالجمل فخص في هذا الموضع من المتردين وان كان الاقرب عفا الاجزاء **فصل** لو بلغ بعد الوقوف برة
قبل ادراك المشرا اجزا وبنا على الاجزاء ولو بلغ بعد الوقوف المشرا قبل مضى قد بعد الميا فانه اذا اجزا عنه كما لو بلغ قبل
الوقوف وان لم يبره لم يجز الحج عنه مكي عن بعض الشافعية الاجزاء لانه قبل الوقوف فانه يجز به الاحرام وليس بمعذلة لانه لم
يقف بالكمال فلم يجز عنه كما اذا اكمل بعد مضى وقته وبخالف الاحرام لانه مستد فوضه كماله في حال احرامه وطبرين بك
وقرأه في من يجز **مسألة** لو وطى الصبي الفرج قبل الوقوف كان ناسبا فلا شيء عليه باللع ولا يفسد حجه وان كان
غامدا قال الشيخ رحمه وخطاؤه سواء فلا يعلق به ايضا ما دا حج قال وان قلنا ان عمره علمه بوم الاخبار فبين وحى غامدا في
من انه يفسد حجه فقد فسد حجه وبان من القضاء والاوى الاول لان الجاني القضاء بوجهه الى المكلف هذا اليه مكلف قال بعض

وإذا حج الصبي
أو المجنون
فان كان
بالعلم
فان كان
بالعلم
فان كان
بالعلم

وإذا حج الصبي
أو المجنون
فان كان
بالعلم
فان كان
بالعلم

فان كان
بالعلم
فان كان
بالعلم

فان كان
بالعلم
فان كان
بالعلم

کتابخانه

25.

بسم الله الرحمن الرحيم

عبادة تتخلل بقطع ماء
وشرطه وجوبها الى
فلا يجب على المولى كالم
وسكان الحج

پیش از این

الاسلام

مع الزمان

المجلد الثاني

[illegible]

في شرائع الجهاد الاسلامي

الاسلام ملة بشانها في الحج في الغار القبلية لانه فانه الموقن فلا يجوز فيه فعله كما لو اعتق بعد فراغه من الحج ولو اعتق قبل الوقوف
 او في فقهه وامكنه الايمان بالحج وجب عليه التور فلا يجوز له تأخير من الامكان اذا ثبت هذا فكل موضع قلنا
 يجوز الحج فلا بد عليه لانه ان يجزئ الاسلام ما جاز من المقاتلات لا يجوز له الاخر كما لو كان كما لا طالة الاحرام ولا ان الاصل بل ان
 الذمة وقال بعض المشافعية عليه السلام لان الاحرام من المقاتلات فانما وقع الاحرام عن فقه من حين كماله فكان الاحرام الواجب له
 يمكن من المقاتلات وليس بشي وكل موضع قلنا لا يجوز الحج فلا بد عليه ما عاين في **الاول** لو اذن له مولا ثم رجع فان كان قبل
 التلبس علم العبد ذلك قبل الاذن ولا يجوز للتبليغ الحج ولو لم يلبس لم يجز الرجوع وبه قال الشافعي ما حدث قال ابو حنيفة لانه ان يحمله
 ولا يلزمه الا فانه على الاذن لنا انما عكده في فعله باذن سيد فله يمكن له منعه منه كالنكاح الحج بانه ملته منافعه فكان له الرجوع
 فيه كما لم يرجع في عارضة والحج بالعرف فان العارضة ليست لازمة ما لو اذن له منعه فله يمكن له الرجوع **الثاني** لو
 قبل التلبس لم يعلم العبد ان احرامه من المقاتلات من الرجوع فيه شك قال الشيخ رحمه الله الاولى ان يرفع احرامه للتبليغ فيجوز له ان يرد
 شرط في الانتفاء ولو لم يجد **الثالث** الحكم في المذبذبة والورد المصنف بعضه المكاتب **الرابع** الاحرام باذن مولا ثم باعه
 صحيح البيع اجماعا لان الاحرام لا يمنع التسليم فلا يمنع صحة البيع كالنكاح اذا عرفت هذا فان علم المشتري بذلك فلا خيار له وان لم يعلم
 ثبت الخيار لان بقاءه على الاحرام بغيره بالشراء بهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا خيار له لان عكده لانه يحمله وقد مضى
 البيع معه ولو كان قد احرمه بغيره من سيد فباعه صحيح البيع اجماعا ولا خيار للمشتري انما عكده فلو وقع الاحرام باطلا او
 عندنا شافعي فان للمولى عليه **الخامس** الامانة المرفوعة لا يجوزها الحج الا باذن المولى الزوج لان لكل منهما حق بقوله بالاحرام
 وكذا المكاتب لا يجوز له ان يلوأعتق بعضه وهما مولا فله ان يفعل الاحرام في ايام من غير ان المولى فيلزمه ان كان
 الاخرى يجوز **السادس** لو احرمه بغيره من مولا ففقدنا سيطرة فلو اعتق قبل الوقوف صحيح ان يثني احراما اخر ويجزئ
 عن حجة الاسلام فان امكنه الرجوع الى المقاتلات والاحرام من موضع **مسألة** ولو اذن له مولا فاحرم ثم اهدجه وجب
 عليه ان يثني بعد انما لم يفسد كالحج قال بعض المشافعية لا يجوز عليه القضاء كما لا يجوز عليه حجة الاسلام وليس صحيح ان العبد يجوز
 بفعله الحج كما يجوز عليه بالندوة ولا يلزمه المص في الحج بالاحرام فله ان يثني هذا فان قضاه بغيره ان كان رقيقا ولا يجوز
 الصبر بعد العتق وقال بعض المشافعية لا يجوز له الا في حالة العتق وليس صحيح ان الذي اهدجه كان يجوز عليه المص في حاله ذمة
 فكذا القضاء لانه الاصل ان الحج الحائض عنه صحيح واجبة ان كثر الاسلام وليس صحيح انها فضالة افسد ولا نه يفضي الى سقوط القضاء
 لانه ربما لم يعتق ولو احرمه بغيره من سيد ثم افسد لم ينعلى به حكم لانه لا اغنيا باحراره **فروع** لو اعطيه مولا بعد ان قضاه فان كان
 قبل فوات احد الموقنين اتم حجة قضى في الغالب اجزاء عن حجة الاسلام لان المقضية لو كانت صحيحة اجزائه عن حجة الاسلام فاذ
 افسد فاقام المنيعة مقام حجة فاجزا فان عن حجة الاسلام ولو كان بعد ما اتم حجه وقضاه في الغالب عليه حجة الاسلام
 ولا يجوز القضاء مقضا اذا ثبت ذلك فقد قال الشيخ انه يبدأ بحجة الاسلام قبل القضاء ويؤيد بالقضاء انفسد عن حجة الاسلام
 وكان القضاء في ذمة لو قلنا انه لا يجوز عن كل واحد منهما كان فورا وكبر قوله رسول الله في نفيلهم حجة الاسلام من وجوبها
 اكدم من وجوب القضاء لثبوتها بنقل القرآن بخلاف القضاء وفي انما لا يجوز عن احدهما لو فوى القضاء لان حجة الاسلام اذا
 فاته بمقتضى فادانوى القضاء لم يخرج عنها وادع عن حجة الاسلام لم يوهها قال ولو اعتق قبل الوقوف اتم حجة قضاه في الغالب اجزاء
 عن حجة الاسلام لانه ينفقه شاكرا لو اهدجه **مسألة** لو اهدجه العبد في احرامه بغيره من مولا لم يفسد حجة الاسلام ولو اهدجه في حلق الشعر
 والوطي لو قتل الصبي واكبر وعثره لك قال الشيخ رحمه الله بغيره من مولا ففعل ذلك بغيره من مولا ويسقط الدم الى الصوم لانه
 عاجز ففقد الصبا وسقط منه ماله ففعل بغيره من مولا ففعل ذلك بغيره من مولا ففعل ذلك بغيره من مولا ففعل ذلك بغيره من مولا
 عكده الله عليه السلام قال كلما اصاب العبد هو محرم في احرامه فوعلى السيد اذن له في الاحرام ثم ان الشيخ رحمه الله قال في التهنيت ولا
 فيها من هذا الحديث ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن ابي نجران قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن عبد صالح صبي
 وهو محرم هل على مولا حتى من الغداء فقال لا شيء على مولا لان هذا الخبر ليس فيه انه كان قد اذن له في الاحرام ولو اذن له لو اذن له
 فظاهمه حملناه على ان احرمه من غير مولا قال لم يمتح حثا فتمت حجة من هذا من الشيخ رحمه الله بدل على جوفه عازبه اليه في
 البطون ولو قبل منها بالتفصيل لان الجنابة ان لم يفسد منها الاذن في الاحرام مثل الطبيب اللباس فقتل الصبي فان الصوم لا يفسد
 ويسقط الدم وان قضاه الاذن باذن له في الصبي مثلا كان لازما للمولى الفداء عنه ومع الجواهر با احصاء ما كان وحجنا

في باب العتق
 مع ان من يبيع
 ماله

في باب العتق
 في الاحرام

المال لم يجز له ان يطاع في الشئ قال الشافعي اذا وجد من يطعمه جاز له ان يخرج عن نفسه فلم يجز له ان يطاع في الشئ
 لان المال لم يرد له الا في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه فيكون له ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 نفسه وان يكون منصوصا اليها من ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 فخرج عن نفسه حجة الاسلام لا يشترط في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 وبذلك لا يطاعه ليطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 للمالك لم يرد له الا في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 بل لا يرد له الا في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 الشافعي لو كان المطيع من لا يرد له الا في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 به الحج على الباقل فاشبهه بغيره في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 وجهان قالنا بقبح فعل المطيع عندنا ولو خرج منه فخرج من نفسه فخرج من نفسه فخرج من نفسه فخرج من نفسه
 احدهما الاذن لانه واجب على المطيع فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 بخلاف الزكوة لانها حق الفقراء فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 فذلك من الزكوة ما لم يرد له الا في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 مبدله فان كان قد حرم له ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 لانها مستبنة على حوائجها فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ فانما حصل له من نفسه ان يطعمه في الشئ
 لو كان على المعصية حمان عن الاسلام ومنذرة جاز له ان يشهد بالنسب في سنة واحدة لانها ههنا متباينان لا قريب
 بينهما ولا يترتب ذلك الى خروج التذرة حجة الاسلام بل يتبعها ما جاز ذلك بخلاف اذا اذبح الله تعالى على احد والشياطين
 وجهان **الثاني** يجوز للصبي ان يشهد بالنسب ولو كان ابوه حقيقته واحدا بها حجة لا تترتب بنفسه فجاز ان يشهد بها
 كما نضر في حق المعصية قال الشافعي لا يجوز له ان يشهد بالنسب في سنة واحدة لانها ههنا متباينان لا قريب
 قال الشيخ رحمه الله المعصية اذا وجب عليه حجة مستندة الى ما حكي وحصل ان يخرج عن نفسه حجة مستندة الى ما حكي وحصل ان يخرج عن نفسه حجة مستندة الى ما حكي
 فيما بعد قوله فانما بنفسه عني في ذلك قوله **الراجح** يجوز في ذلك سبب من الضرورة وغير الضرورة على ما ساق في ان شاء الله تعالى
مسألة في تحريم السفر في الحج او جوارحه وانما يكون الطريق اما او حدة حدة منهم على او طنا وعليه قولي على ما تاملت في قوله
 مانع من عدو ومخو سقط من الحج وبه قال الشافعي او حصة احد الزواجر وفي الاخرى انه ليس شرط لان الله تعالى
 انما شرط الحج على المستطيع وهذا ليس مستطوع لان هذا بعدد ماله من الحج فكان شطرا كازار والراحلة الحج اما ان النبي صلى
 الله عليه وسلم سئل ما هو جازي الحج فقال الزاد والراحلة ولا بد من ماله من الحج فكان شطرا كازار والراحلة الحج اما ان النبي صلى
 ما في السفر ليس هو الزاد والراحلة لاخير لا يشترط العمل الاسلام عند وعن الشافعي مانع من اصل **فروع الاول**
 هل يجب ان يشهد بالمال ليجز فيه كما في المبرور قد نفى **الثاني** لو كان هناك طريقان واحدهما مخوف والآخر
 الاخران طال اذا لم يصرف نفقته عنه وانفق الزمان لانه مستطوع اما لو صرف نفقته عنه او قصر الزمان عن ملوكة
 او لو يكن الا طريق واحد هو مخوف او بعد ضعف قوته عن نفقة لشقها ليجز عليه **الثالث** لو كان في طريقين
 وامر على ربه بحيث لا يلحقه ضرر ولا خوف وهو مستطوع وان خاف على نفسه وماله من قتل او جرح ليجز له **الرابع** لو
 سدفع العدو الاموال وخفاه قال الشيخ لا يجز له ان يجزى ليجزى ولو سئل ان امكن دفع المال من غير مخاف ولا ضرر ولا
 سقط كان حسالا كما تاملنا في **الاشخاص** او يرد له لالمطلوب عنه فانكشفت لعدوه لزم له الحج وليس مانع من البذل
 لخفض الاستغاثة **الاشخاص** طريق الحج بطريق البر او غلب على السلافة وجب عليه سلوكها اذا لم يقبل من البر سواء
 كان معنادر السفر الجواز لم يكن ولو غلب على ظنه العطب كان خاف منه سقط الوجوه الشافعي فلو كان احدهما الوجوه مع غلبة الظن
 سئل في الثاني عدمه منها لان عوارض الحج لا يمكن الاخر منها وفي كونه نهي فلم يزل به كما لو كان يجوز فاولئك
 فيسقط لو سافر البر والبر في السلافة تخيروا خسر احدهما نهي ولو سئل في العطب سقط الفرض **مسألة**
 في الجواز سئل لو كان من مشاغل من مشاغل الشغل وهو في بلد يفسق الوعد عن قطع المسافة الى بيت الله تعالى فله

فيما يتعلق بالحج

فيما يتعلق بالحج

الطوع الا اذا تزوج فانها في الخرج من حرج الا فلا ولا صلح فيه خلا لان حق الزوج واجب فلهما ان يوسعا بالبر بواجب
 ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة المتزوجة حجة الاسلام فيقول لزوجها ان يخرج
 من اخرها الى ان يفسخها قال نعم يقول لها حتى يملكها اعظم من حقل على هذا الثالث المنة وجبته بحكم الزوج بعد لان للزوج الرجوع
 فطلها والامتناع عنها والحج به من حق الامتناع لو راجع فبقي على ذنبه وبطل عليه ما رواه الشيخ عن منصور بن حازم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال المطلقة ان بكاه حرة حرة على ما وان كانت تحت فلا شيء حتى نفقة عنها وطا ان يخرج في حبل الاسلام لا
 بحكم الرقعة وبطل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المطلقة شيء في عدتها اما الطلوع فلا لما بقية ولما في
 الشيخ عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبيع المطلقة في عدتها وانما حملنا ذلك على الطلوع لو دنا من نفقة وعاد فبطل
 مسلم حبا بين الا حاد يشاء الزوج المنة في البناء يخرج في الواجب الطلوع ولا يبرأ من الزوج لانه قد انقطع له منه بنية
 وبنيها ولا سبيل له عليها بل صار اجنبيا فلا اعتداد بانه كالاخيه الخاص الحنة لقوله يجوز لها ان يخرج في الواجب الطلوع
 وقال احمد لم يفسخ طلاقها لان الغنم انقطع الموت فلا مانع وبنيها ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن واره قال سالت ابا عبد
 الله عليه السلام عن التي بقي عنها زوجها في عدتها فقال نعم مثل من هذا الشرط الذي ذكرناها منها ما هي شرط في الصحة والوجوب
 وهو العقل بعد الوجوب على المجنون وعدم الصحة منه ومنها ما هو شرط في الصحة والوجوب وهو الاسلام عن واره عن ابي بصير عن
 الشيخ على الكافي منها ما هو شرط في الوجوب وهو العقل والوجوب وهو البلوغ والحرة والاستطاعة والمكان المبرأ من الصغر المولود
 ليس منه زاد ولا حلة وليس يحمل الترخي لا يمكنه المبرأ لو تكلم في بيعهم منهم وان لم يكن وابيا عليهم ولا يخرجهم عن حجة الاسلام
 على ما نقلنا اذا عرفت هذا فمن استجمع الشرائط وكان للشئ افضل من الركوب مع المكنة وعدم الضعف مكانا واما الفهر بعض على الكافي
 ولو وجب صفعا عن الفهر بعض استيفاء شرطها وكيفية ما على الكمال كان لكونه افضل على هذا التفضل ما يخرج الاجبا المنة
 فلا فضلية ولو لم يملك الاستطاعة خرج ما شاها او فسكها وحي كان له في ذلك فضل كثير وجب عليه الا حلة عند اجتماع
 الشرائط لان ما حجة لكونه له واجبا عليه انما سرع به ولو نذر ان يبيع ما شاها وجب عليه الوفاء ولا يند في طاعة فانفقد
 وسبب في البراءة ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني في انواع الحج وفهر حشا الاول** الحج على ثلثة اصناف تمتع
 قران واقران ولا خلاف ان العمران تقدمت على الحج كان تمتعا وان نحر فان مضى اليه شيئا فهو قران والا فاقرا وهو عليه السلام
 الشيخ في الحسن عن مؤيد بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الحج على ثلثة اصناف تمتع وقران وتمتع بالعمرة الى الحج وبها
 امر رسول الله صلى الله عليه واله بالفضل فيها كما امر الناس الا بها وفي الصحيح عن منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله عليه السلام الحج
 ثلثة اصناف تمتع وطح ففقر ما في الحديث وطح ففقر الحج اعرف هذا فالتنع عندنا ان يفد العمرة في القران فخرها في الا
 والقارن ان يجمعها في احرار واحد شيئا بطلان ذلك ان شاء الله تعالى **مسألة** من صوة التمتع ان يجره من الميقات بالعمرة التمتع بها الى الحج
 ثم يخل مكة فيطوف بغير اشواط بالبيت ويصلي ركعتين بالثامن ثم يصلي بين الصفا والمروة سبعة اشواط ثم يفيض وقد حل من كل
 شئ احر منه ثم يمشي احراما الى الحج من مكة يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة مستحبا والا فالواجب يعلم انه يترك الوقوف معه ثم
 يفيض الى عرفات فيفيض بها الى المزدحم ثم يفيض الى الشعر الحرام فيفيض به بعد طلوع الفجر ثم يفيض الى منى فيفيض بها يوم النحر ويذبح هديته
 برمي حجر العنقة ثم ياتي مكة يوم اثناء الله تعالى والافن حده فيطوف طواف الحج ويصلي ركعتين ويحج سجي الحج ويطوف طواف
 النساء ويصلي ركعتين ثم يعود الى منى ويرمي بها خلف ظهره من الجار للثلاث يوم الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر فان شاء قام يعني
 حقه برمي جاره الثالث يوم الحادى عشر والثاني عشر ثم ان يقرب جازله ان يفر بعد الزوال الى مكة للطوافين والسمي الا اقام الى النساء
 عشر صوة الا ان يجره من الميقات ومن حيث يصح له الا حرام منه بالحج ثم يفيض الى عرفات فيفيض بها ثم يفيض الى الشعر فيفيض
 ثم ياتي منى فيفيض مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتين ويحج بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتين
 ثم ياتي بعنقه ففقره بعد الحج والاحرام منه بالهجرة من ادى الى الحرم صوف القران كان الى ان تصفيا الى احرار شيئا الهك هذه صوة
 الانواع الثلاثة على مذهب الامامية وانا ان شاء الله ابن فضل ففقدنا واطم لكل فرض بجنا واذكر في المسألة الشبهة على ما
 الاشارة على هذا النوع واذكر الخلاف في كل مسألة مسألة والادلة من المخالف الموافق كما هو طائفة في هذا الكتاب يعون الله تعالى
 وتقدم على ذلك ما يجنب في هذا البحث ذكره في المسألة **مسألة** قال علماء انا اجمع فخر الله على المكلفين من ناي عن الحج
 الحرام وليس من حاضره التمتع مع الاختيار لا يجزئهم غيره وهو مذهب فقهاء اهل البيت عليهم السلام واطنوا بهم وركاه على

٥٩

الحج على ثلثة اصناف تمتع وقران وتمتع بالعمرة الى الحج وبها امر رسول الله صلى الله عليه واله بالفضل فيها كما امر الناس الا بها وفي الصحيح عن منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله عليه السلام الحج ثلثة اصناف تمتع وطح ففقر ما في الحديث وطح ففقر الحج اعرف هذا فالتنع عندنا ان يفد العمرة في القران فخرها في الا والقارن ان يجمعها في احرار واحد شيئا بطلان ذلك ان شاء الله تعالى

باب ما اذا حج

باب ما اذا حج

كتاب الحج

الثلاثة في الأنواع الثلاثة شارة واختلاف في الاصل فاعطوا الحنوطا ومن جاهدوا بين زيد وعكرمة النفع افضل وهو ما
 قول الشافعي واحد الذي بين عن احمد وهو قول اصحاب الحديث وقال الثوري احتجوا الراي القائل افضل وهو مالك وابو ثوري في
 اختياره الاخر وهو ظاهر هذا الشافعي لما قوله تعالى فمنع بالعمرة الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن اهلها خاصة في الحج والعمرة
 هذا يدل على انه فريضة فلا يجوز لهم غيرهما ايضا قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله والله تعالى على التوفيق والقوة فاما ان باقى
 على القوي بان يبدوا بالحج ويثني بالعمرة لم يقل به احدا قبله بل هو جديده تعقيب الحج بالعمرة قال افضل لما بان جميع بينهما في اخر
 واحد وهو غير باق على ما بان كالا يجوز الجمع بين امرين محبتين وعمران فلم يبق الا ان يقدّم العمرة تعقبها بالحج بلا فصل بين
 الصنع وما رآه الجمهور عن جابر قال الحريز واليه صلى الله عليه واله احراما مطلقا فلا دخل مكة وتقف بين الصفا والمروة ينظرون لغضا
 قبل عليه ليعتصما بان من ساق الهك اهل الحج ومن لم يسق الهك اهل العمرة وكان رسول الله صلى الله عليه واله ساق الهك وابو طلحة
 ولم يسق غيرهما فامرهم بان يحلوا ويحلبوا معا عمرة وقالوا استقبلت من امرى ما استقبلت الهك ولحبتك معا عمرة وهذا
 لمن كان معه من خل مكة والامر على التوفيق ومن طريق اخر لما رآه الشافعي في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله جعفر
 محمد عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من سكب اياه جبرئيل عليه السلام عند فطرته من التمتع هو على المروة فقال
 ان الله بامر ان لم ير الناس ان يحلوا الا من ساق الهك فاقبل رسول الله صلى الله عليه واله على الناس وحججه فقال يا ايها الناس
 هذا جبرئيل عليه السلام انما يريد ان يخلصكم من الله ان يفسد الله ما بينكم من الحج والعمرة فامرهم بما امرهم به فقالوا لا يبرئ بل قال
 يا رسول الله قد يخرج منا فود وسنا بفطر من الناس وقال اخرون انما بشئ وبشئ يصنع وهو غير فقال ايها الناس اوستقبلت من امرى
 ما استقبلت منكم كما صنع الناس ولكن سقت الهك حتى يبلغ الهك محله ففصر الناس وحلوا وحلبوا معا عمرة فقام اليهم جعفر بن
 مالك بن الحنفية المديني فقال يا رسول الله هذا الله امرنا بملعنا هذا ام لا تدفعنا الى بل لا بد لي يوم الغيبة وشك بين اصحابه
 وانزل الله في ذلك قرا فان تمسح بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهك وفي الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال دخلت العمرة
 الحج الى مكة ليعتد الله تعالى يقول فمن منع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهك فليس هذا الا ان يفتح لانا الله فاذ لك في كائنه
 بد النبي عن رسول الله صلى الله عليه واله وفي الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الحج فقال تمسح ثم قال انا اذا وفينا بين
 مكة الله تعالى فلما لم نأخذنا بكبارك قال الناس اينادينا بفصل الله بينا وبينهم فما اذروا وعن محمد بن الفضل الطائفي قال دخلت مع
 اخواني على ابي عبد الله عليه السلام فلما لم نأخذنا بكبارك فبعضنا خروفا فقال عليك بالنعم ثم قال لا يبقى احد في النعم بالعمرة الى الحج والعمرة
 السكر والحج على الخنق مقناه انا لا نمنع عن ابي جعفر قال ابو عبد الله عليه السلام ما يحل لك ان تترك من اهل البصر فسلوا في عن الحج
 فاجابهم بما صنع رسول الله صلى الله عليه واله وما امرهم فقالوا ان عمر قد فرأى الحج فقلت لمن هذا رايه عمر ليس راي عمر
 صنع رسول الله صلى الله عليه واله وفي الصحيح عن معوية بن عمار قال ابو عبد الله عليه السلام ما سلم ما غير النعمه لانا ان العباد انما ينافون
 وتبا علمنا بكبارك سنة نبيك يقولون وعلمنا برئنا فحببنا الله واباهم كحببنا الله وفي الحسن عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان من لم يكن معه هك فافترقه ففقه عن المعتمد ففقه عن زب الله والاخبار كثيرة متواترة معنونة من اهل البيت عليه السلام
 النعمه وانما المقصود على كل من ليس من خاص المصالح المحرمه والناشئان من فريضة النعمه لم يخرجهم سواء لاحتلالهم بنا فخر عليهم فلا يجوز
 عن الممنوع بفعل غير هذا في حال الاختيار وان كان محجبا في حال الضرورة المحاجة على ما سبأ في قضاء الله تعالى لان الحج والعمرة فريضة
 فلا يشان جها في شهر الحج او في كان هو الواجب جها بان عمره في هذه المنعة ومعنونة النساء والجوارض على عمره مع معارضة
 لكبار العزيمه وامر النبي صلى الله عليه واله اهل بيته عليه السلام لو خرج من هذه المناقشة لم يكن حجة فكيف هذا انما في الحج
 وخرج من كل مكان خاص بها الاخر والقرن لقوله تعالى ان لمن لم يكن اهلها خاصة في الحج والعمرة تقطع الشكر ولما رآه
 الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في سله بن خالد ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس لك ولا لاهل بي ولا لاهل بي
 وذلك لقول الله تعالى عز وجل ان من لم يكن اهلها خاصة في الحج المحرمه وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال لا يصح له هذا
 ان يمتنع لقول الله عز وجل ان من لم يكن اهلها خاصة في الحج المحرمه اعرف هذا اهلها هو ولا عمره فريضة النعمه فحق الاجرة وقوله
 لا يصح احدها انه يخرج به ولا يصح له ذلك الشافعي ما لك والشافعي عده الاجز او به قال ابو جعفر اخي الشيخ على الاول بان المنع
 بصحة الاخره واداره غير نافعة على القول الاخر بما رآه ابن عمر قال ليس لك ولا عمره فريضة النعمه ولا عمره فريضة النعمه فحق الاجرة وقوله
 الحديثين السابقين وهو الاقوى عند علماء الحديثين وبغيرهما من الاخبار الواردة في هذا المعنى وينبغي احتجاج الشيخ الاول من الحج

باب في فضل الحج

طوانا الزمان وفيه كثير من فقال الحج كرمي جمر العقبة والنحر والحلق والطواف والتمتع الرجوع الى متى كان من اشهر كرمي جمر العقبة ختم الحج
يقوله تعالى الحج اشهر معلومين فرض فيه الحج ولا يمكن فيه بد طواف الفجر من يوم النحر ولعله تعالى فلا رقت ولا فطور في الحج
ولا حلال هو ما ينع به الحرام لا يمكنه الحلال في اوله والجواب عن الاول انه معارض بقول من نهى عن الضحاية وعن الشاة انا معلوم
وكذا لو استدلووا بقوله عليه السلام يوم الحج الاكبر يوم النحر رواه ابو داود ولا نقول به وعن حجاج الشيعي ان المذبح فرض في اكثر من حج
ثم المطلوب اعلم ان هذا الحديث كفاية طلبة لا اجتهاد انة او فاته الموقوفان فلهذا الحج وانه يصبح بعض فقال الحج في اليوم الثاني
وما بعد فالنوع لغيره اما ان عنيها با شهر الحج او بالثاني فانه غير عنيها فها قال الشيعي في شهر ربيع عشر لانه عنيها ما ينع
فيه فقال الحج من الزمان فهو كما قال في النهاية **مسئله** ولو احرى ما الحج قبل شهر الحج لو شهد احرام الحج وسقطت العمرة به قال الشيعي
وقال مالك وابو حنيفة والثوري احكامهم ان يحرم قبل شهر الحج فان احرم ان بعد حجتنا قوله الحج اشهر معلومات فلهذا الحج وانه الحج
فخذوا المشاورة فاما الصلوات فانه اذا كان هذا الزمان وقته لم يحرم النعته عليه كالا يجوز التأخير عنه فكان الصلوة وبذلك ذلك
ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير قال قال ابو عبد الله عليه السلام من احرم ما الحج في غير شهر الحج فلا حج له وعن داود عن ابي جعفر عليه السلام قال الحج شهر
معلوم ما شوال ودوا المقادير وفي الحج ليس له حيلة يحرم ما الحج في مواضع الحج لغيره بقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس الحج وان الحج احل لك الفلن فاسعد الاحرام في جميع السنة كالعمرة والجواب لا يندل على قسمة المواقف للناس والحج واجب
على كل حيا من الاول والاضال العمرة وقته بخلاف الحج واما انعقاد العمرة لما رواه ابو جعفر الاحول عن ابي عبد الله عليه السلام
وجعل فرض الحج في غير شهر الحج قال بجعلها عمرة رواه ابن ابي عمير **مسئله** ولا ينعقد الاحرام بالعمرة المتع بها الا في اشهر الحج
احرم ما في غير اشهر الحج انما ينعقد العمرة بشوال وبه قال الشافعي في حديثه واحكامه قال مالك اذا حرم بها في غير شهر الحج وبجمل من احرام العمرة
دخلت اشهر الحج صامتها وقال ابو حنيفة اذا في باكثر افعال العمرة في اشهر الحج صامتها اذا دخلت عليه شهر الحج ولنا في قولنا
انه اذا احرم بالعمرة في مضاد في الطواف والسعي والحلاف في شوال الحج من سنة فانه يكون متمما لنا ان الاحرام بالعمرة ينك
وكن من ذلك ما يقصر فوعده في شهر الحج كما ينعقد قوف بوقتها ولا ينعقد الا في شهر الحج والعمرة المتع بها داخله في بقوله
عليه السلام حلت العمرة في الحج هكذا وشك بين اصحابه بوقت ذلك دعاء عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكون عمر الا في اشهر الحج
ولانه في سنة لا ينعقد العمرة الا به في غير شهر الحج فلا يكون كما لو كان في اشهر الحج **مسئله** العمرة البيوتية يجوز في جميع ايام السنة ولا ينعقد فيه
غلا فادرك الجوهري عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال عمرة في ربه صامتها مثل حجة وكعبته عليه السلام انه عمرة في شوال في ذي القعدة
واعلمت عاشم من النعم بليلة الحبيب الذي رجوتها من مكة ومن طريق الخاصة ما رواه ابن ابي عمير عن النخعي عن عمار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة اثنا عشر شهرا بغير كل شهر عمرة وعن الباقر عليه السلام شهره في العمرة واجبة لان الحج عبادة لها محبة
وتحليل فكان من حبها عبادة غير موقدة كالصلوة وسبها تمام البحث في ذلك ان الله تعالى **مسئله** ولو دخل المنيعة كره
حتى فوات الوقت مع تمام العمرة وانشاء الحج جازان ينقل بغيره الى الاخر اذا عرف انه بذلك الوقوف الحجية وجب عليه ان يتم
عمرة مفردة بعد تمام الحج وكذا الحاق بعض النعماء لومعها العذر عن التحلل وانشاء الحج فقلنا اجبنا الى الاخر وقلنا العذر بعد الحج
المنع لان مع الاختيار فغيره في زواله وبطل عليه واما بانها وانه حبل من ذاج قال مالك با عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض
اذا فدت بمكة يوم النحر وقبره قال تضرع كما هي الى عرفات فقبلها حجة مفردة ثم يقم حتى تطهر فخرج الى النعم فحرم من قبلها عمرة ومنها ما رواه
اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن المرأة الحائض تمسك فطشت ان تطوف بالبيت حتى يخرج الى عرفات فان تضرع حجة مفردة فلما
اذ عرفت انها متمسكة فقلنا نعمتها موقوفان اما لصلواتها فانما تضرع الى اخر الوقوف ففعل فعل العترة ان كانت
طاهرة وهم متمسكة وبطل عليه رواه الشيخ عن ابي جعفر قال فلما في عبد الله عليه السلام المرأة الحائض تمسك فطشت قبل ان تطوف بالبيت فكون
طهرها ليلة عرفه فقال ان كانت تعلم انها تطهر فطوف بالبيت تحل من احرامها وتلحق بالناس فلتفعل كما كنا قد بينا فاما بعد ما يجزي
هذا **البحث الثالث** في مواقيت العمرة المواقف واجبة لان الاحرام ركن لا يصح الا بها الموقفة في صحتها واما لا ينعقد الا بها فهو
واجب انظر فيها في مواقيت **الاول** في تقيدها **مسئله** متى اهل المدينة ذي الحليفة وهو مسجد الشجرة ومقات اهل الشام
الحجفة وهي المنيعة بسكون الهاء وفتح الباء ولا هل الهن بلهم وقبل الملم ولاهل الطائف من النازل فيفتح لائق سكون الراء وقال حسنا
الصالح من يفتح الاء مبعثات قل نجد واجبة بان اوسيا القرني مفتوحة مبعثات اهل العراق العتيق وهو قول علماء الاسلام كافة
لكن اختلفوا في مبعثات اما الاربع الاول فقلنا اتفقوا اهل العلم على انها منصوبة عن الرسول صلى الله عليه واله وانها ما خوة با

في مواقيت العمرة

في مواقيت العمرة

في مواقيت العمرة

کتابخانه

[illegible]

فوق العادى

وعلى ما خفف لهم لئلا يتأخروا لو كانت متأخرا لكان الوجه لله ذكره صحيحا **مسألة** في الاشعار او التقليد يقوم كل واحد منهما مقام التلبية في حق القارن بنفقة الا حرامه او بالتلبية الى الثلاثة فكذا نفق حرامه بخلافه وكان الاخر مستحباً ذهب الشيخ رحمه الله الى ان التلبية المرضية بنفقة حرام الا الثلاثة الا بالتلبية وهو اخبار ابن ابي ربه في الاشعار هو ان تنفق ستاً من البعير في الجانب الايمن ويطلق بالذئ ليعلم انه صله روكباً من يومه عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن البذل كيف يشترها فقال اشترها وهي تاركه تنفق ستاً من الابلين وتخرج من قبل التهنين وعن ابن فضال عن ابي ربه بن فضال عن ابي جعفر في عرفة ما شرب من ماء ولا بالمدنية فاسلك الى ابي عبد الله عليه السلام فساله كيف يصنع بها قال واصل الى ما كنت يصنع بهذا فانه كان يجر يداي في شري من عنقه وقال انظر الى ما في السجدة الشجرة فاستقبل بها القبلة وانما هم ادخل المسجد فاصل كعبته تخرج اليها فاشترها في الجانب الايمن ثم قل اللهم اللهم منك ولك اللهم تغلب منته فاذ اعلو السجدة فادع في ذم ابي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام انها بشعره هو معقوله اذا عرفت هذا فالنفل هو ان تجلب في ذم النبي صلى الله عليه وآله فليعلم انه متقدم وهو بمنزلة الاشعار ويجوز له وقبة الخ خطا او سيرا وما اشبهه ذلك ابن ابي عمير في الصحيح عن حريز عن زاذ عن ابي جعفر عليه السلام قال كان لنا من يملكون النعم والبقرة فدعوا الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال ثم فهم اذا فلتت اشركت اذا عرفت هذا فذهبنا ان الاحرام بنفقة الاشعار او التقليد التلبية الى الثلاثة فعل بنفقة حرام لما تقدم وبذل عليه قضاء ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن غنار عن ابي عبد الله عليه السلام قال جوي الاحرام ثلاثة اشياء التلبية والاشعار والتقليد فاصل شيئا من هذه الثلاثة ففدا حرمه عن معوية بن غنار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اشرب منه ففدا حرمه فان لم يقبل فليقله واكثره **مسألة** في البذل كثره واذا شاع فادخل بين كل يدتين واشترها من الجانب الايمن والاخرى من الايسر طلبا للتحقق وفي الشيخ في الصحيح عن حريز بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت يدك تشرها وداش اشترها وداش اشترها وداش اشترها من الشق الايمن ويشق هذه من الشق الايسر **مسألة** في سحط الحصى على طريق المدينة ان يرفع صوته بالتلبية اذا علم ان حله البذل ان كان في ذلك ما شاها فحسبهم وان كان على طريق المدينة ليعرف من وضعه فتلو طاشي خطوان ثم ليجوز ان يخلص جبهه قال مالك والشافعي يوجبون قاله الامام والامام في الحديث عليه اذا انقبت به فاحلته ان كان لا كما اذا اخذ في السهر كان واجلا وقال في القدم فاحل خلف الصلوة فافلا وقرضه وروى قال ابو جعفر احمد لما رواه الجهمود عن ابن عباس قال غسل رسول الله صلى الله عليه وآله ثم البس ثيابه فلما انى ذى الحليفة صلى كعبين ثم فدا على يده فلما استوي على اليد امر بالجم ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المهرى للاخوة فقال في مسجد النجدة فدا صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد نرى ما يحرمه فلا تفعل منه فنهى الى البذل احل ليل فحرموا انتم في غماكم يقول ليلك اللهم ليلك لا شريك لك ليلك ان الحمد لله لك والمالك لا شريك لك ليلك بنعمة العنبر الى الحج وفي الصحيح عن معوية بن غنار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت عند النجدة فلا تلبس حتى ياتي ليلك حيث يقول الناس بحسبنا الجحش في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن تلبس حتى ياتي البذل واذ على الفضل الذي ذكرناه ما رواه الشيخ عن معوية بن غنار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت ماشيا فاحرم هذا لك وتلبس من الحج وان كنت راكبا فاذ اعلت بك فاحل لك ليلك ليلك انما قلنا ان هذا على الاحتياط واما لو جوب عملا لاصل وما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان انه سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يمشي بالعمرة الى الحج ان يطلع التلبية في مسجد النجدة فقال نعم انما هي لي النبي صلى الله عليه وآله والى البذل الا ان الناس لم يعرفوا التلبية فاحلهم كلف التلبية اذا ثبت هذا فالمراد بذلك ان الاجتهاد بالتلبية يستحب من البذل وهي الارض التي تحسبها جيش المغيرة التي يكره للصلوة فيها ويدها وبين ذى الحليفة مبل وهذا يكون بعد التلبية سري في البضات المذكورة في الحليفة لان الاحرام لا بنفقة الا بالتلبية ولا يجوز ما رواه المهران الاخر **مسألة** اذا عذبت الاحرام وليس توسيه ثم ركب لم يشتره لو فلتت فادخله ان يفعل ما يحرم على الحرم فعلة ولا كفارة عليه فادخله واشترها فادخله ان كان فادخله فادخله وجبت لكفارة ولا فادخله ان التلبية شرط في الاحرام لا بنفقة الاحرام للضعف اليها فقبل الايمان بها ما هو محل فلا كفارة عليه وبذل على لك ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن غنار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يصلي الرجل في مسجد النجدة ويقول الذي يري ان يقول لا يلزم ثم يخرج فذهب عن الضد وغيره بل هو عليه بغير شيء وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل ينع على رجل بعد ان بعد الاحرام ولم يزل يلبس عليه شيء وفي الصحيح عن جعفر بن محمد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام انه صلى كعبتين في مسجد

باب ما جاء في التلبية

ان يحرم وجه التوبة بالتحج حتى يرجع الى بلدان كان قضايتها سكة كلها فقد تم حجه عن جبل بزداج عن بعض بنيها عن ابيها عليه السلام
 فيعمل نحر او حجل قد شهدا سلكا كلها وطاف سعي الحج بغير اذا كان قد توفى لك فعملهم حجه وان لم يحل الحج لغيره فليس بها الاضاح
 بالنيات وقد عمل بالنية فلا يرجع على الاكراه والاختار وهذا من غير الاستكراه لان واجبهما ولا يوجب البنية والظاهر ان في
 ذلك ان الشيخ اجتاز بالنية عن الفعل بغيره وهذا الغلط من باب جوار العقب **مسألة** لا يقع الاضاح الا من محل ولو كان محرم الحج
 لم يحرم له ان يحرم بالهجرة للشاخي فلو كان حله هو الاضاح وذلك وانما جواز دخول العترة على الحج وبقوله ابو حنيفة وكذا لا يجوز
 ادخال الحج على العترة قال جميع الفقهاء من الجمهور يجوز لنا قوله فالحج والعترة يسودا وقال احمد على الاخر لا يمكن الاضاح
 ولان الاضاح مرفوعة بنبينا فمقتضاها فلا يجوز حصرها في غير ولا شركها فيه **فروع الاول** جواز عترة في النحر فيضج
 حجة الى التمتع وبالكسب من ارضاق عليه لوقت التمتع او منعه عنه كالحج من المرض فيقبل منه الى الاضاح كما امر النبي صلى الله عليه وسلم
 اصحابه بالاولى طائفة بالثاني **الثاني** ليس للمطارن نقل حجه الى التمتع لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه بان من لم يكن
 هكذا فليحل وما تصلى الله عليه الله على فوات التمتع ولو جاز العترة كما في غير ما نقلها عليه السلام **الثالث** لا يجوز ان
 ينعقد احراما واحدا للسكن فلو فرق بين الحج والعترة في اخر ما لم ينعقد احرامه الا بالحج وقال الشيخ في الخلاف ان ما يقال في الحج
 لم يلزم من ادان ما في افعال العترة ويجوز يحلها متعة ذلك ويلزم له ويرى قال الشافعي مالك والاوزاعي والثوري
 وابو حنيفة واجماعة وقال الشيخ عليه بنية وقال طائفة من نحو عليه بنية قال ابو حنيفة ان هذا ما يستفاد من هذا بنية فافى بهذه
 وجردا برجله لنا الاصل بانه الذي من الملوحة ما يقال بالحج وانفاده فبقت مثلها على ليل لم تثبت **الاربع** قال الشيخ رحمه الله
 في الخلاف لا يجوز العترة بين حج وعترة واحدا ولا يدخل افعال العترة في افعال الحج وادعى على ذلك الاجماع وقد عارضه الجمهور
 فخر عمو ان العترة الواحدة صلتا الحج هذا وان الربوا صلى الله عليه وسلم لم يحج وعترة وقال ابن ابي عمير منا والعترة التي يجب مع
 الحج في الواحدة فالقارن هو الذي يكون الحجة في الحج وعترة في الحج مع العترة لان ساق الحكم قد ذكر في الحج
 الصحيح عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام ان تبارك في الحج والعترة فلا يخلع الا ان يسوع هذيانا قد اشرف قلده وهذه الرواية تنافي
 ما قاله ابن ابي عمير من جواز العترة في الاحرام بين الحج والعترة قال الشيخ في التهذيب لم يرد في تلبينه الاحرام بخلافه ان لم يكن حجه ضرورية
 وفي نسخة عليه السلام لما اتى على عثمان ما يقوى قول ابن ابي عمير في قوله عليه السلام لبك بحج وعترة معا ويمكن ان يمتنع الشيخ رحمه الله
 بان الاحرام يركن في الحج والعترة ولا ينعين كما يكون بحج وعترة ولا يمكن ان يكون ركنا في الحج والعترة معا **مسألة** لا يجوز
 للقارن والعترة اذا قضاها مكة الطواف لكنها يجب ان تلبس لبقي على احرامها ولو لم يجز والالتبنة اكلها صحت حجتها عمو قال الشيخ
 في التمهيد والمطبوع قال في التهذيب انما يحل للمفرد القارن وانكر ابن ادريس ذلك لانها انما يجاز من نية لا يحج الطواف والسك
 ذكر الجمهور عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اهل الرجل بالحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت بين الصفا والمروة فدخل
 وهو عترة ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت
 طواف الفريضة قال نعم بما شاء ويحج التلبنة بعد الركعتين والفقهاء من تلك المنزلة يعقدان ما احلوا من الطواف بالتلبنة قال الشيخ
 هذا الحديث انه رخص للقارن والمفرد ان يقدم ما طواف الزبارة فهل للوقوف بالوقوفين فمضى فعل ذلك فان لم يجز التلبنة فيها
 محلتين ولا يجوز ذلك فلا جله اخر المفرد والسابق بجهد التلبنة وعند الطواف مع ان السابق لا يجوز ان كان قد طاف بنية الحكم
 وفي الموقوف عن ذرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من طاف بالبيت بالصفا والمروة احل احرامه كره وعق يونس بن يعقوب عن
 اخبر عن ابي الحسن عليه السلام ما طاف بين هذين الحج من الصفا والمروة احل الاصل السابق هذا وهذا يدل على اخبار الشيخ في
 من ان المفرد يحل بالطواف والتبنة وان السابق لا يحل بذلك وذكر الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل حجوا فكبف اصنع قال اذا رايت لهما اهل اهل الحج فخرج الى الجبل فاحرم منها بالحج فقلت
 كعبك فاصنع اذا دخل مكة اقيم الى يوم التروية لا اطوف بالبيت قال بينهم عشرة ايام في الكعبة من غير اكثر ان البيت ليس بمحج ولكن اذا
 دخلت فظن بالبيت اسع بين الصفا والمروة تلك ليس كل من طاف وسعى بين الصفا والمروة احل كما طفت طوافا وصليت
 وكنتين فاعتد بالتلبنة **مسألة** اذا اتم التمتع اضماع عترة وقصر عقلا حل ان كان شاهدا لم يحرم له التحلل وكان قادرا قاله
 الشيخ في الخلاف وفيه قال ابن ابي عمير قال الشافعي يحل شواء معاق هديه او لم يسق وقال ابو حنيفة ان لو يكن ما في التحلل وان
 كان سابق لم يجز ان ساقا حلها بالحج ولا يحل حتى يفرغ من مناسكها لنا قوله عليه السلام لم يكن ساقا الحكم فليحل في كل حال

کتاب الحج

فان لم تكن ان يكون واحد منهن في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام **مسألة**
 الاحرام في كل من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 والحكم في كل من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 وقال ابو حنيفة لا يجوز له دخول الحرم من غير حرام الا من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 حلالا وعلى سائر المذاهب كل من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 عظيم فكان ساقط الحج بانظر في الجملة في هذا الحرم من غير حرام الا من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 فانه يجب ان يكون محرما او قال ابو حنيفة وبعض اصحابنا في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 لو تعدد دخول احرام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 فلا يتم التماس **مسألة** من احرام المرأة كاحرام الرجل الا في شيء واحد ما روي عن الصادق عليه السلام في هذه المسئلة في الاحرام والتمسك بالتمسك
 لمن فانه يزوج قال بعض من ائمتنا لا يلبس الخيط وهو خيطه لان النبي صلى الله عليه وآله في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 الواسع من المشايخ في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 المرأة المحرم يلبس ما شاء من الثياب من غير حرام الا من كان في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 فانه ما يفتقر عن القصر في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 ولا يلبس الفراء من ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 لا يلبس عبا لله عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 في الاصل في تحريم النساء بالبدن بحيث يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 غير المحرم اسوة من ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 وما يلبس من ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 ان يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 الثياب المصنوعة الاصبغا لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 المحصر عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 قال نعم قلت فان سدا اربعم وهو حر ما لم يكن حريرا محضاً فانه لا بأس بركوبه عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 عليها السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 على المرأة لان كل واحد منها يتعلق به حرمة الاحرام **فروع الاول** بشر المحرم ما يوجب له الاحرام ويجوز لها ان يفتقر
 على وجهها ثوبا احتملا لئلا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 الصحيح عن الصادق عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 عن خرو قال ابو عبد الله عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 قال ثلث المرأة على ثوبها على وجهها من علاها الى اخرها اذا كانت رابكة **الثاني** لو كانت الثوب على وجهها قال بعض المحققين ان ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 فلا شيء عليها والا وجب عليها ما روي عن الصادق عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 لو اتيه داود بن الحصين **مسألة** لا يجوز لها لبس الفقار من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 ما لك انما اسحق قال ابو حنيفة يجوز لها ذلك وروى عن الصادق عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 لما للفسا في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 وعن النضر بن سويد عن ابي الحسن عليه السلام في ذلك الوقت لا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 وهي محرمة قال الثابت كل ما خلا الفقار من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 صلى الله حرمة المرأة في وجهها ولا يفتقر من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام
 وعن الثابت بن زيد بن الحصين **مسألة** لا يجوز لها لبس الفراء من يومئذ في سائر ايام الله تعالى في الحج في الاحرام

کتابخانه

[illegible]

يجعلها الاخوان لم يؤلفوا به قال ابو حنيفة لا يفتن كان ذلك لغيره الى المواقف الى مكة فان انا حنيفة خوفه وخوفها غير
 احرامه ولا شافى فلو كان احدا مثل قولنا في الامم قاله شريكه انه مستحب او جليل بوجبه الاحرام مطلقا لكان دار دخولها مساو كان
 لقناله او غير ذلك ان يكون من له هذه المقتات لاعتبر الاخبار الدالة على جوب دخولها باحرامه خرج منها التكرار ودخوله للصلاة
 فيبقى الباقي على العموم ولا يولد دخولها وجوب يكون معها فلو كان مستحبها لم يجز بدونه الدخول والحجاج الشافعي القاسم على
 تحية المسجد باطل للمنفذ فان اشركا في كونها تحية مشروعة لدخول بقعة شريفة وتوقا حنيفة باطل لان التحية لله لا للجماع ولا البقاع
 من ترابها لانه لا يربط المحرم لا بشرع لا للاحرام **الاول** التكرار ودخوله كالحطابة والرواية قد بينا جواز دخولهم من
 احرامه خلا لا في حنيفة ولا يوجب عليهم الا حرامه مطلقا انا لم يربطوا بالسك ولا يوجب عليهم الحج وللشافعي قولنا احرامه من
 التلذذ وجوب الاحرام عليهم فكل منتهى لان في تركه استهانة بالحرم لنا الاصل براءة الذمة والاستهانة بمنوعة **الثاني**
 التمسك بغيرهم دخول المحرم باحرامه ان السبيل ما بين لهم بالتشاعل على السك عن حرامه فان لم يوجب عليهم حنيفة الاسلام عند المنع
 وجوب الاحرام لذلك ولو لم يربطوا على اشكال **الثالث** من يوجب عليه دخولها باحرامه لم يوجب عليه القضاء به قال
 الشافعي قال ابو حنيفة عليهم بانه يحج او عمر فان ضل في سنة يحج الاسلام او منبذ في او عمر منبذ في اجزاء يمكن عن عمر
 الدخول السجيا بان لو يحج من سنة استقر القضاء لنا الاصل من التلذذ من القضاء وانما يوجب عليه جديدا ولم يوجد له مشرع
 تحية البقعة فاذا اقامت به سقط كتحية المسجد لا يقال تحية المسجد مستحبة بخلاف الاحرام لا نقول التوافل المرتبطة حجية وانما
 سقط لما ذكرناه قال بعض الشافعية لو وجب القضاء لتلك فان الدخول الثاني يوجب جلاضا احراما وما الذي به كان قما بقدر
 وهو خطأ لان الدخول اذا كان باحرامه كفاه سواء كان لاجله او لاجله غير كفاه في الاعتكاف كما وافقنا القضاء لا يوجب الا
 قضاوا حدوا لالتفاتنا الى السبيل انما يوجب القضاء في صورة واحدة وهو اذا ما دخل في حرامه ثم ضا خطا باقائه بجب القضاء لانه
 لا يسئل القضاء وقد بينا ان العلة في سقوط غير ذلك **الرابع** يجوز دخول مكة ليلة ونهار وهو قول عامة العلماء ويحكم
 عن عظاماته كمدخولها ليلتنا الاصل سقوط التكليف الى ان تثبت دليل لم يثبت قال اسحق ودخولها نهارا او ليلا حكم هذا الحق
 لما ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة من اربع غزوات حوايه لما تقدمه ومعارضنا في ان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها في عمره قبل
 الحجرة فليدرك عن عائشة انها قالت دخل ذلك واذا ضلها جميعا لتاوبا **مسئلة** الخاضع القضاء مستحب لهما الاعتكاف
 لدخول مكة ولا تعرف فيه خلا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر غاشية لما حاضنا فاعلمنا بفعل الحاج غير ان تطوف في البيت لان
 هذا الفعل انما هو للتطيق هو يحصل مع الحضر **مسئلة** اذا اراد دخول المسجد الحرام اعتدل فقلعة قنينة ولا يسجد ان يدخله
 على سبيلته وفارادها بالتجشع وخضوع من باب شبيهة قيل كان هبل صنم مدفون تحت عتبة من شبيهة فشق الدخول منها الطراد
 بدخولهم وهو عونا رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت المسجد الحرام فادخلها فاعلم على السنتك
 والوفاء والتخشوع وقال من دخله تجشع غفر الله ان شاء الله فلك التجشع قال السكينة لا يخله تكبرا فاذا التفت الى باب المسجد فقم
 وقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم الله وبالله وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسوله والسلام على رسول
 الله والسلام على ائمة الهدى واولي الامر من بعد النبي واولي الامر من بعد النبي واولي الامر من بعد النبي واولي الامر من بعد النبي
 اولنا سبكي ان قيل ثوبه وان كانا عن خطبة في موضع عن وزي الحمد لله الذي بلغني بينه الحرم اللهم في اني هذا اني
 الحرم الذي جعله مثابة للناس امانا وما كانا وهذا للعالمين اللهم اني عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك جئت طلب حجتك و
 طاعتك وطعنا لامرئ واجبا لعدوك اسئلك مسئلة الفقير اليك الخائف لعفونتك اللهم افتح علي ابواب حجتك واسئل بجا عنك
 من حوائجك ولست بانيك ان يهتف علي باب المسجد وتدعو باده الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول علي باب المسجد
 بسم الله وبالله ومن الله والى الله وما شاء الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه واله وخير الاسماء الله والحمد لله السلام على رسول
 الله السلام على محمد بن عبد الله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام على ائمة الهدى واولي الامر من بعد النبي واولي الامر من بعد النبي
 الرحمن السلام على المرسلين الحمد لله رب العالمين والسلام عليك وعلى عبا والله الصالحين اللهم صل على محمد وال محمد وبارك على
 محمد وآل محمد كما صليت بآدم ورحمتك على ابراهيم وكن حمدا مجددا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك على ابراهيم خليلك
 وعلى انبيائك ورسلك وسلم عليهم وسلم على المرسلين والحمد لله رب العالمين اللهم افتح لي ابواب حجتك واستعلن في طاعتك
 ومرضاتك واحفظني بحفظ الايمان ابدانا اقبضني حين اؤتك وجهك الحمد لله الله جليلة من وفاء ووفاءه وجعلته من بصره صاعدا

والمستحب ان يفتن
 المستحب ان يفتن

عليه السلام ان يقول بصلواتي كعبتين طواف الفريضة حتى يخرج من مكة فليهدن بفضله وبفضله عند ولية او من الشجر الى الشجر
عشر لو فيها ما شئ في التخييل بين الصفا والمروة قطع السور فادخل الى القام فبصل الركعتين ثم غاوص في السجدة وابعثه
بمكنته ان كان فكونه جازا بذلك عليه واداء الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
بصل الركعتين حتى يهيى بين الصفا والمروة خمسة شواطى او ثلثين ذك قال بعض حتى يصل الركعتين ثم ياتي مكانه الذي كان فيه
فهم سبعة **الرابع عشر** يركع ركعتين في السجدة او ركعتين في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
هذا الدعاء في ركعتين طواف الفريضة يقول بعد اللهم ارحم بطون عبيدك واطعانك ويطوعك رسولك صلى الله عليه واله
اللهم خيبرنا ان بعد هذا ذلك واجلي من تحتك ويحب رسولك صلى الله عليه واله وملكك عبيدك الضالين مسكينك
ويحبك اذا دخل المسجد لا تشغل شي حتى يطوفك بها عبادة واجبة في المباداة اليها قبل الا مكان قدوى جابر بن
النبي صلى الله عليه واله دخل مكة او ثغاف الضيق فاما في ركعتيه عند ما يركع السجدة فاسلم الحجر ثم وصفه بركعة
ولان الطواف نحو البيت واستقبل القبلة بركا ان الداخل الى المسجد فيركع ان يكبر فيركع فيركع ان ياتي بحجبة المسجد فيركع
لانا نقول القصد بدخول المسجد الميث قبل ما بدأ فيركع وسقطت بحجبة المسجد بعد الطواف ولا يركع في ركعتين الطواف وهو يركع
منها **فصل** في دخول المسجد والامامة مشغول بالفريضة فانه يصلي معه المكتوبة ولا يشغل بالطواف فاذا خرج من الصلاة طاف
حج لان وقت الفريضة اقل من الطواف فكان الابدان بها اوله في فضيلة الجماعة بقوت الاشتغال بالطواف ولو اشغل بالجماعة
ففيه من فضائل الطواف شي وكذا اذا قرب فامة الصلاة فانه يشغل بالفريضة ثم ياتي بالطواف فيسبأ تمام البحث ان شاء الله
مسألة ولا ينبغي مع البدن عند رؤية البيت قال الشيخ رحمه الله وضع البدن عند هذا البيت بغير اصطافا وان كان
استجابا برفاضا قال الشافعي اكره الاستجابة لكن ان رفع يديه كان حسنا قال احمد انه مستحب وهو كقول ابن عباس بن عمر النوري
ابن المبارك لنا ما رواه الجوهري عن المهاجر المكي قال سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت يرفع يديه قال ما كنت اظن ان احدا يفعل
هذا الا اليهودي حتى سمع رسول الله صلى الله عليه واله فلم يكن يفعل ولا الاكل على ما يشرع غيره ولو ثبت لما في واجبه انما رواه
ابو بكر بن المنذر عن النبي صلى الله عليه واله قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن اثناء الصلاة واستقبال البيت وعلى الصفا
والمروة وعلى الوغتين والحجرتين والجوارح قبل ان الوقع عند الدعاء ونحن نقول **مسألة** وينبغي ان يستقبل الحجر بجميع
بدنه ووجه قال الشافعي في احد قوله في الاجزاء انه واجبه ان النبي صلى الله عليه واله لما دخل المسجد استقبل الحجر واستلمه وهذا خطأ
بطل على انه سلمه بجميع بدنه وكان المزمع استقباله به بجميع بدنه كالقبلة فاما ان يستقبل جميع بدنه بعض الحجر ان قد ورد ذلك فانه محرم
كما ان استقبال جميع بدنه بعض البيت فاما ان يتكأ ببعض بدنه جميع الحجر وبعضه في الاجزاء عنده فذلك من غير غرض على من حرم
الاعتداء بالشرط الاول لا من ابتداء من حيث لا يجوز له فاذا اتم سبعا وانه جزء واجبة الشيخ على عدم وجوه الاستسلام بجميع البدن
ناجاء الفريضة **مسألة** وينبغي ان يقف عند الحجر الاسود ويحرم ويكبر عند محاذة الحجر من يمينه ويحرم الله ويحرم الله
رؤي الحجر في عهد ابن عمر النبي صلى الله عليه واله استقبل الحجر واستلمه وكبر من حرم بقا صندار واداء الشيخ في الصحيح عن
معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نوت من الحجر الاسود فادفع يديك واحدا الله وان غلب على النبي صلى الله عليه واله
عليه واله واستلمه ان يقبل منك ثم استلم الحجر وقبله فان لم تستطع ان تقبله فاسلمه بيدك فان لم تستطع ان تستقبله فاسلمه باليد اليمنى
اللهم ما غنيها ومنشاقي ثما غنيته لشهادتي بالوفاء اللهم ضد بقا بكاءك وعلى سنة نبينا محمد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له وان محمدا عبده ورسوله امننا بالله وكفرنا بالطاغوت والآث والشرى عبادة الشيطان كل من يدعي عن دون الله
فان لم يستطع ان يقول هذا فليقل قل اللهم لك بسطت يدي وبنا عندك عظمت غيبت فاقبل سحني واغفر لي وارحمني اللهم اني اعوذ
بك من الكفر والفقر وموافي الخ في الدنيا والاخرة وفي الدنيا والبرص عن ابي عبد الله عليه السلام قال فادخل المسجد الحرام فامش
حتى تدنو من الحجر الاسود يستقبله ويقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر ما احسنه ولا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له
فادبر وفضل على النبي صلى الله عليه واله وسلم على الرسل كاضل من خات سجد ثم يقول اللهم اني اني بوجهك وارسل
بيدك ثم ذكر كذا في معونة **مسألة** وينبغي ان يسلم الحجر ويقلده وهو وقافي ودوي السجدة وعن ابن عباس بن عمر النوري
الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام ان حجرا لا يفسد شيه ولو لا انما استعملت حديد رسول الله صلى الله عليه واله اليه قبل ان يركع

شرح المشرك الطهارة
والطواف

انما الملبس المشرك اذا اصبغ واشتبه بكبد الظهور كان فيما بين ذلك راحته **مسئله** قد بينا انه يجب ان يكون الطواف بين البيت والمنا
 وبين ان يتداف من البيت فلو تباعدت طوافنا لتنازه وذهب له بغير خلافنا للشاخي لنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله كذا فعل
 هذا حتى مناسككم **مسئله** لو طاف وظهوره الى الكعبة لم يجز وبه قال ابو حنيفة وقال صاحبنا الشاخي رضي الله عنهما
 الذي يجب على من كعبه الاخر لنا انه عليه طواف كما قلنا وكان عليه بنا للواجب ان واجبا ولا ينافيه ما لا يثبت فيكون منه
 عنه والهي عنه لا يقع عبادة **مسئله** ينبغي ان يطوف فاشيا ما لا يمكن من طوافه لا يفيد على المشي فانه وكبر لو طاف حيافا
 اجزاء ولا يلزم من موبه قال الشاخي في قال قال ابو حنيفة واصل طواف كما قلنا فلا يخفى عليه ان كان له غير طوافه
 ما رواه جابر قال طاف رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع على حلقه بالبيت الصفا والمروة ليراه الناس وليثبت عليه
 لبسوا وقال الناس غشوه وكذا فعل من اضال الحج فاذا فعله كما لا يجب بالتمسك لو كان له ثلث وركب الوقوف خيخ الخالد
 بانها عبادة واجبة ينعلم بالبيت فلا يجوز فعلها الا في طوافه كما لا يخلو وجوابه الفرق فان الصلوة لا يقع ذكرا وهذا صحيح
الباب الثالث في الاحكام مسئلة قد بينا ان الطهارة شرط في الطواف ولو طاف وهو نجس لم يقبل
 اغاؤه الطواف لان الطهارة شرط قد فان فبطل الشرط كالصلوة وفي الشاخي عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بد من ان يطوف
 بنجس وضوءا فذلك الطواف فالحال لو كانا لو طافا سافا فانه لا يستند بذلك الطواف ويجب عليه الاغاة لانه يصدق عليه ان طاف
 بغير وضوء وفي الشاخي في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال لا بد من ان يطوف بالبيت وهو نجس في العو
 قال يقطع طوافه ولا يثبت شي مما طاف سأل عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء وقال يقطع طوافه ولا يستند به اما الطواف والغل
 فليس الطهارة شرط فجزان كانت شرط في كونه **فروع الاول** لو طاف طواف الظهور وصلى ثم ذكر انه على غير وضوء عاد
 الصلوة خاص لما رواه الشاخي في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بد من ان يطوف وهو على غير وضوء فقال لا يثبت
 ولا يثبت الطواف **الثاني** لو طاف وصلى في الفرض ثم ذكر انه على غير وضوء عاد الطواف والصلوة معا **الثالث** لو طاف في وضوء
 عاد في الفرض لا يثبت ان الطهارة شرط في طوافه ولو لم يعلم ثم علم في اناء الطواف اذ لو تم الطواف ولو لم يعلم حتى خرج كان طوافه خاصا
 كالصلوة **الرابع** لو طاف في اناء طواف الفريضة فان كان تجاوز النصف بطهر ثم ما بقي ان كان ثلثا قبل ان يبلغ النصف فانه يثبت
 الطواف من اول ما رواه الشاخي عن جابر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجز في طواف الفريضة ويقطع نصفه قال يخرج
 بوضوءه وان كان طوافه في النصف على طوافه فان كان ثلثا من النصف عاد الطواف لان تجاوز النصف يحصل لاكثر ومعه التمسك
 بهو مقامه ما لا يخفى فانه لا يثبت له طوافا بل قال ان طاف لفصل استأنف في الفريضة في الجنب يبنى ولو لم يزل منه حولا **مسئلة**
 لو شك في الطهارة بان كان في اناء الطواف بطهر استأنف في شرط العتاة قبل فراغها فثبت الطواف ولو شك بعد الفراغ
 لم يثبت **مسئلة** قد بينا انه يجب ان يطوف سبعة اشواط فلو طاف ستة واشترط فليصدق بها سوطا اخرى ولا شيء عليه ان لم
 يذكر حتى يرجع الى اهله من بطوف عنه وقال ابو حنيفة مجبر به لما ان المأمور به وهو الطواف وهو المتمكن من الاثنان به من نفسه او
 بنا سبه فكان واجبا وبطل عليه رواه الشاخي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله خضر شربا واداء الحج
 قال فبذلك السوطا في سعة الحسن بن عطية عن سليمان بن خالد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف سبعة اشواط وحج في اهله
 قال لا يثبت له طواف عنه **فروع** وذكرنا طوافا فلو كان سبعة اشواط وهو في السوط قطع التحن منه الطواف ثم رجع منهم التحن كان التحن فلو
 جعل قبل تحقق منبوعة انما تحقق باجزاءه قبل على ذلك ما رواه الشاخي في الصحيح عن شقيق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طاف
 بالبيت ثم خرج الى الصفا وطاف بين الصفا والمروة سبعة اشواط فلو طاف في ذلك ثم رجع فلو طاف بالبيت قال يجمع الى البيت فبطل طوافه ثم رجع
 الى الصفا والمروة فبطل ما بقي **مسئلة** لو قطع طوافه بدخول البيت وبالسعي في حافة له اربعين فوالفريضة فاذ كان قد قطع النصف
 بينه وان لم يكن جازه اعاد وان كان طوافا لانا فله في عليه ما قلنا وقال الشاخي ان طاله الفصل عاد طوافا سوا متجاوز النصف فلو
 تجاوز وان لم يزل نحو هو احد حكوى الشاخي قول اخر انه قطع لغيره عذر وذا بل وضوءه هو السوطا فانه قبالا على الصلوة لنا ان
 مع تجاوز النصف يكون قد فعل الاكثر في طوافه كما يجمع ويدل عليه ايضا ما رواه الشاخي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألته عن رجل طاف بالبيت ثلثة اشواط ثم جدد من البيت فبطل كقبح يصنع قال يقطع طوافه ويحذف الشاة وعن ابن مسكان قال
 قال شريك عن ابي عبد الله عليه السلام قال طاف بالبيت ثلثة اشواط ثم جدد من البيت فبطل طوافه وقاله الشاة فليحذف
 الصحيح عن ابي بن قتيبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال طاف بالبيت ثلثة اشواط ثم جدد من البيت فبطل طوافه وقاله الشاة فليحذف

کتابخانه

- 7A

طواف كان طواف فريضة وبين وبينه وبينه على عيبا تجاوز النصف فاداه على بن عبد العزيز عن ابيه قال مر بنا ابو عبد الله عليه السلام في انفاق
 الشوط الحاشي من الطواف فقال انطلق حتى تقبل الى ههنا رجلا نزلنا في خمار شوط فانه اسبوعى قال قطعنا لحفظ من حيث قطعنا
 حتى يبعث الى الموضع الذي قطعنا منه فبقي على عيبا عن ابي الفرج قال قطعنا مع ابي عبد الله عليه السلام شوطا ثم قلت اني ان اريد اعود
 مرهنا فقال احفظ مكانك ثم اذهب فبقي ثم ارجع فانه طوافك لا يقال كما يجمل ان يكون في الفرض احتل ان يكون في الفلك لا مانع
 لا بعينه انقل بجائزة الصفح والجواز البها مسطفا وذلك في الشيخ عن بكر بن عمار عن رجل من اصحابنا بكته ابا احمد قال كنت مع ابي
 عبد الله عليه السلام في الطواف في ثيابي في اذ غرض لي رجل له حاجة فادىني اليه بيدي فقلت له انك انت حتى اخرج من طوافي فقال
 ابو عبد الله عليه السلام هذا نفل اصلح ان الله يجعل في حاجته فقال لي سلم وموتك نعم قال اذهب به في حاجته قلت اصلح ان الله
 فاقطع الطواف قال نعم قلت ان كنت في الفريضة قال قال ابو عبد الله عليه السلام من شئ مع اخيه السلم في حاجته كتب الله له الف الف
 حسنة ويحي عنه الف الف حسنة وروى الف الف وبه وعنه بان بن تميم قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام في الطواف فادىني رجل من اهل
 فقال ان ابي معي في حاجته فقلت له ابو عبد الله عليه السلام قال بان من هذا الرجل قلت رجا من هو اليك سألني ان اذهب به في حاجته
 فقال بان اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته منك ان كان في فريضة قال نعم وان كان فريضة فقال بان ابان وهو يدرك ما فواتك
 طاف في هذا البيت سبوعا فقلت لا والله ما ادرك قال بكيت سنة الاف حسنة ويحي عنه سنة الاف حسنة وروى عنه له سنة الاف حسنة
 قال ذلك اسحق بن عمار وبقي له سنة الاف حسنة فاحتجها له فقلت له انتم طوافي قال احضرنا قطعنا لفضا حاجته مو من غير
 من طواف طواف حتى عد عشر اسابيع فقلت جعلت فداك فريضة او نافلة قال بان انما يسئل الله عن الفريضه عن النوافل
 وقد ذكر الشيخ عن جليل من بعض اصحابنا عن احدهما جليلهما قال في الرجل يطوف ثم يعرض له الحاجة قال لا بأس ان يذهب
 حاجته او غيره وبقضي الطواف وان اذ لان يسير ويبعد فلا بأس بذلك فاذا ورجع به على طوافه وان كان نافلة بقي على الشوط
 او التوسط ان كان طواف فريضة ثم خرج في حاجته مع رجلين او بين وكذا في حاجته نفسه قال الشيخ هذا الحديث ليس بما فواتك
 لانما مانعا وبعني على الشوط والشوطين فربما بين طواف الفريضة وطواف النافلة **مسألة** لو دخل عليه وقت فريضة
 وهو بطوافه وقطعه ما بدا ببدء الفريضة ثم عاد فبقي طوافه من حيث قطع وهو قول العلماء الا ما لك الان قال بعض طوافه الا ان
 ان يمتد بوقت الصلوة لما رواه الشيخ عن النبي صلى الله عليه واله ان قال اذا كنت الصلوة فلا صلوة الا المكونة بها الطواف صلوة
 فبذلك يحسب عمولا حتى لا يكون وقت الحاضرة اضيق من وقت الطواف فكانت اوله بوقته ما رواه الشيخ عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال في رجل كان في طواف فريضة فادركه صلوة فريضة قال يقطع طوافه ويصلي الفريضة ثم يبتدئ ما بقي عليه من طوافه وفي الخبر
 عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اجل ان في طواف النساء وقت الصلوة قال يصلي بها الفريضة فاذا فرغ من حيث
 قطع او انقطع ضاها به يعني بعد فريضة من طوافه وهو قول عامة اهل العلم وقال الحسن البصري ببناء فداك لما قلناه من الاطراف
 ولانه فصل شرع في تداء الطواف فلم يقطع هو كما لا يقطع في صلوة الجنازة فانما قلناه ذاعرف هذا فهل ينبغي من حيث قطع
 او من الجحيم فيه تودد الحركات الثلاثة والتجديد على الاول **مسألة** لو كان في الطواف فريضة فوات الوقت قطع الطواف وترجم به
 على ما سمي من طوافها نافلة متعلقه بوقت فريضة او من فعلها لا بطوافه وبطل عليه ايضا ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد
 الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال لا بد من الرجل يكون في الطواف فريضة فبقي عليه بعضه فقطع الفريضة فخرج من الطواف
 الى المسجد او بعض ما جاز كان فريضة فريضة يرجع بتم متوانة فريضة في ذلك افضل من طوافه لو رتروا في سفر بعض الاضار فان
 انما بالورود قطع الطواف اذا خفف ذلك ثم اتم الطواف بعد **مسألة** لو طاف امرأة وقد طافت اربعة اشواط قطعنا طوافها
 فاذا فرغت من النساء اتمت الطواف بعد طوافها ولو كان دون ذلك بهذا الطواف انظر غيره من طهرت بتكثف من افعال الفريضة والرجوع
 الى الوقت فبطلت الاضار مجتمعا ففريضة لان طوافها زاد على النصف يكون فداك وكذا معظية في حكم المذكرة وبوقته لك ما رواه ابراهيم
 اسحق عن ابي ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت اربعة اشواط وهي معتمة ثم طفت فادى طوافها وليس عليها غيرة منعها فادى
 لها ان طوافها من اربعة اشواط لانها زاد على النصف وقضت متعتها واستأنفت بعد الحج ان هي لم تطف الاثنية اشواط
 فلبسها نعل الحج فانما جاءها بعد الحج فخرج الى الجعرانة الى النعيم فلبس نعلها من هذا الحديث قول الشيخ رحمه الله انما ابو
 رحمه الله فانه ذكر عن جرير والاسد عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلثة اشواط وامل
 من ذلك ثم راد ما فقال نعم طاف بها فاذا طهرت طاف سنة واعتك بنا مضى قال بن ابي ابراهيم وهذا الحديث في وقت الاول

الاول شئنا منقطع وهذا الحديث سائر متصل هو من جهة كلام الشيخ وهذا الباب وجهه لانه قد ثبت اعتبار ما واره النصف
في حق غير الحاجين باخبار المصنف وان كان هذا الصلح عليه من جهة خصوص ما مع الحديث لئلا يلزم بالنصف قبول الرواية التي رواها
الثاني وان من الحملان يكون ذلك في طواف النافلة ويصدق الرواية التي رواها الشيخ ما واره ابو اسحق صاحب اللؤلؤ قال حدثني من سمع ابا عبد الله
عليه السلام يقول في المرة الثالثة والاربعاء بالبيت اذ بعد شواط ثم حاضها ما واره ما واره ويقتضي ما واره من طواف البيت بين الصفا والمروة وبجانب
من قبل ان تطوف الطواف الاخير ما واره ابو جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حاضت المرأة وهي اطواف بالبيت وبين الصفا والمروة
فيما بين النصفين فذلك الموضع فاذ طهرت رجعت فانت فبقيت حواشيها من الموضع الذي علمت ان هي قطعت طوافها في اقل النصف
فبها ان لبنا نطواف **مسألة** قد بينا ان الطواف واجب بدل عليه النصف الاجماع قال الله تعالى ولطوفوا بالبيت النبوي
وقد اجتمع المسلمون كافة على انه واجب ثبت هذا فانه من تركه عمدا بطل حججه ولو تركه ناسيا احتضاه ولو بعد المئاسك فان تعدد
الطوافات نافي بركا الشيخ في الصحيح عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عليه السلام قال سألته عن رجل نسي طواف الفريضة من قبله فادركه
النساء فكيف يصنع قال يبيت بمكة ان كان تركه في حج يبيت به في حج وان تركه في عمره وكل من طوف عنه ما ترك من طواف قال الشيخ
رحمه الله هذا محمول على طواف النساء لان من ترك طواف النساء ناسيا جاز ان يستنيب غيره مقامه طوافه ولا يجوز له ذلك في
طواف الحج بل يجب عليه عادة الحج وبنيته لما واره علي بن حمزة قال مثل من رجل حمل ان يطوف بالبيت حتى يرجع الى مكة قال ان كان
على جهة الجمالة اذا حج وعليه نذر في الصحيح عن علي بن حمزة قال سألنا الحسن عليه السلام عن رجل حمل ان يطوف بالبيت طواف الفريضة
قال ان كان على وجه الجمالة في الحج اعاد وعليه بئنه واسئل الشيخ على الجميع لما واره معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل
تسي طواف النساء على من حمل لا يحمل النساء حتى يزور البيت قال لم يرضي عن من لم يسيح فان توفي قبل ان يطاف عنه
فليرض عنه ولما واره غيره وما ذكره الشيخ فيه توقفه في وجه الجمع عند حمل الحديثين الاولين على من ترك الطواف عامدا جازا فلا يجوز
فان يبيت الحج ويكره الثاني على من تركه ناسيا وبطلان جواب كفاية على من وطئ بيده الذكر وشيئا تحقيق ذلك لانه تعالى
مسألة من ترك في عدد الطواف فان كان بعد فراه لم يفت اليه تركه في واجبات تحمله فلا اعتبار به تركه في عدد
الركعات بعد فراه وان كان في الثانية فان كان تركه في الزيادة قطع الطواف ولا شيء عليه من تثبيت الاثبات بالسمع والبرهان في الزيادة
والاصل عليه ان كان تركه في النصف كان تركه بين السنتين والسبعة فان كان طواف الفريضة اعاد الطواف من اوله لان الزيادة و
النقصان محرمان في النوافل الاكثر يحصل احدهما من فله من اجابته وبئنه ذلك ما واره الشيخ عن محمد بن مسلم قال سألنا
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت فلم يبدئ بركعة طواف وسبعة طواف ففرضه فان غلب طوافه قبل ان يفرج دفاعة ذلك قال ليس عليه
شي في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام رجل لم يبدئ بركعة طواف وسبعة طواف لم يبدئ بركعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف
لا يعبه عبد الله عليه السلام طوافه فلم يدر سبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف
شي وعن احمد بن محمد عن ابي الحسن الثاني قال سألته قلت من ترك طوافه علم بركعة طواف وسبعة طواف ان كان في فريضة النما
كلما شك في ان كان في نافلة على ما هو في **الاول** لو ترك في الزيادة والسبعة كان تركه كمن ترك في فريضة النما
ثلاثة اطواف وركعة طواف في الفريضة وعلى هذا الوجه ما قلناه وبطلان عليه ما واره عثمان بن سعيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ما يقول في رجل طاف فادركه طواف ربعة فقال طفت ثلاثة فقال ابو عبد الله عليه السلام طوافها من طوافها ففرضه ثم قال
ان كان طوافه بركعة طوافا في يد يبرر اسانفوا وان كان طواف نافلة وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف وسبعة طواف
يجوز له **الثاني** لو ترك في طواف نافلة بركعة على الاقل استحب ما لما انفقه في الروايات ويجوز لنا البناء على الاكثر من ابن ابي عمير
دفاعه عن الصاق عليه السلام انه قال في رجل ان يترك ثلثة طواف او رتبة قال طواف نافلة او فريضة قلت بينيه فبها قال ان كان طواف
او فريضة قلت بينيه فبها قال ان كان طواف نافلة فان على شئ من طواف ففرضه فاعاد الطواف فان حقت بالبيت طواف
الفريضة ولو نذر شيئا طفت وسبعة طواف على طوافك فخرجت فانك ذلك طوافك شيئا **الثالث** يجوز للرجل ان يقول على
نصفه في عدد الطواف كما يجوز في الصلوة لانه يترك الذكر والظن مع الله والبرهان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يترك كل طواف
الله عليه السلام في الرجل يترك كل طواف صاحبه في الطواف يتركه الرجل احداهما **مسألة** لا يجوز لرجل ان يسيح في طواف الفريضة
بشلة وسبعة طواف الا يخرج عن الطواف بركعة الرجل احداهما **مسألة** لا يجوز لرجل ان يسيح في طواف الفريضة
فلوطاف ثمانية طواف وان كان سهوا استحب له ان يسيح او يكرهه وهو طواف البيت والصلوة في كل يوم من عدا اكثر مما سوا

وماء رواء الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خرج الرجل من طوافه وصلى ركعتين فليأت في فمه قنينة من ماء أو
ذنوبين فليشرب منه. فصب على رأسه طهر ويطهروا يقول اللهم اجعلها نافعاً ودرقاً وسعاً وشفاءً من كل داء وسقم ثم يعود إلى الحجر الأسود في
الصحيح عن جعفر بن النعمان عن أبي الحسن موسى عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال الحجج إن شئني من براءة فمردود لو
نشر به وتصيب على رأسك حبله ولكن ذلك الذي جعله الله على الحجج في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال الماء من
وكفه جبريل عليه السلام سقى به نبي الله صلى الله عليه وآله الحطب في فمه والصورة وطعام شفاء سقم **مسألة** إن شئني من براءة فمردود لو
الباب الجبل الحجج الأسود فليشرب منه خلافاً لما في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال شئت أن يأتوا بي من ماء من
يخرج منه إلى الصفا فأنصافاً على وجهي وبخبرهم يقول هو الباب الذي يستقبل الحجج قال أبو عبد الله عليه السلام هو الباب الذي يستقبل
الحجج الأسود والذين يستقبلون الصفا من دونه وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله
خرج من طوافه وركبته إلى باب الماء فخرج من شاة الله قال أبو عبد الله عليه السلام أخرج إلى الصفا من
باب الله فخرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي قاله فبال الحجر الأسود حتى يقطع الوادي عليك الكعبة والوفاء الحديث
مسألة إن شئني من براءة فمردود لو أنصافاً على الصفا فليشرب منه خلافاً لما في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال شئت أن يأتوا بي من ماء من
يخرج منه إلى الصفا فأنصافاً على وجهي وبخبرهم يقول هو الباب الذي يستقبل الحجج قال أبو عبد الله عليه السلام هو الباب الذي يستقبل
الحجج الأسود والذين يستقبلون الصفا من دونه وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله
خرج من طوافه وركبته إلى باب الماء فخرج من شاة الله قال أبو عبد الله عليه السلام أخرج إلى الصفا من
باب الله فخرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي قاله فبال الحجر الأسود حتى يقطع الوادي عليك الكعبة والوفاء الحديث
مسألة إن شئني من براءة فمردود لو أنصافاً على الصفا فليشرب منه خلافاً لما في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال شئت أن يأتوا بي من ماء من
يخرج منه إلى الصفا فأنصافاً على وجهي وبخبرهم يقول هو الباب الذي يستقبل الحجج قال أبو عبد الله عليه السلام هو الباب الذي يستقبل
الحجج الأسود والذين يستقبلون الصفا من دونه وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله
خرج من طوافه وركبته إلى باب الماء فخرج من شاة الله قال أبو عبد الله عليه السلام أخرج إلى الصفا من
باب الله فخرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الباب الذي قاله فبال الحجر الأسود حتى يقطع الوادي عليك الكعبة والوفاء الحديث

في الصحيحين الصفا على الصفا

الشيخان في الصحيحين

وليس يوجب جماعا الثاني لو ترك الزم لم يكن عليه شيء وهو ما لا يثبت فيه مستحب ولا يجوز من ابن عمر قال ان السعي بين الصفا والمروة
ضد ما بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين ما بين النبي وانا شيخ كبير من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
رجل ترك شيئا من الزم لم يثبت عليه بين الصفا والمروة قال لا شيء عليه **الثالث** ليس على المنياء من ولا شئ على الصفا ولا على المروة
لان في ذلك ضرر عليهم من قسمة الجبل الى ان ترك ذلك كلها مشقة فكان اولى من فعله **الرابع** الركب يمشي له ان يترك
وابنه عند السعي في كفها كفبه مستحب فلا يثبت في قسمة الجبل الى ان ترك ذلك كلها مشقة فكان اولى من فعله **الرابع** الركب يمشي له ان يترك
ليس على الركب سعي لكن ليس عليه شيئا **الخامس** قال الشيخ رحمه الله لو ترك الزم لم يثبت عليه بين الصفا والمروة ثم ذكر ما يوجب
المنع عن المكان الذي يمشي به في **البخ الثالث في الاحكام** السعي واجب ركن من اركان الحج
والعشر يطل الحج بالاخلال به عند ذهابه علمنا اننا اجمع بينه قال غانث وعروة بن مالك والشافعي اختلفوا في حكم المرواة بين
وفي الاخرى انه مستحب لا يوجب كره وهو مخرج عن ابن عباس بن الزبير بن سفيان وقال ابو حنيفة هو واجب للبر
يكون اذا تركه وجب عليه وهو مخرج عن ابن عباس بن الزبير بن سفيان وقال ابو حنيفة هو واجب للبر
دخلت مع فتوة من بني قريظة داود بن حنين بنظر الشيخ رسول الله صلى الله عليه وآله في سعي بين الصفا والمروة فراهبه يسعي وانه
الهداوسط من شدة سعيه لا قول ابي داود كذبته ومنعه يقول مسعوا فان الله كتب عليكم السعي عن غانث قال طواف رسول
الله صلى الله عليه وآله وطواف السلوة يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة فالتسبيح ما اتم الله حج من لو طفت بين الصفا والمروة
ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن الحسن بن علي الصبح عن بعض اصحابنا قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السعي بين الصفا والمروة
فرضه او سنة فقال فرضه قلت وليس انما قال الله عز وجل فلا جناح عليهما بطوافهما فان ذلك في عمر القضاة رسول الله صلى الله عليه وآله
شرط عليهم بوضو الاضائة عن الصفا والمروة فلما عند الاضائة من الله عز وجل فلا جناح عليهما بطوافهما اجمع عليهما الا
وذلك على كونه ركنا يبطل الحج بالاخلال به عند ما رواه الشيخ في الحسن بن علي بن موهبة بن غمار عن ابي عبد الله في رجل ترك السعي متعمدا قال لا حج له ولا من ذلك في الحج
قال عليه السلام من غاب في السعي عن موهبة بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك السعي متعمدا قال لا حج له ولا من ذلك في الحج
والعشر كان ركنا فيها كالطواف بالبيت ولا يترك في الحج العشر فلم يثبت عند الامراء والطوائف الاخر اخرج بانه تعالى ورفع الحجر
عنه على بقوله فلا جناح عليهما بطوافهما ورفع الحجر دليل على وجوبه فان قلنا بانه لا جناح في مصلح اليه وابن مسعود قال
جناح ان لا يطوف بها وهذا وان لم يكن قرا فلا جناح على من لا يمشي بها فلا جناح على من لا يمشي بها فلا جناح على من لا يمشي بها فلا جناح على من لا يمشي بها
والجواب عن الامراء ان رفع الجناح لا ينافي في الوجوب لا عذر فليس به اشارا بحدتها اذ هو جنس لها والحج لا ينافي في الوجوب
على انه يحتمل ان يكون رفع الجناح للمصلحة او لقلنا ما عن الصادق عليه السلام قد روى الجوهان المسلمين كرموا التثنية بالحاجلة
فانه كان لهم صفة واحدة على الصفا والآخر على المروة وهذا كان في حرم العصبية كانت في سنة سبع من الهجرة وقد عرفت بان
على فلا جناح والابتداء بقوله عليهما بطوافهما واما قلنا ان ابن مسعود فلا يقول عليهما ولا يجوز الاخراج عما على
انما قرآن الذين القران متواترا ليس بنواقر فليس لنا الا على انها خبرها لم نقلها خبرا ولا لخطاب ليس بخبرها واما الثاني من
بمنزلة من تواتر الوقوف لهذا المحجج العرف لا يثبت فيها وقوف لا يقال السعي في الطواف لهذا بقية عقبة لا فاقول الله
منه على الطواف كما ان السجود ركن على الركوع وليس تابع له **مسألة** ولو ترك السعي ناسيا اغاد السعي لا غير ليس عليه شيء
فان كان قد خرج من مكة غاد السعي فان لم يمكن امره من السعي عند ذلك الشيخ عن موهبة بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له هل
لشي السعي بين الصفا والمروة قال بئس السعي قلنا انه خرج قال يرجع فبعيد السعي ان هذا ليس كسعي الجار ان الرمي منه والسعي بين الصفا
والمروة فرضه وعن زيد النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل سعى بين الصفا والمروة حتى رجع الى ابيه فقال طاف
عنه **مسألة** من اشد بيتنا ان الرمي بين الصفا والمروة وهو قول العلماء ولو عكس بهذا بالمروة اغاد السعي به
له مثل الماء وبرد حبه في فيه في العهد ومثل عليهما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من بدأ بالمروة
قبل الصفا فليطرح ما سعى به بدأ بالصفا قبل المروة وعن علي بن خزيمة روى ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفا
بهذا الاثر في انه لو بدأ بها قبل المروة في الوضوء وان بعد الوضوء عن فوس عن علي الصانع قال سأل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ
حاضر يخرج ربي المروة قبل الصفا قال بئس الاثر في انه لو بدأ بها قبل المروة كان عليه سبعا بئس منه ثم بعد بئس منه **مسألة**
اذا طاف من الله ما والمروة كسفا شواط وهو عند الصفا اغاد السعي من ولو لم يمشي سبعا بئس بالصفا ويحتمل المروة قال الشيخ رحمه الله

في حكم الحج

كتاب الحج

عن رجل طاف بالبيت فاعيا فخرج من الصلوة بين الصفا والمروة الى هذا يدل على ان من تأخر السعي الى عرفة وركب ابن
 بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت فاعيا ابو عن الطواف بين الصفا والمروة الى عرفة قال
 لا وعن فاعيا قال سألته عن الرجل يطوف بالبيت فاعيا قبل ان يصلي او يصلي قبل ان يفي قال لا يا ابن ابي عمير
 ثم يفي **مسألة** الشيخ بين الطوافين لا يفيحان بغير طواف فان سعى قبل ان يفيح وبعده قال لا لك والشاخي واضطرب الراي و
 اخذ في هذا الروايتين وفي الاخرى صحيح ان كان ناسبا وان تهما عاد لنا ما رواه الجهمي عن النبي صلى الله عليه واله انه سعى بمكة
 حلوا انه وقال لما خذوا عني منا سكم ومن طرقي فخذوا ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بالبيت فقال يطوف بالبيت ثم يعود الى الصفا والمروة فيطوف
 بينهما وعن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت بين الصفا والمروة قال يرجع
 فيطوف بالبيت ثم يسألك الحق قلت ان ذاك قد فاته قال عليه السلام لا تترك ذاك اغتسل ثم ايك الك قبل ان يركب كان عليك ان يركب
 الى ما لك **مسألة** ولو طاف بعض الطواف ثم نهض الى السعي ناسبا فذكر في أثناء السعي تقصير الطواف ورجع فانه طوافه ثم
 الى السعي فانه سعيه ورواه الشيخ في الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت ثم خرج
 الصفا ورجع به ثم ذكر انه قد بقي عليه من طوافه شيء فامر ان يرجع الى البيت فيبني ما بقي من طوافه ثم يرجع الى الصفا فيبني
 ما بقي فقلت له فانه طواف الصفا وترك البيت قال يرجع الى البيت فيطوف به ثم يتقبل طواف الصفا فقلت ما فقه من هذين قال
 لا فقه في شيء من الطواف في هذا لم يدخل شيء منه **مسألة** ثم ذكر انه طاف فبصره فانه لم يهد بطوافه ولا يسيبه لانه
 نبي **مسألة** الشيخ السعي واجب الحج والعمر كوجوب الطواف بهما ولا يجوز السعي في أحدهما الاخذ بهما علماء ائمتنا اجمع قالوا
 بعض المحققين ولو سعى لقاد ما افترقه بطواف الغد ولم يركبها بعد ذلك سعى ان لم يركبها لزمها السعي مع طواف الزيادة لنا
 ان كل واحد منهما سلك بشرط فطواف فبشرط في كل واحد من الاخرين فكون واجبا كالآخر لما رواه الشيخ في الصحيح
 عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت فاعيا ثم طاف بين الصفا والمروة فذكره
 بين الصفا والمروة اذا عرف هذا فان العارن والفرع على ما وصفتما يجب شرهما يجب عليهما طواف الحج وسعى وطواف النساء والتمتع
 المرفة التي يفصلها طواف وسعى طواف النساء **مسألة** ولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي فان فعل ذلك فعليه
 كان عليه عادة طواف النساء وان كان ناسبا لم يكن عليه شيء لما رواه الشيخ عن جابر بن عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام جملت
 ما لا يتصلح ذاك البيت طواف الحج ثم طواف طواف النساء ثم سعى قال لا يكون السعي الا قبل طواف النساء فقلت عليه السلام لا يكون سعي
 الا قبل طواف النساء قال الشيخ لا ولا ينافي هذا الخبر ما رواه جابر بن عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل طاف طواف الحج
 وطواف النساء قبل ان يسعى بين الصفا والمروة فقال لا يضر بطواف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه لانه يجوز على من فعل ذلك ناسبا
 يجوز ما مع العدة فلا يجوز له فعله حيا فتمتد الخبر الاول وليس في الخبر انه فعله غامدا او ناسبا **مسألة** لا يجوز للفقير
 ان يعلو طواف الحج وسعيه على المني الى عرفات فخبارا وهو قول العلماء كانه ورواه الشيخ عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 بالبحر قال لا يطوف بالبيت حتى ياتي عرفات فان هو طاف قبل ان ياتي من من غير طواف فلا يفقد بذلك الطواف ما التفتيم للفرقة
 كالتسبيح للمريض المرأة التي تخاف الحنف فانه جاز لهم ان لا تكلف بقدر الوقوف مع المانع ضرر وخرج فكون منقبا بالاصل
 وما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت فاعيا ثم طاف بين الصفا والمروة فذكره
 طواف الحج قبل ان يخرج الى مكة وفي الصحيح عن اسحق بن عمار قال سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يفتي ان كان شيخا او امرأة طاف
 الحنف بصل طواف الحج قبل ان ياتي من من كان هكذا يجمل وعلى الضرر حل الشيخ ما رواه في الصحيح عن علي بن يقطين قال
 سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يفتي الحنف فاعيا ثم طوف بين الصفا والمروة قبل ان يخرج الى مكة قال لا بأس به جميعا بين الروايات
 وهو جدير عن علي بن حمزة قال سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة ومعه نسائه فامره من فتمنع قبل الزحف يوما وبوم فمضى
 بعضهم الحنف فقال انما فرغ من منعتهم واهلتي فليطوف الى مكة فاعيا ثم يغسل ويحلق بالبحر مكانها ثم يطوف بالبيت
 وبالصفا والمروة فان هذا شيء فتمنع قبله المناسك وهو طواف مكة فقلت لا بأس به طواف النساء قال علي بن يقطين فتمنع حتى
 تخرج منه قال نعم فله ان لا يسر كفا حتى يفضي منها كما قال ابي عبد الله عليه السلام فاعيا ثم يغسل ويحلق بالبحر مكانها ثم يطوف بالبيت
 الحمد ان ذاك في الحال ان يقيم عليها والرفعة اليك لهم ذلك يستحب عليهم حتى يقيم عليها حتى تظهر وبقي لنا ان **مسألة** من كذا

في كل طواف طواف الحج
 وان كان طواف الحج

بمجرد تقديم طواف النسي على الوقوف مع العزاد ما مع الاختيار فلا يجوز للمأثقة وبإل على المؤخرين ما رواه الشيخ عن الحسن بن علي
عن أبيه قال منعت بالحق الأول عليه السلام يقول لا بأس بتجمل طواف الحج وطواف النسي قبل الحج يوم النحر وقوله قبل خروجه إلى منى وكل
من كان من لا ينهاها إلا نضر إلى مكة أن يطوف بحدود البيت ثم يتركها من مكة إذا كان خاتما وسبائه مما مثل أنشا ما الله
تعالى **مثل** مثل الشئ وحده الله يجوز للعائد والمؤخر يقدم طوافها وسببها على النسي إلى عرفة وصرفه ونحوه ونحوه ونحوه
ابن إدريس الجهمي وكان ذلك الحج الشيخ رحمه الله بأن الأصل عدمه من وجوب الترتيب لا ينافي له وما رواه في الصحيح عن حماد بن عثمان قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج طوافه وبوخر قال هو والله سؤله عجل أو أخره وعن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
لحج لم يدخل مكة طوافه وبوخر قال هو والله وسأله عن رجل حج طوافه وبوخر قال هو والله وسأله عن رجل حج طوافه وبوخر قال هو والله
البيت خالفا بطون قبل أن يخرج عليه شيء قال لا الحج ابن إدريس على جواب الترتيب لا لاجتماع وجوبه منه منوع خصوصا مع وجوب الطواف
أن شئنا وحده الله فما وعي إجماع الطائفة على جواز النسي فكيف يصح له حج ونحوه لاجتماع على ذلك وعلى الحج الشيخ أقصره وأوضح
الحلال والموافق لا يقال إلا أنه لا ينافي ذلك من الأحاديث على صورة النزاع لاحتال أن يكون دخولها مكة بعد عودها من مكة فلا قيل
الوقوف معزان يكون السؤال عن التجمل قبل انقضاء أيام الترتيب وميلها على أنها تضمنان الطواف أما السعي فلا فهو المراد بما رواه
من المتقدم على الوقوف لما رواه البرنطلي عن عبد الكريم عن أبيه جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن كنا حرمنا المنعة فقلنا من الترتيب
فلا منعه لك فاجعلها مفردة بطون البيت نهي عن الصفا والمروة ثم يخرج إلى منى ولا فقه عليك عن سعي بن عمار عن أبي الحسن
عليه السلام قال سألت عن المنع للحج إذا طاف بالبيت بالصفا والمروة أيجل طواف النسي ما قال إنما طواف النسي بقدا بالبيت منى وأعرفها
فان الفادان والمفرق والمنع مع الضرورة إذا قدم الطواف حذوا بالبيت ليسعوا على آخرهم ولو لم يجزوا لمعتب الحج عمر قال
الشيخ وقد تقدم الكلام في **الحج الرابع في القصر** إذا فرغ للمنع من السعي قصر من شعره وقادخل
من كل شيء أحرمه إلا الاضطهاد لكونه في الحرم فلو خرج من الحرم حل له الاضطهاد أيضا وحل له كل شيء الصدق في الحرم فلا يخرج
الحل كما تعلم فيه خلافا وذكر الجهمي عن ابن عمر قال يمسح الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله بالعمرة إلى الحج فلا فداء رسول الله
صلى الله عليه وآله مكة قال للناس من كان معه فداء لا يجزئ شيئا حرم منه حتى يقضيه جملته من لو يكن معه فداء فليطه بالبيت
وبالصفا ويحصره ويحملك من طريق النحر ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام
قال إذا فرغت من سعيك أنت تمتنع فقص من شعرك من جوانبك حتى يترك من ثيابك فلم أخلفواك وأبق منها بحلها فافعلت
ذلك ففعلت من كل شيء يجزئ من الحرف وأحرمت منه فطقت بالبيت فطوعا ما شئت وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
عليه السلام قال منعه يقول طواف المفتح أن يطوف بالكعبين ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر من شعره فإذا فعل ذلك فقد حل وعجز
بن إدريس عن أبي عبد الله عليه السلام قال ثم أبى من ذلك فقص من شعرك وعمل لك كل شيء **مثل** القصر في العترة فلا ينعى لأهلها
منها إلا بوجوب الحلق على خلاف سبائك وبالحيلة أفعال العترة هي الإحرام والطواف والعترة والقصر في البيت عليه السلام قال الحج
فالقصر في بيتك ثواب عتبة وبه قال مالك أبو حنيفة وأحمد والشافعي فها هذا القولين وما لا خلاف في إطلاقه فلهذا ما رواه
الجهمي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال رحمه الله للحملين قبل بأمر رسول الله والمقصود مقالته رحمه الله المحققين إلى أن قال في النسي
طوافا بعد وجه الله المقصرين وهذا يدل على أنه ترك ومن طريق الخاصة فافعل من الأحاديث الدالة على الأمر بالقصر فيكون واجبا
الحج الشافعي لأن كل ما كان محرما في الآخر ما فادنا فله كان إطلاقه محظورا والطيب للباس من جواب المنع من صدقة القصر الكلي خصوصا
مع الأحاديث التي أوردناها إذا عرفت هذا فلا يثبتنا خبر القصر لوانه لم يتعلق به كفارة **مثل** ولو أدخل بالله صبرها
خلف أهل الحج بذلك عترة كانت حجة مفردة ولا بد من الصلح وأفعالا العترة به قال علي بن إبراهيم ابن مسعود في الصحابة والشيعة النعي
من الثمانيين وأبو حنيفة وأصحابه الراي من القضاة وقال الشافعي إذا فرغت فدخل فقال العترة في حال الحج وأما على مجال الحج
يجزئ طوافا من سعي واحد عنها وبه قال جابر بن عبد الله وعطاء بن يونس والحسن الجهمي بخلافه وسببه ومالك وأحمد واسحق
لنا قوله تعالى وإفعلوا الحج والعمرة لله فامر بالحج والعمرة معا وكل واحد منهما أفعال مخصوصة وذكر الجهمي عن عمر بن الخطاب عن أبي الحسن
صلى الله عليه وآله قال جميع الحج إلى الله فعليه طوافان ومن عمار بن عبد الرحمن قال لا يجزئ مع أن يجرى من عترة واحدة فطوافا
وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة
الله عز وجل خلافه من وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة وسعى كجرى من عترة واحدة

والقصر

ان انزل الناس عن جبلها

في فاضل الحج

انزل الناس عن جبلها

في فاضل الحج

عليه نما الحكة على المنع وعن علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل المرأة يهتلكها لغير الحج ثم يدخلان مكة يوم عرفة
كف يمشيان فقال يمشيان بها حتى يفرق بينهما بعد المنع الى يوم التروية وعن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طفت مكة يوم التروية
وقد غربت الشمس فليس لك منصرف وامر بك ان تبجك هذه الروايات كلها بحوله على من خاف خوف الوتقين للجمع بين الروايات ولما ذكرنا
من الدليلين توين ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجاهل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل هل ياتي بالحج والعمر جميعا ثم قدم مكة
والناس يعرفون تحية ان هو طام وسعى بين الضعاف والمرة ان يعوقه الموقف فقال يبيع الضعاف والتم حجة صنع كما صنعت غايته
ولا هذا عليه الفيد بخوف لقولنا هنا نفخه فقبضه في الاحادثا لشدة حمله للمطال على المقيد وبديل على ذلك ايضا تقا والفقير
في الاختيار فقم به ما اذا غرت الشمس ومن يوم التروية وذكروا الضعاف في بعضها الى التحريم من ليلة عرفة وفي ذامه يحكي عن من قال كبت
الى الحج الحسن الثالث عليه السلام ما يقرب من رجل يمتنع بالعمرة الى الحج والحيلة عرفة ويخرج الناس من مكة الى عرفات عرفة قائما ان قد ذهبت
منه الى وقت عرفة اذا كان متعبا بالعمرة الى الحج فلم يواف له التروية ولا يوم التروية فكيف يصنع فوقع ما عذر داخل مكة ان شاء الله بطوف
ويصلون كعبتين ويسجدون بغير من يحرم يحرم الى الموقف فيقبض مع الامام من الضعاف ما ذكرناه نحن **المقصد الثاني**
في افعال الحج وفي فصول الحج والاعزام بالحج فلو كانا فانا فاعرفه من كما بنا هذا فقال العزة المنع بحال الحج
وامرهما وشرهما ذلك مستوفى من الان يذكر افعال الحج المنع بعد احواله من العمرة بنذرا يحذر في كونه لجهنم صحيح عديم وانه منسب
وا بواد وابرنا جده عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في صفة الحج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام انه لم يترك عرفة لك ما ود من الحاذق
عندما وفتوى مسائل هذا المقصد يكون الله تعالى في قول الجوهري عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن ابيه محمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن
جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي ان قال فحل الناس كلهم قصر الا النبي صلى الله عليه وسلم كان معه فلهذا كان يوم التروية وتوجهوا
الى مكة فامروا بالحج وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الاثنين فوصل الى ظهر الظهر والعصر والمغرب والعشاء والخير ثم مكث قليلا حتى طلعت
الشمس وارتفعت من شرب بضره فنهض فادرسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام ولا يشك في ذلك الا انه واقف عند الشرح لم كما كانت
فترش يصنع في الجاهلية فاخار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام حتى اذا انى عرفة فوجد القبة فوضعت له كعبته فليل بها
اذا زال الناس امرها العصور فجلت له فاقى بطون الوك خطب الناس قال ان دمكم واموالكم خرامكم هذه في شهر كره هذا
في بلدكم هذا الا كل من هوى امره الجاهلية بمنع على موضوع ودعا الجاهلية موضوع وان اول ما صنع من ما شأ وما من رتبة
الحارث كان متضرعا في بيته سعد فله هذا بل دعا الجاهلية موضوع واول ما صنع واما ربا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع
فاقوا الله في السماء فانكم اخذتموهن بامانة الله واحلهم فوجهن بكم الله وكم عليهن ان لا يوطن فترشكم حله بكونه فان ضلوا
فاضربوهن ضربا غير مبرح ولعن عليكم ذنوبكم وكسوتهم بالمعروف قد تركت فيكم ما ان تصلوا ابعاء ان اعقبهم بكتاب الله
اقم لتلكون تحته بما انتم قاتلون قالوا انشهدناك قد بلغت ولدت في فمحت فقال يا سبعة السباب يرفعها الى السماء ويحكمها الى
الاسالم اللهم انشهدناك انك انتم اقامتم فمضى الظهر ثم اقام فمضى العصر ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله
عليه وآله حتى ان الارض فمجد بطون باقية النصوا الى الصخر وجعل جبل المشاة من بعده فاستقروا فقام من ردا فاقا حتى غربت
الشمس وذهب الصبر فلبس حتى غاب الغروب وادعى ما خلفه من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام وقد سبقوا الى ما هم محتاجون
واسما لصبية عنده فحلبه ويقول ايها الناس استكفوا الكعبة كلها ارجل من الجبال او حتى لها فليدا حتى يصعدوا الى المروة
فصلى على المغرب والعشاء معا وان واحد فامتنع ولم يبع بينهما شيئا ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام حتى طلع الفجر فصلى الحج
تسبيح له الضحى باذان واقامة ثم ركب الصخرة حتى افاض من الجحراء فاستقبل القبلة فدعا الله وكون وهله ووجهه ولم يزل واقفا
حتى سقم فقام فمجد قبل ان تطلع الشمس فادى الفضل بن عباس كان رجلا من الشرايعين سبأ طاردا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام
على حبة الفضل فحول الفضل حبة الى الشئ الاخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من الشئ الاخر على حبة الفضل فحول
من الشئ الاخر بنظر فحول الفضل حبة الى الشئ الاخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من الشئ الاخر على حبة الفضل فحول
حسبا بومع كل حضا منها مثل حضا الحذق من بطون الودعي ثم انصرف الى المشرك فمات وستين ليلة ثم غطا عليها ولبسها عمامة عرقا
في هذه ثم امر من كل بلدة فمجد وضعت فدر فطبخ فاكل من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام الى المدينة
على حبة الكعبة في بني عبد المطلب هم يقيمون على من فقال امر بنو عبد المطلب ان يعلبكم الناس على سبائكم لرعب معكم
وا لو او اشر بنبهه فاعطاه كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام بالحج **مكة** فخرج من فاعان لمة وتصور فداست كل

2

الزكاة

بمنه واعلم انه واسع للثان يخرج في يومه فبنا فلما اول ايام شهر رمضان من سنة ثمان وعشرين
وهو مذهب علماء مالك والشافعي والحنابلة والحنفي في ذلك لشبهه بغيره عن طواحي الحج وكذا التمسك لما لو حصل عند مثل مرض او خوص
فانه يجوز الطواف قبل الصبح الى عرفات قال الشافعي في يومه مطلقا لانا ان النبي صلى الله عليه واله امر اصحابه ان يمشوا بالبحر اذا خرجوا الى منى
وقال غائب عن رسول الله صلى الله عليه واله في ذلك انهم اهلوا ببيتهم بالبيت بين الصفا والمروة ثم علوا ثم نزلوا فلو اهلوا في اخر يوم
رجعوا من منى لم يخرج لهم الطواف قبل الخروج لم ينفقوا على مكة ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي قال السائب
عن الرجل ياتي المسجد بطواف بالبيت قال نعم ما لم يخرج وعن عبد الله بن مسعود عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سألته عن رجل احرم
يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بدلا حرامه فقال لا ولكن يحض على احواله وقد تقدم في ذلك **مسألة**
فدبتنا ان يجزى بحج بالحج لان منته قد يرتب من العتق ويقتب مشغولة بالحج فيجوز له ولو سعى فاحرم والعزم وهو يرد بالحج
يكن عليه شيء رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن حنفية قال سالت ابا عبد الله عن رجل من بني النضير يومه فادار الاثر
بالحج فاحط افعال العتق قال ليس عليه شيء فلنعم الا حرام يوم التروية بالحج حتى حصل عرفات
فلم يخرج من هناك فان لم يرد مكة خرج الى بلد فقدم فحج ولا شيء عليه في الحج لان ما من يكون مكذوبا لقوله عليه السلام من حج
الحطاء والتباعد واداه الشيخ في الصحيح عن علي بن حنفية عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل من بني النضير بالحج فادار
وهو يفر من طاعة الله قال يقول اللهم على كمالك وسنة نبيك فقدم احرامه من جهلان بحج يوم التروية بالحج حتى خرج الى بلدان
كان في مناسكه كلها فقدم بحج **الفصل الثالث في الوقوف بعرفة ومجاورة مكة** **مسألة** في الوقوف بعرفة
الحج من الحيطان لا يخرج من مكة حتى يصلي الظهر من يوم التروية بمكة ثم يخرج الى منى الا اماما خاصه فانه يجزى ليلان يصلي
الظهر والعشاء يوم التروية ويقيم بها الى طلوع الشمس من الحق الجوهري كان على استحباب الخروج للامام وغيره من مكة قبل الظهر ان
يصلي منى الظهر من يوم التروية لاني استحب احرام عتق الظهر من التروية على ما بينا بمكة ولا يتم ذلك الا باستحباب صلاته الظهر
بمكة وما رواه الجوهري عن ابن ابي شيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل من بني النضير فادار
في حديث معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل من بني النضير من الذي لم يزل يفتي في ذلك التمسك عن الله برؤيدان فختلفتكم عتبه التروية
الى نيسابور فقلت قال لك واسع حتى يصح مني في هذا فاعنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته هل يخرج اناس الى
غديره قال نعم وهو محمول عندى على جواز ذلك اذا لا في استحبابنا النسخ الى ان قال جواز النسخ عندى اما الشيخ رحمه الله
فعله على اصحاب الاعتدال فانه يجوز ان يفتي الناس ان يفتي فادارته يستحب الا ما من مقدمه على هذا الوقت ان يصلي الظهر
من يوم التروية بمكة لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عثمان حدثنا علي بن ابي حمزة قال لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر يوم التروية
الا بعد ثبوت مجازي طلوع الشمس في الصحيح عن جليل ذاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر الا بعد ثبوت
التروية وثبوت عتقها وصبح مجازي طلوع الشمس في الصحيح عن جليل ذاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للامام ان يصلي الظهر الا بعد ثبوت
يصلي الظهر يوم التروية بمسجد الحنف يصلي الظهر يوم التروية في المسجد الحرام في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
صلى رسول الله صلى الله عليه واله الطهر يوم التروية قال نعم والمغارة يومه عرفة اذا عرفت هذا وجد التواضع للامام
وغيره على سبيل التذنب قد بان في كلام الشيخ رحمه الله لا يجوز الخروج الى منى قبل الزوال يوم التروية مع الاختيار وادان
الامام لا يجوز ان يصلي الظهر العصر يوم التروية الا بعد ثبوت ما رواه شدة الاستحباب **مسألة** في مجوز التمسك الكبير المبرور
المراء ومن كان له الامساك الى الخروج قبل الظهر يومه او يومين او ثلثة للضرورة وبطل عليه رواه الشيخ في الصحيح عن محمد
عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون شيخا كبيرا او مرضيا يثق بضابط الناس وما هم بحجهم بالحج ويخرج الى منى قبل يوم
التروية قال نعم ولا يخرج الرجل الصبي بالناس مكانا او خروج من ذلك قال لا فليحج يومه قال نعم فليحج يومه قال نعم فليحج يومه
ثلاثة قال نعم فليحج يومه قال لا ومن احدين محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه قال قلت لابي الحسن عليه السلام في رجل قبل التروية
يومه او يومين من الرجل التماس وضابط الناس لا بأس **مسألة** في منى عند التوجه الى منى ما رواه الشيخ في الحسن عن
معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا توجهت الى منى قبل التماس بالان رجوعا بانك ادع فليكن على اسلم الى منى والحج
اذا نزل منى ان يدعوم ما رواه في الصحيح عن معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا توجهت الى منى فقل اللهم هذه منى هذه منى

كتاب الحج

عليها من المساس فاسلك ان تمن على ما صنعت على نبيائك فانما انا عبدك وفي قبضتك ثم صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 الاخره والفجر والامام صلى بها الظهر لا يسهل لاذنك في صومك ذلك ان صلى بها فان لم تقدر ثم يدركهم بعقرات قال وحكى
 العقبة ادى حشر فروع **الاول** لو ضاف يوم الاثنين يوم جمعة من ايام مكة كخمس من رول الشمس فمن يجب عليه
 الحج لا يجوز له الخروج حتى يصلي الجمعة بها فخرج من الحج فخرج في هذا الوقت اما قبل الزوال فانه يجوز له الخروج
 هو انك تقولى لنا فخرج في الاخرى لا يجوز لنا انه الجمعة لان غيرا جبره من هذه البنية ذلك **الثاني** قال الشيخ رحمه الله
 بسبب الامام ان خطيبا ثمة ابا من فري الحج يوم النابيع من يوم عرفه و يوم النحر حتى يوم النحر الاول يعلم الناس بحج
 عليهم فله من مناسكهم روى جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة يوم النابيع وخطب **الثالث** الخطبة بعد ظهر يوم
 عرفه قبل الاذان وفيه قال الشافعي قال ابو حنيفة بعد ما حدثت فانه قال فخطب الناس ثم اذن بلال واقام وهذا نص في
الباب الرابع البيت ليلة غفره عنه لا يشترطه ولكن ينسب اليه شي **مسئله** ويسجد البيت من ليلة
 الغفره الى طلوع الفجر من يوم عرفه ويكره الخروج قبل النحر الا الضره كالمريض الخائف لما رواه الشيخ في الصحيح عن
 مشهور بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام انه صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخره والفجر فاعرفنا هذا فالاصل
 لان يصح حتى تطلع الشمس فخرج قبل طلوعها بعد طلوع الفجر في ذلك لكن ينبغي ان لا يجوز ذلك بعد طلوع
 الشمس واه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز فدى محرق تطلع الشمس ما الا ما وكلا
 فلا يصح من منعه بعد طلوع الشمس واه الشيخ عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من السنه ان لا يصح الا ما
 من منعه الى غفره تطلع الشمس **مسئله** يجوز للمعذور كالمريض الخائف من الزحام والمشي الخروج قبل طلوع الفجر ويصلي الفجر
 الطريق للمعذور واه الشيخ عن عبد الحميد اطلقه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما شاء فكيف يصنع قال ما احتاج الى الرجال فكانوا
 يكونون الغدا فمعه واما انهم فامضو حيث يقتلوا في الطريق **مسئله** ينبغي ان يدعو عند الخروج الى عرفات بما رواه
 الشيخ في الصحيح عن معاوية بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت في عرفه فقل يا رب من عبدك يا رب
 واما اذا علمت وجهك لودت سلك ان تبارك لي في حليتي وبقصتي طاب لي وان يحلني مما تابها في يوم من هو افضل
 ثم يلبس وانه عاد الى عرفات فاذا انتهت الى عرفات فاضرب جناك بيمينك من دون الوتوف ودون عرفه فاذا زالت الشمس
 يوم عرفه فاغسل وجهك والظفر والعصر باذان واحدا ما متين فاما يجعل المعصر في جميع يديها لتفزع نفسك للقاء فانه
 يوم وقا ومسئله قال جدد عرفه من بطون عرفه وقوبه من الزحف الى الحجاز وخلف الجبل وتوقف **الثالث في الكيفية**
مسئله ينبغي الى غسل الوتوف بعرفه لا غسلا لشرع لها الا الاغسال كالحار ومعدل عليه تقدم في حديث
 مشهور بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام وكان ابن مسعود معه وداه بالجهنم على عيشة شامة قال الشافعي استحبوا وثور
 واحمر وبن المنذر لا يجمع للناس في استحباب الاغسال لها طبع الجدة **مسئله** من حبه النسيخ خلا قال الجهموننا قوله لكانا
 ونا ان الاغسال لله مخلص من الوتوف حياؤه ولا تهرع في التبرع لقوله عليه السلام لاغسال بالناس وانما لكل امرئ
 ما قوى لا عمل الا بالنسبة الى غيرك من الالهة الذلة على جود النبي في العبادات لا في الواجب ابقاها على هذه الطاعة
 وهو انما يتحقق اليه ويحبه هاتبة الوجوه والتفريق الى الله تعالى **مسئله** يجب ان يكون بعرفه الى غروب الشمس من يوم
 عرفه هو وفان وكما الجمهور في حديث جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم وقف بعرفه حتى غاب الشمس في بيت على عليه السلام
 ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع عينه غربا لشمس من طريق نخاضه ما رواه الشيخ في الصحيح عن مشهور بن غار عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال ان المشركين كانوا يفيضون قبل ان يغيب الشمس فخالفهم فيها ثم سوا الله صلى الله عليه وسلم الاغسال فاض
 عرفه لشمس عن يونس بن معقول قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يفيض من عرفه فقال اذا ذهب الحج من ههنا وانما
 بينك الى المشركين في طلع الشمس **مسئله** كيف حصل بعرفه اجزاء فاما وخالسا وراكبا وشمنا لكن الوتوف فاما
 اضل منه وراكبا اخذت النبي بجملة ما رواه في احد القولين فانه في الاخرى الركوب يغسل ويغسل بالاحمال ان القيام مشاف يكون افضل
 لقوله عليه السلام لا اغسال اجزاء فاما وخالسا وراكبا وشمنا فاما وخالسا وراكبا وشمنا فاما وخالسا وراكبا وشمنا فاما وخالسا وراكبا وشمنا
 على الدعا والحج شمله انه عليه السلام لا ذلك ليس ربيوا وترتوا وراكبا فانه عليه السلام لا ذلك ليس ربيوا وترتوا وراكبا فانه عليه السلام
 اما تار الزمان لا حويع من توافد لانه راسطه بجملة وراكبا من ذلك فلا خلاف في ان الله في الغلوات افضل

ولا يشترط البيت

مكثروا ولم يهاجروا وهو لا يعلم انما عرفوا لو جازوا لا يجزى به وبه قال ابو ثور وقال النخعي الا ربنا انه يجزى به لانه
 لا يكون واقفا الا باذان وهو غير متحقق هنا ولا ناسخا لانه النبي وهو متوقف على الشهور احيوا بقول النبي صلى الله عليه وآله من
 اورد صلواتنا هذه يعني صلواته الصبح يوم النحر في عرفات قبل ذلك ليل او نهارا فقلت من حج وقضى بينه وبينه ولا يفضل بين الساعين
 غير وجوبه لا يدل على شرط السجود لا يدل على عدمه ايضا فلا بد من ذلك ولا سيما لما بينا من الادلة في قوله صلى الله عليه وآله في
 عرفات انما يتحقق بالقصد والارادة المتوقفة على العلم **فروع الاول** لو كان نائما حتى وقوفه يسبق اليه منده وعنده
 فيه شك على تقدير استمر النوم من قبل الدخول الى بعد الفوات اما الجمهور فيجوزوا بالصحة على هذا القول بوجوبه في الحج على تقدير
 قال لان الواجب الكون وضع ابن ادريس ذلك وقال لا يجزى به بعد النبي وهو الاقوى عندنا **الثاني** المعنى على الجحون
 انما يعرف حتى يخرج منها لم يجز الوتوق به قال الحسن البصري والثاني في ابو ثور واسحق ابن المنذر في المطا في المعنى على الجحون
 وبه قال مالك اصحاب الرامح توقفوا على ان الله ركن من اركان الحج فلا يصح من المعنى عليه كغيره من الاركان احيوا بانه لا يقدر
 منه ولا طهارة ويصح من الثاني فيصح من المعنى عليه كالبيت بجمعه لغو الجواب المنع من عدم اعتبار النبي قد بينا وجوب اعتبارها في الصلاة
 ولما الطهارة فبعض اعتبارها بالتحريم فصح صحته وقوفه بعد ذلك في الصلاة ولو سلمنا صحته وقوفه على الجحون
 الشيخ رحمه الله الا ان الفرق بينه وبين المعنى عليه الجحون ظاهر لاننا بجمعه المسبب لهذا صحته ان استوعب النور والهاجرون
 الاغني فافترقا **الثالث** السكن لا يصح وقوفه ان زال عقله لان زایل العقل بغير نوم فاشبه الجحون والمعنى عليه ولو
 لو زال عقله صح وقوفه وكذا الجحون في كل من غلب على عقله بغير نوم وغيره **الرابع** لا يشترط فيه الطهارة ولا التزكيا
 القبلة ولا نعلم فيه خلافا بين الامام اذ ان النبي صلى الله عليه وآله قال لما بينا افعلى ما يفعل الحاج غير الطواف بالبيت كما
 حاضرا هم بسجدة الطهارة بلا خلاف وقد روى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلح
 لادن يقف بغير نية على غير وضوء ويبدل على الاستحباب لو جاز ما رواه معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال
 لا بأس ان يقف المسالك كلها على غير وضوء الا الطواف فان فيه صلاوة والوضوء افضل **مسألة** في الجحون بغير خي
 بة وهو بطن عمر بن الخطاب النون والراء وكسر الهمزة وضم العين وفتح الراء والنون في عرفته لان النبي صلى الله عليه وآله عليه الصلاة
 له قبر من شعرة نمره وقد روى الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال صح جحناك نمره وهو بطن عمر بن الخطاب
 ودون عمر **مسألة** في الجحون انما من يجلب بغيره قبل الاذان على ما قلناه فانما في ذلك ان المؤذن واقام صلى الله عليه وآله في الظهر
 العصر واذا ن فاحدا فامسح بيمينه على هذه الصفة على ما بينا في كتاب الصلوة وباستحباب الاذان وفي الاذان قال الشيخ
 ابو ثور واصحاب الرامح ما لك واخذ في حكم الرامحين وفي الاخرى خمس من الاذان وعلمه لئان رسول الله صلى الله عليه وآله
 والخطبة الى اذن المؤذن ونزل صلى الله عليه وآله في بيت جابر في رواية ما جاء في الاذان واما الاذان العصر فبغير سجدة
 وقال مالك هو مستحب لنا انه يستحب الجمع والمباذرة الى الدعاء وما رواه الجمهور في صلاة جابر ثم اذن بلا اثم اقام صلى الله عليه وآله في العصر
 وعن ابن بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله عليه الصلاة والجمع بين الظهر والعصر بغير ما اذن واحدا من بين وهو نص في المباهج بوجوبه ما رواه
 الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت في المشرك يوم عرفه فاعسل فصل الظهر والعصر بادن واحدا
 اقامته وانما تجل العصر بجمع بينهما بغيره نفسك للدعاء فانه يوم دعا ومثله وعن عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
 وصلى الظهر والعصر باذان واحدا فامسح بيمينه على ما بينا في الصلوات الجواب للحرف بمجاورة قضيله الدعاء
فروع الاول اذا صلى مع الامام جمع معه كما يجمع الامام اجابا اما المفرد فانه ينبغي له ان يجمع ايضا بين الصلوتين في
 الله علمنا انه قد روى في عطاء ومالك واخذوا حتى ابو ثور واما ابو يوسف في حجة قال النخعي الثوري ابو حنيفة لا يجوز
 له ان يجمع مع الامام ما رواه الجمهور عن عمر بن عثمان اذا كان في الجمع بين الظهر والعصر مع الامام في جميع بينهما منفردا ومن
 طريق الخاصة قول ابو عبد الله عليه السلام صلى الظهر والعصر باذان واحدا فامسح بيمينه وهو كما بينا في المنفرد بتناول الامام
 فلا اولوية خصوصا مع فعله عليه السلام ان الراد بالجمع التفرق للدعاء وهو علم في الجمع ولا ما بينا في كتاب الصلوة جواز الجمع
 المنفرد والما مؤخر من سفر اخيه ابو حنيفة بان لكل صلوة وقاما من ذلك انما ركن في الجمع مع الامام فانه يمكن الا
 وجبنا الى الاصل الجواب عن الاول ان الوقت مشترك على ما بينا مسنا كان العلم المنفرد مع الامام ثابت في المنفرد
 انما وبه في الحكم على قوله انما جاز الجمع في الجماعة فاطلة لانه مسلم ان الامام يجمع وان كان منفردا **الثاني** يجوز الجمع لكل

كتاب الحج

من عرفه من مكة غير متدا جمع كل من يحفظه العلم على غير النقصان بجميع بين الظهر والعصر يعرفه وكذلك من صلى مع الإمام في
 أحيا يجوز ألا يجمع إلا من يندوبين وطهره منه عشر فرسها الحاد بالاعتصم وهو باطل لأن النبي صلى الله عليه وآله أجمع فجمع منه من
 حضر من المكاتب وغيرهم ولما باهم ترك الجمع كما أمرهم ترك الاعتصم حين قال لهم تواتوا فأناسفوا لوجه الجمع ليكن لهم أنه عليه السلام
 لا يفرحوا عليه بخلافه وكان عثمان بن عفان لا يفرح إلا بجمع بين الصلوة لانه امتنع ما وجد بين الصلوة من تمام ما وجد عمر بن عبد العزيز وهو إلى مكة
 بين الصلوة من وكان ابن الزبير يكره مقابلة جمع بين الصلوة من ولم يلقنا من أحد من القديما أفكار الجمع يعرفه المصنف المسافر إلى مكة
 أيضا بل تقول عليه كل من يرى الجمع بينهم بل تقول عليه كل من يرى الجمع أيضا **الثالث** أن كان الإمام مقيما أم وقصير من
 خلفه من المسافرين وأنما المقيمون في هذه الجهة علماء أو العامة وقال الشافعي ثم المسافر من أمه لنا أن الاعتصم غير مباح يجوز لهم فلا
 ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال يا أيها الذين آمنوا لا تقصروا في الصلاة من أيام من ذكركم ولا تقصروا في الحج والعمرة ولا في غير ذلك مما أمر الله به من عبادة
الرابع لو كان الإمام مسافرا قصر وقصير من خلفه من المسافرين وأنما المقيمون خلفه في الصلاة علماء أو العامة وكذا القدر
 مكذوبون كمنفذان المسافة عن أبي جعفر القصر فيه قال عطاء بن محمد بن النضر في التورق والشافعي وأحد أصحابنا في أن ابن المنذر
 وقال مالك ولا يفرحوا في الصلاة لانا أن النبي صلى الله عليه وآله في مكة عن القصر لأهم في غيرهم بعد فلم يجز لهم الاعتصم كغير
 عرفه من عرفه لغيره حجوا بأن لهم الجمع فكان لهم القصر كغيرهم والجواب الفرق وهو السفر حتى التبرأت به في غير ذلك من التبرأت به في غير ذلك
 فيجعل الصلوة حين يفرحوا في الصلاة من يفرحوا في الصلاة ثم يروح إلى الوقوف لأن تطول ذلك يمنع من الرجوع إلى الموقف في الوقت
 والسنة المحجل كما أن عمر قال عدا رسول الله صلى الله عليه وآله من منعه من صلاته الشيخ صحيح يوم عرفه حتى إلى عرفه قبل أن يفرح
 في إذا كان عند صلوة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله في مكة عن الجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راجع فوقف على
 الموقف من عرفه فلا خلاف في هذا بين علماء الأئمة **مسألة** ما إذا فرغ من الصلوة من طاعة إلى الوقوف فوقف فليس له الاحتفال
 للوقوف على ما قلناه في الشيخ في الحنفية قال قال أبو عبد الله عليه السلام لو عرفه إذا زالت الشمس من جميع بين
 الظهر والعصر طاعتين وإذا منين ويقطع التلبية عنه والشمس من يوم عرفه لما انفردت في الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسعود
 عما يكره عبد الله عليه السلام قال سأله عن تلبية المنع من يقطعها قال إذا رأيت يومك وكذا ويقطع تلبية الحج عند ذوال النحر
 عرفه ويقطع تلبية العتمر النبوية حتى يقع الخفاف لا بد من ذلك مدعى عن ابن عمر بن عبد الله عليه السلام قال إذا زاعفت الشمس يوم
 عرفه فاطلع التلبية واغتسل عليك بالكتير الطيب والمهلل والتجديد الشيع والثناء على الله ووصلى الظهر والعصر ما إذا
 واحد ما منين من قبلنا فلك فيما أشهد **مسألة** ما إذا جاء إلى الوقوف بكنهه وقاد وحده الله وافته عليه كبر الله وهله و
 دعا واجتهدا فانه يوم شريف عظيم كثير البركة ينبغي فيه الدعاء خوفي الشاعر العظام في الشارع بالدعاء والاحتفال
 إلى الله تعالى فيها وفي الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال وإنما يجزى الصلوة ويجمع بينها لغيره نفسك
 للحدثا فانه يوم دعا ومسئلة ثم ما في الموقف عليك السكينة والوفاء فاجد الله وهله وحجته واثن عليه كبره ما ذكره واحد الله
 ما من من سج طائفة وسج ما ذكره وافرأ قل هو الله أحد ما من من سج طائفة من الدعاء ما أحبك واجتهدا فانه يوم دعا وقوى بالله
 الشيطان بأن الشيطان لو نزل ملك في وطن خطا إلى البر من لم يدخلها في ذلك الوطن وإنما أن يشهد بالنظر إلى الناس من قبل فذلك
 ولكن فيما يقول اللهم رب الشاعر كلها فكيف من النار وأوسع على فذلك الحال وإذا غنى شرفه في الجنة والآن يقول اللهم
 لا تفرح في لا يفرح عنه ولا تشهد به من يقول اللهم في استك بحدوك وكرمك منك فضلك يا مع السامعين يا أبا بكرناظرين
 وبنا أسرع الكاتبين وبنا أكرم الراغبين أن يصلي على محمد وآل محمد وأن يفعل به كذا وكذا ولكن فيما تقول أنت دافع راسك
 إلى السماء اللهم حاجي إليك لو يضرني ما منعتني وإن منعتني ما أعطيتني ما أعطيتني سلك خلاص دقي من النار
 ولكن فيما يقول اللهم في عبدك وملك بك ناصية بيدك واجلي بملك استلك أن توفني ما برضيتك حتى وإن سلمتني
 الله وأبى ما خلقتك بهم صلواتك عليه وللك عليها نبيك محمد صلواتك عليه لكن فيما تقول اللهم جللي من رضى عنه وطلبت
 عنه ما أحببته بعد الموت جوه طيبته وبشيمان عطفك عشية عرفه بالعقوبة الصلوة وعن عبد الله بن مسعود عن بعض أصحابنا
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام لا أعلمك عام يوم عرفه وهو غام من كان قبل
 الأنبياء عليه السلام قال يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له لا الملك له الحمد يحمي بميث هو حي هو قيوم هو خير هو على
 على شين لم يذكر الله لك الحمد لك يقول وخبرنا يقول فوق ما يقول القائلون اللهم لك صلواتي وكني وحجوا فاني

کتاب الحج

۷۲۰

الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في منى فذا شيخ كبير فقال يا رسول الله ما تقول في جبل ادرك الامام مبعج فقال ان
ان طرأ مني عرفت فيفعل قبل ان يترك جمعا قبل طلوع الشمس فلما بانها وان ظن ان لا ياتيها حتى يفيض الناس من جميع فلا ياتيها
تم يجد من يجنب شيئا قال يا شيخنا الحسن عليه السلام ان ادركه الناس فقل ادرك الحج فقال اذا اتى جمعا والناس بالشر الحرام فقل
الله فقل ادرك الحج ولا عمره وان ادرك جمعا بعد طلوع الشمس في غير مفرقة ولا حج فان شارب رجعا الى اهله وعليه الحج
قابل **مسألة** قال وقت الوقوف بعرفة ذوال الشمس من يوم عرفه هب اليه غلما فاجتمع به قال الشافعي وما لك فقال
احداهما طمأنينة من يوم عرفه لا ان النبي صلى الله عليه وآله وقف بكذا الزوال وقال اخذوا حتى مناسككم ووقف الصلابة
والا لافضا من لدن النبي صلى الله عليه وآله الى ما تاتاهما وقفا بعد الزوال لو كان قبل ذلك جازما لما انفقوا على تركه قال
ابن عبد البر اجمع العلماء على ان الوقوف بعرفة ذوال الشمس من يوم عرفه وذلك الشافعي الصحيح عن موهب بن عمار عن ابي عبد
الله عليه السلام في الوقوف بعد الصلوة والامر للوجوب خيرا حله يقول النبي صلى الله عليه وآله من صلى مني هذه الصلوة يفيض صلوة
الصحيح يوم النحر وفي عرفات قبل ذلك ليل او نهار فقلت تم حجة وقضى نفسه ولم ينفصل قبل الزوال بعد ولا من احاد مان الوقوف
فطلق الا انه ذاك يجمعها لليل الجواب عن الاول انه يجوز على ما بعد الزوال وعن الثاني انه يشهد بها لليل لا يثبت هذا الحكم لا
الينا بين قد يخلفان **مسألة** وان عرف الوقوف بعرفة الاحتياط غروب الشمس لانهم فيه خلافا في ذلك وقد الجمهور
عن علي بن ابي طالب عليه السلام بن ذبيان النبي صلى الله عليه وآله في ذلك من طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح
عن موهب بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في غروب الشمس من يومين بن يغويك انك لا يرضيه
الله عليه السلام في بعض من عرفات اذا دسب الحمر ههنا وانا رسله الى المغرب الى طلوع الشمس **مسألة** من لو لم يكن من الوقوف
بعرفة غمرا واما مكنته يفيض غلما لو كان قبل ان يطلع الفجر وقبله احرا اذا ادرك المشعر قبل طلوع الشمس يوم النحر لا ينفصل
ذلك خلافا لجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله في عرفات قبل ذلك ليل او نهار فقلت تم حجة وقضى نفسه من طريق الخاصة ما رواه
الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله في عرفات قال ان كان في عرفات حتى
عرفات من ليلته ثقف بجناحه يفيض فذلك الناس في المشعر قبل ان يصبوا غلما بهم حجة حتى ياتي عرفات ان قد وقفا في عرفات فليقف
بالمشعر غمرا فان الله تعالى فان الله تعالى علة ليلته وفدا ذك حجة اذا ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس قبل ان يفيض الناس
ما لم يدرك المشعر الحرام فقل انه لا حجة فيجعلها غيره وعليه الحج من قابل عن ابن ادرين عن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
رجل ادرك الناس جميع وخشي ان يضي عن عرفات قبل ان يفيض الناس من جميع قبل ان يدركها فقال ان ظن ان يدرك الناس جميع قبل طلوع
الشمس قبل ان عرفات ان خشي ان لا يدرك جمعا فليقف ثم يفيض مع الناس قد تم حجة **مسألة** من لو لم يدرك الوقوف بعرفة في ليله
النحر وخشي ان يضي عن عرفات فانه المشعر جعليه حتى على الشعر ان ادركه في فقه فقل ادرك الحج واطبق الجمهور كما في خلاف ذلك
وقالوا ان الحج بطريق الوقوف بعرفة لاجتماع الركبتين فان كل من يكون يوم الوقوف بالمشعر يذهب الى اخره مبرعا عند رجوعه
للنحر لكن الوجوب ثبات على ما في ثبوت الحكم وبطل عليه ايضا ما تقدم في الحديث من المنع من عن العتاق وعليه ما في حديث محمد
سألت الحسن عليه السلام حقا فقال عليه السلام الحج غيره وجوابه لا دلالة على مطلوبهم فيه لا تدبير من اضار فحج عن بلاد الظاهر
مسألة قد بينا انه يبين بقاء الحج في غير الشمس من يوم عرفه بها فلو افاض قبله غاما فقد فعل حراما وجزه بدره على ما في صحيح
محمد بن عبد الله قال فانه اهل العلم قالوا ان لا حجة له ولا يعرف احد من اهل الامن ما قال يقول مالك لنا ما رواه الجمهور عن عروة بن مضر
ابن حاتم بن ابي الطائي قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وآله في مكة فخرج الى الصلوة فقلت يا رسول الله اني جئت من
على ان ذلك اهلنا ونعتي فبني الله ما نركب من جبل الا وقف عليه هل الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله من شهد صلواتنا
هذه ووقف معنا حتى يطلع فجره فقل ان ذلك ليل او نهار فقلت تم حجة وقضى نفسه من طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح
سألت الحسن عليه السلام عن الله اذ ادركه الناس فقل ادرك الحج فقال اذا اتى جمعا والناس بالشر الحرام قبل طلوع الشمس
بعد ادرك الحج ولا عمره وان ادرك جمعا بعد طلوع الشمس في غير مفرقة ولا حج فان شاء ان يقيم بمكة وان شاء ان يرجع الى
اهله وجع وعليه الحج من قابل في الصحيح عن موهب بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ادرك جمعا فقل ادرك الحج ولا منه وقضى
من الوقوف اخره اهل العلم قالوا ان ابن عمر بن النبي صلى الله عليه وآله قال من ادرك عرفات بيل فقل ادرك الحج وممن فانه عرفات
ليل بعد فانه الحج مطلق بعرفة عليه الحج من قابل الجمهور انه انما خص الليل في الفوات يتعلق بها اذا كان نوحا بعد الظهر في اخر وقت

وقوت

الوقوف وذلك لعمدة عليه السلام في أدائه فيكون من الموقوفين ان من قبل ان يمشي في التيمم فقلاد وكما **مسألة** ان ادفع من عرفات قبل غروب الشمس
وجعل عليه يدان كان عاملا في الحج والعمرة وقال باقي الجمهور لا يخرج من ذلك ما ذهبوا فيه من جهة اخلا الى جوبه
ويروى قال الشافعي في التيمم والاموال في الاموال وهو مستحب ان لا يترك لشكاوي وكان ابن عباس بن النخعي صلى الله عليه وسلم قال
من ترك شيئا من هذه الاوجوب البنية لانه منها يتبين ان الله لا يحسن ولا يحصل اليقين بدونه فبين البنية كقولنا ومن طريق
الحائض ما رواه الشيخ عن حماد بن عيسى عن جعفر عليه السلام قال سالت عن افاض من عرفات قبل ان تضيئ الشمس قال عليه السلام
بعضها يوم النحر فان لم يصعد صامتها بنهر عشر يوما بمكة او في الطريق او في هذه **فروع الاول** لو افاض قبل النحر
بما لم يكن عليه شيء كان الكفارة تترتب على التيمم فلم يثبت هناك وقد روى الشيخ في الصحيح عن مسيب بن عبد الملك عن ابي عبد
الله عليه السلام رجل افاض من عرفات قبل غروب الشمس قال ان كان جاهلا فلا شيء عليه **الثاني** لو لم يكن من
البنية صامتها عشرة يوما على ما خففه روى عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله **الثالث** لو افاضها وتوقف حتى غربت الشمس
فلا دم عليه مبرقا بالمالك والشافعي يفرها على الوجوب عندوا واما قال الكوفيون وابو ثور وعليه ما اذني بالواجب
وهو الجمع بين الوقوف في الليل والنهار فلم يجز عليه مكن شيئا من الميقات غير محرم ثم رجح فاحرم منه وكان الواجب
الوقوف طالة النهار في ذلك ففعل ذلك لو لم يمت ولا ثم اني قبل غروب الشمس وقف حتى تغرب لم يجز عليه شيء فكذا هذا
القول الثاني لو كان عتقه بعد الزوال لم يقطع عن الله وعبره قال احمد وقال الشافعي يقطع الدم لان الواجب عليه الوقوف طالة
النهار في وقتا فغيره فاشبه من تجاوز الميقات غير محرم فاحرم منه **الفصل في** لو كانت عرفات تحاط او جاء بعد غروب
الشمس وقف على حجة ولا شيء عليه وهو قول علماء الاسلام كافة لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات بلب
مقتل ادرك الحج ولا نية لم يدرك جزءا من الهاد فاشبه من منزلة دون الميقات اذا احرم منه **السادس** لو وقف بها
نهارا وتوقف ليلها اجزاء على ما يتبناه وذا كان ان يدفع من عرفات حتى يفت احد الزمانين فوجب الدم كما قلنا اذا قف
بها وافاض قبل الليل لا نقول الفرق بينهما ان من ادرك الهاد امكنه الوقوف الى الليل والجمع بين الليل والنهار
فيقتل في ذلك عليه فاذا تركه لم يدم اما من اتى الهاد فلا يمكنه الوقوف نهارا فلم يمتين عليه فلا يجزى له من تركه **البيع**
لو غم الحلال ليلته الثلثين من ذي القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذي القعدة ثم اقام ليلة او يومين العاشرة قال الشافعي
اجزاهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم تخرجون ولا في ذلك لا يؤمن مثله في القضاء مع شمله على الشفعة العظيمة كما
من السفر الطويل انما المال الكثير قال كوفي وقف يوم الترفيع لم يجز يجرى به لا يبيع فيه لخطا لان نية المدة لا يقسم
العددا الكثير لعددا القليل لا يقدرون في ذلك انهم يفرطون ويأمنون ذلك في القضاء ولو شهد شاهدا غيبه عرفه
برؤيه لطلال ولم يبق من الهاد والليل ما لم يكن الا شغل الى عرفة قال دفعوا من القداء ولو اخطا الناس اجمع في القداء
فوقعوا في غير ليله عرفة قال بعض الجمهور يجزى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم عرفة الله يبرئ الناس فيه وان
اخطئوا فاصابهم واخطأ بعض وقت الوقوف لم يجزى لهم غير ذلك وروى في هذا لقول النبي صلى الله عليه وسلم غلبوا لظفر
كم يوم يظفرون ويحاذون يوم تضحون وفي الكل اتكال **المسألة** لو شهدا حلالا وكان برؤيه لطلال في الحج وقد اخطأ
شهادتهما وقموا يوم التاسع على فرق ذويهم وان وقف الناس يوم العاشرة وهو مباح قال الشافعي وقال محمد بن الحسن في كتابه
غيره ولا يجزى حتى يقف مع الناس يوم العاشرة ان يمتن ان هذا يوم عرفة فله الوقوف كما لو قبلت شهادته ولا نه لولا في الحلال
وردة الحاك شهادته لزم الاستبراء وان وقع الخلاف في جواز الكفارة فكذلك هذا اخرج محمد بن الوقوف لا يكون في يومين وقد ثبت في
حق الجاهل يوم العاشرة الجواب بالبيع من كونه لا يقع في يومين مطلقا بل في ذلك ثابت في حق شخص شخص اما بالنسبة الى شخص فلا
استبراء فيه لا خلاف سبب الوجوه في حقها كصور منها **مسألة** لو عرفها موقفا بغير الوقوف في اي حداثتها
وهو قول علماء الاسلام وروى الجمهور عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة وقد اذني سائرين وقد
نظال هذا الوقوف كل عرفة موقفا اذ قال عليه السلام كل ما موهت ارفعوا عن راي عرفة والتمس لغتها كلها موقفا وان دفعوا عن
بطن محرم عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عن جابر بن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل عرفة
موقف كل منى من كل الزمان موقوف كل فاحج مكة طريق ومخرج من طريق الحائض ما رواه الشيخ عن سما عن ابن مهران عن ابي
عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فبذل الناس ينددون احفان الله ففعلوا الى خيانتها فاحا

وكان كان من هذا الخبر

وقد شارح ان طاعة من ادرك عرفات طاعة الا ان كان في وقت

كتاب الحج

لا يجزيه ان كل صلواتين جازي الجمع فيها جازي الفريق بينهما كما ظهر في العصر بغيره فافعله من الاخباء اجيبوا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام من الصلوات فكان له كما قال خذوا عنه ما سلككم ولا تفرقوا الصلوة امامك والجواب انه يجوز على الاستحباب ان يطلع
 سبحة الخبيث لو كان مع الاقام الجمع جميعه فغيره وهو قول العلماء كافة لان الثانية منها تفصل في وقتها بخلاف العصر مع الله
 عند الخالف **مسألة** لو غاص في الطريق غايي وخاف ان يذهب كثر الليل صلى في الطريق بلباسه بغير الوقت رواه الشيخ عن
 محمد بن صالح بن عمار قال قلت لعبد الله عليه السلام لو غاص في الطريق في الوقت قال قد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الشعب في الصبح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال عبيد بن جريح بن عوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى في الشعب
 بالمدن لغيره في الصبح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يصلي الرجل المغرب اذا مضى من الساعات بغيره
 ان يصلي فوافي المغرب بعد النجاء لا يفصل بين الصلواتين ولو فعل جازي وكان الاولى اولى لرواها بان وغيره وينبغي ان يصلي
 قبل خطا الرجل لرواها بان ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا غاص في الطريق في وقتها لم يسلطوا عليه اقام العشاء الاخر
 فصلى ثم حلوا **مسألة** وبني تلك الليلة بالزمن لغزو وكثير فيها من ذكر الله تعالى والدعاء والضرع والادب الى الله
 روى الشيخ في الحسن عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ولا تخافوا الجاهل بل الله يقول اللهم هذا جمع اللهم
 اني استلكن ان يجمع لي فيها جوامع الخير اللهم لا تؤخني من الخير لك سالك ان يجمع في قلبه ثم اطلب اليك ان تعرفه ما عرف
 اولئك في منزله ان تصلي جوامع الشرائع استطعت ان تحب تلك الليلة فافعل فانه يفتن ان ابواب السماء تفتح لتلك الليلة
 لا صوت المؤمنين لهم ككروا في الليل لقول الله تعالى عز وجل ثابوا انا نكم وانتم عبادا وحق علي ان السجدة لكم
 فيخط تلك الليلة عن اراد ان يخط عنه نوبه ويغفر له ان اراد بغيره **مسألة** المبيت في السفر ليس بركن وان كان الوقت
 بخاروا وحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم انها قال المبيت بالزمن لغزو وكثير فيها من ذكر الله تعالى والدعاء والضرع والادب الى الله
 عليه السلام يجمع فقال من صلى فيه هذه الصلوة والى عز وجل قبل تلك الليلة كان او غار فافعلتم حجة ولا ترمي في مكان فافعل
 وكما المبيت بغيره الحج الخالف بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ترك المبيت بالزمن لغزو فلا تجز له والجواب انه من لم
 يبيت بماء ولم يقف في الوقتين جوامع بين الادلة **الحج الثالث في كيفية المبيت** واوجب
 في المبيت وجيز في الوقتين بالمشرك في عبادته فلا يصح بدونها قال الله تعالى وما امر الا بالعبادة الله تعالى فلا بد من
 البنية لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات انما الامر انوى بجبها القرب الى الله وتبها الوجوب **مسألة** يجب الوقوف بعد
 طلوع الفجر الثالثة الذي يجزيه الصلوة فقال الثاقبي يجوز ان يذبح بعد نصف الليل لم يجز قبله فوجب الوقوف في النصف الثاني
 عن الليل لما رواه الجهم بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى في الشعب في وقتها لم يسلطوا عليه اقام العشاء الاخر
 الفجر حين طلع الفجر بل يقول قد طلع وقال يقول لم يطلع ثم قال اخر الحديث روي النبي صلى الله عليه وسلم قال عبيد بن جريح بن عوف
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل واقفا حتى اسفرجهما وقال صلى الله عليه وسلم اخذوا عنه ما سلككم وقال عليه السلام في جمع ومن
 منه حتى يذبح وقد وقف بغيره قبل تلك الليلة او غار فافعلتم حجة ولا ترمي في مكان فافعل
 معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى في الشعب في وقتها لم يسلطوا عليه اقام العشاء الاخر
 وكان الكفارة يجب لو افاض قبل الفجر طحا بالذبح وهي تترك على الذنبا خجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل امره
 فافعل في النصف الاخير من المبيت وقوف حاشا ان سؤد ما سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل امره في النصف
 الاخير من الليل وكان امرأة نبطه فاذن لاوليت كنى استمكنه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم به عبد الله
 وكان بلطخ اخذنا فاقول من لا نمر هو الهجرة العقبه حتى نطلع الشمس الجواب عن ذلك كله ان المعذورين كالنساء والصبيان والفقراء
 يجوز لهم الا فاض قبل طلوع الفجر عندنا على ما ياتي **مسألة** يستحب ان يقف بعد ان يصلي الفجر ولو وقف قبل الصلوة اذا
 كان قد نال الفجر اجزاء لا تتركه مضى فاستحب البقاء بالصلوة وبسبحان يدعوا ليدان بجلال الله تعالى ويثني عليه يذكر من الامه
 وحسن فاصنع به فاذا ركبته فصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وبقول اللهم رب المشرك الحمد لك وفيه من لنا ووسع على
 من الرزق الخائل يا ذا الجلال والاسم التام من خير مطلوب اليه وخير مدعو وخير سؤال وكل ما دعا به خير
 ما يري في محله هذا ان قبل عرفه وتقبل مددته ونحوه عن خطيئة ثم اجعل التقوى من لذيها ان الله يا ارحم الراحمين ثم
 اخذ من حيث يشاء ذلك بغيره يرى الابل هو اصح اخذها رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام **مسألة**

وحيثما كان

کتابچہ

وقال عليه السلام ايها الناس انهم انفسكم بعضا فانهم فاروا بمنزل حصا الخنزير من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن الحسن عن موهوب
عنه قال خذ حصا الخنزير من جمع انما اخذته من حلك بمنزلة الخنزير عن ربي عن ابي عبد الله عليه السلام لا امر بهد على الخنزير
ولا نهى عن بيع الخنزير فلم يجزه كما لو ربحه للذاهم والذاهم معلوم في الانفس في من جالس الخنزير اخذ الخنزير ولو يقول له
واذا باه وعلقه فهدى له لثم كل شيء ولم يفسد ما تركه عن سبكه يثبت الحسب عليه السلام ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام
عن حصاة فقط خضاه من فجاها ولا نهى عن بيعه من الارض فاجزه بالخناجر والجواب انه لا خلاف في ذلك لان الرمي هنا على
انما يبيته بفعله ما تركه عن سبكه عليه السلام سلم السند عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام ان يكون فضة على يمين الرمي بكالفضة
ولا يفرز في حلقه من نحو الرمي بكل حجر على ما ادى من الخلاف قياسا في حقيقته بنقض الذاهم **مسألة** واختلف قول
الشيخ رحمه الله تعالى في ان يبيته الا بالحصاة وهو اختيار ابن ابي عمير اكثر مما تناه وقال الخليل لا يجوز الرمي الا بالحصاة
وما كان حذره من البرد والجوع من انواع الخناجر ولا يجوز بيعه كالماء والجر والكحل والذبح والمخ وغير ذلك من الذوات الغضائية
وبه حال الشافعي تكرار ابن ابي عمير في وقوع الاتفاق على الاجل بالحصاة وبإزالة الذمة منه حصوا الخلاف في غير ذلك ورواه
ابن أبي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما رواه موهوب ومثل الحصاة حصاة وقال عليه السلام لما سبط مكان حصاة الناس عليكم بجمع الخنزير
وقول ابن ابي عمير لا يجوز بيع الا بالحصاة الا بالحصاة والحصاة في الصحيح عن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام لا يبيته الجار الا
بالحصاة **مسألة** ويجوز ان يكون الحصاة اياها فلا ريب في صحته حتى يملكها او غيرها فلم يجزه قال عليه السلام لا يبيته قال ابن ابي عمير
انه مكروه لم يجزه وقال الشيخ ان ربي يبيته وهو لم يجزه وان ربي يبيته غير اجزاء لنا ان النبي صلى الله عليه واله اخذ الخناجر قال
امثال موهوب ما رواه الماتن انه لما تحققوا ذكرناه ولا نهى عن بيعه عليه السلام اخذ الحصاة من غير الرمي وقال خذوا عنه ما سلكتم من
طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ما خذ من حصاة تجار ولا ابن عباس قال ما قبل في من ذلك
مع تح كونه الباقي غير موهوب فلا يجوز الرمي به اخذ الشافعي انه ربي يبيع عليه السلام الخناجر فاجزه كما لو لم يبيته قبل ذلك ولا يجوز
لغير المطلق كافا وما لما احتاج الناس الى نقل الحصاة الى الجار قد وقع الاجماع على خلافه ولا يبيته عليه السلام لما سقطت الحصاة
السابقة رمت بجائها ولو كان ما روي به تحريما لا خذ منه واحدة عوض تخاتم **فروع الاول** لا فرق في عدم الاحاديث بين
جميع العدد وبعضه فلو ربي يبيته بكذا واحدة ربي عما قبل ذلك لم يجزه **الثاني** وروي بصحاحنا بذكره في ذلك وهذا يكون مجزا
املا فبنته في ما قرره الاجماع على **الثالث** لو ربي تخاتم فضة ما يجوز الرمي به بل يجزه املا قال بعض النجاشي لا يجزه
لا نهى عن الرمي المبيوع الا بالاطاع عن طعن في سبكه عليه السلام بنقض السند **مسألة** ويجوز ان يكون الحصاة من الخنزير
فلا يجزه ربي يبيته لغيره ابي عبد الله عليه السلام اخذته من الخنزير اخذها ولا اخذته من غير الخنزير لم يجزه وهذا نص في النسخ
وبكره ان يكون صا وبخيل يكون بثلث ما رواه الشيخ في الصحيح عن عثمان بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام في حصاة الجار قال كره الصم
منها قال هذا البرش ليس به ان يكون كحل منقطه وبكره السود والخمر والبصير واه الشيخ عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام
قال حصاة الجار تكون مثل الامثلة ولا تأخذها بصا ولا سوادا ولا حلا ولا حليقة منقطه مجزئة من خذها وبعضها وبغيرها وبغير لسان
قال دارما في بطن الوادي واجعل من علي يبيته كل من ربي يبيته على الخمر ويقف عند الجرحين الاولين ولا يقف عند غير التقيير
وبشئ الغطاء المحض بكرة تكبيرها ولا يعلم فيه خلافا عندنا ربه قال الشافعي اخذ لان النبي صلى الله عليه واله المفضل لمقطله حصا
الخنزير وقال بمثلها فاروا ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انقطا الحصاة ولا تكسره
شاة ولا نهى عن من اذاه ولو كسره ان يطير منه شيئا الى جوفه فذبحه **مسألة** ويجوز ان يكون صفا ومد وكل واحد مثل
الامثلة وما لا الشافعي صغر من الامثلة طولا وعرضا منهم من قال بقدر الواو ومنهم من قال مثل الباقي هذه المقام بمقارنه والاصل
في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه واله امر بجمع الحصاة الخنزير والحصاة انما يكون با حجارة صغار وفي حديث احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
الحسن عليه السلام قال حصاة الخنزير يكون مثل الامثلة اذا ثبت هذا فلا ريب في اكثر من هذا المقدار ولو جاز الاجزاء لا نهى عن بيع الحصاة
مخرج عن العهد وفي حد الرقابين عن احمد بن ابي عبد الله عليه السلام في حصاة الفلاة ونهى عن مجاوزه والامر للوحي في النهي
بذلك على الضاد وهما موقوفان اذا عرف هذا فانه يستحب ان يكون رخوا وبكره ان يكون رخوا **الجزء الثاني في كيفية الرمي**
مسألة وبه فيه النبي لانه عناه وكل عناية مثله لقوله تعالى وما امر الا بسب الله مخلصين له الذين ولا نهى عن ذلك قال
ابن ابي عمير وما لا غل بالثبات وما لكل امرها نوحى بجمع بفضدها الوحي والقرن الى الله تعالى لتحقيق مقامي الا خلا

كتاب الحج

من لم يجزها ولا يرميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
التي عند العقبة فانهم من قبل وجهها ولا ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
فترها من فوقها وما ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
الوارثي حرمها خذها فما قبل لان ناسا يرمونها من فوقها فقال من ههنا والذي لا اله الا الله انزل عليه سورة البقرة
ومن طريق الحائنه ما نقله وفارواه الشيخ عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا ترمي على الحجرة قال الشيخ رحمه الله جميع
اعمال الحج تسخير تكون من غير الله بل من الموقوفين وروى في الحجاز الا حرم العقبة يوم النحر فان النبي صلى الله عليه وآله لما
مستقبا المستدبر كعب بن مالك قال لا ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
التي عند العقبة فانهم من قبل وجهها ولا ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
بظفر السبابة لئلا يخالط على غير هذه الطهارة كان خائرا ويكون مذكرا لا افضل **مسألة** وينبغي ان يكون بين يدي وبين
فترها من فوقها وما ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
فترها من فوقها وما ترميها من غلها ما اذناه الشيخ في الحسن من مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام خذ حصي الحجارة ثم ائت الحجرة
عليها لا تقولوا في ذلك اللهم هو لا مصاباة فاحق من ان يرضع من في علي ثم يرمي يقول مع كل حصة الله اكبر اللهم
اذ غشيت الشيطان ارجع اللهم تصدق بما يكاتبك على سنة نبيك اللهم حيا من حيا ولا مقبولا وسببا مشكورا وذنبيا مغفورا
ثم قال فان اذنت حلك ورجعت من الرمي فقلت اللهم بك وثقت عليك توكلت فعملت يا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم **الشيخ الثالث**
الاحكام **مسألة** قد بينا ان لا يان الوجه لغضا الناسك واجب ينبغي ان يخل على الطريق الوسطى الى الحجر على
الحجر الكبير فان التمس على الله عليه السلام في حله جابر عنه عليه السلام حدثني من الغيبة الى **مسألة** ويجوز
الرمي للشعر والجذير في الجاهل والظهاره افضل لا تعلم فيه خلا قال ان النبي صلى الله عليه وآله امره بالانسان بافضل الحج سواء
الطواف كان فاضلا ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن مسعود قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رمي الجاهل
على غير طهور قال الجاهل عند مثل الصفا والمروة حيثما ان طفت بينهما على غير طهور لم يصركم والطهر حلال فلا تضره وان لم يزل
عليه ودل على خضلة الظهاره مع هذا الحديث ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجاهل فقال
لا ترمي الجاهل الا اذنت على طهر قد روى الشيخ في الحسن عن الجبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن العسل اذا رمي الجاهل فقال
د تبا فقلت ما السنة قال ولكن من الحجر اذ رمي الحسن عن مؤيد بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال وينبغي ان يرمي الجاهل على
مسألة يجوز ابلوا اذا قال الشيخ رحمه الله وراحلا افضل قال الشيخ كبا افضل لنا ما رواه الجهم عن النبي صلى
الله عليه وآله ان كان لا يابها بغير جرة العقبة لا ماشيا ولا مهابا ولا جارا ولا احد في المسند ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح
عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يرمي الجاهل ماشيا وعن غيبته
مصعب قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يمشي بركب فحدثت نفسي ان سألته حين دخل عليه بندي هو الحديث فقال ان علي
الحسين عليه السلام كان يخرج من منزله ماشيا اذا رمي الجاهل وروى في اليوم اعد من منزله فاذا ركب الى منزله فاذا انتهت الى منزله مشيا
حتى ارى الجاهل ويدل على جواز الرمي كبا الجاهل العلماء عليه روى الجهم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام عن جابر قال رايت النبي
صلى الله عليه وآله يرمي على حلة يوم النحر يقول لناخذ واغني مناسككم فاني لا ادرى على اتي بعد حجة هذه ومن طريق
الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى انه راى ابا جعفر الثاني عليه السلام في الجاهل كبا وعن محمد بن الحسن عن بعض اصحابنا
عن احمد بن علي بن الجاهل كبا على حلة في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي نجران انه راى ابا الحسن الثاني عليه السلام يرمي الجاهل
وهو راكب حتى ماها كلها وفي الصحيح عن مؤيد بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رمي الجاهل
وهو راكب فقال لا بأس **مسألة** وينبغي ان يكبر مع كل حصة وهو اجاع قبل وسنج ان يرضع به في الرمي حتى يرمي بها من
قال بعض اليهود واسئل بان النبي صلى الله عليه وآله رماه الله عليه السلام وانه مالك وبشئان بقف عند الحجر العقبة ولا تعلم فيه خلافا وروى
ابن عباس عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان كان اذ رمي حتم العقبة اضرب ولو رفق ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن
احمد بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن عليه السلام قال ولا تصف عبد الحجر العقبة **مسألة** ويجوز الرمي من طلوع الشمس من غير مكان
ما لمسد. ارجع علماء المسلمين على ان رسول الله صلى الله عليه وآله رماه الله عليه السلام لئلا يورث ما روى رسول الله صلى الله عليه وآله

ما روى رسول الله صلى الله عليه وآله

کتاب الحج

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

الصيام مع هذا الاحتمال لا ينبغي فيه دلالة على طهونه ولا أنه صوم واجب بل السرى فاشبهه صوم معتقنا اما لو لم يكن من صيام
السبعة او يمكن من بعضها فانه يرجح على الاولى ان يقضى ما يمكن لميت من فطرته على غير وجهه فمقتضى انما في **مسألة**
يمكن من صيام السبعة وجعلها صياما ولا يجوز الصيام عنها لان الصيام لا يجوز مع الحيض من فطرته لا بدل عنه
كالهجوم والشيخ عن موسى القاسم عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام قال وكتب اليه اخذ الصيام في حلقه بالعمرة الى الحج
فلم يكن عنده ما يجزئ فصام ثلثة ايام فلما قام اهلها لم يجد على صوم السبعة الا ما هو والذين يتصل من الطعام فطعم من يتصدق من طعام
فطعم من يتصدق فكتب اليه من الصيام قال الشيخ رحمه الله فله عليه السلام لا يقدر على الصيام لا يقدر عليه لا يشق له ولا يورثه ولا
عليه كل حال لما قال عليه السلام في صيام **مسألة** من ولو لم يكن الصيام او وجد له ذلك قال الشيخ رحمه الله لا يجب له ذلك بل
فيحجب الظاهر كل ما لا يشترط صياما ثلثة ايام وبعدها قال حامدا والمثورة واصلح ابن ابي ربه ان لم يكن له فطرته وقال وما لك
والثاني في حلقه في حلقه الروايتين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يتصل الى الحلق ويكفي اذا وجد الحلق بعد ان صام ثلثة ايام في
وان وجد بعد ان مضى ايام الفجر اجزاء الصوم وان لم يتصل لانه قد مضى ما يتصل لنا فوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام من الحج
وسبعة ايام من غيره ومقتضى وجوب الصوم على غير الواجب فلا يتصل عنه الى الحلق فيحتاج الى دليل لا يقال هذا يقضى على الاخرى والله
وان لم يدخل في الصوم او دخل فيه لا يقول لو حلقوا الظاهر كحكمنا بذلك لكن الوفاق وقع على خلافه فيقضى ما عداه على الاصل فمقتضى
فانه صوم دخل فيه له الحلق فاذا وجد الحلق لم يلزمه الخروج اليه كصوم السبعة لا يقال صوم السبعة لم يتصل من الحلق لانا نقول
انه مخالف لكتاب الله تعالى لا تتألف على الجوار الكرم الحلق كما اوجب الله ثلثة ايامها سقط بوجوب الحلق وما رواه الشيخ في الصحيحين
خامدين عثمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن منعه صائغته ايام في الحج ثم اصابها بوجع من فمها قال اجزاء صيامها في الحج
ابو حنيفة وجد البديل قبل فطرته من البديل فاشبهه بميت اذا وجد البديل في ثلثة ايام او وجد الحلق قبل يوم الفجر فقد وجد البديل
قبل حصوله المقصود بالبديل وهو المتحلل بحجوب الله فان المقصود من التمسك بالصلاة ليس بمقصود في نفسه الصوم عبادته مقصوده في
ابتداءه بالشرع لا لغرض الا انما قد روي الشيخ رحمه الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما عتق رجل فمعه فلم يجد له البديل
حلقا وكان يوم الفجر قد شاء ان يذبح ويصوم قال بل يصوم فان ما لم يذبح قد مضى فانا نقول انه لو لم يكن من صيام ثلثة ايام فوجد
للحلق فمعه لم يذبح يصوم اربعين عليه السلام فشرع ليس بجوع عليه السلام كما ذكره الشيخ رحمه الله فاشبهه بميت اذا وجد البديل في ثلثة ايام او وجد الحلق قبل يوم الفجر فقد وجد البديل
قلنا انه لا يجب الرجوع الى الحلق لانه وجد البديل قبل انهاء البذل فكان فعله في ذلك عذرا وله شيء من صيامه حلالا
ابا عبد الله عليه السلام من رجل منع وليس له صياما بشرى هذا لما ان صام ثلثة ايام في الحج لم يذبح ولم يصوم ولم يذبح ولم يصوم
سبعة ايام اذا رجع الى مكة قال بشرى هذا فينبغي فكون صياما لله امة فافله **مسألة** من لم يجد البديل في الحج ولم يصوم
الحلق فمعه عليه السلام ولا يجوز الصوم وهو قول اخذ في حلقه الروايتين والشافعية اسد احواله فقال انما من لم يصوم وان قد
كان افضل وقال ثمانية ايام عليه السلام لا يجوز ولا يجوز ايام الاخرى كحكمنا فيكون قوله تعالى في الكسار
هل الاغنياء فيها الجبال او جوار الاراء فان قلنا الجبال الوجوه اجزاء الصيام وان قلنا الجبال الاغنياء الجبال اربعة ايام
انتم قدر على البديل قبل ترمه في البذل فلو لم لا يتصل اليه كحكمنا اذا وجد البديل في ثلثة ايام او وجد الحلق قبل يوم الفجر فقد وجد البديل
فكان الذبح مقبولا انما لا يذبح الصيام استقر في فطرته لوجوبه حاله في وجوبه الصيام بشرى هذا من عذره في عدم وجوبه
من الاستسقاء فمعه وجهه في حلقه على البديل **مسألة** من لم يجد البديل في الحج ولم يصوم في حلقه على البديل
يوم من اخر الصوم الى هذا فمقتضى ايامه بشرى في المضرورة ولو لم يصم ثلثة ايام من غير عذر فمقتضى ايامه بشرى في حلقه على البديل
او اذا رجع الى مكة رواه الشيخ في الصحيحين عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما من من فطرته من فطرته
ثلثة ايام في الحج يوم قبل يوم الفجر ويوم بعد يوم الفجر فانه ذلك فله عليه السلام الحنفية ويصوم في اليومين من قبل فطرته
يصم عليه حاله اياما في الطريق قالان شاء اياما في الطريق وان شاء رجع الى حلقه في حلقه فانه متصل في يومه
في الطريق لان السارعة في فعل الصيام او في تأخيرها فانه من ان شاء السارعة في فعله او في تأخيرها فانه من ان شاء السارعة في فعله
فانه يصوم عليه الحلق على ما قد مضى اذا لم يصم ثلثة ايام قال الشيخ رحمه الله ولو لم يصم ثلثة ايام من فطرته من فطرته
وكان ممكنا من الحلق بعث بمقتضى فصل من الصوم قال رحمه الله وان لم يجد البديل في الحج ولم يصوم في حلقه على البديل
بالحج ولم يكن حلقا وبعد الحلق سبعة ايام في حلقه على البديل **مسألة** من لم يجد البديل في الحج ولم يصوم في حلقه على البديل

کتاب الحج

[illegible]

الحق الله تعالى به ولما رواه الشيخ في الصحيح عن الحجازي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترى البقرة ثم يهمل قبل أن يشترها
بغيرها فلا يهملها حتى ياتي منه فيخرج جردا يهر قال ان لم يكن اشترها مني من مال الدنيا فمخها وان شاء باعها وان كان اشترها مني
الثاني اذا غلبت فخرجها عن الواجب عليه لم يخرجها عن المالك او لم يرض عوضه عنها او لم يرضه قال ابو حنيفة يخرج به جردا
المالك لنا انه لو كان في بلدته قومه فلا يصرفونه في انهاء كماله ولا يرضى به الاكل ثم قوي به النفر في كماله او اعطى بطوعا ثم نواه عن الكفاية
ولا نه فعل منه في غير ذلك يخرج عن هذه المأمورية لقصورها عن المالك بعد وقوع الفعل لا يخرج الفعل عن وجهه الذي وقع عليه
الطلع لو ضل الهلك فوجد غير فان به عن نفسه لم يخرج من واحد منها اما عن الدايح فلا نه منه في غرضه اما عن صاحبه فعمل
النبي وان دعي عن صاحبه في غير ذلك لم يخرج من واحد منها اما عن الدايح فلا نه منه في غرضه اما عن صاحبه فعمل
في رجل يضل هديه فيجد رجل اخر فخره قال ان كان مخره عنه ففعل اجزا عن صاحبه الذي ضل عنه وان كان مخره في غير هديه لم يخرج من
صاحبه لانه مع الدايح عن صاحبه يحصل المقصود من الاثر بالذبح فيخرج عن الهلك **الحاشية** ينبغي لو اصاب الهلك النسيان من
ثلاثة ايام فان غرضه صاحبه ان لا يخرج عنه لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي طالب اذا وجد الهلك هدية الا
فله غير يومه في اليوم الثاني والثالث ثم لم يخرجها عن صاحبه عشية الثالث **الحاشية** لو اشترى هدية فمخها فاستغفر
عنه وذكر انه قد ضل عنه اقام بذلك شاعدين كان له مخه لا يخرج عن واحد منها اما عن صاحبه لمك النسيان من الدايح منه
واما عن المشتري فلا نه غير ذلك ولصاحبه الغرم فابن قيس مذبذوبا وحبا ذلك الشيخ رحمه الله عن محمد بن يعقوب عن عبد من
اصحابنا عن احمد بن علي بن ابي طالب في رجل اشترى هدية فخرها فخرها فخرها فقال هذه بيدتي ضلت مني بالامس في شهود خلان
فقال له لم يخرجها ولا يخرج عن واحد منها ثم قال ان ذلك جردا كسنته باسعادها وتقليدها اذا عرف هذا **الثاني عشر** اذا اخبر
هدها صحبا عما في فيه ففعل ذلك وغاب عنها بمنع من الاجر لا يخرج من رجل واحد الا اذا كان واجبا في فيه لان الواجب في الذم
وانما تغلق العين فقط تغلقها كاصل الهلك اذا لم يخرج من العين وان تلتها وتلفته فله قال قوم يوجبون العين لان الواجب
به حق الله تعالى فاذا فوته لم يضمنه كالهلك العين ابتداء وعند ذلك قد **مسألة** اذا ولد الهدي كان ولدها بمنزلة
في جردا او مخره لآخر في ذلك بين ما عتبه ابتداء وبين ما عتبه بكذا عن الواجب في فيه وقال بعض المحققين ان لا يخرجها
الولد فاعتبه بكذا عن الواجب لما رواه الجهمي عن المغيرة بن جندب قال في رجل اصاب الهدي يقره قدا ولدها فقال لا يخرج من ليد الا
ما فضل عن ولدها واذا كان يوم الاضحية ضحيت بها وولدها عن كبشه ومن طريق النخاسين رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن
خالد عن ابي عبد الله عليه السلام ان نحر يدك فاحملها ما لا يضرب ولدها ثم انحرها حيا فلك اشرب لبنا واسحق لقم ولا نه
واحب فكان واجبا العين ابتداء الخ ما ان الواجب في الذم واسفل فلان من شأن الجواب انه يشته خراج عن ملكه فكان الولد ظا
لبن يملك فلا يكون ملكا لغيره ابتداء **الاول** لو تلفت العين ابتداء او معتبه وجب عليه ما عليه ما قلنا من
الفصل في وجبة مع الولد ايضا لا نه عنها في الوجوب حال اتصالها بها او لم يتصلها في ذواله لانه نصف لغيرها فكان ولدا لا نه اذا ردا
بالهبة لم يجل البيع في الراد **الثاني** يجوز له شرب لبنه ما لم يضرب ما يولد للمارذ الجهمي في شرب لبنه ولا يشرب لبنها الا ما
فضل عن ولدها ولا اشتناء بفضه بالاحد شرع غير المضرب ما يقتدر في شرب لبنها من مال ذن عن انا ردا عليه فلا ردا الشيخ عن
ابن الصياح الكندي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل لكم فيها منافع الى اجل منتهى قال ان اخرج الى يهودها ركبها من غمران
بعينها وان كان لها لبن حلالا بالانهاكها وان ابقاها اللبن في السراخ مضربا فان شربها لم يمان الراد نهج لانه منتهى عنه
وان كان صوفها مضربا بقاءه ازاله وقصد به على الفقر ولا يجوز له المضرب فيه بخلاف اللبن لان اللبن لم يكن موجودا وقت شرب
بل يتجدد فلم يدخل في اللبن كركوب غير المنافع واما السوفان كان موجودا حال ابقائها فكان واجبا منها **الثالث**
يجوز كونه الهلك على وجه لا يضرب به ربه قال احمد في احد في الراد بين والشافعي بن المنذر واحكام الراعي قال احمد في الراد في الاخرى
لا يجوز لنا ما رواه الجهمي ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اركبها بالمرء في ان يجهل لهما يجر حتى ظهر اذ رواه ابو هريرة والنسائي
ان رسول الله صلى الله عليه واله راي جلا يجر يدينه فقال اركبها وتلك في الثانية والثالثة ومن طريق النخاسين رواه في قوله
الاجل الصياح عن ابي عبد الله عليه السلام ولا نه نفع لا يضرب الهلك فكان سائنا كالبني خيخ الخالفه ان حق الفقهاء لو حاطوا الجردا
لا يمنع منها ما كان اللبن وكما في ذلك الحاجة الى الركب **مسألة** من اللبن ان ياكل من غير ان يمتنع به قال ابن عمر عن ابي
الحسن في صحيحه ومالك واحدا واحدا الراعي قال الشافعي لا ياكل من لبنه الا ما كان له من اللبن والباقي من اللبن

کتابخانه

۷۵۴

ثم خلقوا بالبدن اختلفوا في علم اظفارهم وخذلهم من ثمار بلع الاسر بدل على الثواب فيكون عبادته ولان النبي صلى الله عليه واله والائمة
عليه السلام الصحابة راووا ما عليه نعلوه في حجهم وعمرتهم ولولم يكن شكا لوموا على لا خلق به في اكثر الاوقات ولم يفعلوا الا نادرا
لانه لو كان عادة لهم فبداوا على لا في فضل فينبوه لفضلته حتى يباروا به جابر ان النبي صلى الله عليه واله لما سمع بين الضم والام
قال من كان منكم ليس معه هذا فليجل واخبرها عمره وامر بالحل عقب النبي صلى الله عليه واله في حجاب الحلق والنفس من كان محراب في الاحرام
اذا اجمع كان احلا مما من محرابه والحجاب عن اللؤلؤ ان المعين فالحل بالنفس الحلق لا كان مشهورا بينهم من رفاق النبي
عن نكوه وعن التلويح ان الحل لما كان محرابها غير مستبعد كالا سلام في الصلوة فانه عظمه وشرع الحلال **مسألة**
وبخر الحاج بين الحلق والنفس ففعل اجله فلهذا اكثر علما منا وبه قال ابو حنيفة وقال الشيخ رحمه الله ان كان ضرره وجب الحلق
وبه قال المفيد رحمه الله وذهب اليه الحسن بن الحسن وقال الشيخان ايضا من لم يشعر في الاحرام وجب عليه ان يحلق وان لم يكن ضرره
وبه قال مالك والشافعي والنخعي واكثر ما لو كانا الوعد شعروا ونفلا وعقصة قال ابن عباس من لم يد او ظفر او عقدا وعقل
او عقص فهو على نوى نجسة انه ان نوى الحلق فليحلق والا فلا يبرئ من لبس الشعر الاحرام ان يأتى بصل او صفا ويحلق في ذلك
ليلا نظرا وليتبع لنا قوله تعالى يحلقن رؤسكم ومقصر من الجمع غير ان اجاما فثبت المحجب هو ثابت في حق الجميع وماذا لا يجوز
عن النبي صلى الله عليه واله انه قال رحمه الله والنفس وقد كان مع النبي صلى الله عليه واله من قصر ولم يذكر عليه السلام من طرقت الحجة
ما رواه الشيخ في الصحيح عن جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله يوم الحديبية اللهم غفر للمحلقين ثم
قبل المفصرا يا رسول الله قال المفصرون والاصل علم الثعابين فلا يصح اليه لا يدل الخبيثان رحمهما الله والمخالفون من
الجمهور وغيره عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من لبس الحلق ولما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال على الضرر ان يحلق
راسه لا يقصر انما المفصرون شح حجة الاسلام وعنه يكره ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس للضرر ان يقصر عليه ان يحلق
وفي الصحيح عن عوف بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي للضرر ان يحلق وان كان قد حج فان شاء قصر وان شاء حلق قال علي
لبس شعره وعقصة فان عليه الحلق وليس له المقصر لان النبي صلى الله عليه واله لبس شعره فحلفه والجواب عن الاول انه للندب عن الثاني
ان في طريقه سهل بن زياد وعلي بن ابي حمزة وهما ضعيفان وعن الثقات في طريقه بان بن عثمان وهو داقي وعن اربعة اربع لفظه
ينبغي كل منا ان يلبس الحلق والاصل علم الاشرار والمجاز فيكون حقيقته وفي القدر المشترك وهو مطلق الرجحان من غير
اشعار بخصوصه معبر ونحن نقول بما اذا الحلق افضل وكذا يجوز لبس شعره او عقصة او حلقه او لبس الشعر فلهذا
الضرورة قد روي ايضا في التدب لنا كد فعل النبي صلى الله عليه واله لا يدل على جوبه علينا بعد ثبوت التجنب **مسألة**
كان جابر لما قلناه فالحلق افضل مطلقا ولا نعلم فيه خلافا لان النبي صلى الله عليه واله قال رحمه الله المحلقين ثلثا ثم قال للمفصرون
وزيادة الترحم بدل على الاولوية ولان النبي صلى الله عليه واله فعله وذكر الشيخ في الصحيح عن الحلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشعر
رسول الله صلى الله عليه واله المحلقين ثلثا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الدعوى قال هو الحلق وما كان على جلد الانسان اذا
عرف هذا فالحلق اكد فضلا في حق من لبس شعره او عقصة وكان من ضرره من غيرهم لو روي ذلك اكيد في حقهم اخصاصهم بالحلق
حس ود في حقهم في اكثر المواضع بلفظ الواجب معنا **فروع الاول** المرأة ليس عليها حلق اجاما ويجزئها من المفصرون
فقد لا يملأه ويؤي الجمهور عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس على النساء حلق على النساء المفصرون عن علي عليه السلام
قال يحيى بن مولى الله صلى الله عليه واله ان المرأة اذا شها من طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال تقصر المرأة من شعرها ما قبل الا نمله ولا يحلق في حقهن مثله فلا يكون مشرا **الثاني**
فيمن لم يحلق ان يلبس بالنساء من الثفن الايمن ويحلق له الى العظمين بل لا خلاف في ذلك الجمهور عن ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه واله
اله وحجيرة الغيبة يوم النحر ثم رجع الى منزله يعني في ثياب مبيح فذبح ثم دعا بالحلق فانه اشق واسه لا يبرئ في الله فيجعل بعضهم من
ثلثة الثعيرة والشعرين ثم اخذ ثوبا من راسه فلفه ثم قال ههنا ابو طلحة ورفعه الى الجحفة ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن
الحسن بن مسلم عن بعض اصحابه قال لما اراد ان يقصر من شعره للعترة او الحجارة ان يأتى من حوائط الراس فقال له ابدأ بالناحية اليمنى
فحاول في الصحيح عن عوف بن غمار عن ابي جعفر عليه السلام قال من الحلق ان يبدع الوسي الى قربة الايمن ثم امر ان يباقي يمينه هو وقال اللهم افعل
بكل شعرة نورا يوم القيمة وعن عثمان بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال السنة والحلق ان يبلع العصبين **الثالث**
يجزئ من المفصرا بضع عليه اسم لان الزايد يثبت الاحل براءة الذمة وسواء قصر من شعره او من ثوبه او من ثوبه فانه يجزئ

✓

成

لا يشاء به عند فاحشه من فضة الى مكنة من طهر في الحاحه ما رواه الشيخ عن محمد بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال تم احلق رأسك
 واغسل وقلم اظفارك وخذ من ثيابك ذرا البت طف برأسك ولفه ففعل كما صنعت يوم فلتت مكة ولان الحج احل للنسك فكان
 الطواف واجبا فيه كالتشر **مسألة** وهذا الصواب ثمان وقت فضيلة ووقت اجزاء فاما وقت الفضيلة فهو يوم النحر بعد الزوال
 المائل يعني ما رواه الجمهور عن ابي بصير عن صفه حج رسول الله صلى الله عليه واله يوم النحر فاحض الى البيت ففعل بمكة اظهره قال ابن عمر
 النبي صلى الله عليه واله يوم النحر ثم رجع فضلى الظاهر من طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال ما لله من المنع منه يزد قال يوم النحر في الصحيح عن طهر بن حاتم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يثبت للمنع يوم النحر
 حتى يزود وفي الصحيح عن ابن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي للمنع ان يزود البيت يوم النحر من ليلة لا يزود ذلك اليوم
 اذا عرف هذا طواف اخر الى الكلب لم يكن به بأس ما رواه ابن عباس عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله طواف الزيار الى الليل ومن
 طهر في الحاحه ما فعله من الاحاديث فيها والله الى على ان يوم النحر واجبه طواف الزيار وما وقت الاجزاء **مسألة**
 واول وقت هذا الطواف طلوع الفجر من يوم النحر يوم قال ابو حمزة وقال الشافعي من نصف الليل من ليلة النحر الى ان يطلع بعد
 اداء المناسك المتعلقة بيوم النحر فلا يفتقر الى وقت قبله اذا عرف هذا فخرقة يوم الثاني من ايام النحر للمنع قال علي بن ابي طالب
 قالوا ينبغي للمنع المبادر بعد اداء المناسك في طواف الزيار يوم النحر ولا يزود ذلك ويجوز له تأخير عند يومه ثم لا يجوز له
 التأخير عن ذلك قال ابو حمزة اخر وقتها من ايام النحر قال باقي اليوم لا يجوز الاخره لنا انه قد قلح الحج فكان زياره محددا لوقت
 والآخر ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يبيت للمنع يوم النحر حتى يزود وفي
 الصحيح عن منصور بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبيت للمنع حتى يزود قال يوم النحر ومن السنة ان لا يبيت للمنع في الثاني
 لبا سوا موع عليهما اخيرا لوطان بعد ايام النحر لم يكن عليه وكان طوافه صحيحا لوطان قبل فواتها والجواب عن لا
 فوجب الله متابعتها بالبركة الشاملة عن المناضلة لا ثم لا يسلم في الكفارة وكان النسخة **فروع الاول** ولو لم يفتح
 زيار البيت عن اليوم الثالث من يوم النحر كفاية عليه كان طوافه صحيحا **الثاني** قد بينا ان المنع اقل طواف الزيار محله
 كل شيء الا النساء والتصدقات ولا كفارة ذلك **الثالث** يجوز للعائد والمفر من طواف الزيار والسعي الى اخره في الحج
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسحق بن غمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن زيار البيت يوم الثالث قال يجزئها الحب والدين
 باس وان اخره وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يزود البيت الى يوم النحر ما لم يمتنع من قبل
 ذلك مخافة الاحداث والعارض وفي الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل نوى ان يزود البيت حتى يحج فقال بنا
 اخر به حتى يذهب ايام الشربة ولكن لا يفرق النساء والطباني اعرف هذا فان التأخير ان كان جازيا والها لكنه مكره للعلل التي
 ذكرها الصادق عليه السلام في حديث ابن سنان بل على ذلك ايضا ما رواه الشيخ في الصحيح عن منصور بن غمار عن ابي عبد الله عليه السلام في زيار
 البيت يوم النحر فان شغلك فلا ضرر ان تزود البيت من الغد ولا تؤخر ان يزود من يومك فانه يكره للمنع ان يؤخره وموس
 المخر ان يؤخره **مسألة** ينبغي لمن اذ ذكارة ان يفعل كما فعله اول قدمه من غسل وتقليم الاظفار واخذ الشاة في
 الدقا اذا وقف على باب المسجد فخرج من ذلك من الوطاف ما رواه الشيخ عن محمد بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت في المسجد فاصحبك
 واسكن فاغسل وقلم اظفارك وخذ من ثيابك ذرا البت طف برأسك ولفه ففعل كما صنعت يوم فلتت مكة وفي الصحيح عن
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انبت البيت يوم النحر ففعل على باب المسجد قلت اللهم اعني على ذلك وصلي وسلم لي
 استلك مسئلة العليل الدليل المشرق بدينه ان يغفر في نوي وان ترجعه بحاجته اللهم اني عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك
 جئت اطلب حنك وادمطاعك مني لا امرك وادعيا بقدرك استلك مسئلة المضطر اليك المطيع لامرك المشفق من عبدك
 الخائف من عقوبتك ان يلفني عفوك ويخبرني برحمتك ثم يا ذا الجلال والكرام فبسمك قبله فان لم يستطع فاستلم يمينه وقبل
 يده وان لم يستطع فاستقبله وكبر وقيل كما قلت حين طف بالبيت سبعة اشواط كما وصفت لك يوم فلتت مكة ثم صد
 عند مقام ابراهيم عليه السلام كعبتين يقر فيهما قل هو الله احد فل يا ايها الكافرون ثم رجع الى الحجر الاسود فقبله ان استطاع فقبله
 وكبر ثم اخرج الى الصفا فصعد عليه اضع كما صنعت يوم خلق مكة ثم ام المروة فاصعدك ذلك ففعل حلتك من كل شيء وحج
 منه الا النساء ثم ارجع الى البيت طف برأسك ولفه ففعل كما صنعت يوم خلق مكة ثم ام المروة فاصعدك ذلك ففعل حلتك من كل شيء وفرغت من
 حجتك وكبر ثم اخرجت منه **فروع الاول** لا بأس ان يقتل من منى وبأه الى مكة فيطوف بذلك الغسل ما رواه

كتاب الحج

٧٤٨

الشيخ عن حسين بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل انما ارسلناك بالبينات والبيان
الثاني انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان
 عنده روى الشيخ عن الحسن بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال قال الله عز وجل انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان
 يجوز ان لو لم يرد في الحديث انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان انما ارسلناك بالبينات والبيان
 يغسل الزبارة ثم ينام ثم يوضأ قبل ان يزور قال بعد غسله لا ينام ولا يدخل بوضوء **الثالث** بفتح اللام الميميل كما ينبغي بل
 لانها احد الكلمتين فاستحب الغسل بها كالرجل لما رواه الشيخ في الصحيح عن عثمان بن الحنفية قال سالت ابا عبد الله عليه السلام انما ارسلناك بالبينات والبيان
 ابي البيت فقال نعم قال الله تعالى يقول طهر بيتي تطهر بها وطهر بيتي تطهر بها وطهر بيتي تطهر بها وطهر بيتي تطهر بها
 غسل عنده الشريف والاذني فظهر **مسألة** في فضل ما ذكرناه من الاغتسال وقيل لا يغتسل الا بوضوء ولا يغتسل الا بوضوء ولا يغتسل الا بوضوء
 ثم دعا بما ذكرناه ثم يدخل المسجد باي الحجرة الا حجرة من قبله وان لم يسطع اسلمه بيده وقيل به فان لم يكن استقبله
 كثير وقال لما قال من طاف بركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
 وكونه فاذ اخرج من طوافه صلى ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
 وكبر استحبنا ثم يخرج واجبا للشيء فيصنع عنه ما صنع يوم دخل مكة ويطوف بين الصفا والمروة سبعه اشواط يبدأ بالصفا
 بمخيم بالمروة على ما مضى صفة اذا فعل ذلك ففعل حل من كل شيء الا النساء ثم يرجع الى البيت يطوف به طواف النساء اسبوعا
 بدأ بالحجر بمخيم به فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
 عمار الصحيح من الصافي عليه السلام **مسألة** في فضل طواف الزبارة فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة
 القدر منى ما تقدم والنية شرط فيه كما هي شرط في طواف الزبارة فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة
 يجوز ان لم ينو الفضل الذي كما قوله تعالى وحدا من الا لبيد الله مخلصين له الدين والطواف عبادة ولا نه على نفسه الى
 النية لقوله عليه السلام لا تغافلوا في التبايع انما الامر ما فوضي لان النبي صلى الله عليه واله قال الطواف بالبيت صلوة فمما صلواته ولا يصح
 الصلوة الا بالنية اجابا **مسألة** في ما مضى من طواف الزبارة وصلى ركعتين سعى على الحج كما فعله يوم الفجر وهو
 وركن في الحج عندنا وبين الحج وهو خلافه انه هل هو مستحب او لا يكره في باب السعي بدل على جوبه زبارة على ما تقدمه ما رواه
 الشيخ في الحسن بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة
 بنينا السعي قلنا انه ذلك حتى خرج قال يرجع فبعد السعي ان هذا البر كرمي الحجاز ان الرمي منه والسعي بين الصفا والمروة فريضة
 عرفت هذا فقلنا انما الحلل لنا في دفع عند طواف الزبارة فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة
 بشرط الا فرج بعد الاشارة لانهم عليهم السلام علموا التحليل بطواف الزبارة والسعي ليرجع من السعي بين الحج وهو خلافه فخرجنا واجبا
 هو فرض لا يحصل التحليل الا به وهو في الموضع في التحليل فخرجنا واجبا ثم يصلي ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام فخرج من مكة فخرج من مكة
 عامه لا من افعال الحج كالسعي في العمر **مسألة** في ما مضى من طواف الزبارة وصلى ركعتين سعى على الحج كما فعله يوم الفجر وهو
 وهذا الطواف الذي يطوف النساء فرض واجبا على الرجال والنساء والحصان من الملبين وغيرهم ذهب اليه علماءنا اجمع اطلق الجمهور
 على انه ليس واجبا ما رواه الجمهور عن غايبه انما كانت طواف الذين طافوا بالمرء بين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طواف اخر
 ومن طريق اخر ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد قال قال ابو الحسن عليه السلام قال الله عز وجل ولطوفوا بالبيت الشريف قال هو طواف
 النساء وعن حماد بن ابي اسحق قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ولطوفوا بالبيت الشريف قال هو طواف النساء وفي الصحيح
 عن الحسن بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو امان الله تعالى به على الناس من طواف الوداع لرجعوا الى ما نكروا ولا ينبغي لهم ان
 بمسوا نساءهم يعني لا يجعل لهم النساء يرجع فطوف بالبيت اسبوعا اخر بعد ما سعى بين الصفا والمروة وذلك على النساء والرجال
فروع الاول طواف النساء واجبة الحج والمهر النبوة عند علماءنا اجمع ما وجوبه في الحج فقد تقدمه واما وجوبه للمهر
 النبوة فقد علمه رواه الشيخ عن احمد بن محمد قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن طواف النساء قال نعم وعن ابراهيم بن عبد
 الحميد عن غيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال طواف النساء واجب على كل مسلم ولو كان من غير طواف النساء
 الشيخ عن ابي خالد بن محمد عن ابي بصير قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن طواف النساء قال نعم وعن ابراهيم بن عبد
 الا نساءهم اعمر من غيره في سعة الحج ثم اراد ان يجعلها مفعلة فانه يجوز له ذلك ولا يلزم طواف النساء انما يلزم المهر مرة واحدة

في طواف النساء

لأن طواف النساء

نعم

كتاب الحج

٢٧٠

مع انه معارض يقول ابن عباس لا يبيتن احدهن وراء العنبر من منى ليل وعين الثانية بالقره لبقاء بعض الناس عليه وهو الرخى من
 النزاع **مسألة** فان ترك المبيت حتى جعله عن كل ليلة شاء الا ان يخرج من منى بعد نصف الليل يبيت بمكة مشغلا بالعبادة
 قال علماء فاعلموا ترك المبيت جعله من ترك ليلة من فاعلموا ترك الثانية لم يجز عنها شيء وجعل له ما لا غير لان
 ان يتفرق في اليوم الاول الا ان تغيب الشمس وهو منى فانه لا يجوز له التفرق بمجمل المبيت فان لم يبيت جعله شاء ثالثه وقال ابو
 لاشي عليه اذا ترك المبيت قال الشافعي اذا ترك المبيت ليلة واحدة وجعل عليه مدة وفيه قولان اخران احدهما بجعله دوما والاخر
 ثلثه موهل الدهر واجوبه لست بولان لنا ما رواه الجوهري عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال من ترك دنكا صليته
 وقديتنا ان المبيت نك ومن لم يبق الحاضه ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان قال قال ابو الحسن عليه السلام بعضهم عن رجل مات
 ليلة من ليل في مكة فذلك ما يقول فيها قال عليه ما ذمات فقلت ان كان نما حبة شاة الذي كان
 فيه من طوافه وسقط بركه لولاه لانه اعلمه مثل ما على هذا قال الربيع هذا منزل هذا وما احب بمكة وقال ثلثه من الغنم يبيت
 وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه عن رجل بان بمكة في ليلتي منى حتى اصبح فقال ان كان ما نأخاها فبات فيها حتى اصبح فليطعم
 دمه بغيره ولا يبارع في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن بعض من القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته ليلة من ليلتي
 منى قال ليس بشيء وقد شاء ومن سئل عن رجل قال لا يبيت الله عليه فانه ليلة المبيت منى من شغل فقال لا بأس قال الشيخ
 البخاري بخلافه وجعل احدهما ان يكون الرجل فبات بمكة مشغلا بالعبادة والناسك الى ان قطع الفجر فانه لا شيء عليه لا نقد
 وما رواه معوية بن عمار في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من ليلتي فم يزل طوافه ودعاؤه والشيء الدعا حتى يطعم
 الفجر فليس عليه شيء كان في طوافه الله عز وجل الثانية ان يكون قد خرج من منى بعد نصف الليل فلا شيء عليه ان كان الافضل
 الخروج حتى يبيت ما رواه عبد الغفار الخزاز في قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من منى برب المبيت قبل نصف الليل
 فاصبح بمكة وقال لا يصلي حتى يصل بمكة اذ يخرج من منى فخرج من منى بعد نصف الليل لم يضر شيئا وما رواه في الصحيح عن
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام لا يبيت ابا المشرق الا يبيت في بيت في غير ما صليته من منى فخرج من ليلتي فلا يبيت نصف الليل
 الا وان في منى لا ان يكون شغلا نك او خرج من مكة وان خرج من بعد نصف الليل فلا يبيت ان تصح في غير ما وفرد
 الشيخ عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي ابراهيم عليه السلام قال سالت عن رجل من ليلتي طاف المبيت بالصفا والمروة ثم رجع فليطعم
 عبده في الطريق فنام حتى صبح فقال عليه السلام عليه من شاء قال الشيخ ولا بنا في هذا الخبر ما تضمنه الحديث الاول من قوله الا ان يكون
 قد خرج من مكة لان ذلك الخبر محمول على من خرج من مكة وجاء غنم المبيت فانه يجوز ان ينام والحال هذه ما رواه في الصحيح
 محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن عليه السلام عن الرجل يزور فقام دون منى فقال فليطعم عبده المبيت فلا بأس ان ينام في الصحيح عن عبد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال من زاد فنام في الطريق فزاد بمكة فليطعمه وان كان قد خرج منها فليطعم عليه شيء وان اصبح دون
فروع الاول يجوز التعر في اليوم الثاني من ايام التشريق على ما ياتي فلا يجزى المبيت حتى يبيت فلا يجزى الكفارة عن الاصل
 بما لو اتم المبيت في الليل الى الثلث هل يجزى عليه ثلث شاء او شاء ان للشيخ قولان احدهما بجعله ثلث شاء لان الصاق
 او جعله ثلثا من الغنم والثانية بجعله ثلثا ان لا يجزى المبيت في الليلة الثالثة غير واجب بخلاف الخبر الذي عن الصاق عليه
 الى من غنيت النفس ليلة التفرقة وهو منى فانه لا يجوز له التفرق بمجمل المبيت تلك الليلة او يكون قد احضا الفداء
 الصبيد في اخره فانه لا يجوز له التفرق في اليوم الاول لان الله شرط الاتفاق **الثاني** ظهر من الاحاديث التي تلواها جوف الخروج
 من منى بعد نصف الليل قبل بشرط ان لا يدخل من مكة الا بعد طلوع الفجر لا كفارة لان المخاوذ عن النصف هو معظم ذلك
 الشيء يعلق عليه سنة وان من بات بمكة مشغلا بالعبادة وفي الليل الى الثلث لا شيء عليه فلو بات بغير مكة او بما غير مشغلا بالعبادة
 وجبت الكفارة **الثالث** الافضل ان لا يجوز من منى الا بعد الفجر ما رواه الشيخ عن ابي الصكي الكنانة قال سالت ابا عبد
 عليه السلام عن الرجل يبيت مكة ايام منى وانا اريد ان دور البيت قال لا شيء يفتق الفجر كراهية ان يبيت الرجل بغيره **الرابع**
 الواجب ان يكون ثيابه لا يجزى عنه شيء من السباغ الزايد على ثيابه الاوقات بها عملا بالاصل الثاني من المباح **مسألة**
 ويجوز له ان ياتي الى مكة ايام المني لزيارة البيت طوعا وان كان الافضل للمقام بها الى ان يفضلا ايام التشريق لانه
 لا يبيت الا في منى ما قدمنا وبطل على جواز ذلك الاصل الدليل تمامه ادلى على جوب المبيت بها وهو ما يكون ليل ومادروا الشيخ
 في الصحيح عن جليل بن دجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان ياتي الرجل مكة فيطوف بها ايام منى لا يبيت الا بها وفي

كتاب الحج

٧٧٢

بالحكم اذ انبأوا انها كانت بين فقال احدهما لصاحبه حفظا عليها منا عن ارجح ان كان يقوم الرمي هو والله ما بين طلوع الشمس الى
 غروبها ولا تدركه حتى كان هذا وقت من حجرة العتبة يوم النحر فانهم افغوا على ان وقت ذلك الرمي هذا ولا تدركه حتى كان هذا وقت
 في اليوم الثالث عند ايدي بني جندب في حجة الوداع وطريقه لا خطا فان ضلوا فافلتا واجزى مبلدا لان واجب الجهوران النبي
 ونحو هذا الوقت يعني بعد الزوال من الجواران الاجماع لا يفتق في ضوذه الخلاف نعم الاجماع ولعل جواز الرمي بعد الزوال
 لا على الشئ قبله وهو الذي فينا والذليل الذي كناه بزيل الخلاف فخل الرسول صلى الله عليه وآله في الجواران لدا ليل اخر
فروع الاول الافضل ان يحل الرمي عند الزوال ليزول الخلاف ولان النبي صلى الله عليه وآله كذا فعله قد كان عليه
 بناه في الافضل فلو كان الافضل قبله لبا واليه كذا لو كان مشا فاذل على ولو لم يكن الرمي عند الزوال لقول الصادق عليه السلام في
 عند من يدين بما راى الصبح من كل يوم عند الزوال **الثاني** الرمي بعد الزوال افضل من الرمي قبله في الاداء ورونا الضاعطة
 ما بين **الثالث** في الحلل الحار من الرضا والسبيل الرمي للبلل للصوة الحاصلة لهم من غيرهم وبديل عليه رواه
 الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس بان يرمى الحار بالبلل يصح بقض بالبلل وفي الموثق عن
 سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام ان خصم للمعبد الحار في الرمي بل لا يري على عطفه قال افضلنا من الرمي لغيره بل
 انما هو من عبد الملك الكوفي كان مشام حائفا فانهما الى حجرة العقب بطلوع الفجر فقال له مشام اي شئ احذنا في حنا فخر
 كنت اذ لقينا ابو الحسن مؤمنين عليه السلام قد رما الحار واخذت فطاب ففكر **مشام** والذين بين الجاهل واجب
 الرمي فلو ترك قبل الحجرة العقب ثم الوسط ثم الاولى عاد على الوسطي ثم على حجرة العقب وكذا لو بدأ بالوسطي رما الثالث
 بجزء الا الاولى ولورمى القصة ثم الاولى ثم الوسطي اعاد على القصة خاصة وبالحجزة بعد ما يحصل معه الترتيب هبله علما وانا
 وبر قال مالك والثشافى والحار الحار المصنوع عطا لا يجزئ الترتيب هو قولنا وجندب لنا ان النبي صلى الله عليه وآله رما بها في الرمي
 وقال خذنا عن مسككم وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قوله ولابد بالجزء الاولى ان قال ثم بعد ايضا افضل
 ذلك عند الثانية ثم قال ثم يمشي الى الثالثة والامرا بالاداء والعطف ثم يقض الترتيب ما رواه في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله
 في رجل رما الحار من كونه قال يجزئ على الوسطي حجرة العقب وعن من سمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رما الحار يوم الثالث
 قبل الحجرة العقب ثم الوسطي ثم الاولى قال لا خذنا رما في حجرة العقب ولا في الوسطي ثم حجرة العقب ولا في الوسطي ثم حجرة العقب ولا في الوسطي
 مبركا لشيء حتى ابو جندب ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من رما منكم بين يديك فلا حرج ولا نها مناسك متكررة
 في امر كنه منفره في وقت واحد ليس ببعضها ناهيا لبعض فلا بشرط فيها الترتيب كالرعي الذي لا يجوز عن الاول ان الحار يرد
 فغيره منسكا على ذلك لافهم فله بعض الشك وعلى بعض عن الثانية انه يبطل بالطواف **مشام** والشيء
 بين يدي من كل حجرة يسبح حصيا فلا يجوز الاخلال بحصا منها في هذه الحجرة علما وانا وبع قال الشافعي في صاحب الرمي هو
 احكم الزاين عن حار في الاخرى يجوز ان يقض حصا او حصا من ولا يجوز ان يقض اكثر من ذلك وبع قال مجاهد في
 ان النبي صلى الله عليه وآله رما في سبع حصيا ما رواه الشيخ عن عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام قال قد له وجرى في حجرة العقب
 حصيا ووقع حلة قال بعد هذا انشاء من ساعته انشاء من الغدا اذا اراد الرمي لا باخذ من حصا الحار وجوبا لا غاؤه بشرط
 وجوبا لا بد ان الحج احمد ما رواه في صحيحه قال سال طائفة من حبل في ذلك حصا قال صدقتم ان الله فذكر ذلك مجاهد قال ان
 عبد الرحمن لم يسمع قوله هكذا قال سعد جندب من الحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله بعضنا يقول كتب الله بعضنا يقول كتب الله
 يسبح فلم يثبتك بعضنا على بعض الحار يجوز ان يكون الترتيب كما يحصل العبد في ذلك وهكذا في الحار لا يثبت
 ان الترتيب في الجنب واجب هو يحصل بان يرمى الحجرة العقبى للشيء يحصل الحجة هو فيها من حصا او حصا من حصا ثم الوسطي ثم
 القصة وكل واحدة يسبح حصيا كامل النبي صلى الله عليه وآله الله عند يحصل الترتيب في اخل بعض الروايات في الثانية ناسبا
 بشرط ان يرمى اخل يرمى بعضها ما يسبح حصيا فاما في الاولى فليس في الاولى ما يسبح حصيا ثم في الثانية يسبح ثم رما الثالثة وفكر
 الا حلال الرمي على الاصل فلو كان السكوف في الثانية ما لورما ما يثبت فانه بعد على ما يثبت فانه بعد على ما يثبت فانه بعد على ما يثبت
 ثلاث ثم الثانية يسبح والثالثة ثم رما على الاولى ثم عاد على الوسطي والقصة ولورمى الثانية ثلاث ثم الثالثة اكمل الثانية
 ثم عاد على الثالثة وقال الشافعي لو اخل بحصا واحدة بطل الترتيب وجبت الاغاؤه على ما يحصل معه الترتيب ان الاكثر يجوز
 مقام الشئ مع المتساوي وبديل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن من سمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل رما حجرة العقب

في الرعي

بثلاث والثانية ببيع والثالثة ببيع قال بسيد برهق ببيع سبع فان رعى الاول اربع والثانية ثلث والثالثة ببيع قال
 برى جبر الاول بثلث والثانية ببيع وبرى جبر العنبر ببيع قلت فانه رعى جبر الاول اربع والثانية ببيع والثالثة ببيع قال
 بسيد برى الاول بثلث والثانية بثلث لا بسيد على الثالثة وعن علي بن ابي طالب قال قال ابو الحسن عليه السلام رعى الرجل الجمل الجوارح
 من رعيه لم يجزها عاذا واذا رعى ما يبد لها وان كان قد اتهم ما يبد لها وان رعى ثمانية ارباعا بنية عليها ولم يبد على ما يبد لها ان كان قد
 اتهم رعيه فروع **الاول** لو رعى ثلثا فصاعدا عن ثمن واحدة فليبد لها وان كان من الثلث لا يسقط وجوبها الا اذا
 الواجبنا يحصل بفعله وما رواه الشيخ عن عبد الاخلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل رعى الجمل بنية حبسا وقصد
 فليبد له قال ببيعها ان شاء وان شاء من النذر اذا اراد الرعي لا باخذ من حصي الجمل قال سالت عن رجل رعى جمل
 العقبة بنية حبسا وقصد حصا في جمل قال ببيعها **الثاني** لو علم انه قد اخل بخصا ولم يعلم من اى الجوارح هو فليبد له الثلث
 بثلاث حصصا يحصل الثمن بالكل للعدد في الجمع ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل
 اخذ احد وعشرين حصاة اخرى بها فرادى اذ لم يعلم من اين يفيض قال فليبد له جميع فليبد له كل واحدة بخصا وان سقطت من رجل
 حصاة فليبد له من هي قال بثلث من ثمنه بنية حبسا ببيعها قال فان رعى بنية حبسا فوعدت في محل فاعادها وان هلك ما قبل ان يات
 او حلتا فوعدت في الجوارح **الثالث** لو رعى برى ثلث ببيع حصا في سبع مرات فان رماها في بئر او اقل من سبع لم
 يجزها الا بعد ما رماها لان النبي صلى الله عليه واله رعى سبع حصا في سبع ومما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في الجوارح
 وما شابه افضل رعى الشيخ في الصحيح عن حماد بن محمد بن عيسى انه روى با جعفر الثاني عليه السلام رعى الجمل اربعا وعن محمد بن الحسن
 عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى الجمل اربعا رسول الله صلى الله عليه واله رعى الجمل اربعا وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي
 الجهم انه روى بالحنث الثالثة عليه السلام رعى الجمل اربعا وهو اربعا حتى ماها كلها وقال الثاني رعى في اليوم الاخر اربعا في اليوم
 الاولين ما شابه لان النهر يمتلئ بالرحم في اليوم الثالث فاذا كان اربعا مضى عقبة في رعي في اليومين الاولين يكون مقبلا والجمع
مثله ولو رعى في بئر الحصى في كفة وبأخذ منها وبرى التكبيرة عند كل خصا برعيها والمقام في ايام الشرب فان
 برى الجمل الاول عند بئره وبقعه ببيعها وكذا الثانية وبرى الثالثة مسددا للقبلة مقابلا لها ولا يقف عندها فلو اقل
 بشي من ذلك لو يكن عليه شي ولا تعلم فيه خلافا الا التوركة فانه قال ان ترك الوقوف في الداء اعلم شيئا وان اذ رعى كان احب
 لان النبي صلى الله عليه واله فليبد له فليكون لشكنا انه مندوب فلا يجزى الكفارة بركه **مثله** يجوز ان يرمى عن الحبل الجمل
 والمنى عليه والصبي من شبههم من اصحاب الاعذار للضرورة في الشئ في المحن عن معوية وعبد الرحمن بن الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا تكبر المبطون رعى عنها فاك الصبي برى عنهم وفي الصحيح عن النبي بن غار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل رعى من الجمل
 قال نعم يجل الى الجمل برى عنه وفي الصحيح عن رعا عنه بن موهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل رعى من الجمل رعى
 واذا رعى على العقوبة قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يقطع ان رعى الجمل فقال برى عنه وعن يحيى بن سعيد عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سالت عن امرأة سقطت على الجمل فاك رعى ولم يبد على رعى الجمل قال برى عنها وعن المبطون وعن ابي عن ابي
 الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يرمى من الجمل الى الجمل او يرمى عنه فليبد له فليبد له ذلك قال ترك في منزله وبرى عنه
 فالمرضى المغلوب طاعة قال لا ذلك بخلاف **مثله** تدبنا ببيعها برى ابا عبد الله عليه السلام في الجمل الثالث في كل يوم فلو
 رعى يوم بعض الجمل وجميعها اعادة من الثلث لثانتي فلو كان احدهما ان يرمى كل يوم مرة الاول والاخر والثاني ان الجمع
 كاللوم الواحد على القول الثاني ببيعها ببيعها **الاول** ان والثالث ما فاته قبله وعلى القول الاول ما يسقط بقوات وقته فبجها
 احاديها السقوط لنا انه يجب عليه رعيه من هذه الاربعة ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل فاض من جمع حتى انتهى الى صفة عرض لعله يرمى على غائب الشمس قال برى اذا اصبر من من لم يات به والاخرى
 التي يصح فيها الفرق بينهما يكون احدهما بكرة وهو الامتن الاخر عند ذل الشمس عن بزيها الجمل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل رعى في الجبل في اليوم الثاني فظل فليبد له في اليوم الثالث لافاته ولا يبيع عليه بركه فلو ان الشافعي بالسقوط انه
 رعى يوم من ايام الشرب في مكان من دابة في الشمس كما في يوم الثالث لانه لو كان غير جمل ودخل في اخره في اليوم الاول الى الثاني
 واذا قال لوقت الجمل وسقط الفصل الجوارح ان يجمع ان يجمع الوقت لولا ما رواه عن جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه واله رضى الله
 ان يرمى كوا المبيت بنية وبرى ما يرميها الغنم ثم رما ببوله لانه لو كان محروما لما سوغ له ان يرمى في ارضه فلو كان

کتاب الحج

[illegible]

الى موضع او يزورنا فاما اذا خدنا حاله فنبهنا لم يلزمه المقام جانا لان قد برخص النجس فلم يلزمه بعد ذلك المقام فلو كان
 هذا وان يمتنع هل يلزمه من المقام لا الوجه عليه الزور ولا يلزمه البيوت ولو قبل الزور لدخول وقت الرمي كان
 الواجب من نفي الاول فليس له ان ينفي لا بعد الزوال بل قلنا ثم هو مخير من الزوال الى النضر في وقت ما دخل فاما
 غير ما لا يمتنع على ما قلناه ويجوز له ان يدخل ما عدا قبل الزوال ثم يدخل بقله لان الشارع لا اعتداه ولو كان
 عليه بغيره ولو نفي النضر لثاني جاز له ان ينفي متى شاء قبل الزوال فيكون بعد الرمي **الحاشي** يجوز ان ينفي
 في النضر ان يمتنع عليه ويقدم جانا لان المخرج غير مخصوص بغيره دون اخرين على ما قلناه ولو كان معونه من غير النضر
 عن ابي عبد الله عليه السلام اذا نفي في النضر الاول فان شئت ان يقيم بكم تنبئ بخلافه في الصحيح عن جابر بن ذرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس ان ينفي الرجل في النضر الاول ثم يقيم بكم **الحاشي** ينبغي للائتمان ان ينفي قبل الزوال
 في النضر الاخير يصلي الظهر بكم انفسه الوفاة الشيخ في الحسن عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 يصلي الايام الظهر بكم النضر بكم عن ابي نوح قال كبر الى البطحاء فلا خلفوا علينا فقال بعضهم ان النضر اليوم الاخير
 بعد الزوال افضل قال بعضهم قبل الزوال فكتبنا على ان رسول الله صلى الله عليه واله الظهر والعصر بكم فلا يكون من الايام
 نفي قبل الزوال **الحاشي** لا بأس ان يقيم الاثنان بمنى بعد النضر لانه فرع من زاد الناسك وراه الشيخ عن الحسن السرخسي
 لا يعبده الله عليه السلام في المقام بكم بعد ما ينفي الناسك اذا كان قد قضى نسكه فليقيم ما شاء فليذهب حيث شاء اذا عرفت
 هذا فانه يجوز له بعد قضاء الناسك ان ياتي ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ابي يقول لو اني لم يبق
 الى نضر من منى ما دخل مكة اذا ثبت هذا في النجس ان يعود الى مكة لطواف الوفاة **الحاشي** قلنا انما يجوز له ان ينفي في
 النضر الاول ثم يقطع عند حى الجمار يوم الثالث من ايام التشريق بلا خلاف اذا ثبت هذا فانه ينبغي له ان يذهب الى النجس في
 اليوم منى وذكره الشافعي وقال لا يهرق فيه اثر بل ينبغي ان يطرح او يرفع الى من ينجل **الحاشي** ولا ينبغي للهاج ان يصلي في
 مسجد النجس فيكون كان رسول الله صلى الله عليه واله مسجد عند المنازة لله في وسط المسجد فوقها الى القبلة نحو من ثلثي فاعا
 وعن منى وبارها مثل ذلك في استطاع ان يكون مصلاه فيه فليصلي في مسجد النجس ان يصلي في مكان منى وراه الشيخ عن معوية
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى في مسجد النجس وهو مسجد وكان مسجد رسول الله صلى الله عليه واله على عهدك عند المنا
 الزية في وسط المسجد وغرفها الى القبلة نحو من ثلثي فاعا عن منى وبارها مثل ذلك في استطاع ان يكون
 مصلا في فيه فاعا صلى في المسجد وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام بل صلت في مكان في مسجد في اصل النجس و
 النجس في مسجد النجس لان منى كل جبل يمتنع فيها كان هذا المسجد في مسجد النجس **الحاشي** ينبغي ان ينفي
 باله المحرم ينزل ثم يصلي في مسجد مسجد رسول الله صلى الله عليه واله ويشرب فيه قبله ولا يتركه على فناء وليس للمسجد
 السوا ما النجس اليوم المحصب هو الزوال المحصب الاستراحة فيه قبله اقتداء برسول الله صلى الله عليه واله ولا خلاف في ان
 الله صلى الله عليه واله انزل به وراه الجمهور عن ابي نوح قال كان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويصلي بغيره وذكره
 عن الرسول صلى الله عليه واله في مكة بنينا قال قال ابو ابي ارفع لو ما من انزل ولكن صرت فيه قتلته بغيره بالابطح ومن طرقت النجس
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نفي الى النجس في النجس وهو البطحاء فنبأ ان ينزل
 فليقل فان ابا عبد الله عليه السلام قال كان ابي ينزلها ثم يدخل فيدخل مكة من غير ان ينام فيها قال ان رسول الله صلى الله عليه واله
 انما نزلنا حيث جانا لئلا يمتنع مع اخيهما عبد الرحمن بن النضر عن ابي عبد الله عليه السلام انما نزلنا حيث جانا لئلا يمتنع مع اخيهما عبد الرحمن بن النضر
 من يومه اذا عرفت هذا فالنصب في النجس في النضر الثاني ما من نفي النضر الاول فلا روى بن ابي نوح عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام انه سئل عن النجس فقال كان ابي عبد الله عليه السلام ينزل الا يطح ثم يدخل البيت من غير ان ينام الا يطح فقلت لماذا ينزل
 في يومين جلين في النجس قال كان ابي عبد الله عليه السلام ينزل النجس قبل ان يدخل وهو في خطب وحرك اذا ثبت هذا فقد خالف العلماء
 في انه هل هو نكاح ولا التحق بالانكاح لانه انما نزلنا حيث جانا لئلا يمتنع مع اخيهما عبد الرحمن بن النضر عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه ان عتبة بن ربيعة في النجس في النضر الثاني ما من نفي النضر الاول فلا روى بن ابي نوح عن ابي عبد الله عليه السلام
 انما هو من نزل رسول الله صلى الله عليه واله عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه واله في النجس في النضر الثاني ما من نفي النضر الاول فلا روى بن ابي نوح عن ابي عبد الله عليه السلام
 من شاء منكم ومن شاء لم يتركه وقد ذكر من طرقنا الحاشي ما يدل على عدم وجوبه ولا خلاف في انما نزلنا حيث جانا لئلا يمتنع مع اخيهما عبد الرحمن بن النضر

ۛ الوضوء

وہ

في تحريم لبس الخفافين

الرقبة الى لا يمكن غشها وان السد في اللبس من لبس الخف فقام مقام الكدر وكذا في سقوط الغنمة وعن احمد بن حنبل بالفتح
 لان النبي صلى الله عليه وآله قال من لبس الخفين فليس له من الجوارح الا ما اراد من الجوارح الا ما اراد من الجوارح الا ما اراد من الجوارح
 لبس الخفين ان يبعد عليه لولا غير الا ان الاذوار واللبس لبس لان يجعل لذلك ذمرا ولا عورة وكذا ابن بابويه عن يونس
 موقوف قال قلنا لا يبعد الله عليه من الحر شدا لهما وسطه فقال نعم وما خرو بعد نفقته في واثير في صدر غنمة قال كانا
 ابي عبد الله شدا على بطنه بقبعة تدوي فانه ثما مجة ومثال سبيل الاعرج عن الحر يضع عصا الفريضة على ساكنا استسقى قال
 نعم **السائل** ان الخفين في المنع من لبسهما مع القميص من اللبس وجواز مع عدم لانه يمنا وما رواه الشيخ في الصحيح عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال راى محمدا كثر غلاما فلم يكن لثقلان فله ان يلبس الخفين اذا اضطر الى ذلك الجوز
 بلبسهما اذا اضطر الى لبسهما **السائل** يجوز له ان يبعد اذن عليه لانه يحتاج اليه لشر العورة فباح كاللباس المباح ويبعد
 الخفان قال ابن عبد البر اجمع فقام الاضطرار على ان الخفان يلبس لهما متفردا وهو وما خروهم ثابت هذا فان امكان لبس
 بعضها في بعض لا يبعد لانه خارج الى عقد وان لم يثبت عقد للضرورة وكذا الجمهور عن ابن عباس قال خصني رسول الله صلى الله
 عليه وآله بالحر في الخفان ان يلبس اذا كانت فيه نفقة وقال ابن عباس واقفوا عليكم نفقاتكم وخبر الخاتم والخفان والحر
 الخافه ما ندعو الى شدة فجاز كعقد الاذوار ولو لم يكن في الخفان نفقة لم يجر عقده لعد الخافه **السائل** يجوز للمرأة لبس
 الخفان اجماعا لانها عورة وليس كلبس الرجل ولا تعلم فيه خلافا الا قول ثاوي للشيخ لا اعتدابه وكذا يجوز لها ان يلبس لعل له
 كانت خافضا اجماعا لثبوتها من الدم وكذا ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام ان لبس المرأة الحر
 الخافض تحت ثيابها **فرع** الخفان الشكل لا يلزم اجتناب الخفان لمدن في الذكر والوجبة لذلك **الشيخ** لا يجوز للمرأة
 لبس لفافين ولا شيء من الخفان ما لم يجر عاده حتى يلبس قبل الاذوار والتفادان في الاصل شيء ليجل النساء بالفتنة فحاشي يظن
 لاذن ليزول على الساعد من البرد ولبس النساء قد ورد في لبس المرأة الخفان والفسك والمسك بفتح الهم والتبر
 المتبرعة المفضوحة والكاف سورة من زبل وناج وكذا ابن بابويه عن محمد بن ابي الخلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام
 كره للمرأة البرقع والتفان **الشيخ** قد بينا لا يجوز لبس القبا لا اذا لم يجد الاذوار فلبس مقلوبا ولا يهل بدنه في
 القبا القبا ولا يلبس عليه بل يلبس مع وجوده لا ان اذنه عليه علما وقا وبه قال ابو حنيفة وقال مالك و
 الشافعي عليه السلام لما تقدم من جواز لبس القبا عند عدم الاذوار وان القبا لا يلبس الا باليد فلا يجب على الغنمة كالغنم
 منسجمة به حتى يبر الشافعي ما رواه البيندان النبي صلى الله عليه وآله عن النبي عن لبس الاقنية ولا نه محبط لبس الحر على العادة
 في لبس غنم النساء كلبس الجوارح يقول بوجوب الحديث ويخصه بما تلوناه من الاحاديث بالمكنة او من انه دخل
 به في مكنة وقبائهم باطل للنقص بالوصول **الشيخ** **السائل** في الطب كمثل ان الطبيب يخرج على الحر
 وهو قول غلاما **الاشهاد** لان النبي صلى الله عليه وآله قال في الحر الذي في ذنبيه ناقصة لا تمس بطب غلاما مع الطبيب
 لاجل حرمة كان منع الحي اول من طرأ في خاصته ما رواه الشيخ عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله الله قال لا يمس الحر شيئا
 من الطب في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس الحر شيئا من الطب الا في الجارية لا يلبس منه من ثيابي من
 ذلك فليست بعد ما صنع بقدر سعة يعني من الطعام وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل
 ثم لم يفتوا قلوبهم حقوق الرجل الطبيب لا يارض ذلك ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 اصابته وهو محرم قال فقلت لا يبعد الله عليه السلام ان الطبيب الذي يبايحه وصف له سقوط فيه منك هال اسقط به **فرع**
 لو كان المحرم يمس بلباسه لكان فورا لا يجوز ان يمس الطبيب صلا لا في غنمة ولا في جنونه لما تقدم **كثير** الطب ما
 مضى فلبس ما يمس كالمسك والصبغ الكافور والزعفران وماء الورد والادما الطبية كدهن البنفسج والورد وبنفسج
 الورد وسكون الورد وهونك احرافا يوجب على قنور شجرة يوجبها ويوجب وهو شبه الزعفران المسحوق يوجب من الهمين طبيا والريح
 اذا عرفت هذا فقد اختلف علما في حرمة لبس الطبيب في الثياب التي يلبسها في حرمة شدة واكل طعام يكون فيه المنك
 والعنبر والزعفران والورد والكا فور فاما هذا من الطب بالبرك من مكره ولا يمس حنانيا ان لم يمس في الخلق
 بالاول وقال اكثر علما ان الطبيب على خنك في اجناس حرام واختره الشيخ ايضا في المبطون والخلطها خنك اجناس المسك
 والعنبر والكا فور والزعفران والورد وقد اختلف في الخنك في اجناس حرام الا انما اخرج الشيخ رحمه الله ما رواه معاذ بن عمار

عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس الحر شيئا من الطب الا في الجارية لا يلبس منه من ثيابي من ذلك فليست بعد ما صنع بقدر سعة يعني من الطعام وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ثم لم يفتوا قلوبهم حقوق الرجل الطبيب لا يارض ذلك ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام اصابته وهو محرم قال فقلت لا يبعد الله عليه السلام ان الطبيب الذي يبايحه وصف له سقوط فيه منك هال اسقط به

دے تجریا الطیب

VAD

[illegible]

کتاب الحج

[illegible]

[illegible][illegible]

کتاب الحج

۲۔ فغطی الرأس



الحجاج قال سألت الحسن عليه السلام عن المرأة تكون عليها الخلل من المسكة والقرطاس من الذهب والورق بحجر فيه وهو عليها فوجدت
كانت لبسة بيضاء عليها انثرت من الذهب والفضة فتركها على ما كان عليه فوجدت لبسة من غلظت لظهور الرجال في منزله ومبناه وقبورها
باب يومه عن الحسن عليه السلام قال لا بأس أن يجر المرأة في الذهب والفضة وليس بكم ولا بأس أن يجر المرأة في الذهب والفضة
لأنه على ما كان عليه فوجدت لبسة من غلظت لظهور الرجال في منزله ومبناه وقبورها
باب يومه عن الحسن عليه السلام قال لا بأس أن يجر المرأة في الذهب والفضة وليس بكم ولا بأس أن يجر المرأة في الذهب والفضة
لأنه على ما كان عليه فوجدت لبسة من غلظت لظهور الرجال في منزله ومبناه وقبورها

کتاب کی

[illegible]

بے عظمت الناس

[illegible]

بے اختیار الشکر کا

اور رضا حضرت بابا نجار و نجاران کا بیٹے اور علی نقیؑ کے

محمدنا

في شجرة قبل الألف

V 95

[illegible]

۱۰۰ شجره قطع شجره احمر

۱۱ فکر و محضر در مباحث الهی و فلسفی از علامه محمد باقر

۱۰. نہ اتھری قطع الشجر

۱۲۸

في تحريم الصيد

١٠٣

فكل من انكسره وجبت عليه العقوبة فلا خلاف الا في ان انكسره متعلق بقاءه لا بغيره **فروع الاول** لو دل الحرم محرما على
 صيد فقتله وجبت على كل واحد منها فدا ما مل وجب قال الشيخ سجد جيبه **الحكم** الرأى قال احمد عطاء وخاد بن ابي شيبة الجراء
 بينهما وقال مالك والشافعي جزاء على الدال ان كل واحد منها ضل محرما لا يشاكره الاخر فنهى بالفضل الكذا له والقائل القتل فوجب
 على كل واحد منها عقوبة كما لو كان كل واحد منها ضل فلا يفتقر به العقوبة الكاملة لو انفرد وكذا الواسع الضل الاخر لان المتضمن
 لا يخرج بالانقضاء عن مقتضا اخراج احدى من الواجب جزاء المثلث هو واحد فيكون الجراء واحدا والجواب بين الملك فنهى وما لا شافعي فنهى
 سبق **الاحتجاج الثاني** لا في بين المدلول عليه ظاهرا او خفيا لا براه الا بالادلة عليه قال الشيخ رحمه الله وبه قال احمد قال ابو
 حنيفة ان دل لا باطله وجب عليه الجراء وان كانت الدلالة ظاهرا فلا جزاء عليه انه يصيد عليه الحال انه دال فنهى له التمس **الثالث**
 لو كان المدلول دال الصيد قبل الدلالة والاشارة فالوحي لا جزاء عليه لانه لو كان سببا في قتله وكان هذا في الحقيقة لا يوجب له
الرابع لو قل الحرم ضل عند ذنبه الصيد كما لو ضل على الصيد فقتله غيره فقتل الصيد فنهى فلو كان له لا ضمان
 عليه لانه لو بدل عليه بدل عليه ايضا ما رواه الجوهري في حديثه قال ابن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول اننا باغاه منا
 لغيره منا غير الحرم فنهى انما يراون شيئا من غيرنا فادخلوا في حرمنا فادخلوا في حرمنا فادخلوا في حرمنا فادخلوا في حرمنا فادخلوا في حرمنا
 وفي لفظه ما كان في الصناعات فانه يتركون فقلنا ان شئ منكم يكون فلم يحرم في **مسئلته** لو كان الدال محرما والمدلول محرما
 في الحل فالحل كله على الحل الدال ولو كان في الحرم وجب على الحرم جزاء كما لو كان على الحل لان الصيد في الحرم ولو كان الدال محرما
 والمدلول محرما او محلا في الحرم وجب على كل واحد منها جزاء كما لو كان الصيد محرما في الحرم والحرم عتق في الجبال لغيره
 ضا بالدلالة على الحل فنهى من يخصص الحرم الدال بالقتل لكن الشخص على الاصل وهو ما لا يثبت ما لو دل الحرم محلا على
 الصيد في الحل فلا ضمان على احد منهما بل خلاف لان الصيد في الحل لا يضمنه الحل بالانكشاف فالدلالة او لو كان المدلول محرما
 قال مؤلفنا على محل الدال ما قلناه وعنده فترد ونشأ من كونه ضل محرما لانه ان على محرما فكان كالمشارك **مسئلته**
 لو اذاع الدال الصيد سلا ما قتله به قال الشيخ رحمه الله ليس الاحتياط فيه من وقال مؤلف من الجوهري عليه السلام انه كان له عليه سواكا
 المشا ما لا يثبت قتله الا براه او اذاعه وهو مستغن عنه كان بغيره ومعه ومعه وقال ابو حنيفة ان اذاعه ما هو مستغن عنه لو يفتقر للمعاري
 لو اذاعه الله ليشملها في غير الصيد فنهى ما فلا ضمان على الغير ولو اذاعه الا الاغارة لا للصيد غير محرمة عليه فكان كما لو سفل عند
 ذنبه الصيد فنهى له القائل **مسئلته** صيد الحرم بغيره بالدلالة والاشارة كصيد الاخر مرثا كان الدال في الحل وفي الحرم
 بغير الجوهري لا جزاء على الدال في الحل والجزاء على المدلول وصرفنا ان قتل صيد الحرم حل على الدال فنهى بالدلالة كما لو كان في الحرم
مسئلته لو ضا الحرم صيدا له بملكه بالايجاع في الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال انك عن علي بن
 الحمر قال لا يؤخذ ولا يبرأ الله تعالى يقول ومن دخل كان منا اذا ثبت هذا فلو تلف به كان حله جزاء لانه سببه الا ان كان في مكان
 عليه ضمانه ورواه الشيخ عن ابي سعيد الكاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من صيد شئ من الصيد حتى يخرج من ملكه فانه اذاعه
 الحمر وجب عليه ان يخطئه ان لو يفتقر منه يدخل الحمر وقمانه الدال وفي الصحيح عن بكر بن اعين قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن رجل اذاع
 خطيما فادخل الحمر فمات القطيع في الحمر فقال ان كان حبل دخل على سبيل فلا شئ عليه ان كان امسكه حتى مات فعليه لغيره ما لو كان
 الصيد في منزله فانه يجوز ان يذبحه لا يبرأ ملكه عند الاصل فاما الملك على ما ذكره والمانع وهو حصول الصيد في الحمر فنهى
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لو كان عند الرجل من الوحش فاهله او من الطير فاهله وهو في منزله
 قال لا بأس **مسئلته** لو ذبح الحمر كان حراما لا يجل اكله للحرم لا للحل بغيره منه يجر اكله على جميع الناس واليه طاعة الناس
 وبغوا الحسن البصري وما رواه مالك في الاذاع والشافعي والحنفي واحدا وصحاح الراى قال الحكم والثوري ابو ثور والناسرا كلوه قال ابو حنيفة
 وقال ابو حنيفة في ذبحه واثوب السجستاني اكله الحلال حكمي عن الشافعي قولهم انه يجل فنهى الاكل منه لانه حرام عليه بغير الحمر الاخر
 وحق الله تعالى فلا يجل ذبحه كالجو وبه ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن وهب بن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال اذا ذبح الحمر الصبي
 باكله الحلال والحرام هو كالبهائم واذا ذبح الصبي الحمر فهو ميتة حلالا بغيره وجرم من اكله عن جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام يقول
 اذا ذبح الحمر الصبي غير الحمر فهو ميتة لا باكله محال ولا يحرم واذا ذبح الحمر الصبي في حرم الحمر فهو ميتة لا باكله محال ولا يحرم اكله
 الله بان الذبح حراما الاكل فلا ضمان من ذبحه السارق اذا ذبح الخبيث في ان من اباح ذبحه كان غير الصبي باكله الصبي كالحلال و
 الجواب عن الاول والعرق لان الحريم هنا الحق الله تعالى فكان كالبهائم بخلاف السارق وعن الثاني انه غير الصبي بخلاف ذبحه باكل الحمر

۲: شجرہٴ اکل البصید

انہیں

کتاب الحج

البصر عليه السلام ما هو بغيره ومثل صبيته في كل محل فرج فيها صبيداً غاضباً حتى دخل الحرم فأتى فيه قلبه فدل عنهم من القياس قالوا فما شأنه
 ذلك شيئا بشئ قال الشيخ رحمه الله هذا الذي جاء في الرواية من أن قوله عليه السلام ليس عليه شيء برديني للمعاني أنه يكون ناسا أو جاهلا ولا لقط
 كفارة شيء وكذلك قال في الحديث في الاستغفار في جميع قوله عليه السلام ليس عليه شيء يقتضي من الغفلة أن خلاف ذلك مكروه وليس ما يقتضي
 به الغفلة كما يقتضي لو فعله في الحرم فقد خرج بذلك في الرواية المذكورة أن كانت الكفارة لا من ضرورة الله تعالى في زوال الكفارة مع ما قلناه
 ورواه الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كنت في محل فخطت صبيداً فيها بينك وبين البريد إلى الحرم فأتى عليك جزاءه فان قاتلته
 أو كفرته فقتله بصلته لا عرفته فقتله لا عرفته الكفر اقتضى حلا الأخت بالوارث ما الكفار على الاستحباب نعم إذا أصابه دخل الحرم فأتى فيه فقتله
 لا شك **مسألة** ما خلفت علما وفاق في محرم الصيد للمحل فيها بين البريد وبين الحرم فقال الشيخ رحمه الله وجوز ابن إدريس رحمه الله عليه السلام
 يقتضي ذلك ما إذا كان من معارضة كون الصيد في الحرم وكون الصبيد كونهما الصبيد والشيخ رحمه الله ما رواه في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال إذا كنت محل في محل فخطت صبيداً فيها بينك وبين البريد إلى الحرم فأتى عليك جزاءه فان قاتلته فقتله بصلته لا عرفته الكفر اقتضى حلا الأخت بالوارث
 عندك قول ابن إدريس رحمه الله عليه السلام في الاستحباب **الصفحة** **كتاب النسيان** **باب ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة** **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة
 كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة
 عن ابن عمر رحمه الله قال إذا نسي ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة
 قبل ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة
 بغير ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة **مسألة** ما إذا نسي ما كان عليه من الصلاة كآفة على أن الوطئ حرام على المحرم حال الصلاة
 ولا يجوز ولا يكون ولما في النكاح ولا يكفل فيه سواء كان رجلا أو امرأة ذهبا إليه عما في الجمع وبه قال على أبي عبد الله رحمه الله بن عمر
 وزيد بن ثابت من تابعين سعيد بن المسيب كمان بن دينار والزهري وبه قال في الغفلة ما لا شك في التأني في الأوامر التي أوجبها الله تعالى
 عن ابن عباس جواز ذلك فيه قال أبو حنيفة والحكم لنا بأمره الجمهور عن ابن بن عثمان وعن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا ينكح المرأة ولا ينكح ولا ينكح من طريق الخاصة وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن شاذان عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرمان تزوج
 ولا تزوج فان تزوج أو نكح محله فمحرما طاهر لا يفسد ذلك ما رواه الشيخ عن ابن شاذان عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس للمحرمان تزوج
 فخرج المفضل فاستقبله فقال لما قال قلت أدركت أن أصنع شيئا فلم أصنع حتى أمرنا أبو عبد الله عليه السلام فادركت أن يصح من الله فخرجي
 وبقيت بغيري في حرمي فقال لك كانت ودخلت من ذلك فقال هذا الكلب على الباب فدخلت من ذلك فادركت أن يصح من الله فخرجي
 بصرا أن أمرته فلو لا أنصر عن ذلك ففعل لم يضر فليقبل وليس له أن يخطئ من ذلك قبل عقد الاخلال وبه قولنا مثل ذلك ولا يكره
 وأراد أن يزوج وهو يدل على أنه لم يفعل قبل في الأوامر لأن الأوامر عبادة يحرم الطيب يحرم النكاح كالعذر الشيخ أبو حنيفة لما رواه
 عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله تزوج ميمونة وهو محرم ولا يخطئ بذلك الاستقناع قال الشيخ رحمه الله لا يكره كثيرا بالجمهور
 والجمهور عن الأول أن يزيد بن الأصم روى عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله تزوجها حلالا وبأنها حلالا وانت شرحت في الظلة التي بناها
 فيها وعن ابن أبي عمير قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله ميمونة وهو حلال وبأنها حلالا وكنت انت الرسول بينهما إذا ثبت
 هذا فخذ الحديث والى من حديث أبي حنيفة لأن ميمونة صاحبة لثمة وهي أعلم من ابن عباس أنه تزوجها وكان أبا رافع كان السفيها بينهما
 فهو أعلم من ابن عباس في هذه الأصول ولأن ابن عباس كان صغيرا لا يثبت في حقايق الاختصاص لا يثبت عليها فإمرها فهو محرم وليس يجوز
 محلا والى ما وضع مع ذلك فقد أنكر عليه جماعة قال سعيد بن المسيب هم ابن عباس لما تزوجها النبي صلى الله عليه وآله الاخلال لا وضاعفا
 قول ابن عباس مجابا أحدهما أن يكون النبي صلى الله عليه وآله تزوجها في الشهر المحرم وفي البلد المحرم فأنه يصدق عليه المحرم كما قالوا فلو
 ابن عثمان الخليلي رحمه الله التائه أن يكون تزوجها وهو حلال في شهر المحرم والتزويج وهو محرم وأما الوجه هذا الحديث كان حديثا أولي به
 قول الرسول صلى الله عليه وآله وهذا قول ابن عباس حكاه مثل الشيخ في الله عليه وآله ولو ثبت كان القول مقبولا على الفعل **الكتاب الثاني**

عبدالرشید

کتابخانه

[illegible]

بے تحریک الجداول

[illegible]

وَحَجَرِ الْبَيْتِ

[illegible]

فقدوة الثالثة لو لم يكن معه من الماء كفيه لم يغسل يديه وعقل الطهارة وعقل الطهارة لها بدل فلو امكنه قطع وانحدر
الطهارة فغسل يديه وتوضأ بالماء **مسألة** لا يجوز له شراء الطهارة لاشبهه لا بد منه من التيمم الاكل لا من الشراء او قد لا يقصد به
الاستعمال بل قد يقصد به التجارة وكذلك ان يشترى من الخبث والخبث لا بد منه من التيمم الاكل لا من الشراء او قد لا يقصد به
مسألة وانما يجب الغسل في الاستعمال الطهارة فلو استعمله ناسا او باعها فلا يجرى له ركعتين عليه فدينه اليه علمنا وبقوله قال الله
وقال ابو حنيفة ما لك بالركن الذي عليه الكفارة وعن احمد والشافعي انما رواه الجهمي ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فاعطاه
لموهبته بالحبوب فقال يا رسول الله احرم من علي فله فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم انك تجوز الغسل الصغرى ولم يهره بالغسل
ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال من اكل عذرا متعبا او ملأ ما فيه طيبا لم يجرى له ركعتان
ناسا فلا تنقض عليه في الغسل من غير ان يجرى عن معاصيه بن غار عن ابي عبد الله قال لا بد من غسل من الطهارة وما هو بغيره قال
بطل يديه ويدي في غيرهما في الغسل من غير ان يجرى عن معاصيه بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بد من غسل من الطهارة وما هو بغيره قال
منه وانما يصح فقال اذا غسنت من مناسكك اودت الخرج من مكة فاسمع منهم ثم تصليهم فيكون بذلك ولما دخل طيالك في احرامك
فما لا تعلم وقد انسخ في الصحيح عن معوية بن غار عن الصادق عليه السلام قال لا تمس ثوبا من الطهارة فتحرره الا من اذن من واتى الطهارة
على انقطاع من الحج الطهارة ولا تمسك طهارة من التيمم المتعذرة فانه لا ينبغي للحرم ان يخلو في روج طهارة واتى الطهارة فادرك من اقبل في
من ذلك فليست له بقدر ما صنع بقدر سببه بينه من الطهارة وهذا ان الحد ثاب لا ثاب ان الاخير لئلا يعلو على جوارحه لئلا يخلو على
الغسل في وجوبه والظاهر الى الاستعمال في بدل عليه قوله عليه السلام في ثبوت من ذلك فانه يفرق بين من كان من الطهارة في ذلك وكان السوء بوجوب التكليف في الغسل
ولان الحج عبادة شريفة يجب فيها ما كفارة فكان في محظوظاته ما يفرق بين من كان من الطهارة في ذلك وكان السوء بوجوب التكليف في الغسل
بمن وسوءه كالحق الشريفة بليل الاطفا والحوالي مع ثبوت الحكم في الاصل قد سلف **الحاشية الثالثة فيما يجب الاكل في الحرام**
قد بينا انه يحرم على الحرام استعمال الادوية الطهارة الاخرى من استعمالها وجعل عليه مشاة رواه الشيخ رحمه الله في الصحيح عن معوية بن غار
وعمر كانت به قرعة فدلواها به من شيعته قال ان كان منه بجباله فليطهرا ومكسب وان كان به فليطهرا مشاة ثم يفرق لكن معوية بن غار
الى امام وهذه الرواية يدل على وجوب الكفارة وان اضطر الى استعمالها وجب عليه التيمم رحمه الله ونحن فيها من الموقوفين ويمكن ان يفسد
استدلالنا الشيخ رحمه الله بهذه الرواية لما رواه معاوية بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام قال انك قبل الدواب كلها ولا تمس ثوبا من الطهارة
ولا من اذن في احرامك واتى الطهارة فادرك وامسك على نفسك من التيمم الطهارة ولا تمسك من التيمم المتعذرة فانه لا ينبغي ان يخلو في روج
طهارة من اقبل في ثبوت من ذلك فليست له بقدر ما صنع بقدر سببه بينه من الطهارة وهذا ان الحد ثاب لا ثاب ان الاخير لئلا يعلو على جوارحه لئلا يخلو على
الشاة اذ كل من وجد فيه وجوب الشاة اذا ثبت هذا فان الكفارة يجب لو فصلت ذلك عما لو فصلت ثابا لم يكن عليه شيء **البحث الرابع فيما يجب في غيبة الرأس والتظليل**
وكذا لو ظلل على نفسه حال سببه فانه يجب عليه الغلبة عند ما قد غلبه بعض الجهور وقد سبق يدل على وجوب الغلبة انه تفرق
بمحظوظاته في الغناء كما لو غلبت اسد ومارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الظل المحرم من
مطار ومنه فقال لا يرى ان يظله بشاة بن يمينه وفي الصحيح عن علي بن جعفر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الظل المحرم فقال نعم وعلمنا
الكفارة قال فرأيت عليا عليه السلام ان يظله بغيره من الكفارة الظل وعين ابيهم الذي محمود قال قلت للرضا عليه السلام المحرم بطل على محله
وفكر اذا كانت الشمس المطر يضر به فانهم قلت كما الغدا قال شاة **مسألة** ولو فصلت ذلك للحاجة والفقر وجب عليه الغلبة
ولا يتردد محظوظاته في الغناء كما لو غلبت اسد ومارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الظل المحرم فقال نعم وعلمنا
يظن وان قصر في الماء او حله ما يضره او ستره بستره في ذلك لو فصلت ذلك ناسا اذ اذا ذكر ولا شيء عليه فانه يدل عليه ايضا ما رواه
الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم غطا راسه سببا قال بلغ الغنا عن راسه يلى لا شيء عليه **البحث الخامس في كفارة الاكل**
والاصل فيه التيمم والافاء قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم
صبا او صدقة او نكاح او زواج او غيره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الا ما اذن الله لكم
مسكين نصف صاع ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بل الذي جعل في شعر البز أكثر الجيوب بقوله ثم ولا تملقوا رؤوسكم في الجوارح جوارحه الكفاية بحلق الرأس الثاني بوجوبه بغيره مع ان العباس قد روى عن علي بن
من اصول الادلاء **مسألة** اذا نظف ابطيه جميعا وجبت عليه كشاة ولو لم يدا بطا واحدا وجب عليه طامأ ثلاثة ما كان وقال اهل الظاهر
عليه وجبت الشاة حتى اخذ في نعت ثلث شعره وان لم يجمع الله على ما تقدم في شعر الرأس ان الله في الرأس انما يجمع على ما يجمع في حلق الرأس هو
سواء الا بطين معا اما الواحد فلا يداؤه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من حلق رأسه او نزع ابطيه ناسبا او صب
او جبا اكل شئ عليه من قبله متعبا عليه دم وفي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا نزع الرطل ابطيه بعد الاخر فليطهره عن علي بن
جبلة عن ابي عبد الله عليه السلام في حرم نعت ابطيه قال بطم ثلثة ما كان قال الشيخ وانه يجوز على من نزع من نعتا بطا واحدا الا ان الاول يتوق
الا من نزع ابطيه جبا **مسألة** لو من نزع ابطيه فسط منها شئ من الشعر لم يفسد كفا من الطمأ ولو نزع ان في خواتم الساق لم يكن عليه
وفي الشيخ في الصحيح عن منصور بن عازر عن ابي عبد الله عليه السلام في الحمر اذا من نزع قوتع منها شعر قال بطم كفا من طمأ او كف من وفي الصحيح عن
علاء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الحمر يشبه في نعت الشعر البنان قال بطم شاة وفي الصحيح عن مشاة بن سأل قال قال ابو عبد الله
اذا وضع احدكم يده على شاة لينة هو حرم فليطه شئ من الشعر فليصله بكف من طمأ او كف من وفي الصحيح عن
سقوط الكفارة اذا ما في حال الوضوء واجب لا يمكن الا بستر الرأس والتجربة ولو وجبت الكفارة بما سقط من الشعر بذلك في الشعر فله
الشيخ عن عرويه البجلي قال قال ابي عبد الله عليه السلام في الحمر يدا سباع الوضوء فليطه من تجبة الشعر الشعران فقال ليس عليه شئ ما
جبل عليكم في الدين من حرج وعن جعفر بن بشر في الفصل بين عمران خل الساعي على ابي عبد الله عليه السلام فقال ابو عبد الله عليه السلام
مسألة تجب فسط عشر شعر اذا كان على شئ وفي الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام عن رجل يتناول الحمر وهو حرم
بعث بها فذنت من طمأها الطمأ شئ في يده خطأ او كذا فقال لا يضر قال الشيخ وهو حرم الله برئ بغيره الضميمة الكفارة فلا بد منها لما
دواه الحنن فحين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الوضوء في الحمر فليطه من الشعر قال اذا فرغت من حركتك فاشرب من حمر
وفسطه فانه يخرج من شئ **مسألة** اختلف قول الشيخ رحمه الله في الحمر هل يدا حلق رأس الحلق فحوزه في الحلق ولا فحوزه
وعبر قال الشافعي عطا وجاز في الوضوء وقال في التهذيب يجوز ذلك في حال ما لا يكون حصة او جبا عليه الضميمة وهو عند ابن
حنيفة صلفا حتى الشيخ في الخلاف ان الاصل براءة الذمة ولو جمل على الشعر الحلق في الفقهين رواه في الصحيح عن مؤيد بن غاصر
ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأخذ الحمر من حلق الحلق **فصل في الاصل** لو قطع حبله عليها شعر لم يكن عليه حصة الا ان قال الشعر
بالنعت فله يكون مضمونا كما لو قطع اشعار عبي غيرة فانه لا يضر احد منها **الثاني** لو حلق شعره فان كانت منه فلو جبهته لا يضر
فيها ولو كانت من شعره الثابت جنت الغنم ولو شكت فيها لم يكن عليه ضمان **الاصل الثالث** من يدا حلق رأسه لا يضر
باجل ذلك لقوله تعالى ولا تملقوا رؤوسكم حتى يبلغ الحد محله في كان نكح مريضا او ميرا في من داسه فقد نعتا عليا في ابلد على عليه
ولا خلاف اذا ثبت هذا فانه يضر من الكفارة قبل الحلق وبعده لما رواه الجمهور ان الحسن بن علي عليه السلام اشكا رأسه عن علي بن ابي طالب
هذا الحسن بن علي في فاسد عي حرم فها ثم حلقه فهو الضميمة لانها كفارة فجاز تقديمها كالتطهار **الرابع** قد بينا ان الصدقة
على شئ ما كان رشاء فدين على الساكن ولا يجوز ان يدا حلق رأسه لانها كفارة فيجب فيها الى الساكنين كغيرها من الكفارات
بوتة ما رواه ابن بابويه عن النبي صلى الله عليه وآله في يدا حلق رأسه كفارة لوطم منها احدا لا الساكنين **الخامس** من يدا حلق
بابويه في الصحيح عن عبد الله بن شافع عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الحمر بعثت ليجب فسط منها الشعر والندان قال بطم شاة
وفي حرمين من طمأ او كف من وعن مشاة بن سأل قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا وضع احدكم يده على رأسه على تجبة هو حرم فسط
شئ من الشعر فليطه بكف من كفا وسوقا **الشاة** في كفارة **فصل في الاظفار** **مسألة** اجمع فيها
الاصطكاك على ان الحمر ممنوع من قضا طمأه وانفق جمهورهم على حرم الغنم والبهائم على ما رواه مالك والشافعي في الجملة ابو نؤ
واصحاب الراي عطا في الحد الراي من وعنه رواه اخر في لا يضره فانه انما من ازال ما نزع من ازاله لاجل النظف فوجب الغنم حلق
الشعر الحمر عطا بان الشرع لم يضر فيه مدي ولا يوجب عليه الجوارح المنع من عدو وعدو الشرع فما على ما ياتي مع ان العباس قد روى عن علي بن ابي طالب
الاحكام وحمل على الوضوء كفا شعره على شعره **مسألة** في الظفر الواحد من طمأه ذهابه ليه لهما اذا اجمع وبقال
احد والشافعي ثلثة اقوال هذا احدها وانما في عليه رهم ثلثة ثلثة لان الله يوجب عند في ثلثة اظفار ان اذ اربع عدل على الجوارح
الى الاصطكاك في جزء الصبر منها او جبا لا يدا مع الجوارح على جبهته لا يضر في بين القدم والحلق انما عا في بين يدي الى الاصطكاك
فيها لا يضر في اليد ولا يضر في القدم **مسألة** في ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام

فقال الشافعي في حرمين
بغيره فسطها شاة

في محرم بالصبي

٨٩

العلم في مال عقار التركة والاشياء التي استحقها من الميراث والاصحاب الراعي اكل الحبوب والاشياء التي لا يملكها الا بالملك
 وجعل الكفاية في الاشياء والاعمال والحوادث ما ذكرنا من قوله تعالى من قدامكم متعديا عما مثل ما قلتم من انتم صوبنا اول
 الشك والاعمال والحوادث التي هي على وجه الحق في الصبي من المحرم كذا في قوله من الميراث والاشياء التي لا يملكها الا بالملك
 ما رواه الشيخ في الحسن عن عمار بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي قال في كل الكفاية في كل الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 عن المحرم وصبي الصبي ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 قلت فان اصاب خطا في المحرم وصبي الصبي ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 فاني سئلت الفضل بن الخطاب عن المحرم وصبي الصبي ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 المحرم وصبي الصبي ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 على قوله بعد التكرار في قوله من عمار بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 ولا يرد بوجوبه وما رواه المحرم في الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 صبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 المحرم وصبي الصبي ما اذا كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 متعديا ومن يطمع الله منه ولا يمكن عليه الكفاية في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 في الاثر من قبله في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 العفو لا ينافي في الوجوب بل يكون لانه مقصوره على الاثر من قبله في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 بحكم اخر جاز ذلك لا يخفى اذ لا يخفى ان ما رواه في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الاخرين من انما جاء في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الوجه في العباد الكفاية والانتقام معا وهذا الثاني وان قيل لكن الجمع بين الاثر والانتقام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 وذلك لان من ايجد كل الصبي من المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 بين الى ان يملكه فيكون منها غير فيكون لا يلزم ما رواه في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الاثر في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 من الصبي في محرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الضياء في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 البر وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 فلم يرد في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 لانه الحق في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 فانه لا خلاف في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 بين ان صبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 كان عليه كفارة في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الاثر في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 وفي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 وان خفي في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 الفراع كان ينادي في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 كانا ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي
 من قوله كان ينادي في المحرم وصبي الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم وصبي الصبي

في الكفارة

بالحجاء وانهما كفارة فان عطف خصاها على البعض اسرها كان التخييرا ما فيها كفارة اذ هي الحاق كل واحد منهما بحسب ما فعل محض وقفا
 محتمل بين ثلثهما كدنه الا في الحج الشيخ رحمه الله يقول الصاق عليه رواية واما ما من مكافاة فان لم يقدر على ذلك فعليه الذبح يوم جزاء الصيام
 ويصلي فيه على الساكن ثم قال فان لم يقدر صا بدله بخراسان يوما وذلك على الترتيب لان هذه المكافاة على الترتيب فذا او كذا
 لا يصح جعل محظور الجوارب عن الاول لا تدون ذلك ظاهرا على الترتيب لكن بمقتضى عدم ما الاصلية المكافاة والمغفرة لان في كل واحد على غير الترتيب
 حيا بين الاول وعن الثاني انما ينقض بكفارة اولى الحلق الراس على ان لغز النقص من صبح في التخيير فلا يجعل عند انقاس البطلان
 ونحو هذه صفة قبل الا في الثاني جعل لا طعام كفارة ولو لم يجد خراجه لم يكن كفارة وجعله طعاما للساكن وما لا يجوز صفة في اليوم
 لا يكون طعاما لهم ولا في عطف الطعام على الهك ثم عطف الصوم عليه ولو لم يكن خصلته من جفائها لم يجز ذلك فبذلك كفارة وفي
 الطعام من كان من خصاها كما في الكفارة لا في الاصل من قد روى الاطعام قد روى في الذبح لا مكان فلهذا ما انما في الذبح لا في الاطعام
 الشارح لم يفرق بين ذلك وبين الجواز فكذلك في غاية السقوط من كل من لو زاد فيه الفداء على الطعام من سكتنا لكل ما سكت في نصف
 صناع لم يفرق بين ان الجواز في الطعام من سكتين ولو نقص عن الطعام من سكتين لم يجز عليه الا في كل من لم يفرق بين ذلك وبين الجواز
 على ما سكتين يوما الكيل يوم نصف صاع لم يجز عليه الا في كل من لم يفرق بين ذلك وبين الجواز في كل من لم يفرق بين ذلك وبين الجواز
 الجهور ولا يفرق بين ذلك وبين الجواز فلا يفرق بين طعام من سكتين وكذا على ما سكتين يوما الا في كل من لم يفرق بين ذلك وبين الجواز
 عن جليل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم في كفارة عليه انه ان لم يجد من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل
 من طعام من سكتين سكتنا لم يكن عليه الا في البنية وروى ابن بابويه في الصحيح عن جليل عن محمد بن مسلم ورواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 في محرم فلهذا ما قال عليه السلام ان لم يجد من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل من طعام من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل
 وان كان في كفارة البنية المثل من طعام من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل من طعام من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل
 وفيه قال عطاء النخعي جاز وانما في حطه في الاصل لا في كفارة فان كان في كفارة البنية المثل من طعام من سكتين سكتنا فان كان في كفارة البنية المثل
 اليوم سكتنا لو جاز عن الاحسان اثلاث في البنية واطعام من سكتين وصيا شهرين صا ثمانية عشر يوما الا في صا ثمانية عشر يوما
 عن طعام من سكتين وكذا في البنية مع العجز عن الاطعام فيكون مكانه ما يوجب من اداء الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 سالك عن محرم صا ثمانية عشر يوما قال قلت فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 ثمانية عشر يوما الحديث في الصحيح عن مؤيد بن غمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما فان كان في كفارة البنية المثل
 ما عليه قال فليجزم من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 على ذلك ثمانية عشر يوما مكان كل عشرة ما كان ثلثة ايام الحديث وروى ابن بابويه عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما
 فطاه وروى عن ابي عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 الرق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه ثبته فليجزم في ثبته الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 او في ثبته سكتنا في ثبته فان كان ثلثة ايام الحديث وروى ابن بابويه عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما
 الثامنة روى قال الشيخ رحمه الله قد روى قال مالك والاول فوى والثالث احوط لنا قوله تعالى في صا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 وكان الفرع من الجواز من ثبته على ما في فكذا الفرع من الثبته وكان ما ضمن في البنية الجواز اخذت منه بالضعف الكبير الجواز في الحج
 الشيخ ما رواه ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 يتركون فيها جما فليجزم في صا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ثبته ما عليه الا في البنية من سكتين سكتنا فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 مسلمة قبل حيوان فلم يفرق بين صفة وكثرة كذا في الجواز عن الاول لا في ثبته والاضحية والكبير عن الثاني ان لو لم يقدر على ثبته
 بالمثل فليجزم الجواز على الاصل في الحديث كالعقاب في كل من ثلثة ايام الحديث وروى ابن بابويه عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما
 العجا لا يفرق بين الجواز في كفارة ثلثة ايام الحديث وروى ابن بابويه عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما
 قال العلماء وان هو لم يفرق بين صفة وكثرة كذا في الجواز عن الاول لا في ثبته والاضحية والكبير عن الثاني ان لو لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 سكتنا روى ابن عباس هو ورواه لنا وروى قال عطاء النخعي قال ابو حنيفة في الجواز في صا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ثبته قال فليجزم
 ابو حنيفة من ثبته المينة فتكون البنية هي الواجب لان الاصل براءة الذنوب وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في صا ثمانية عشر يوما

في الكفارة

أما يومئذ وحش وحش ما طافا عليه فمر وفي الصحيح عن جرير عن أبي عبد الله قال لو قول الله عز وجل فاحذروا ما قل من النعم قال في الدنيا
 بدنه وفي غار الوحي بقرة وفي الجنة شاة وفي البقرة بقرة وفي الصحيح عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال في غار الوحي بقرة **مسألة**
 وفي بقرة الوحي بقرة قال لما قاتلوا مؤمنين من بني مسعود وعطاف وعقار وانشأوا فيهم فلم يفلحوا الا من ابي جعفر عليه السلام لان الله تعالى
 فيها على ذلك ولا تها مشايها لها في الصوة وما رواه ابن ابي عمير عن أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحمر ما سئنا
 نعام او حمار وحش قال عليه السلام قل فان لم يقدر على ان يطم سكين مسكنا فليكن له على ما يتصل به ما على كل فليطم ثمانية عشر يوما
 ذلك فان لم يقدر ما على ما عليه بقرة وفي الصحيح عن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام وفي البقرة بقرة وعن سليمان بن خالد قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام في البقرة وفي الحمار بقرة وفي النعامة بقرة الحديث وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال فان سئنا
 بقرة او حمار وحش ما على ما **مسألة** لو لم يجد البقرة في جزاء حمار الوحي بقرة فوثرها ما بدناهم وقضه على الخطه واطم كل
 مسكين نصف صاع ولا يجز عليه ما زاد على الطعام ثلثين مسكنا ولا اتماما فانقص عنه قاله صلواتنا اجمع قال لما كان ما يوم السبت بعد
 البحث فبذل على المغنوم ما قدر في حله ابا جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الحمر صيدا لم يجز ما يكفر من موضع
 احتياجه للصيد وجره من النعم وراهم ثم قومت الداهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صار لكل نصف صاع
 وبذل على الفقير ما رواه ابو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال فان اصاب بقرة وحش او حمار وحش ما على ما عليه بقرة قل فان لم يقدر
 على بقرة قال عليه السلام ثلثين مسكنا وفي الصحيح عن حماد بن ابي عيسى عن فضالة عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان عليه السلام
 من الصيد فداوه بقرة فان لم يجد عليه ثلثين مسكنا وكان المراد من الحمر صوفة الى المساكين لينفقوا به في الاعتناء فبقوم التبرع ما من
 عدد يحصلوا من **مسألة** لو لم يكن من الاطعام مساكين يوم ما كل يوم ما زاد نصف صاع ولو لم يبلغ الاطعام ذلك لم يكن
 عليه الاكل لو فضل لم يجز عليه الا زيادة عن ثلثين ثم قد ثبت ذلك وكذا ما اتمناه فمعلم ان صوابا بل نصف الصاع فيكون كان ما
 وما رواه ابو عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الحمر الصيد لم يجز ما يكفر من موضع الذي سافه الصيد فوثره من النعم وراهم
 قومت الداهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صار لكل نصف صاع وما وعنه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سئنا
 عن قوله او عدل ذلك صبا ما قال عدل الله ما بلغ بصدق به فان لم يكن فليطم بقدر ما يبلغ لكل طعام مسكين **مسألة** والحمار في
 الاضائة الثلثة من كونها مرتبة او مخيرة كما في جزاء النعامة ولو لم يكن من هذه الاضائة صاعا ما لا يثبت في كفاية الهين ان يكون
 ثلثة ايام بعد عن طعام عشرة ما كان مع البقر تكنا صهنا وما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو يقدر على بقرة قال
 فليطم ثلثين مسكنا قل فان لم يقدر على ما يقدر به قال فليطم عشرة ايام وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال من
 كان عليه رايش من الصيد فداوه ثمة فان لم يجد فليطم ثلثين مسكنا فان لم يجد فليطم عشرة ايام **الحج الثالث في كفارة**
الظبي والغنم والاذني **مسألة** وفي الظبي شاة ذهابا لغير علم او انا اجمع به قال عليه السلام عطاء وعرة وعمر الخطا
 والشاغي احمد بن المزدق قال ابو جعفر الواحب القبة لنا انه قول من تشبه من المصطفى ولو تعلم لهم بحالهم كان حجة وما رواه الجهم
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال في الظبي شاة ومن طريق الحارث ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي الصباح عن أبي عبد الله
 قال في الظبي شاة وفي الصحيح عن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام كذا حديثه سلبا بغير حاله عنه سلبا وقد مضى الحديث مع ابو جعفر **مسألة**
 عجز عن الشاة قومتها وراهم وقضه على ثمة واظهرهم عشرة ما كان لكل مسكين نصف صاع ولو زاد النعم به عن ذلك لم يجز عليه الا زيادة
 على الاطعام عشرة ولو نقص لم يجز عليه الا زيادة ثمة فثبت ان الاطعام عشرة ما كان مساو للشاء في العسر واذى الحاق وغيرهما
 فيكون هناك ما رواه الشيخ عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الحمر الصيد لم يجز ما يكفر من موضع الذي
 احتياجه فوثره من النعم وراهم ثم قومت الداهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صار لكل نصف صاع وعن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سئنا عن قوله او عدل ذلك صبا ما قال عدل الله ما بلغ بصدق به فان لم يكن فليطم بقدر ما بلغ
 لكل طعام مسكين **مسألة** والحمار في ترتيب هذه الاضائة الثلثة او تخييرها كما في خلاف فيها فقد ولو عجز عن الشاة واطفا
 عشرة ما كان صوة عشرة ايام صا ما لا يثبت فثبت ان كفاية الهين عن الاطعام عشرة ما كان وكذا في كفاية الاذني فيكون
 بلكاها وما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في كفاية الظبي هل فان لم يجد شاة قال فليطم طعاما عشرة ما كان ثمة فان
 لم يقدر على ما يقدر به قال فليطم صا ما لا يثبت في كفاية وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال من كان عليه شاة فلم يجد فليطم
 عشرة ما كان فان لم يجد فليطم ما في **مسألة** وفي النعامة ما رواه الشيخ عن أبي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل

ۛۛ ڪٿارۛ ڪس ڀڃڻ النعام

[illegible]

بے کفایت مال انصافیت

[illegible]

نے کفارۃ الصید

استاد

ثلاثة أيام في الحج **مسألة** من الشاة صبيد خام المحرم حيث كان الحقل والمحرم وجوز ابن ادد بن الحو الاول لما رواه الشيخ في
الصحیح عن علي بن جعفر عن اخيه محمد بن علي قال قال ثالثة عن عامر بن محمد بن عثمان بن الحكم قال لا يصح خام المحرم حيث كان اذا علم انه من خام المحرم
مسألة لو قتل المحرم حيوانا وشك في ان صبيده لا يضمنه كان الاصل ان لا يضمنه الا اذا علم ان صبيده لا يضمنه قتل الصبيد قبلا ولو
اكل المحرم لم يضمنه ولو كان ما هو وجب عليه من شاة رواه الشيخ عن محمد بن يحيى عن فضة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكل من لحم صبيد لا يملك
ما هو وهو محرم قال عليه السلام ولا يضمنه اكله من شاة رواه الشيخ عن محمد بن يحيى عن فضة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكل من لحم صبيد لا يملك
مسألة لو اقبل نكاحا في المحرم كان على كل منهما مائة مائة من نكاحه حرمة المحرم فيكون عليه عقوبة ويؤتى ما رواه الشيخ عن ابي بصير
الرازي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثالثة عن رجلين اقبلوا نكاحا فقال سبحان الله ليس ما احتسب فقلت فقد فعل ما الذي يلزمها
قال علي بن كل واحد منهما مائة **مسألة** لا يضمن مع المحرم لحم الصبيد اذا لم ياكله ويضمنه الى وقت هلاله اذا كان قد صلاه على
علامه الاصل ان يما رواه الشيخ عن علي بن محمد بن ابي ناسم عن عامر بن محمد عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اكل من لحم صبيد لا يملك
ويضمنه مائة وهو محرم فاذا اكل كله فقال نعم اذا لم يكن صاد **مسألة** قد بينا ان الجماعة المحرمين اذا اكلت في قتل صبيد كان
على كل واحد منهم فداء كما ملوا لو اشاركوا في قتل صبيد في المحرم قال الشيخ رحمه الله فموجب عليهم الفدية قال فان فداها من غير
واحد كان قويا لان الاصل البرائة الذمة ولو اشارك محلون ومحرمون في قتل صبيد في المحرم من الجاهل لا يلزم المحرمين
اشاركوا في المحرم من المحرمين في الجاهل او الفقيه والمحليين جزاما **مسألة** قد بينا ان اذا اراد الغنم للحيوان وجب بقوله
ويكون احدهما الفاعل جوازا اذا كان عدلا بان يكون قد قبله خطاء فالتب هذا فان التبع في الكفار بين الاطعام والذبح والصبي
الى القابل بغيره قال ابو يوسف ابو حنيفة وقال محمد بن ابي ناسم في النعير الى الكمين ان شاء احكاما عليه الاطعام واقتداء احكاما عليه الذبح
وبه قال الشافعي مالك فان الواجب على القابل مكان الاختيار في النعير ان يذبحه في كاهن البهمن وايضا حكم العديين للبهمن فلو
الواجب للنعير ان يذبحه بمقتضى قوله تعالى فخير ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم مديا بالغ الكعبة فصيد بالوجوب يحكم
عليه الجواب القدر بغيره من النعم مديا او كفارة طعاما او عدل نكاحا ما مل يحكم به ذوا عدل مقصود على بيان المثل ونصيب
على الحال الى في الاصل لا ينفق قبله انما على الصبيد من غير حكم احديهما او يكون للبلقيار اذا ثبت هذا فان العنبر في المثل هو من
الشاة على ما يلبه حيوانا من النعم كاللينة والتمامة والبقرة في بقرة الوتر والشاة في الطير ولا اعتبار بالصوة ولا بالقيمة في
نقص فيها اما ما لم ينقصه فان الاعتبار بالقيمة وقال محمد بن الاعراب بالصوة قال ابو حنيفة وابو يوسف لا اعتبار بالقيمة لان الشاة
يخبر في الحمار لا تماثل بينهما صوته وفيها تخي محمد بن قوله فخير ما قتل من النعم وقد نص القضاة على ان الجاهل لا يذبحه ولا يذبحه
فيما قلناه وهي انما صوته اخي ابو حنيفة وابو يوسف انه حيوان مضمون القيمة كالمملوك واما الامة فالمراد من النعم وقوله فخير ما
ما يضره خوعا منونا اي فعله جزاما ثم قال فقال مثل ما قلنا مثل الحيوان فقيمة لا يذبحه من غير ما جازوا اخرا فانه لا تماثل ذنا ولا معنى
ويقره فخير ما يضره الا ذك خفض الثاني اي فعله جزاما ما هو مثل المثل وجزا مثل جزاء العنبر سواء والجواب عن الاول
انما يقول بجوابه ثبت لما قلناه في الصوة لان عندنا الواجب المثل القيمة من اخراج ابو حنيفة ما تقدمه وليس المراد النعم المثل لان
خلافا لظاهر **مسألة** يجوز قتل طعام القنديل والمليك والاباخر ويقال ابو يوسف قال محمد لا يجوز الا القنديل لنا ان هذا
فيجوز فيها الاباخر والمليك لكفارة البهمن والحاج من الواجب ولا طعام وهذا لا يبيح طعاما ولا ان التكليف تبع بالاطعام وقد
ضله على كل القنديلين فيخرج عن القنديل اخي محمد بانها صفة لقوله تعالى فقد نذر من صياها او صفة مضاراة كالزكوة والجوا
ان الواجب الزكوة لا الشاة والمليك واسم لصفة لا تنقصه المليك قاله عليه السلام نفقة الرجل على اهله صدقة وذلك انما هو بالآيات
الا للمليك **مسألة** المحرم اذا قتل صيدا فاخذ منه خرفا فكل واحد واحد منها جزء الفرض من كل واحد منها ولا يرفع الاول
اعني القائل عن الثاني لا الثاني عن الاول بما ضمن من الجرام وبه قال زفر قال به ابو حنيفة وصاحبه يرجع الاول على الثاني لنا
ان لا اخذوا عليك فكيف يرجع بالحقا على غير الجوا باننا اكد على غيرهما على شرط المنقوط لانه كان يسبيل من لان كانا قد علم
فقد نهى عن جمع عليه ثابدين في هذا انه طلق امره قبل الدخول بها ثم وجبوا الجواب بكل واحد منها جاز وكان عليه
بخلاف المشهور عليه **مسألة** لو اخطأ محرم وضوءا كثيرا على حية الاحلال ورفض الاكل من شاة لا يبيح له ولا يبيح له بكل محرم
وكفارة على حية وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يلزمه الا جوارا وحلنا ان الوجوه السابرة وعدمه بمثابة واحد لان لا
لا يرفع به فخذنا الجنازة اخي ابو حنيفة بان السابرة الفاسد معبر في دفع الضمانات الدنيا وميركا ليا في ان التلف مال المالك

في الامتناع

٨٣٥

فاداروا له لا يفتن لانه انما يفتن من اولى الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
وقال لما كان في الدنيا انما يفتن من اولى الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
من اولى الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
فاما قبل الوقوف بالموقفين فمدحه وهو قول كل من يحفظ عنه العلم وكان الجهور عن ابن عمر بن الخطاب قال في وقفتين
وهي محرمات قال في كل محرمات في كل وقت من الناس فافضوا ما يفتنوا من ذلك اذ حلوا فاذ كان في الدنيا المفضل ما حج انت ولم يأت
واحد من اهل البيت لو يذبحوا فافضوا ما يفتنوا من ذلك اذ حلوا فاذ كان في الدنيا المفضل ما حج انت ولم يأت
ابن عباس بن عثمان بن كعب بن جهم قال في كل وقت من الناس فافضوا ما يفتنوا من ذلك اذ حلوا فاذ كان في الدنيا المفضل ما حج انت ولم يأت
ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة قال سالت عن محرم عتيق ما رواه وهو محرم فقال ما يفتن من اهل البيت فقلت اجبي عن الوحيين
قال ان كانا جاهلين بسجفرتين ما مضيا على محرمات ولبس عليهما شئ وان كانا جاهلين بفرق بينهما من المكان الذي احداثا في عليهما
وعليهما الحج من غير ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
قلت فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
عمر بن الخطاب قال في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
استنكرهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
فاذا انتهيا الى مكذبة فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
عنه ان كان يقول لك وفي وقت آخر فان لم يفتنك وعلى يد فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
يوما وعليهما ايضا فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
ان كان جاهلا فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
ما احصاها وعليها الحج من غير ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
فدنا من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
في الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
ولم يمتدح الكفاية وقال ما كان من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
ما يفتن من اولى الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
اولئك عرفه فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
الوقوف عليه من اولى الجوارح من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
دون المثلثة او قبل ان يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
منها مع قبل الطواف جليله بدنه وهو محرم ولا يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
ما قبله لو كان قبل الوقوف ولا كان من الحكم في الامتناع **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
عن الاول المنع من عدم التماثل وهو وجوه فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
فان عدا ما بقي هذا الوقوف لا يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
شرطي صحة الاول بجلاء من قوله **أخبر** قنبل خاوند وله وجه عليه السلام ورواه ابو بصير
ابو بصير لا يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
فما لم يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
انما قال في عرفه فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
انما قال امره بن مضر بن قيس فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
ايضا فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما
وايضا ما رواه الجهور عن ابن عباس بن عثمان بن كعب بن جهم قال في كل وقت من الناس فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما فافضوا ما يفتن من المكان الذي احداثا في عليهما

في اولى الجوارح من الحكم في الامتناع

لو وطئ قبل الخلوة من طريق الحائض ما نسف في ميتة ما ويزن بما وعده الله عليه السلام اذا وضع الرجل يده دون الميتة او قبل ان يات
منه لغزضه نجس من قابل **مسألة** من طئ قبل الوقوف بالوقوف بين يديه هلك بما اقرنا اجمع ويبرق ابن عباس بن طائوس
عطا وجا هذا بالك والشافعي رحمه الله بنحوه قال ابو حنيفة رحمه الله وقال الثوري واسحق بن عيسى بن عطاء قال لا يبرق
في حرام ما دام هو حياً بدينه كما لو طئ بعد الوقوف بالوقوف بين يديه ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل طئ وقع على امه فقال ان كان بها ملاء فليس عليه شيء وان لم يكن بها ملاء فان طئ بين يديه ووقف بينهما حتى يقضي المني لم يبرق
برجاء الى المكان الذي اصابها ما اصابا وعليها الحج من قابل ما رواه من الروايات الدالة على وجوب البدنة اخرج ابو حنيفة بانه من طئ
وجوب لفشاء ولا يعلق به وجوب البدنة كالتواكل في الجوارح الفوارق فالحج بالاجماع ولما لا يوجب فيه شاة بخلاف لا فشاء اذا وقع
الاجماع بينهما لا يعلق **مسألة** ويوجب عليه تمام حجة الفاسد هله علمنا انا اجمع وهو قول عامة اهل العلم قال ابن ابي
الظلام يخرج من اخره لا يوجب عليه الا تمام لما قوله تعالى وانما الحج والعمرة لله فان كان بينا ولا يصح تناوله الفاسد ما رواه الجمهور على
عليه السلام من طئ حائضاً او ميتة او من فسد جوفه في فساد ويقضه من قابل ولو نزل فيهم فالحق ان كان اجاباً او من طريق الحائض ما نسف من
الروايات ما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن الشافعي عليه السلام قال ان طئ على امه فقال ان كان بها ملاء فليس عليه شيء وان لم يكن بها
فان طئ بين يديه ووقف بينهما حتى يقضي المني لم يبرق الى المكان الذي اصابها ما اصابا وعليها الاجماع من قابل ولا يفتى بغيره
بر وجوب قضاء الحج فلا يخرج من منه كالفواحش بقوله علمنا من علمنا ليس عليه من طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه
مسألة ويوجب عليه القضاء في السنة المقبلة وجوباً على الفور ماله علمنا انا وروى قال الشافعي بانه يفتى بانه لا يفتى بانه لا يفتى
هذا والاخر انه على التراخي ما رواه الجمهور ان طئ في حرام فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان طئ في حرام فقال ابن عمر
كان ولو لم يجد لهم مخالفاً كان اجاباً من طريق الحائض ما نسف من طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور على
بني عليه يجب ان يكون قضاءه منعياً ولا يوجب عليه الفدية ولا يفتى بانه لا يفتى بانه لا يفتى بانه لا يفتى بانه لا يفتى بانه لا يفتى
الفدية لو طئ في الفاسد او اذا موجود في القضاء وهو الكفر مع جواز الموت حتى الحالف بان الاداء وانه على التراخي في القضاء
بل ولو فاتت الصورة وجب على الفور وقضاءه على التراخي والجواب بان من كوف الاداء على التراخي وقد نفق سلكا لكن الفرقان
الاداء على التراخي قبل الشروع اما بعد فلا **مسألة** من طئ على الميتة ايضا مثل ذلك من المني في الفاسد البدنة والحج من قابل
ان كانت مطاوعة وان استكرهها لم يكن عليها شيء لقوله عليه السلام في طئ من طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور
فان الكفارة واجبة عليها كما يوجبها الله قال ابن عباس رضي الله عنهما في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور
في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد
عليها فلتا فتنه قال كونهما ائتلفا فيهما جميعاً فقال ان كان استكرهها ولو لم يكن عليها فتنه بدينها ان لم يكن استكرهها فتنه
وعليها بدنة ونفقة من المكان الذي كان فيه ما كان حتى يذهبها الى مكة وعليها الحج من قابل لا بد منه ولا فدية من الاماكن والوقوف
ابن عباس رضي الله عنه ولما رواه في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور
واحد في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد
المزج على رينافى مما شئ ولا يوجب عليها كفارة ولا حج ولا يبرق لرجل بينها انه لم يحكم منها جنة في الاحرام ذلك عقوبة عليها
الثاني لو كان هذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد
اليه تكان عليه كمال العقوبة وبهله ما رواه من الروايات به قال عد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور
استحقاقه وفوقه من المند وعنه ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد ما رواه الجمهور في طئ في حرام او من طئ في الفاسد
المنع في الاول لا يوجب عليها شيء ناد ولا عليها بل يحج عن نفسه العا ما المقبل لان حجها لم يفسد فلا قضاء عليها ولا يبرق لرجل بينها
منها البدنة لا غير **الثالث** اذا كانت مطاوعة وجب عليها قضاء الحج كما قلناه ونفقة الحج عليها فلا يوجب عليها رقيق نفسه وللشافعي
وجهاً في الاول والثاني ان عليه غرامة الحج طائلاً ان نفق الاداء لم يكن عليه كذا القضاء لان الحائض منها فلا يوجب العقوبة على غيرها الخ
بانه غرامة نطقه الرطب كانت على الرقيق كالمزج الجواب انهم عرض ضمها اما الكفارة هنا فانها عقوبة عليها فاقترافا وعليها هذا
ثم ما غسلها عليها خاصة حلك قالهم **مسألة** ويوجب عليها ان ينفق في القضاء اذا بلغا المكان الذي طئها فيه الى ان يقضي المني
ويبرق الشافعي في الفدية واختلافه احكاماً على جميعها انما هي من حرم الاخر انه وجب كقولنا وبما قال احد وقال مالك بغيره ان من حرم

في كفارة الوطى

في كفارة الوطى

الوطى قبل اداء الاصل لو يفر من ليلته اخل الجواريا لفرق بينهما فان الحنك يتحقق في كل وعلى بخلاف النكاح عليه ما التفتيح وحده الله تعالى في
 الخلاف ان قلنا بما قاله الشافعي من انه اذا كفر عن الاول لم يكفارة وان كان قبل ان يكفر عليه كفارة واحدة كان موقفا لان الاصل
 برائة الذمة وهذا يدل على صحة التفتيح وعده فخره في الذبوت وكذا الكفارة على كل المقدور **مسألة** لو جامع قبل طواف
 الزيادة واجبه عليه جزوان عتبا فان لم يقم في شاة لما اعتذر من ان من جامع بعد الحلل لا يوجب عليه كفارة وقد مضى الخلاف في ذلك
 عليه ايضا ما رواه الشيخ في الحسن عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جامع على طهر ثم فرغ من طوافه ثم
 ان يكون قد اتم طوافه ثم كان عالما وان كان جاهلا فلا بأس عليه في التفتيح عن بعض القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جامع
 حين صلى قبل ان يركب اليتيم قال هرجي ما وعزني هذا لما طاف قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جامع قبل ان يركب قال
 ان كان وقع عليه شبهة فله ان كان غير ذلك فبقره فله ان شاء وقد اثنى عليه في بعض ما رواه عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل جامع ثم فرغ من طوافه وهو محرم قال عليه جزوان كذا ما قال لا يفتي قال ينبغي لصاحب ان يجتنب المأكل والمشرب والجماع
 بعد ان طاف عن طواف الزيادة شيئا وجب عليه الكفارة بدنه ايضا وقد مضى الخلاف في ذلك من ان جامع قبل الاصل لا يملكه
 وقد سلف في كل لو اتم طوافه ثم جامع بعد ان سعى من سعيه شيئا فان البدنة يجب عليه كفارة سبعا ان من جامع قبل طواف النساء وجب عليه
 وبدل على ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن عبيد بن رادة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت سبعا طوافا ففرجه ثم
 سعى في الصفا والرفعة ثم غشي بطنه ففرضه حائضه ثم غشى عليه قال يغسل ثم يفرغ من طوافه ثم يغتسل ثم يغتفر به ولا
 شيء عليه قلت فان كان طواف البيت طواف الفريضة فطواف بعد اسواط ثم غشي بطنه فخرج فقطع حائضه فغسله قال قد مضى عليه
 بدنه ثم يرجع فطواف سبعا لا يوجب عليه كفارة ثم يغتفر به قلت كيف لم يجعل عليه كفارة من غشي قبل ان يفرغ من سعيه كما جعلت عليه كفارة
 حين غشى اهل قبل ان يفرغ من طوافه قال ان الطواف فريضة وفيه صلوة والسعي سنة من سبعا صلى الله عليه وآله فقلت لئن
 تغلبوا قول ان الصلوة والمره من شاة والله قال بل في ذلك قد قال فيها من تطوع فان الله شاكر عليم فلو كان السعي فريضة لوجب في كل
 واعلم ان في هذا الحديث اشكال لا واحد هما انه عليه جعل الطواف فريضة والسعي سنة وكلها فرض عندنا وان خالف في السعي بعض
 الناس على ما اشد ذلك في انه لو وجب لوطى قبل الفراغ من السعي شيئا وانتم اوجبتم عليه لبدنة الثالث قوله عليه السلام في سبعا وقد
 ان لا نقابا لوطى انما يتحقق اذا كان قبل الوقوف بالموقفين والجواب عن الثاني الاول بمحمل انه عليه السلام لما ثبت عن ابي
 صلى الله عليه وآله وسلم في سنة من سنة ان من طاف في شاة السعي لم يجز لان الوطى قبل طواف النساء مطلقا بوجوبه وهذا غير متحقق في كل
 سبيل التمهول انما اوجبنا الكفارة لوطى في شاة السعي لم يجز لان الوطى قبل طواف النساء مطلقا بوجوبه وهذا غير متحقق في كل
 العمر الممنوع مما لا يها الاطواف للنساء فيها ومن ثلث ان المراد بالوطى قبل طواف النساء مطلقا بوجوبه وهذا غير متحقق في كل
 المجازات وان اردنا ان الوطى قبل طواف النساء مطلقا بوجوبه وهذا غير متحقق في كل المجازات وان اردنا ان الوطى قبل طواف النساء مطلقا بوجوبه وهذا غير متحقق في كل
 فرغ من سعيه الى الحج او لم يفرغ فلو سعى بين الصفا والرفعة سنة اسواط وظن انه اتم السعي ففرضه جامع وجب عليه كفارة بدنه وركب في فريضة طواف
 ما بان في ذلك شيئا اخر وانما وجب عليه كفارة لا يخرج من السعي على غير وجه القطع والظن لا اعتد به وهذا ليس بحكم السعي في هذا
 يكون في سعي العمر الممنوع مما لا يها لو كان في الحج كاف جعب عليه كفارة ولو سلم له سبعا خرج منه على يقين لا نه قاطع على وجوبه في كل
 العمر الممنوع مما لا يها ولو سلم له سبعا قصر له جعب عليه كفارة لان طواف النساء غير واجب اما لو سعى طواف النساء ايضا فجامع فالوجبة سقوط
 الكفارة لما اعتذر من انه لو سعى سبعا لم يكن عليه شيء قال الشيخ رحمه الله لو كان قد انصرف من السعي قلنا انه يفتي ثم جامع لم يلزمه الكفارة
 وكان عليه ما السعي ففعله في حكم الناس وهو انما يصح ايضا في اخر العمر الممنوع مما لا يها **مسألة** لو جامع قبل طواف النساء
 وجب عليه بدنه ايضا ومجرحه على ما قلناه او لا يدل على جوب الكفارة انه وطى في حرمه كان عليه بدنه كما لو جامع بعد الموقفين قبل
 طواف الزيادة وما رواه الشيخ عن سلمة عن حماد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على اهل قبل ان يطوف طواف النساء
 قال ليس عليه شيء فخرجت الى اصحابنا فاخبرهم فقالوا يقال هذا مبشر قبل سائر عايات فقال له عليك بدنه قال ان ذلك كان بلفظه فقلت
 فذلك اني خبرتها اصحابنا بما اخبرتم فقالوا يقال هذا مبشر قبل سائر عايات فقال له عليك بدنه فقال له ان ذلك كان بلفظه فقلت
 بلفظه فقلت لا قال ليس عليك شيء وفي الصحيح عن معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على امراته قبل ان يطوف
 طواف النساء قال عليه جزوان وصية ان كان جاهلا فليس عليه شيء وقال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف النساء ولم يطف
 حتى نال عليه مهرهم ثم من عند **مسألة** فانما يجب عليه لبدنة في الجماع قبل طواف الزيادة وقبل طواف النساء لو طاف ذلك

منعها عما لا يلزم ولو كان سببا وجاهلا لم يجب عليه كفارة لأنها عذر ان يظن ان الكفارة في الوطئ قبل الوقوف وهو يبلغ من القبح
 هنا فنهنا المني ويؤيده ما تقدم في حديث سلمة بن محرز ومروان بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام انها لا على سوط الكفارة عن الجاهل
 فلفظ الشاخي لا يثبت **مسألة** لو جامع بعد ان طاف من طواف النساء شيئا قال الشيخ رحمه الله ان كان اكثر من النصف ففيه عليه
 مبدأ الفصل لا يخفى عليه ان كان اقل من النصف فله الكفارة واعاد الطواف وهو حلو لوقوعه الاصل من رتبة الذمة والصحة ولا يعظم
 الشيء بعينه عاليا حكم ذلك الشيء ولو جامع بعد طواف من الطواف لم يكن عليه شيء وكذا اذا طاف من طوافه بدل عليه طوافه والشيخ في الصحيح
 عن حماد بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل طاف طواف النساء وحده وطاف خمسة اشواط ثم غش بطه فحلف ان
 يبدئه فخرج الى منزله منه ففقد ثم عثى جاريته قال لا يقبل ثم يرجع فطوف بالبيت طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه وبغيره
 ولا يجوز ان كان طواف طواف النساء فطاف خمسة اشواط ثم خرج فغش فطاف خمسة اشواط ثم غش فطاف خمسة اشواط ثم غش فطاف خمسة اشواط
 اذا ثبت هذا فان الشيخ رحمه الله استدل بهذه الرواية على سقوط الكفارة في حق من جامع بعد طوافه النصف هي انما تدل على سقوطها
 عن جامع وقد طاف خمسة اشواط لو طاف وبعده اشواط فان اجمع بمقتضى قوله فطاف خمسة اشواط كان للمنافع ان يخرج بمقتضى
 الخمسة بالجمله فالتدبير انما لا يكفان عليه فطاف خمسة اشواط اما لو طاف فطاف خمسة اشواط فانه يطاق والنصف لكن الكفارة يجب
 عليه عملا بالاحكام والماله على وجوب الكفارة على من جامع قبل طوافه لثبوتها اذ هو باسبغ حق من طاف بعض النساء عن طوافها
 اشواط اما ابن ادريس فانه اعطى ثمانية اشواط في سقوط الكفارة وقال لا جامع حاصل على ان طاف
 قبل طواف النساء فان الكفارة يجب في حق من طاف من طوافها فطاف في سقوط الكفارة وقال لا جامع حاصل على ان طاف
 هذا الكلام مع درود الحديث الصحيح وموقفه عند الاضطرار عليه **مسألة** لا فرق في الوطئ بين ان يطأ في اخر الحج واجبه سند
 لانه بعد التلبس بالاحرام بعد التلبس بها ويجوز عليه تمامه كما يجب عليه تمامه ما لم يجز الواجب لان الحج الفاسد يجب اتمامه التلبس والى قوله تعالى
 وانما الحج والعمرة لله اذا ثبت هذا فكل من طاف قبل ان يفيض الحج الواجب فيها كالوطئ قبل الوقوف بالموقفين فانه يفيض الحج التلبس فيها ايضا
 فلو وطئ قبل الوقوف بالموقفين فالحج التلبس يفيض ويحرم عليه تمامه يبدئه والحج من قابل ولو كان مبدأ الوقوف بالموقفين وجب عليه
 تلبسه لا غيرهما بالصوماء المشاكلة للواجب التلبس **مسألة** كذا لا فرق بين ان يطأ في اخر الحج واجبه سند
 وان الحكم في الجميع واحد اما الاضطرار وان كان الوقوف قبل الوقوف بالموقفين والمبدأ خاصة ان كان قبل عمل بالعمرة اذا ثبت هذا
 فان كانت منه محرمه بغيره فانه لا ينافي بها كفارة ولا نحرها ولو كانت محرمه بانه وطأ وعنه قبل يتعلق بها كفارة فيه
 اشكال الوجه جوهريا واذا قلنا بوجوب الكفارة فهل يجب على المولى لو جامع حكمه ما حكم العبد لما ذن له في الحج اذا صدح حرمها
 ولو اكرهها فلو كرهته من حيث على حكم المطاوعة وان قلنا بوجوب الكفارة والافلا **مسألة** ولو وطئ امته وهو محرم وهي
 محرمه فان كان احل لها بغيره فلا اعتداد به ولا كفارة عليه لوقوعه سدا فلا يؤثر متكررا في العقوبة وان كان احل لها بانه وجب عليه
 بغيره او بقره او شاه فان لم يجد كان عليه شاه او صبا ثلثة اياما لا نه هناك خراج صحيح من داله فكاف عليه كفارة وبدل عليه رذاه الشيخ عن
 السخري رحمه الله ان لا يفي الحق مؤثرا عليه لثبوتها خبر عن رجل طاف طواف النساء وحده وطاف خمسة اشواط ثم غش فطاف خمسة اشواط
 ام لم يرها او احرمت قبل نفسها فذلك جنيها فان كان مؤثرا وكان عالما انه لا ينبغي له وكان هو الذي امرها بالاحرام جعلت مؤثرا
 وانما بقرها فاشاء شاه وان لم يكن امرها بالاحرام من فلا يخفى عليه مؤثرا كان ومثرا وان كان امرها وهو مؤثرا بغيره شاه او صبا
 وتعدت الشيخ عن غيره قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف النساء وحده وطاف خمسة اشواط ثم غش فطاف خمسة اشواط
 قال يجرها فمفسل ثم يحرم ولا شيء عليه والوجه هذه الرواية انها تكون قد تلبس بالاحرام قبل ان تلبس كما قلنا اولاً وهو مقتضى
 من قوله تعالى ثم يحرم وهو انما يكون في ابتداء الاحرام لا نه عطف لثبوتها على الاحرام لثبوتها مقتضى مقتضى التفسير
الاول لو كان محرمها وهي محرمه بانه وبغيره وجب عليه كفارة فلو كان واحدا على ما يتناه وتعلق بالافساد وان كان قبل الوقوف
 على بيتها وكذا لو كانت محلة الشاخي لو كان مؤثرا وهي محرمه بانه وجب عليه البذل لا غير سواء كان قبل الوقوف بالموقفين
 او بعده وسوطا وعنه واكرهها لكن لو طاف وعنه فسد حجها وجب عليه بانه لثبوتها بالافساد لانه انما بالابتداء واحرمت احرامها
 او كانا لثبوتها فوجب عليه لثبوتها في القضاء كالصيام **الشأن الثاني** لو جامع وجب عليه التحريم فطوافا فان كان بغيره فانه لم ينفذ احرامها و
 لو طافها فسد وجب عليه كفارة لو كان محرمها وجب عليه الكفارة عنه فسد حجه ان كان الوقوف الا فلا ولو كانت محرمه بانه كان حكمه
 حكم الواجب الشراعي لو كان امرأة مسلمة من الاحكام ما يتعلق بالوطئ الصحيح لا نه بلغ في هلك الاحرام فكانت العقوبة واجبة عليه

في الكفارة

بل على الوجوب **مسألة** قال الشيخ رحمه الله من وجوب عليه بدنة في افشاء الحج فلم يجز كان عليه بدنة فان لم يجد بدنة مع شاة على الترتيب
 فان لم يجد بدنة البدن ودام او تمها طعما بقصد بدنة فان لم يجد طعما عن كل ذلك او اضاعه على مثل ما قلناه قال في اصحابنا من قال هو حجة
 ثم اسندنا الشيخ رحمه الله قوله بانجاح القرعة واختيارهم طريق الاضحية اما ابن ابي عمير رحمه الله فانه قال من وجب عليه بدنة في كفارة فلم يجز
 عليه شاة فان بعد رمضان ثمانية عشر يوما عكة او في منزله اذا عرف هذا قال الشيخ رحمه الله في هذا ما علة للشيخ رحمه الله وعن احمد بن ابي حنيفة
 انها على التخيير شاء اخبر الى هذه الحجة الذي ذكرنا ما اعني البدنة والبدنة وسبع شاة وبقيت البدنة وبقيت البدنة على الترتيب ان الضحية
 والاعنة عليه لم تقصوبا البدنة في الافشاء وذلك بقتله فبنيها والبدنة دونها قال في قوله تعالى فانما كانت ذواتها لان احسن على
 النفس ان كان الله التسوية فان التخصيص على الله قال في الروح الى الجحيم من اراح في الساعات الاولة فكانا قمر بدنة ومن اراح
 في الثانية فكانا قمرين بغيره وكان ذلك سبب يجب الفضا وكانت كفارة على الترتيب كما لقونا جميع احكامه سبب يجب بدنة فكان
 الحريصا انما اكمل الغلظة وكان هذه الكفارة وجبت بالاضحية فاشهدون القرع والجواب عن الاول لان الاضحية تفضل النعامة الى
 الفضة فكان تخيرها وهذا يفضل لها هو ونحوها على انما منع الحكم في الاصل كما تقدمه التحليل فيه وعن الثاني تلك الكفارة لا تجزى في
 العبادة في بدنة كفارة الصوة على انما منع الحكم في الاصل ايضا فان البدنة عندنا بمنزلة في طيادون الفرج **مسألة** ولو نوى
 العشر قبل السعي فقد عمره ووجوب عليه بدنة وقضاؤها ووجه قال الشيخ رحمه الله قال ابو حنيفة اذا وطى قبل ان يطوف اربعة اشواط فسد عمره وقضى
 عليه الفضا وشاة وقال احمد بن حنبل لو طى الفضا وشاة اذا وطى في الاحرام لم يلزمها عبادة يشتمل على طواف وسعى فوجب على طيها
 كما يحج وما رواه الشيخ رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يغفل عن بدنة من بدنة فطوف بالبيت فطواف الفريضة ثم يقضى هل يفل
 ان يسعى بين الصفا والمروة قال نعم فسد عمره ووجوب عليه بدنة وبقيت حكمة محلا حتى يخرج الشهر الى اعمه فبقي ثم يخرج الى الوقت الذي قد
 رسول الله صلى الله عليه واله الاصل لانه فخر منه وبغيره في الصحيح عن يزيد بن معاوية العجلي قال قلت لابي جعفر عليه السلام عن رجل اعتمر
 عمره فمضى فبقي هل قبل ان يغفر في طوافه وسبق له بدنة فسد عمره ووجوب عليه بدنة في الشهر الاخر فخرج الى بعض المواضع فمضى
 اما ابو حنيفة فانه بناء على صحة هوانه اذا وطى الفضا لم يجز البدنة على ما ذكرنا من مذهبنا ولا ونحن قد بطلنا اصله فبطل ما عليه
 وايضا الحج بانما عبادة ولا يفتن الوقوف فلا يجزى لو طى فيها بدنة كما لو طى بها الحج والجواب بالمنع من الحكم في الاصل **مسألة** ولو نوى
 والبدنة والافشاء وبطلان ما لو طى في اخر ما العشر قبل السعي لو كان بعد الطواف ووجه قال الشيخ رحمه الله قال ابو حنيفة اذا وطى بعد الطواف
 اشواط لم يقدر عمره ووجبت الشاة لنا انه وطى صفا واحلاهما فلما فوجبت البدنة وقت العترة كما لو كان قبل الطواف وما انفك في
 حديثه من مع من الصا عن هذا ما اخبر ابو حنيفة بانه وطى بعد ما ان يكن القبا فاشبهه اذا وطى بعد الوقوف في الحج وانما وجبت الشاة لانه
 الشاة بقوم مقام الطواف والسعي حق المحصر فقامت مقام بعض ذلك ههنا والجواب عن محط ذلك الاحرام سواء مثل حله في اللباس وقيل
 الصبيد ينفذ قبل الاثان باكثر الطواف وبعده كل لو طى **مسألة** القادر عندنا هو الذي ينفذ الى احرامه هذا وعندهم هو
 من يقرن الاحرامين على مضى الخلف فانه اذا ثبت هذا فلو انك القادر حجه ووجوب عليه بدنة وليس عليه طوافان ويجوز عليه الفضا وقال
 الشافعي اذا وطى القادر على نفسه هو الجامع بين الحج والعمرة في الاحرام بدنة بدنة بالوطى ودم القران ويقضى قانا وبلز بدنة القران في
 القضاء ايضا فان ضاع من جاز ولا يسقط عند دم القران الذي يكره في الفضا ووجه قال احمد الا انه قال اذا ضاع من جاز ولا يسقط عند دم القران وقال
 ابو حنيفة بفساد احرامه ويجوز عليه شاة لافشاء الحج وشاة لافشاء العمرة وشاة القران لان يكون قد وطى بعد ما طاف في التمدد مع اشواط
 لنا انه اسند محققا كان عليه بدنة كالمتمتع والفرما ابو حنيفة قال لافشاء عندك لا بوجوب البدنة وقد مضى الكلام في هذا ما الشافعي فانه قال الله
 يجزي الا اذا وجب في الفضا وقوله بطلان ذلك كله عند قنبر القران وان دم القران مستحب فهاض **مسألة** اذا قضا الحاج
 او المعسر عليه فوضعا الحج الاخر من الميقات عليه اجر العمرة الاخر من ادى المحل بغيره قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي اذا مضى الحج
 لزمه الفضا من حيث احرامه الا اذا ووجه قال احمد لانه لا يجوز الاحرام قبل الميقات على ما بينا الاعلى حجه التذرع وقد سلف بانه فلا يجوز
 في القضاء ايضا لانما حج واما في العترة فان الاحرام من ادى التحل هو الواجب الا اذا وكذا في القضاء ولان النبي صلى الله عليه واله امرنا
 ان يقضى عمرتنا من التمتع لان هذا البرج بني الا اذا فلا يلزمه في القضاء كما لو احرم من اول شهره في الحج اخرج الشافعي بان كل مسافة وبيد
 قطعها حرمها في الاذا ووجه عليه الفضا كما لو احرم قبل الميقات والجواب ما نقول هو كونه لا يجزى عليه قطع المسافة نحو الاشراكات اما
 ابو حنيفة فانه يقرن بين الاله كل الفرج لانه اذا احرم قبل الميقات فقد تلزمه فوجبه عليه لانه وانما يمكن قطع المسافة حرمها فكان
 يجزى في القضاء الذي لم يشرع فيه بعد فانه كما لا يجزى لاحرام قبل الميقات في الاذا وكلما الفضا لانه ما يجزى لان الاكل لانه انما تبين

في الكفارة

٨٤٥

المجمل الله خدا يستغفر الله ويطلب قد ذكر ابن نويه في الصحيح عن معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال انما خرفه وسبله
 بودع بجل من مناجاة الله عز وجل يقول ثم لبغضوا نفوسهم ومن النفس ان تكلم في احرامك بكلام فيجب فاذا نسيت مكة فطقت البيت
 تكلم بكلام مطهر كان ذلك كفارة لذلك **فصل** في النجس في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما خرفه وسبله
 المكمل بليل الى كس وهذا الرواية صحيحة والعمل عليها على ما بيناه **فصل** في يجوز النجس ان ينجس به ملاه وهو محرم عنه
 الحائض ان يمسها في الصحيح عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما خرفه وسبله **فصل** في يجوز النجس ان ينجس به ملاه وهو محرم عنه
 قال الشيخ رحمه الله اذا قتل انسان في الحرم لم يمسك واحد منها وما قاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما خرفه وسبله
 انما خرفه وسبله ان قال سبحانه الله بئس ما صنعا فكلنا فكلنا الذي قاله في كل مناهم **الباب الثاني عشر في الكفارة**
الباب اذا اجتمعن مختلفات كالذي تعلّم الاطفا والاطباء من كل واحد كقائمه من كل واحد في وقت واحد وقيل ان كل واحد من كل واحد
 الاول انه يكفر من كل واحد منها سبب تعلق وجوب الكفارة بالحقبة واحدة وان ضل ذلك في اوقات كان يحلق بعض راسه عنه وبعضه
 ثلاثه لتمام الحلق على وجه الصدقة كمثل الصدقة فانه يحد في كل واحد من هذه الصلوات بالصغر والكبر فكل واحد من هذه الصلوات
 ولو تكررت لم تكن من باب خلاف لان المثل واحد هو انما يحد بحد واحد ولو تعدت للثاني انما لا يحد على وجه واحد بل يحلق الشعر في كل واحد
 الاطفا وما جلتا فان حلق اوله ونحوه واحدة كان عليه فدية واحدة وان ضل ذلك في اوقات كان يحلق بعض راسه عنه وبعضه
 تعدت الكفارة عليه ان كان في فدية واحدة وقت واحدة فوجب فدية واحدة **الثالث** الاستماع باللباس والطيب القليل فان ضل
 دفعة واحدة بان لبس كل واحد من هذه الاصناف الطيب فدية واحدة او قبل او قبل اكثر منه لم يكفارة واحدة وان ضل ذلك في اوقات
 متفرقة لم يمس كل كفارة سواء كفر عن الاول ولو يكفر به قال ابو حنيفة وقال الشافعي ان كفر عن الاول لم يكفارة اخرى عن
 الثاني وان لم يكن عليه سوا كفارة واحدة وهو اعيا الروايتين عن احمد خليف في الاخرى ان كان السبب هذا المتحد الكفارة
 كن لبس ثوبين للحرجان تعدت تعدت كن لبس ثوبين للمعروف قال مالك يتداخل كفارة الوطى ومن غير ذلك انما مع تعدد الوقت بمعد الفل
 فذلك ان يكمل فدية واحدة في اجاب الكفارة فكذا مع الاجتماع **مسألة** اذا جن بعد احرامه ففعل ما يفسد به الحج من الوطى
 قبل الوقوف بالموقفين لم يفسد حجهم لان العاقل لو ضل ذلك ناسبا لم يسل حجهم والمجنون ابلغ من النسيان في العدم والقول في دفع الجنون
 حقه فبقي واما الصدقة فانه يلزم الصلوات لان حكم العمد التمسوف فيه واحد **مسألة** في الضيق اذا قبل صيدا غنمه كان عليه فدية
 وان تطيب لبس فان كان ناسبا لم يكن عليه شيء لان البائع لا شيء عليه في ذلك مع النسيان عليه وان كان غامدا فان قلنا ان
 مخطا واحدا لا شيء عليه فيها وان قلنا ان عمدا لا شيء عليه في القصاص وجب الكفارة واذا وجبت فدية الحج على الحج فانه من حيث
 وجبت بجبايتها على الولي لانه عفو عنه باذنه فكان هو الذي ادخله في ذلك وعنه ما دفعه في ذلك وقال مالك الثاني ما التمس فيه فدية
 قال الظاهر من هذا على الكفارة على لية وان قلنا ان لا يعلق بكفارة من البائع كان قولا وما قل الصدقة فانه يضمن على كل حال
 واما العاقل والفقير الاطفا فاد حكما عندنا كحكم اللبوس الطيبين ان عمدا مخطا وما اذا وطى بهوته فانه قد يحسن الشعر
 قبل بلوغه وانما يبلغ بالانزال لا بالوطى بهوته فاذا فعل فان كان ناسبا او جاهلا لم يكن عليه شيء كالبائع وان كان جاهلا
 فان قلنا عمدا عند حجته ان كان الوطى قبل الوقوف بالموقفين وجب الفدية وان كان خطأ لم يكن عليه شيء ولذا اوجبنا الفدية
 على تعدد العمد في محل وجوبها وحجها احدها عليه الثاني على لية على ما قلنا اذا عرفت هذا قال قلنا بافتاد الحج فدل بحج عليه
 القضا لا فدية حمان احدها الوطى لانه على عدا قبل الوقوف بالموقفين فوجب عليه القضا وعمل بالعموكان كل من تحببت المدينة
 في حقه للقضا وجب عليه القضا كالبائع والثاني عدم الوجوب لانه غير مكلف فلا يتوجه عليه لاسر بالوجوب في القضا كما لا يتوجه
 عليه الاداء وهو لا أقوى اذا ثبت هذا فاذا اوجبنا عليه القضا هل يجزئ ان يجزئ في حال صغره ام لا فيه ترد وقال مالك واخذ
 لا يجزئ كنهها حجة واحدة فلم يقع منه في صغره كحجة الاسلام وقال الشافعي احدا القولين مجزئ لان اداء هذه العبادة يقع منه في
 الصغر كمن قضاها ما يجزئ من حجة الاسلام **فهرج** اذا اوجبنا على الصبي القضا ففقدنا في حال بلوغه فهل يجزئ عن حجة الاسلام
 فالوجه انه كفيل بهون يقال ان كانت الحجية التي اشد لها الوصية اجزائه بان يكون قد بلغ قبل مفتي في الوقوف لجزاء القضا
 كان لو بلغ فيها بعد الوقوف لم يجزه القضا وجب عليه حجة الاسلام **مسألة** لو خرج قافلة الى الحج فاعمر على احد منهم
 بهر محرما باخر فمهر عنه وبه قال الشافعي ابو يوسف ومحمد قال ابو حنيفة يصبر باجر لم يفسد شرهانا انما بالبع لا يصبر
 ضمها باجر غير عنه كالتام لوان في ذلك واجاز لو بقي حج ابو حنيفة باجر علم ذلك من قصده وبلغه المشقة في ترك ذلك

الحج وتوباس

خازن المسند

سواء ما سئل عنه
كان له ملحق

عنه حرم غير الجوارح بل انما لو اذن لنفسه لم يسمع فكيف مع علم القصد المجرد عن الاذن
فان كانت هي قد طافت لم يكن عليها شيء لانه بعد طواف النساء ويجل النساء وان كانت هي لم تطف فعدت عليه ومعه يهرولان القبله بالنسبة اليه
حرام وقد فعلها هو فكانت عليه العقوبة وراه الشيخ في النسخة عن ثمانية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قبل امرأته وقد طاف
طواف النساء ولم تطف هو قال عليه السلام يهرول من عندك **مسألة** ولو اوصفت بمعدة ثم احتاج الى الحلق والامه فاقبل ان يبلغ اليك
معدة بصدك بالشك والاطعام او الصيام على ما قلناه لان غير المصروع وكذا المصروع بدل عليه طوافه والشيخ عن زاذ عن ابي عبد الله
قال اذا احصر الرجل نفسه بمعدة فاذا راسه قبل ان يهرول فانه ذبح شاة الى مكان الذي احصر عنه ويصلي ويصلي على شاة
والصوت ثلثة ايام والصلاة نصف صاع لكل مسكن **مسألة** لو قطع ضره مع الحاجة اليه لم يكن عليه شيء فان كان كالمع الحاجة
وجب عليه وشاة قال الشيخ استدل عليه بما رواه محمد بن عيسى عن عبد من اصحابنا عن رجل من اهل خراسان مسئلة وقت في الموسم لم
يكن عنده واليه فيها شيء محرم قطع ضره فكتب يهرول فما **الفصل الثالث** في المحصر عند الفوات المحصر عند الفوات
عن تهمه افعال الحج على ما بان بالمرض فاحصره والسنة المند وعنده القضاء للحاظر المحصر واحد ما من جهة المذلة انها الفاتن شاة
والاصح عدم الزيادة ما رواه الشيخ في الصحيح عن مؤمن بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يقول المحصر غير اصلا فان هو المنع
المصعد هو الذي يره الشكر كون كاد ورسول الله صلى الله عليه واله ليس من محصر المصعد ويجل النساء والمصروع لا يجزى للشاة والقارن
اذا احصر قبل ان يمشي في العام القابل عليه ان يهرول مثله ما دخل اذا عرف هذا فاجتنب ما يقع على المستحب والمصروع محصر
لا يركب المصعد الثاني اذا تلبس بالحاج بالاحرام ولو طاف محصرا فعلق به من الاحكام التي ذكرناها اذا ثبت هذا فاذا مشى لم يشركون او
غيرهم عن الوضوء الى مكة كما لا يهرول لو كان طريقه من غير موضع السنين قصر نفقته بخلل هو قول العلماء كافة قال الله تعالى
فان احصره فما استيسر من الحج فليحج **مسألة** لو كان المحصر على امرأته حاصره يومه حصر وفي الحديث ان نجران واهلها قتلوا
ومن طريقنا حاصره ما رواه الشيخ في الصحيح عن مؤمن بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال المصعد يجزى للشاة **مسألة**
وسواء كان الاحرام للحج او للعمرة باي انواع الحج احرم يجوز له التخلل مع الصلوات قال ابو حنيفة والشافعي والحنابلة وقال مالك
المسألة لا يجزى له الا الف الفوات وهو خطأ لان الاله عامه في كل محرم وهو كما يتناول الاحرام الحج وتناول حرام العمرة
الا انما نزلت في هذا الحديث وكان كما ان النبي صلى الله عليه واله محصر من بعده فخلوا جميعا **مسألة** ولو كان له طريقه غير
الصلوات كان منعه نفقته بكيفية يجوز له التخلل واستمر على احرامه وجعلها سلوكها سوية او قربت فاذ الفوات ولم يخف فان كان
محصرها بغيره لم يفتل يجوز له التخلل ان كان حج حجة تفتق الفوات ثم يجزى له التخلل قبل الفوات والابان بالعمرة يخرج
الفوات لان التخلل انما يجوز بالمحصر لا يفتل الفوات وهذا على غير مذهبنا فانه يجوز له التخلل في ذلك الطريق فان اريد
الحج اتفقنا فانه محلل بغير قضاء ولو قصر نفقته حال التخلل انما كان المنوع ولا طريق له سوى موضع المنع وكذا لو لم يكن له طريق سوى
موضع الصلوات يجزى له كقلنا ويرجع الى بلد روى الشيخ في الصحيح عن مؤمن بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى
عليه واله حبسه الشكر كون يومه المحرم بغيره ورجع الى المدينة **مسألة** وانما يجزى المصعد ما لم يكن فيه التخلل ما اما الله
فقد اجمع عليه الاكثر العلماء وحكى عن مالك انه لا يجزى له التخلل قبل ان يهرول فانه احصره فاستبصر له ذلك قال الشافعي خلاصته ان اهل
الفتيان هذه الامة نزلت في حصص الحديث ولا ان النبي صلى الله عليه واله حبسه الشكر كون يومه المحرم بغيره ورجع الى المدينة
وفعله عليه السلام بان الواجب يكون واجبا لا يذبح له التخلل قبل اذامه فانه كان عليه السلام والفوات حج فمالك يذبح التخلل فيجوز له من غير قصره اشبهه
من اثم محرم وهو خطأ لانه خلاصه النص فله النبي صلى الله عليه واله وان اتم حجه لم يبق عليه شيء فخلله لانه مناسك بخلاف المصعد فانه
لو لم يكن له ذاه النية فلا يذبح من احرامه فنفقته الى النية كما يدخل فيه ولا يذبح ينع على وجوهها التخلل فلا يتخصص بوجه واحد من
الابان انما لا يقال منه التخلل غير معتبر في خبر المصعد فكيف اعتبرنا هذا البطلان او محله من بعض الاشياء وان لم يكن التخلل لانا نقول من يذبح
بما قاله الشك فخرج عن العهد وانما عليه فمحلها كما لا افعال لا يحتاج الى نية بخلاف المصعد لانا قد بينا ان الذبيحة لا
يتخصص بالتخلل لابلانها واجبة جهاد من الرضا لله لا يكون الا للشك فلم يخرج الى قصد **مسألة** لو توفى التخلل قبل المصعد والتخلل
كان على احرامه حتى يهرول المصعد لانه فمما ففعال الحج فلا يجزى قبله كما لا يجزى لانا وعلى افعال الحج قبل فعلها ولا فانه عليه في نية
التخلل لانه يذبحها في اياديه فان فعل شيء من محظورات الاحرام قبل المصعد فله لانه محرم فعل محظور في احرام صحيح وكان عليه
فله بركا القاد **مسألة** ولا يذبح التخلل فلو عجز عنه عن ثمنه لم يذبح الى خبره وبقي على احرامه ولو لم يذبح له محرم

كتاب الحج

قال يجوز تأخيرها عن العام المقبل بمقال لنا حتى هو ظاهر مدعاه في محابه مقالها على التراخي لان القضاء كالأداء وقد ثبت
وجوب الأداء على الفور وكذا القضا لا تأخيرها بمقال القضاء على حجب الجواز وان الامر بالحج الفور والاختيار ولا يرد قول عمر بن الخطاب
بما رواه ابيه اذ انبأ هذا ما نأقضي في العام المقبل اجزاء القضاء من الحج الواجب ولا نعلم فيه خلا فالان الحج المقتضى لو تمت لا جاز في
الواجب عليه فكذلك قضاءها ولا قضاء استاذك ما فات ويقوم مقام الأداء **مسئلته** من فاته الحج وكان واجبا عليه جليلته
ان يأتي به بحج فاته فان كان متمتعا فاته الحج فان كانت حجة الاسلام وجب عليه بقضها متمتعا لا مفردا لا يجوز له غير ذلك
وان بعينه المفرد فانه الحج في السنة المقبلة وان لم تجز الاسلام وكان من اصل مكة وما حوله جاز ان يقضها مفردا او قارنا
وان فاته الحزن والامر بغيره ان يقضها مفردا لا في السنة التالية وعندنا في ذلك تردد والوجه وجوب القضاء بحجها ووجوبها انما
يكون في التمتع اصله على تقدير عدمه وجوب الحج اما على تقدير وجوبه فلا لأن كل نوع واجب لا يؤمر ولا يجوز له التمتع عنه المعتبر
في الأداء والاختيار فكذلك في القضاء ومنها مسائل **الاولى** قد بينا ان من فاته الحج بحج عمر ولا يحتاج الى تجديد اخر امر اخر
المعك لا يحتاج من مضى عليه الوقت فيقبل التمتع عن غير التمتع الى الحج مفردا وقد بينا ان الشافعي قال لا يقبل هو غلط والاحتياط
ان يقبل قبل الطواف فلا يجوز بدل على التمتع الى العترة **الثانية** العترة التي ياتي بها للتمتع لا يقض وجوب التمتع الى العترة
ان كانت العترة حجة الاسلام فلا بد بيننا ان الواجب يأتي بالحج والعترة في سنة واحدة **الثالثة** لو ادعى ما فات الحج البقاء على اخر امر الى
القابل للحج من قابل فالظاهر ان ذلك التمتع منكم عليهم وجوبها عليه الا بان يعلو في سنة وحكموا بانقلاب الحج الى العترة قال مالك
يجوز ان يطوف المذبح الا حرمه فعل التمتع اتمامه كالعترة وما قلناه ذهب الشافعي واحتج ابن المنذر بظاهر الحديث
قوله عليه السلام من فاته الحج فليحمله على غيره ولا حرج له بغيره غير انهم يفتوا كالتحريم بالعبادة قبل وقتها **الرابعة** الكي وغيره
سواء وجب له في الفوات عدمه وجوبه بخلافه من التمتع لان الفوات يحصل من الكي كما يحصل من غيره فان وجبنا التمتع على غيره الكي
ايضا **الخامسة** التمتع لا يفوت لان فاته جميع ايام السنة ما التمتع بها فاته فواته فوات الحج لانها منوطه بوقت من كل
المفصل الخامس في حكم النساء والصبيان والجن في فوات الحج وقصوه في احكام النساء
مسئلته الحج واجب على النساء لو جوبه على الرجال بالنسب والاجماع قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه
وهو عامرنا ولمن كثر الوصال وقال النبي صلى الله عليه وآله بناء الاسلام على خمسة فانه لا اله الا الله وقيام الصلوة واطاء
الزكوة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقال النبي صلى الله عليه وآله بني الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والزكوة والحج
والصوم والولاية ولا خلاف بين المسلمين في وجوب الحج على النساء والاختلاف في وجوبه على الرجال فذهب مالك **مسئلته**
الى ان الزوج منعه من حجة الاسلام لا التمتع ولا ما وجب عليها الا فاد وغفرلك من الواجب اذا اعرضت جليلها المضي في كونه الزوج ولين
منها من الاما فان كان الحج واجبا ذهب اليه علماءنا اجمع وهو قول اكثر العلماء منهم النخعي واسحق ومالك والشافعي والحنفلي والشافعي في الصحيح
وقال في الاخرى لم يمتنعها قال اصحابنا القول الاول لا يحج على مذهبنا ما رواه الهيثم عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا طاعة لمخلوق في معصية الله
وقال لا تمنعوا النساء عن مساجد الله ومن حرم في الخاصة ما رواه الشيخ في صحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن امرأة لم يحج
فزوجها بان يأتها في الحج ففادى زوجها هل لها ان يحج قال لا طاعة لها في حجة الاسلام وان لم يكن له منها في الابتداء فقلنا
اولا لا ينها عبادته بحج على الفور فلم يكن له منها منها كاصلوة والصوم الحج الشافعي انه وجب على التراخي فلا يمنع في هذا العام
فكان له منها في الحج وان فادى البس صحيح لما بينا ان الحج واجب على الفور ايضا فان حج الواجبين بالشرع قصصها اذا احرمت على اول
وفها وقصر مضافا ان شرع فيه ولا بد لك بقضه الى اسقاط القضاء بالكلية لا استلزام حق الزوج على الدوام فلو ملك منها في هذا العام
ملكه في العام المقبل وهذا **مسئلته** ولدان منعهما عن حج التطوع اجماعا قال ابن المنذر اجماع كل من يحفظ عنه هل العلم على ان
للرجل ان يمنع زوجته من الحج الى الحج التطوع لانه تطوع يفوت حوز زوجها فكانت زوجها منها منه كالاعتكاف ولله عليه روا
للشيخ ابن خزيمة عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن امرأة المؤمنة قد حج حجة الاسلام يقول زوجها حج فاما الى الدان منعهما من ذلك قال
نعم وبقولها حتى علمك اعظم من حجتك على هذا **فروع الاول** اذا طاف في التطوع جاز له الرجوع فيه ما لم يلبس بالاحرام
اجماعا ويرجع قبل اللبس ثم احرمت كان له ان يلبس بها لولا ان كان له ان يلبس بها لولا ان كان له ان يلبس بها لولا ان كان له ان يلبس بها
اشكال لو وقع الاحرار على حدة **الثاني** لو اذن لها في التطوع فلبس بالاحرام لم يمكن له ان يرجع فيها لانها احرمت اخر ما يحجها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

100

[illegible]

الحج والعمرة ما رواه الجوهري عن عروة عن عائشة قال اهلنا بستر فدمت كذا فانا خاضع لطف بالبنت لابن الصفا والمرءة فكبر
فلما انى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال انفضوا ابيك وامش على اهلنا بالحج ودعى العترة ففعلت فلما قضيت الحج ارسلني رسول الله صلى
عليه وآله مع عبد الرحمن بن ابي بكر الى النخبة فمعه عترة من بني النخبة فقال لعمرك ما كان عترة من بني النخبة وهو يدل على بطلان العترة من وجه واحد قوله عليه
ودعا عترة ثانيا قوله وامش على اهلنا فمعه عترة من بني النخبة ومن طريق اخرى ما رواه الشيخ في الصحيح عن جابر بن عبد الله قال قال
ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة التي خاضع لها من مكة يوم التروية بمكة كما هي الى عرفات فجعلها حجة ثم بقيت حتى ظهر فجر يوم النحر فخرج الى النخبة فخرج
فجعلها عترة قال بنو بني كعب بن لؤي اصح الخرافة ما رواه جابر بن عبد الله عليه السلام فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
على عترة فوجد ما ذكر في نال ما شئت قلت ثانيا فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
امر الله على ثباته وما غلبه ثم اهل بالحج ففعلت وقفت بالوقوف حتى اذا ظهرت طائفة الكعبة بالصفا والمرءة ثم قال ففعلت من حجة
وعترة قال بنو بني كعب بن لؤي اصح الخرافة ما رواه جابر بن عبد الله عليه السلام فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
العترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
ولما اسرها بالاعانة وانا وقوله عليه السلام فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
البه فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
احرام على احرامه ولى على ذلك فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
هذا وكل من خرج من مكة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
عرفات فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
لانه احرام على احرامه فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
حتى يظهر ذلك لا يجوز عليها الا على ما لا يحل بل لا يجوز عليها الا على ما لا يحل بل لا يجوز عليها الا على ما لا يحل بل لا يجوز عليها الا على ما لا يحل
منه ففعلت قبل ان تطوف بالبنت حتى يخرج الى عرفات قال فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
الا يستحب اعلان الاصل وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن عمار قال قال ابن عباس رضي الله عنهما ما رواه جابر بن عبد الله عليه السلام
ان يدخل منه تذهيبها فقال كان جعفر عليه السلام يقول زوال الشمس من يوم التروية وكا هو عليه السلام يقول صلوة الصبح من يوم النحر
فكانت جهات ذلك فامة مؤلفك به خلون يوم التروية ويوم النحر فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
ابي الصباح فان اذا زوال الشمس فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
لا الا ان يجزى بطوع ثم قال انما نحن في ذلنا هلاك في الحج فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
يدين على سقوط جسد لامة بدل على الاشارة بالاحرام الاول اما اختلافنا ما بين عليهما فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
اذا ادركنا احد الموقعين صحفنا فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
لا يجوز عليها المرأة حتى تمتها ففعلت قبل ان تطوف بالبنت فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
وتحل من احرامها ويحلى الناس ففعلت فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
قلت امرأة منهم فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
يوم التروية فاذا ضكت عليها الماء واسلكت بالحج من بينها وخرجت الى منى ففعلت فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
وسعي بين الصفا والمرءة فاذا فعلت ذلك ففعلت فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
عبد الله عليه السلام فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
كان يوم التروية فاذا ضكت عليها الماء واسلكت بالحج من بينها وخرجت الى منى ففعلت فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
دونها فان كساها وعبد الله بن صالح سمعنا هذا الحديث في المسجد فدخل عبد الله بن علي بن الحسن فخرج الى اهلنا بالاحرام فمعه عترة من بني النخبة
رواه عن جابر بن عبد الله بن محمد بن عجلان قال قال الشيخ وليس في ثمانين الروايتين لاما ذكرناه لانه ليس في هذين انه قد تم
صحتها ويجوز ان يكون من عندنا فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة فمعه عترة من بني النخبة
الحج الاول طوائف واولا في المرأة تمام المنعة لكان عليها ثلثة اطواف وسجدة واما لانها طوافان وسجدة واحدة لان حجة واحدة
مفردة هي يكون قوله في الخبرين يعني بين الصفا والمرءة للاستحباب او يحل على من يريد ان يرجع الى الصفا والمرءة لانا قد بينا ان من

في حج النساء

٨٥٧

بين الصفا والمروة فقلنا لا ان يكون سابقا لهما بل يكونا معا بالاهلال بعد الحج صحيح لانها بالتقديرات خلفت في كونها محلة فخرجنا الى
استبنا الاخر للحج او يكون من الاهلال فاكملها بالاندية بالحج دون ان يكون واجبا ولو خاضت اثنا طوافا للمعدة فلا يجزئ ان يكون
خاضت طوافا من ربيعة او طوافا من كان قد طاف اربعة اشواط فقطع الطواف لشيء نقص ثم تحرم بالحج وقد تمت منها صفا
فرغت من المناسك لم يثبت ثبوت الطواف قال الشيخ رحمه الله وخرج منه ابن اوديس وبطل التمسك اذا خاضت اثنا الطواف مطلقا ولو سئل
لو خاضت قبل السعي بأكمل الطواف ان كان قد طاف ثلثة اشواط كان حكمها حكم من خاض قبل الطواف بنظر فان طهرت وادركت
المعدة قضتها ولا يجب حجها منصرفا على ما قلناه من طواف ربيعة او طواف النصف في حكم معصم الشيء حكم طواف المروة
جوزها الاضطرار ولم يوجب الاستبنا على من اضل بعباد من شئ الاثني شيئا اعتبانا بالاكثر وبذلك عليه في الشئ عن ابي اسحق
صاحب اللؤلؤ قال حدثني من مع ابا عبد الله عليه السلام يقول في المروة اتممتها اذا طاف بالبيت وبيعة او طاف ثم خاضت فمستها فامة وتبين
ما فاتها من الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وتخرج الى الشيء قبل ان تطوف الطواف الاخر وعن ابن مسكان عن ابن هب عن
ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طاف بالبيت وبيعة او طاف ثم طشت قال لم تطرفها وليس عليها غيره ومعتها فامة فلما ان تطوف
بين الصفا والمروة وذلك لانها اذا طاف على نصف قد خضعت عنها واسنانف صبا الحج اذا ثبت هذا فانها اذا طاف ثلثة اشواط ثم خاض
ببطل الطواف اجاء ولا يجوز لها السعي لان السعي تابع للوقوف من قرب عرفة او لم يحصل ولا معطاة لم يجز السعي بل يبقى على العروة
الى وقت الخروج الى عرفات ان لم تطهر قباها وبطل على عكس جواز السعي ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الطواف فقال يقضي المناسك كما ما غيرتها تطوف بين الصفا والمروة ولا يباين ذلك ما رواه الشيخ عن عجلان ابي صالح انه سمع ابا
عبد الله عليه السلام يقول اذا اعتمر المرأة ثم اعتكفت قبل ان تطوف فاعتكفت السعي ثم هذا المناسك فاذا طهرت وانقضت من الحج
فقد خاضت طوافا من الحج وطوافا من النساء ثم اعتكفت من كل شيء لانه محمول على من خاضت بعد طواف ربيعة او طوافا منعت
طواف العروة او ادائها ودون ذلك **مسألة** من طاف اربعة اشواط ثم خاضت فاعتكفت منعتها على ما بيناه لكها تقطع الطواف
للحائض ثم تخرج فلتسعي ثم يقصر ثم يخرج الى الموقف لان الطهارة لبيت شيطا في السعي عليها فاعتكفت وبطل عليها ما رواه الشيخ
في الصحيح عن عوف بن غار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض التي بين الصفا والمروة فقال لا يمسكها من سعة سعة
اسمانت عيسى فاعتكفت فاستقرت فطاف بين الصفا والمروة ولا يباين ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عطاء بن غار عن ابي
عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة تطوف بالبيت ثم تحب قبل ان تسعي بين الصفا والمروة قال اذا طهرت فلتسعي بين الصفا
والمروة لانه محمول على من برحوز والحبض قبل فوات وقت المعرفة فانه يستحب ان اخبر الله ليعمله على طهارة **مسألة** لو
خاضت بعد الطواف قبل ان يصلي الركعتين تركها وسكت فاعتكفت فخرجت من المناسك قضتها لانها ممنوعة من الصلوة وخبر
الناس بعد ذلك عليه ما رواه الشيخ عن ابي السبا الكنا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طاف بالبيت في حج وعمر ثم
خاضت قبل ان يصلي الركعتين فاذا طهرت فليصلي ركعتين عندهما لم يبرهن عليها فاعتكفت طوافها اذا ثبت هذا فليس عليها ان
الطواف لان الامر يقضي الاجراء وبوبه ما رواه ابن بابويه عن زارة قال سالت عن امرأة طاف بالبيت في حج وعمر ثم
الركعتين فقال ليس عليها اذا طهرت الا الركعتين وقد قضت الطواف **مسألة** من طاف بينا انما اذا طاف ثلثة اشواط ثم جاء
فاته ببطل طوافها ثم ادركت الطهر قبل فوات المنة سكت منعتها ولا بطل قال الشيخ رحمه الله لما نلت من الاحاديث ما ابن بابويه
رحمته فاته قال اذا طاف ثلثة اشواط او اقل ثم خاضت فاجاز له البناء وفتح مستها لما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام عن امرأة طاف ثلثة اشواط او اقل ثم طشت فاما قال يحفظ مكانها فاذا طهرت طاف مرة اعتكفت ما مضى
رواه حرير عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال ابن بابويه وبهذا الحديث في دون الحديث المذكور ابن مسكان عن ابن هب عن
عمر بن ابي عبد الله عليه السلام عن امرأة طاف ربيعة او طاف ثم طشت قال لم تطرفها وليس عليها غيره ومعتها فامة فلما
ان تطوف بين الصفا والمروة انها اذا طاف على النصف قد خضعت عنها فلو انت بعد الحج وان هي لم تقطع الا ثلثة اشواط
الحج فاذا اقام عجاها لم يعد الحج فلتخرج الى الجمرتين والتسليم فلتعمر قال لان هذا الحديث سنده منقطع والحديث الاول فيه
ودعه واسنده متصل **مسألة** لو خاضت في الحرام الحج فان كان قبل طواف اربعة وجب عليها المقام بمكة حتى تطهر ثم تطوف
ودخول فان كان بعد قبل طواف النساء وكل ولا يجوز لها الخروج من مكة فانه بطواف النساء على طهرت ان كانت قد خاضت من
طواف النساء وبيعة او طوافها الحرام من مكة لان في كل منهما من الحج من عظمه وقد طاف معظمه فجاز لها الخروج قبل ان

واقعا له فتح حجة واجزه عنه ان كان قد اخل بنية من اراد ان الحج له بغير هذا عن حجة الاسلام وجعل عليه قضاؤها ولا يمكنه مع
الاتيان بالادكان مسلم اني ما حج علي حجة فكان مجزا عنه فخرجنا عن هذا التكليف كغير من المسلمين فاما مع الاخلال بشئ من الافعال فلا
لها ما بالادكان وجعلها عارة الحج كغيره وبذل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن يزيد بن موهبة الجعفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمكة وانه قد نوى به وجعل عليه حجة الاسلام وقد نوى فريضة فقال قد نوى فريضة ولو حج كان حجة
التي في المحن عن عمر بن الخطاب قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حج ولا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمكة وانه قد نوى
بهر حجة الاسلام وقد نوى فريضة الله والحج الحجة **مسألة** الحج وان لم يكن واجبا عليه الا انه يشجع عليه
تدويره وتطوعه بالتمتع بكل العبادات كل الوجوه وبذل عليه قول ابي عبد الله عليه السلام في المدشين المتقدمين والحج احب الي ولا يباذروا
تقدمه ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار قال كتبوا لهم حجة عن ابي الهيثم الى ابي جعفر عليه السلام في حجة وانا اخاف ان كنت حاضرة فقلت
منها ما لم يأتني الحج فكنت اليها قد جئت وما رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما ناصبنا عرف فعملنا الحج وان كان قد حج
لان ذلك محمول على من اخل ادكان بعض الحج او على حجة الاستحبابا على ما تقدم وانما في حجة الاستحبابا على ما رواه في الاخر
ابي جعفر وبذل على الاستحبابا تقدم من قوله الحج احب الي وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال كتبت اسأله
عن رجل هو في بعض هذه الاضطرار من اصل القبلة ما يصيبه من ثم من الله عليه فعرف هذا الامر بقضائه عند الحج الاسلام وعلينا
من قبل قال الحج احب الي **مسألة** في كل ما في العبادات اذا اوقفها على وجهها الا يجزى عليه قضاؤها على الاصل الا الزكوة
وكان في الصحيح عن يزيد بن معاوية الجعفي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه
بمكة وانه قد نوى به حجة الاسلام وقد نوى فريضة فقال قد نوى فريضة ولو حج لكان حجة الى فان سألته عن رجل حج وهو
في بعض هذه الاضطرار من اصل القبلة ما يصيبه من ثم من الله عليه فعرف هذا الامر بقضائه عند الحج الاسلام وعلينا
على وهو في حال تكبيره ضل الشك من الله عليه عفا الله عنه فانه نوى حجة الاسلام فانه قد نوى حجة الاسلام فانه قد نوى حجة الاسلام فانه قد نوى حجة الاسلام
لانها الاصل الا لا بد واما الصلوة والحج والصدقة فليس عليه قضاؤها **مسألة** في رجل حج عن ابي عبد الله عليه السلام فخرجها عن ابي
جعفر عليه السلام قال قلت اني حججت هذه وقد نوى الله بمكة فكم علي ان الذي كنت فيه كان باطلا ما ترى حجة قال اجبت
هذه حجة الاسلام وتلك ما خلفه هذا الحديث محمول على انه اخل بشئ من الواجبات **مسألة** قد بينا انه اذا اخل بالركن هنا ما
يمنعها هل الحق ان الاخلال يبطل الحج لا ما ينفذ الشك قد بينا انه وكن **مسألة** من شغل الناس سكون فان لم
يحصل شغلهم بغير الحج وجبت عليه غارته وان حصل ما ينفذها وان مكنته ما في حجة على وجهها منغلا لها فلو جهر صوته حجة ما
الشيخ حجة الله فانه طلق القول قال من شغل الناس كلها في موضعها الا انه كان سكون فلا حج له وكان عليه عادة الحج
من قابل الظاهر انه لا ينفذ لانه مع عدم التمكن كان يجوز الاضطرار والاحمال بشرط ابقائها على وجهها من يجوز
او تدوم مع التمكن ان سلم حج بشرط الحج فكان مجزا عنه وبذل ذلك ما رواه ابو علي بن راشد قال كتب اليه سالت عن رجل
حج مسكروا هذا الناسك وهو سكران ثم حج على سكره نكيتا ثم حجة **الفصل الثالث في حجة النساء**
الاسطاة وقد كن مع الحج نعتة جعلها من حجة الاسلام ولا يجوز له ان يستنحب فيه وهو قول كل من ينفذ عنه العلم لا خلاف بينهم فيه والحج
المكتبة كحجة الاسلام ان تمكن من فعلها مباشرة لم يجز له الاستئناس فيه ايضا لانه واجبا فيه حجة الاسلام ولا يملك فيه خلافا هذا في الواجب
اما حج التطوع فانه لا يخلو من اقسام ثلثة احدها ان يكون المستاجر له حج حجة الاسلام هل يجوز له ان يستنحب في التطوع ثمسك الجواز على
يجوز الاخبار الواردة بجواز الاستئناس في التطوع ولا نهائيا لانه لا يمنع من فعل الواجب فجاز فعلها ومنع من ذلك اخر حبل لان هذا
التطوع لا يجوز له فعله بنفسه فباشره ولو هو ضعيف لانه لما لم يجز له فعله بنفسه لانه يمنع من فعل الحج الواجب بخلافه فانما انما
وفعه والحج الواجب ان ثبت فدلنا منه ان الاستئناس بمنع من الاتيان بالحج الواجب بان يقصر نفسه بسبب فمع ما لا اجاره فانه لا
يجوز الاستئناس اما لو لم يكن الترتيب مخلفا فانه ينبغي ان لا يجوز الاستئناس للتطوع مطلقا سواء قصر نفسه الحج الواجب عنه او لم يقصر
لا يجزى عليه الحج ثابته ان يكون عن قداي حجة الاسلام ثم يخرج عن الحج التطوع بنفسه فانه يجوز الاستئناس فيه اجماعا لان الحج عشا
يجوز الاستئناس بغيره فانه يجوز في فعلها كغيره من العبادات قالها ان يكون قداي حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فانه يجوز
ان يستنحبها عندنا ذهابه علماءنا اجمعين وبذل قال ابو جعفر وقال الشافعي لا يجوز وعن احمد وابان لنا انه يخرج غيرا عليه
نفسه فجاز له ان يستنحب فيه كما مضى في النافعي فانه حج عند نفسه فانه يجوز له الاستئناس فيه كالفرض والجواب بالفرق

ظاهره لو كان عاجزاً عنه عجزاً به حتى نزل الكا المرحوم بها برحمتي والذو الجوس جازلاً ان يستقيم به لانه يخرج لا يلزمه عجزاً
بنفسه فجازله ان يستقيم به كالشيخ والشاخي وان ما لنا في الاول انه وافقنا هذا فوق وهذه الصوة بين التفرع والتطوع
لان التفرع في عبادة المولى لا يكون بناخرة عن هذا المقام والتطوع مشروع في كل عام فهو من حج هذا العام بناخرة ولا يخرج
الفرض ارفا في حوته فمضى بعد موته بخلاف التطوع فانه لا يفتيه فيفوت ويحج على صلته يجوز له الاستثناء لانه لا يجوز ماها
مع القدرة مع العجز او **مسألة** ولو كان عاجزاً عن الحج الواجب بنفسه امكنه قامة غيره ليحج عنه فمضى وجوب الاستثناء ولو
احدهما لا يجزى به قالوا لا والثاني لا يجب خضاره الشيخ وحده الله وقال الشافعي وابو حنيفة وقد تفرع البحث فيه ولولم يجدوا الا انهم
غيره قطعوا به لا خلاف في لو ولدوا لاوله من نوبة لم يجزى بها وهو احد الزاين عن الحج في الاخر لا يقطع وجوب الحج ويقتصر عنه
بعد موته لان مكان الشريعة ليس شرطاً في وجوب الحج وهو داخل في المرحم يكون امره قبل المدة وروى جليله شامخ لو خولج في
مسألة يصح الاستئجار للحج وتبرؤ منه من اسماجه اذا كان من ماله او منوعاً وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يصح اذا
يقع على الاجرة المكثرة ثواباً لنفسه فان بقي شيء يلزمه ردّه اما لو اوصى الميت بالحج عنه كان طوعاً من الثلث لانه غير متعبد
بالتمرها النبي صلى الله عليه واله يقضاه من الحج عن الداء ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن مسرع قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام اعطيت جلازاً حجها عن فضلها شي فلم يرد علي فقال قوله لعله ضيق على نفسه في التفرع عن حج
عبد الله الفوق قال سالت بالحق الرضا عليه السلام عن الرجل يعطى الحج فحج عنه ففضلها لغيره عطفاً لا لموله ومن عباد بن
موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل ياتخذ لثامته الحج فيحج بها عن رجل يجوز له ان يفتي منها في غير الحج قال اذا ضمن الحج
له مضع بما احدث عليه حجها لانه عتبه بها فاجاب الاستبراء بها **مسألة** يشترط في التابيل السلام لا يراها عتقاً ولا
غيره البتة وهي انما يصح من السلم الاستئجار على فاضل لا يصح من ومن الاستئجار بشرط فيه الفصل لان الجواز لغير اهل الخطاب ولا
تصفى بوجوب رفع العلم فلا حكم لغيره وكذا العتية على الغير سواء احرره بنفسه او ماله به نية ان يخرجه لان نية التولى انما ينفذ في
بعضه لا ينفذ في غيره ولا ينفذ في غيره ولا ينفذ في غيره ولو ثبت ما للغير لوكية انه لا يصح نية ان يخرجه لان نية من نفسه
لان صحيح الكثرة شرعاً للغير من الاعتناء بفصل الطاعات فصح ما للثمة الى ما يرد من ثمة عليه لانه مستأجر الحق في التوبة كما يجوز
المكلف بفعل المنة بان لا يخرجه مكلف لقوله عليه السلام رفع العلم عن ثمة ذكر احداهم العتية حتى يبلغ والتواب منوط بالتكليف **مسألة**
ويجوز ان يحج الرجل عن مثله اجازاً وعن المرأة كمن والمرء من مثلهما وعن الرجل في قوله انه اهل العلم لا خلاف بينهم في ان لا يحسن من مكان
فانه كونه نية المرأة عن الرجل قال ابن المنذر هذه غفلة عن ظاهر الثمة فان النبي صلى الله عليه واله امر المرأة ان يحج عن ابها قال ابن عباس
وكون عن امرأة من غير ثمة قالوا رسول الله ان خريضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يثبت على الرحلة فاحج عنه قال
نعم وعن علي عليه السلام ان سئل عن شيخ يتحل الاستطاعة قال يحج عنه وهو عام ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن قاعة عن ابي
الله عليه السلام قال يحج المرأة عن نفسها وعن اجها وقال يحج المرأة عن ابها ولا يراها عتقاً ما يراها النباية فاستوى في الرجل والمرأة
مسألة من سواه كانت المرأة اجنبية او من قاصد لرجل فانه يجوز لها ان يحج له مثلاً او سواها خذت اجراً او لم تخذلها من اهل
النباية فاستوى الجميع منهم في الرجل وبوينة ما رواه الشيخ في الحسن عن حماد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان يحج عن الرجل في
الرجل يحج عن المرأة قال لا باس عن مضاف الى ما لا يحل الله عليه السلام يحج المرأة عن الرجل قال نعم اذا كانت ففهمه مسلمة كما
قد جرت ربه امرأة خبر من جلاز اعرف هذا فان المرأة سواء كانت صرورة او لم يكن فانه يجوز لها ان يحج عن الرجل والشيخ رحمه الله
فولان احدهما علة الجواز اذا كانت صرورة ذكره في كتابه لاخبار لما انفرد في حديثه مضافاً انه جوزها بها بشرط ان يكون ففهمه لذكره في حديث
وهما معا شرطان للتمتع باضال الحج شرط فكل واحد منهما صرورة ولما رواه زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول يحج الرجل
الصرورة عن الرجل الصرورة ولا يحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة وعن سليمان بن جعفر قال سالت الرضا عليه السلام عن امرأة صرورة
حجت عن امرأة صرورة قال لا ينبغي لنا ان نعزو قوله عليه السلام يحج عنها زوجها وامها ولا نه مكلفه ففهمه نية انما اذا كانت قد حجت ففهمه صرورة
كانت كالرجل الجوار عن الاول من احتياج الشيخ وحده الله ان الحديث يدل على مطلوبه من طريق المفرد فلا يمارى في العموم مع
ذلك فانه شرط فيه ان يكون ففهمه ولا يبين ذلك ليس شرط بل خرج مخرج الاول عن انما ان التمتع على سبيل التوبة جازماً
الاولى وعن الثالث انه اول على الكراهية من الاولين قوله عليه السلام لا ينبغي لنا ان نعزو قوله عليه السلام لا ينبغي لنا ان نعزو قوله عليه السلام
انهم وهو مذهب الحديث الثاني برويه الفضل وهو ضعيف جداً **مسألة** من فضل الاستطاعة جازاً ان يحج عن غيره وان لم

في الثبابة

٨٥٥

بشر الأبد والمغفرة لا نه غير متعين لوقت معين فيجب عليه الإتيان في العاقل قبل ولا يجوز للتاجر فتح العقولان إلا جازة لا من الطرفين
 وإذا وقع معتبر له بان المجرع كان للتاجر فتح العقولان إنما تناول السنة الأولى ولم تناول غيره مما لا يجوز على التاجر إلا جازة ما لا
 بالتخلف فلا تفرق بين ما لا يفعل بكاله فلا يفتي كمال الاجرة إذا ثبت هذا فان الشيخ رحمه الله قال إذا حضر الاجبر يحلل المحل ولا قضاء عليه
 لأنه لا دليل على وجوبه والمشار على ما كان عليه كان متطوعا كان بالخيار وإن كان وجب عليه حجة الإسلام من زمانه من التاجر من
 بنو ميسرة غير بلز لا الجبرين يرد مقدار ما بقي من الطريق أو يفتي بحج مما يثبت انفسه ونحوه بنفسه **مسألة** إذا حضر الاجبر جازة
 التحلل بالمسك كحل بغيره لا يرفع ما حله عن التاجر لا نه قصد العمل به وقال بعض المشافعية يقع عن المحل وهو لظاهر من قول الشيخ
 إذا ثبت هذا فالمراد عليه لو لم يتحلل إقامه على حرام حتى فاته الحج يتحلل بغيره ولا يستحق الاجرة على ما فصله من وقت الوقوف في المحل
 لأن تلك الأفعال لم ينفصلها التاجر بل يتحلل من حرامه ما فصله قبل ذلك فانه يستحق به الاجرة عندنا وللشافعية قولان **مسألة** إذا
 لو افترس الاجبر حجة التاجر في مال الشيخ وجب عليه قضاء ما عن نفسه كانت الحجة باقية عليه ثم تنظر فيها وان كانت الحجة معتبرة فنفسه
 الاجازة ولو لم يستاجر من التاجر من يوجب عنه فيها وإن لم تكن معتبرة بل يكون في الذمة لم يفتي وعلمين باقي حجة أخرى على التاجر
 عن استاجره كيدان بقضاء الحجة الكافله عن نفسه لو كان التاجر ضيق هذه الاجازة عليه الحجة الأولى فاستدرك الاجرة من التاجر
 قضاؤه ما عن نفسه إنما يفتي عن التاجر كيدان على ما يثبت هذا قوله في خلافه وقال إذا حضر الاجبر لنفسه من
 عنه قال فسد الاجبر الحج انقلد عن التاجر اجبره ضار ومخرجا محج عن نفسه فاستدرك عليه قضاءها عن نفسه الحج باقي عليه التاجر ملزم
 الحج عنه فيما يبدان كانت الحجة في الذمة ولو كان له فسخ هذه الاجازة ولا نه لا دليل على ذلك فان كانت معتبرة انفسه الاجازة وكان
 على التاجر ان يستاجر من يوجب عنه ونحن نقول ان قلنا ان من حج عن نفسه فافسده كانت الأولى حجة الإسلام والثانية عقوبة على
 اخوانه الشيخ روى في التاجر كيدان القضاء لانها يجب على الفور ولو قبل الحجة الثانية مجزئة لانها قضاء الحجة الفاسدة كالأجر
 عن الحاج نفسه كان وجهنا حنا وبغضه فاداه الشيخ في الصحيح عن النبي بن تميم قال سألت عن الرجل يهونه ويؤى بحجة يعطى بها
 دوام الحج معاذ فهو قول قبل الحج ثم اعطاه الدوام غير قال ان مات في الطريق وبمكة قبل ان يقضى منا سكه فانه يجزي عن الأولى
 فذلك ان سألني ففتي بفسد عليه حجه حجة من قبل الحجة من الأولى قال نعم قلت لان الاجبر ضامن قال نعم وعن ستور بن عمار
 عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن رجل فخرج في حجة شئ بلز منه فبالحج وكفارة قال هي عن الأولى تامة على هذا فلا مرجح
 يمكن ان يوجب كل من الشيخ روى بانه انى بالحج على غير الوجه المأذون فيه لا نه انما اذن له في حج صحيح فاني بفاسد بفتح عن النعال كما
 لو اذن له في شرعين بصفته فاشترها بغير تلك الصفه فان الشراء يقع لدون الأولى ثبت انه منقلب اليه فيقول انه قد خدعنا ووقع
 عنه فله من قضاؤه وهذا الذي عليه الشيخ رحمه الله اختيار الشافعية مواضا موقى ما الزنى فانه قال لا قضاء عليه ولا على المتحج
 ويخفى عن التاجر لان الاجرام لا تعد عن التاجر وصار اجرا با فاقه بلز فلنا يكون عنه تجوزنا انفعاد الاجرام عن شخص ما نقلنا
 الى غيره وانما قلنا بعده وجوب القضاء ما عليه لان الحج فسد على غيره اما على التاجر لان له نفسا شيا فسقط القضاء مطلقا وهو
 لانما قول يمكن انفعاده مراعى بالكاله كما يفتي صححنا ثم ينقلب سدا كما ينفع حج الصبي والعبد بانه ثم ينقلب فيهما مع دوال عدهما فبدل
 الوقوف **مسألة** إذا فعل الاجبر شيئا بلز منه الكفارة به من محظورات الاجرام كانت عليه فانه من الصبر والبأس والعبد لا عليها
 عقوبة على جبانته صدق عنه وقتما في مقابلة المذنب فاختصنا بالحج في جري مجزئة الاجرة اجبا على انسان فخرق ثوبه لا يجزئ شئ على
 متاجره وكذا فيهما **مسألة** فدينان عقد الاجازة عن الحج صحيح يستحق به الاجرة وهو له حقا فانه قال مالك والشافعية
 وقال ابو حنيفة واخذ لا يفد وعليه الاجازة بل يبطر رز قالنا انه عمل دخله لئلا به فجاز عقد الاجازة عليه كغيره من الصدقة وغيره
 او انه عمل معلوم يجوز اخذ الرزق عليه كطريق الصدقة احتجنا انه عمل من شرطه ان يكون فاعله من اهل القرية فلا يجوز اخذ الاجرة
 عليه كالصلوة والصوم جواز بلز منه عكس علينا اذا ثبت هذا فنقول الاجبر جازة بفتح الحج المتاجر **مسألة** وبغضه بفتح الفرض
 عنه سواء كان حيا او ميتا استاجر عنه ولم يرد به قال الشافعية قال ابو حنيفة لا يجوز الاجرة على الحج فاذا فصل كانت الاجازة باطله فانه
 فعل التاجر لا يجوز له بل لعل ان فعل الاجبر وتجرى عن التاجر وقع الحج على الاجبر ويكون المكسرى ثوابا لنفسه فان بقى مع الاجبر
 شئ كان عليه ثمة لئان الاكل جواز الاجازة فالما نفع يحتاج الى دليل واذا جازنا جازة بفتح الحج عن التاجر واستحق الاجبر
 الاجرة وقيل عليه ما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله سمع رجلا يقول لبيك عن شبره فقال ويحك من تبرمه قال الخ
 الى اوصد بفتح فقال النبي صلى الله عليه واله حج عن نفسك ثم حج عن شبره فقول له حج عن شبره بدل على الجواز خلا ما لا يجزئ غيره

الحج الاسلام لانها مستغفرة في ذلك الزمان قبل حصول الشرايط فصر الزمان اليها فهو في الحقيقة غير ممكن من جهة الاسلام لمصلحة الزمان فلو
 احرى عن نفسه لم يرفع عن نفسه هل يرفع عن الشاخر في اشكال البناء من عدمه ففقد اليه مع اشتراطه ومن الرواية التي رواها ابن ابي عمير
 وعن ابي عبد الله عليه السلام جل اعظم في حلالنا لا يلحج به عنه فحج عن نفسه فقال هي عن صاحب المال ما لو كان عقد الاجارة فغير معتبر
 بل في الدنيا فانه يجوز الحج عن نفسه على الشاخر لو احرى التائبين سناجده ثم نقول الحج الى نفسه لم يرفع فاذا لم يلحج
 الاخرى والتشاخي فلو كان هذا هذا والثاني صحة التمسك لانه عليه السلام مع ملها عن شبره فقال عليه السلام حج عن نفسك ثم عن شبره
 لئلا نمانعه ورفع عن الشاخر فلا يصح البدل عما يبدلها عنها لان مال الحج استحقاقه بالنية الاولى في الفعل لا يصح قيم الحج
 لمن ابتداء بالنية وحي لا يجوز الا جاز لا مثال الشرط **مسألة** اذا سناجره ليحج عنه فاعلم انه ليس عنه فحج له قال الشيخ وعمله لا
 يقع على الشاخر ولو كان حيا او ميتا ولا يستحق شي من الاجرة وقال الشافعي ان كان المتوجب حيا وقصد عن الاجرة ولو كان ميتا
 عن المتوجب لا يستحق شي من الاجرة على كل حال حتى الشاخر بان لا يفعل ما استوجبه بل يخاله فصح ان الاجرة لا يلبس مع الخالعة
 والافترق عنك انما يقع عن المتوجب ولو كان حيا او ميتا لانه يشك في نوي به حصره في غير فبعض الميراث لا يستحق الاجرة لانه متبرع
 بفعله اذا التقدير انه لو اذن له بل في غير الاجرة وقصد في مقابلة ما لم يفعل فترجع الى الشاخر وقول الشافعي باطل لما بينا من
 جواز النيابة عن الحج في قول الشيخ مستغفرة لان المتبرع يصح نيابة لكن لا يستحق اجرة **مسألة** اذا حضر لاجل يخل بالهبة
 على ما قلناه ولا قضاء عليه لانه ليس في متبرع باق به وسعى الشاخر على ما كان عليه ان كان الحج واجبا وجب عليه ان يستاجر
 باني به والا كان تقطوعا ولو كان موافقا لم يفرط منه لزمه المحلل بغيره نفسه بعيدا الاجرة ان كان الزمان متعبا وان لم يكن
 بغيره فحج قال الشيخ رحمه الله يستحق اجرة المثل للجنين لقوا في لوقبله من الاجرة بنسبه فافعله من فقال الحج ونيته الباقى كان
 وجهه ولو فسد الحج وجب عليه قضاء على ما تقدم ولو افسد قضاء وجب عليه ان ياتي بقضاء اخر كما لا يجب على المتوجب لو فسد ذلك
مسألة قد بينا ان الصلوة يجوز ان يوتر بغير شرط عند الاستطاعة وليس له ذلك معها اذا ثبت هذا فانه اذا حج عن غيره لم يكن
 مستطاعا صحيح الحج واجرا عن المتوجب على ما بينا او لا فاذا وجد التائب كغيره لك الاستطاعة وجب عليه ان يحج عن نفسه حجة الاسلام
 ولا يجزئ ما فعله عن غيره لانها حجة وقصد عن غيره فلا يجزئ عنه كما لو حج عن نفسه فانه لا يجزئ عن غيره ويدل عليه قوله اذا من
 على عن ابي الحسن عليه السلام قال من حج عن انسان ولو يكن له مال حج بجزان عنه حجة بركة الله ما يتج به ويحب عليه الحج ولا يبارض
 ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محبوب بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال حج الصلوة يجزئ عنه وعن حج عنه لا في المرد به ما رواه
 فانه يجزئ عنه فاذا ابرج عليه الحج فلا ان المتوجب لو لم يتركه لكانت حجة عليه حج بنسبه على ما تقدم فالتائب في قدوة الشيخ عن
 عمر بن الخطاب قال حج مع ابي ذر غفلة فقلت احب احب لي عن ابي ذر فانه قد مات فقال لي حتى اثال لك يا عبد الله عليه السلام فقال
 البارك في عبد الله عليه السلام انا اسمع جلت قدره ان يني هذا ضرورة وقدمنا ثمة فاجب بحج حجة لها ان يجوز ذلك له فقال ابو عبد الله
 بكسر اللام وبكسر الواو اجز البر وفقد الرواية لا تدل على الاجزاء فان كتبه التوايل لا يعطى القوط وحج بحجها انها يجزئ عن امة بحج
 موا الحج في حاله لنفسه رواه سعد بن خلف عن الكاظم عليه السلام انه سئل عن ابي ذر عن والده واما ان نوافعا وعنه قال الشيخ
 يجزئ عنه ولا يستحق موثابا حج ولا يقطع عنه الفرض رواه علي بن حمزة عن الكاظم عليه السلام في الرجل يشرك في حجة الاربعة والحج
 من موالي فقال ان كانوا مائة جميعهم فلم يجز لا يجزئ عن الذي حج عنهم من حجة الاسلام والحج الذي حج ورواين يا بويه عن
 جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ليس له مال حج عن رجل واجتهد غيرهم صا بالاهل عليه الحج فقال يجزئ عنه وفي
 هذه الرواية نظروا الاول وانها ورواين يا بويه عن ابي الحسن عليه السلام انه سئل عن رجل قطع عليه طريقا عظاما ورجل
 حجة اخرى يجوز له فقال جاز ذلك محتوا الاول والاخر وما كان بغيره غير الذي فعل اذا وجد من يقطعه الحج وهذه الرواية ايضا
 فائدة للتاويل لاننا احتسنا الحجة الاولى والاخرى التوايل بدل على الاجزاء عنها معا وقد روينا يا بويه في الصحيح عن محمد بن الفضل قال
 امرت ورجلان يشارا بالحسن عليه السلام عن الرجل يأخذ من رجل حجة فلا يكفيه لانها خد من رجل اخر حجة اخرى فيشبع بها ويجزئ عنها
 جميعا او تركها جميعا لو تكفرا حد بها فذكر انه قال احب الي ان يكون خالصا الواحد فان كانت بكفيرة فلا يا خذ بويه على المطلوب
 من حجة الاجزاء بالنية اليها **مسألة** من وجب عليه حجة التكبير لا يجزئ له ان يوتر غير في التكبير الاخر بفعله هو ما حجة
 عليه عن نفسه كن في حجة الفهمها وانه لا يجزئ عن غيره وكذا لو وجب عليه الحج لا يجزئ له ان يوتر عملا بالاصل لا يجزئ عليه وحي من
 الاجرة لانه استل ما استوجبه واني به فخرج عن العهدة وكذا من لم يجز عليه حجة التكبير جاز لان بوجه نفسه عن شخصين

اخذ حجة من رجل

في حج منكر

٨٧٥

بالعقود ولا خلاف بين المسلمين في ذلك وبشرط في حجة النذر والعهد العين من كل حال فقد والحجيرة ما كمال العقول في الحجة
والعين ومن قبل على عقله بمسكروا ثمانية ذلك كما يعتقدون ولا خلاف في أنه منوط بالعقل ما ما يحزنه فلا بد من العقول لا
بإذن وكما قالوا من كان لولا أن ينسخ النذر كان وقته مستغفرا لا يجوز له صرفها إلى غير الإباحة ولو كان لمعوقه في النذر انغلق
ولو يمكن لمعوقه بعد ذلك منعه من حج عليه غاشه على أنها بالحج أن أخاج إليها لا في السبيل في وقتها وكذا الحج في أم الولد والمك
والدبر في العلق بمسكه **مسألة** من كان البعل لا يستند من دما بأذن في حجة الإباحة مشغولة بمعوقه قال مسكه في الحج من غير المك
قلت نذرون لم يستند منها ولو أذن لها الزوج في النذر صح له وجب عليه الزوج تحللها بالحج كما لم يكن الحج في الحنفية
لأنها بحكم الزوج ما المطلقة بأنها والشوق عنها زوجها ما كماله لها من الحج لها في كل وقت ولو كان في الحج فالتزدد إلى
والأما إذا كانت زوجة لم يستند منها الإباحة الزوج والسبيل ما حتى لو أذن لها أحد هار منها الآخر لم يستند منها الإباحة
منها حنا في جميع أوقاتها **مسألة** إذا صح للشاذل أن يشان بها نذر في غير الحج لا يحل لها أن تستند في الحج للمعاودة مقبلا ومما
فان نذره مطلقا كان له الإباحة من ثمانية والسبيل فله في أول وقت الإمكان وإن كان مقبلا بوقت من من يحجب عنه
عليه الحج فيه فإن أهله عليه قضاء فيها فيرد عليه كفارة خلف النذر ولو كان نذرا لمعوقا لما منع منه من الحج كذا في
أوضح ذلك في الأمل من فيها بعد أن النذر تعلق بثلث السنه وفقات وقد ثبت أن الأمر يستعمل في القضاء إلا ما مر به لم يوجد
مسألة لو نذر أن يحج وعليه حجة الإسلام فان قصد بالذبح حجة الإسلام لم يستند علوان قصد حجة الإسلام فاعاد
وان أطلق ففعلوا حادها قال الشيخ رحمه الله في النذر إذا صح بنذر النذر جزءا عن حجة الإسلام والثاني قال في الحج والمبطل في
لا يجوز حادها على الأخرى هو الوجه عندنا أنها ففعلها اختلفت بينهما ما خلا بجزءا عن الأخرى لو عين في نذره المأثرة
أو لو كان عليه حجة القضاء أحج الشيخ رحمه الله بأرواه في الصحيح عن ثمانية من موسى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يحج إلى
بيت الله الحرام فحج هل يجزئ من حجة الإسلام قال نعم والجواب بحمل أن يكون النذر تعلق بكيفية الحج لا بغيره فحج فانه إذا نذر أن يحج
حجة الإسلام ما شابا وجب عليه أن يشق نفسه طاعة ففعل النذر لا يشق طاعة فاستحق به الثواب بدل عليه بأرواه الشيخ في الصحيح
عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال يا عبد الله بشي من الشئ لا أفضل **مسألة** إذا نذر حجة أو طلق ففعلها أهلا
نذرا حجة الإسلام وكذا لو عين في نذره المأثرة فلو حج بنذر النذر لم يجز عن حجة الإسلام في الموضع عندنا وأفضنا الشيخ رحمه الله
في الثاني نذر الأول قد سلف لو حج بنذر حجة الإسلام لم يجز عن النذر في الموضع ما عندنا فظاهر لغاؤها وأما الشيخ رحمه
فلا نذر ذهب إلى أنه إذا حج بنذر حجة الإسلام لم يجز عن النذر لطلق النذر ففعلها المأثرة أما لو حج بنذر النذر في الثاني نذر
الشيخ رحمه لا يجز عن حجة الإسلام وهو ظاهر لا عن النذر بها لأن الواجب عليه بقدر حجة الإسلام على النذر **مسألة** من
لو نذر الحج ما شابا وجب عليه أن طاعة ففعل نذره بلا خلاف لقوله عليه السلام من نذر أن يطعم الله فطعمه لله فطعمه لله فطعمه لله
عليه السلام لا يباذ عن ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يحج إلى مكة حادها
فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج حادها ففعلها المأثرة ففعلها المأثرة فقالوا اخذ عقبة بن عامر نذر أن يحج
إلى مكة حادها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما عقبة ففعلها المأثرة ففعلها المأثرة فقالوا اخذ عقبة بن عامر نذر أن يحج
لأن ذلك حكاية حال فلا عزم وإنما ناول صوت واحد ففعل النبي صلى الله عليه وآله علم من حال المرأة الحرة عن النبي صلى الله عليه وآله
مسألة قال الشيخ رحمه نادر المناسك أخاج إلى عبور نهر في السفينة وهل قوله هذا على الوجوه وعلى الاستحباب أم لا
بنشاء من أن الشئ جميع القيام والحركة إذا تعدد أحدها لم يقط الآخر لما رواه السكوني عن جعفر عن أسره عن أبيه عليه السلام
عليه السلام لم يزل عن جلد نذر أن يمشي إلى البيت حادها لم يزل يمشي المبرقا بما حتى يجوز في الأمر للوجوه ومن أن نذر الشئ ينصرف
إلى ما يصح المشي فيه فيكون مواضع السور مستترة بالعادة ففعل النذر به مطلقا والأخرى في الرواية محمولة على الاستحباب
ووجوب القيام من دون الحركة ممنوع **مسألة** من أذن في النذر في بعض الأوقات أو أذن في النذر في بعض الأوقات أو أذن في النذر في بعض الأوقات
امكانها فيجب عليه عاودتها لأن فعلها حادها يخرج عن نذره ولو ركع بعض الطريق قال الشيخ رحمه الله يفسر ويحس ما ركع
وبركع فاشأ وهو قول ابن عمر وابن الزبير وقال ابن أدريس يفسر ما شابا لأحلامه نصف المشي وهو حادها لو ركع نذر ركع
أحلاما لأن النذر مقتطع للوجوه لأن التكليف مقتطع بالقدرة إذ عرف ففعلها قال الشيخ رحمه الله قد صح في نذر ما ركع
كفارة من ركوبه وبه قال الشيخ رحمه الله في أحلامه في أحد الروايات وأوجب أبو حنيفة ما في الحج من ركوبه ..

لا يورث شيئا من أمواله الاخر للمنافي في الرضا في الثانية عن احمد قال بعض اصحابنا لا يجلو الذر اما ان يكون متعبا او مطلقا فان كان متعبا
 وكعب مع المدة فضا وكثر لخله المذرو ان كان مع الحجر لم يجز شي وان كان التذرة مطلقا وجب الغضاضا بعد ذلك كفارة وهذا
 قول جليلنا ان مع الاطلاق لم يتعين الرضا الذي ركب فيه الحج ولم يأت بما نذره فيجعله فعلة لان ما فعله غير المذرة فلا يخرج
 به عن المعة ومع التبعين اذا ركب مع المعة يكون قد فعل المذرة صح عليه كفارة خلف المذرة واذا ركب مع الحجر لم يكن عليه
 شيء لان الحجر مسقط لاصل الحج لوجهين أحدهما انه لو لم يكن مع المذرة لم يكن عليه كفارة في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وجعلنا وان يمشي الى بيت الله وحجرا على ان يمشي قال فليركب ليس يذره فان ذلك يجرى عنه اذا عرف الله منه الحج من ذريح الحجاز
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تخلف للحج ماشيا فحج عن ذلك ولم يطعمه فقال فليركب فليركب المذرة وابو حنيفة وابو حنيفة
 مطلقا وانما شاء لانه حله اصر في الحج فبنيها لهما والجواب عن الحديثين انهما محمولان على الاستحباب ويؤيد رواية عبد الله بن الحنفية
 عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم المذرة من غارها الركن ولو وجب عليها ماشيا ولو كان واجبا لذهب رد الشيخ في الصحيحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام جازي لان يمشي الى بيت الله قال فليركب فليركب المذرة فانه تبعها فانه تبعها لو كان المذرة واجبا
 لرسم الركوب فبنيها لتعديلهن لو لم يكن فلا يجوز التعليق على التبع فانه قول ابو حنيفة ضعيف لا يمنع الا خلافا في من افعال الحج
 فانما الاطلاق لا يثبت لغيره الا في من افعال الحج ولو لم يكن فلا ينضم ان كل حلال موجب للحج من مباح الكفالة اذا عرف هذا
 فلو انما لم يجمع المذرة فاعتد في بطلان الحج تزداد لأن المذرة ليس مؤثرا في المذرة لا هو من صفاته بحيث يطل بغيره بل اقصا في الرضا
 انه من اصل يمتنع من عدمه على فعله صح عليه كفارة خلف المذرة ويكون حج صحيحا وفيه اشكال **مسألة** لو كان يابوس عن استبدال
 هاهنا منى عن ابي الحسن رضي الله عنه عن ابيه عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام في الذي عليه المذرة او في الحجرة والبيت والكاما لو نذر
 الحج وجب عليه النذر وفي المذرة لو نذر العترة جبت عليه من الحج لان الاصل براءة من كل واحد منهما فصح ان صاحبه فلا يجب عليه النذر
 الا ما يتعلق به وكذا يجب عليه النذر ما يتعلق به النذر من الرضا الواحد والتركاد بالصعد وبوجه النذر وذلك ظاهر لو نذر الحج وعليه
 الاسلام فضا ما اريد به الحج الاسلام ووفاء ما استوجبه عن لادها من اصل المذرة يجوز ان يستاجر ثلثا لادها في ظاهر
 واحد ولو لم يملكه الا سوى ما يكفي حج الاسلام استوجبه واستحب اولها ان يفضي عنه النذر ولو نذر الحج وانما هو مستحب
 ببيان يستدل به في الحج وجب عليه حج عن اذنه فكان عليه الاستئذان في الحج الاسلام وقد مضى البحث في ذلك حكم التبعين والمعة
 حكم المذرة في كل واحد منهما سببا في ايجاب الحج الحج اذا تعلق **الحج الثاني في العترة** العترة واجبة مثل
 الحج على مكلف فاصل فيه شرط الحج باصل الشرح وهو المذرة واجبة واما ما جمع به قال عليه السلام وعمر ابنه وابن عباس رضي الله عنهما
 الصحابة من التبعين مستحب المستحب فيلزم فيه عطا واد من مجاهد الحسن البصري وابو حنيفة والشعبي من الفقهاء الثوري
 الصحيح فقال ابن مسعود انما البيت اجبة وهو مذموم لك واني نذرت واحدا الرائي للشافعي قولان وعن احمد والثاني لنا قولان
 اتوا الحج والعترة والاصل في الامر الوجوه ولا فيه عطفها على الحج بالواو فيكون ما ونبه في الوجوه قضيه المصطف ما رواه الجمهور
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حج عن بيتك واعظمها سالة ابو ذر بن فقال ان في شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العترة ولا الطعن وعن
 القسبي معك قال ثبت عمر فقلت له اني سالت في وجب الحج والعترة مكيين على ما هلت فما فقال امر بدبت لشدة بيتك من طريق الخاصة رواه
 الشيخ في الصحيحين عن ابن عباس بن ابي قال قلت لابي جعفر عليه السلام في الحج في الفضل قال العترة المفردة ثم نذرت حجتا وقال العترة واجبة
 على الحاج بمنزلة الحج لان الله تعالى يقول واقوا الحج والعترة ولا تذكروا قول من سبتم من الصالحين ولا مخالفهم الا بن مسعود على خلاف عنه
 اجماع الخالف بما رواه جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العترة واجبة هي قال لا وان بغيره فهو افضل عن طلحة بن سفيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام يقول حج حلالا والعترة تطوع ولا تذكروا قول من سبتم من الصالحين ولا مخالفهم الا بن مسعود على خلاف عنه
 المذرة فقال للشافعي هو ضعيف لا يفوز بمثله الحج وليس في العترة شيء ثابت بانها تطوع وقال ابن عبد البر وهي نذرة ما شاء مبدلا
 بغيره ولا يفوز بمثله الحج هو محمول على العترة وهو النذر التي قضوها خبر احصوا في الحديثية الضائت على الطواف باطل لان الاحكام
 من شرط العترة بخلاف الطواف اذا ثبت هذا فان وجوبها كوجوب الحج في العترة من غير واحدة وهي واجبة على اهل مكة وغيرهم وقد
 سلف البحث في ذلك كله **مسألة** الحج في العترة المفردة وهو قول العلماء كافة وهو الصحيح في الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام قال اذا تمتع الرجل بالعترة فقد مضى ما عليه من فرضه العترة وفي الصحيحين عن يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله
 قول الله عز وجل واقوا الحج والعترة بكفى الرجل اذا تمتع بالعترة الى الحج مكان تلك العترة المفردة قال كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

129

[illegible]

۱۰ احکام الحج

[illegible]

كتاب الحج

٨٨٢

لا صل مكة ان ينفهوا بالحرمين في ترك لبس الخيط لان ذلك شعار المسلمين في ذلك الوقت المكان ذكروا ان الشيخ رحمه الله عن موقوف
 عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي لقل مكر ان يلبس القميص ان يشبهوا بالهمس شعثا خبرا قال ينبغي للمسلم ان ياخذهم ذلك
مسألة في الايام المأثمة عشر في الحج والمعدن في التشرية وذلك الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله
 يقول قال ابو علي عليه السلام ذكروا الله في ايام معدن قال عشر في الحج واما معدن ما قال ايام التشرية **مسألة** في وقت الحج
 في الحج المبرور افضل من الصدقة على لدا طمعه عليها المان حج واجب لصدقة في ذلك الشيخ رحمه الله في الصحيح عن الحلبي قال ثاب
 ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اوصت ان ينظر فله ما يبيع به قبل ان كان الفضل ان يوضع في قبره ولدا طمعه عليها السلام وضع
 فيهم وان كان الحج افضل حج به عنها فقال ان كان عليها حجة مرفوعة فليجعلها اوصت به في حجة الحية من ان يقيم فقرا ولدا
 عليها **مسألة** في تدبيرنا انه ينبغي ان لا يخرج الانسان عن والده وذلك وان كان الحج جوع عنه فليجوع عنه فليجوع عنه فليجوع عنه
 لان فوائد لك بصل البر والشيخ عن عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة فقال ان ابنتي بوقر ولوليتي
 باسرا حج عنها قال نعم قلت انها كانت مملوكة فقال لا عليك بالذخاء ما نه يدخل عليها كما يدخل البيت المذبح **مسألة** في دخول
 الكعبة للنساء صحته لغير زوجة ثابته في حديثي كاذبان بدل على الاستحباب ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال سئل عن دخول النساء الكعبة فقال ليس عليهن فان فعلن فهو افضل **مسألة** في بركة الجايزة بمكة ودخولها او
 مناسكها المرفوعة منها رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا ينبغي للرجل ان يقيم بمكة سنة قلت كيف يصنع
 يقول عنها **مسألة** في من اخرج شيئا من حصة المسجد كان عليه ذم رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قال ابي عبد الله عليه
 اخرج من المسجد في حصة قال تودعها وطرحها في مكانها ثاب الكعبة فمذموم الشيخ انه ينبغي لمن بصل البيت تخرجها لاصحابها
 او لغيرها او لغيره ليركروا عن عبد الملك بن عتبة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شيء بصل البيت من بيت الكعبة هل يصح
 ان يلبس شيئا منها فقال بصل للصبي والمصاحف والهدى يندى بذلك البركة ان شاء الله **مسألة** في ما ينبغي للمؤمن ان يترك الحج
 اكثر من خمس سنين لا نطاعة عظمه فليست المداومة عليها ركن الشيخ عن ربيع عن ابي عبد الله عليه السلام قال من مضته خمس سنين
 فلم يعد الى مكة وهو موقر من الحرم وعن سحر بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني في الحج وكان ضعيفا لم
 فاشرف عليا لا ياتي قال ما اطمان ان تخرج قال فخرجت سنة **مسألة** في من اخرج الطواف عن الرسول صلى الله عليه وآله
 الا انه عليه السلام رواه الشيخ عن موسى القمي قال قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام ان اردت ان اطوف عنك وعن ابنك فقبل لاني الا وضعا
 لا يطاف عنكم فقال بلى طف ما امكك فان ذلك جائز ثم قلته بعد ذلك قلت من ان كنت سادتك في الطواف عنك وعن
 ابنك فاذنت في ذلك فطفت عنك ما شاء الله ثم وقع في قلبي شيء فليمنه قال ما هو قلت طف بوما عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 فقال قلت ثم صلى الله على رسول الله والبول لثاني عن ابي عبد الله عليه السلام ثم طف بوما لثالث عن الحسن عليه السلام الرابع عن
 الحسين عليه السلام الخامس عن علي بن الحسين عليه السلام السادس عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام السابع عن جعفر بن محمد عليه السلام
 والثامن عن ابن موسى عليه السلام التاسع عن ابن علي عليه السلام العاشر عنك ثابته ومولا والذين ادين الله بوجوبهم فقال الله
 والله ندين بالدين لا تقبل من العباد غير ذلك فاطقت عن امك طمعه عليها الحمد ووبها لطاف فقال استكثر من هذا فانه
 افضل ما انت عالمه ان شاء الله **مسألة** في تدبيرنا ان الحج عن غير ربك من من حج عنه وحصل للناس ثواب عظيم رواه الشيخ عن
 عبد الله بن سنان قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه جلا عتاه فقلت من بنا بالحج بما عن ابي عبد الله عليه السلام
 الى الحج الاشرط عليه حتى اشرط طمعه لبيح في ذلك فقلت قال يا هذا اذا انت فعلت هذا كان لا يفي بوجوبها انفق من ماله
 كانت لشع بما انفق من اضعاف بدتك **مسألة** في بركة الخروج من الحرم بعد ارتفاع النهار قبل ان يصل الظهر المص
 بهما ذكروا ان الشيخ عن ابن هب بن عبد الحميد قال سمعت يقول من خرج من الحرم بعد ارتفاع النهار قبل ان يصل الظهر المص
 فودع من خلفه لا يخف الله **مسألة** في المسلم اذا حج وهو مشرك ثم ارتد فحج حجه ولم يجز له ان يادع طمعه ان يتركها
 فليكون محرم او يوبه ما رواه الشيخ في الموثق عن واثق عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان مؤمنا فحج وعمل في ايمان ثم اصابته في ايمان
 فمكة فكفر ثم ناب من قال قال جليلي كل عمل صالح علمه في ايمانه ولا يضل منه في **مسألة** في تدبيرنا انه من حج عن الحج مع وجوبه عليه
 ان يجمع بعدا عنه ويؤتي ما رواه الشيخ عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 فقال ان كنت كثير المال وفرط في الحج حتى كبرت حتى قال استطيع الحج قال لا فقال له علي عليه السلام شئت فحج من جلا ثم ابشر في

عنه وقد تقدمت أخبار كثيرة في ذلك أيضا ولو أعطى الضيق ما قسم بينه على الحج من الزكوة لم يكن به بأس لأنه ما مله على الطاعة
 فكان سابقا لأنه من سبيل الله ويؤيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الحج من الزكوة قال
 نعم ويبنى للمتمكن أن يعطي من الحج عنه تطوعا لاجرة على ذلك لما تقدم من الأخبار خلا لا في حقيقته وقد سلف الخبر في يؤيده
 ما رواه الشيخ عن سلمان بن الحسن كاتب علي بن يقطين قال قال حصيف السلمي بن يقطين من رواها عنه في فام حسانه وحسين دجلا
 أملى من أعطاه سبعمائة وأكثر من عطاء عشرة آلاف من أعطى غيره ما ليح به عنه في نفسه ما لا أجز على صاحبها ووقف الحج عن
 من حج لأن النية اتوجهت إليه فكانت الحج عنه ثم فعل ما قوطع عليه فلا ينحى أجره كمن أجز الحج عن غيره من الحج عن غيره من الحج
 عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن عثمان بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعطى حيا ما لا يبيع عن نفسه قال هو عن صاحبها
 ولو ضل ما بوجبه لكفارة كانت لكفارة على الأجر كما في الجاني ويؤيد ما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
 في رجل حج عن رجل فاجر حج في نفسه شيئا لم يزد فيه الحج من قابل وكفارة قال هي للأول وأنه وعلى هذا ما أجزج ولو مات الأول
 في الطريق بعد الأجر ودخل الحرم أجزأه والأول لما تقدم ورواه الشيخ عن علي بن حمزة الحسين بن يحيى عن ذكر عن أبي عبد الله
 عليه السلام رجل أعطى رجلا ما لا يبيع به فمات قال كان في منزله قبل أن يخرج فلا يجزي عنه وإن مات وفي الطريق فقد أجزأ عنه
 وعن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن أخيه فمات في الطريق قال لا دفع جره على الله ولكن بوصي فإن قدر على
 تركه من رجل ما كثر زاده فعل فلو أخذ الأجر فأنفق وجب عليه الحج على بقية المقدار لو عجز عما يبيع به فقد على الشيء جبه عليه
 الشيخ عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أخذ ما هم رجل يبيع عنه فأنفقها فلما حضر الوان يبيع فقد الرجل على شيء
 فلا يحسب له الحج عن صاحبها حتى يسيل ذلك بعد ذلك قال كان له عند الله حجة أخذها منه فبعلها الله أنفقته حجة **مسألة**
 من كان غير مختثن وجب عليه الاختان إذا كان بالعدا ولو وجب عليه الحج وقدم الاختان عليه فمات الشيخ عن ابن مهدي عن
 عبد الله عليه السلام الرجل الذي سلم وبريدان مختثن وقد حضر الحج أو مختثن قال لا يبيع شيء مختثن **مسألة** لا بأس
 بالفران في ثلث أو ثلثة على ما بيناه ويؤيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن زاذ قال طفت مع أبي جعفر عليه السلام ثلثة عن أسبوع فرما
 جميعا وهو أخذ بيدي ثم خرج حتى ناهيه وصلّى سنة وعشرين ركعة وصلّى معه وبشجران بطوف ثلث مائة وستين أسبوعا
 ورواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج فمات وهو من أسبوعا عدد أيام السنة فإن لم ينسأ
 فما أخذ عليه من الطلوع فيسقط أيضا الشئ من ما زعمهم وأهداه ذلك الشيخ عن عبد الله بن يونس عن جعفر عن أبيه قال كان النبي صلى
 عليه وآله وسلم من ماء زمزم فمات في مكة **فصل** في هذا الباب وفي الصحيح عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام
 في رجل حج عن رجل فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن رجل فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا
 ثم دخل مكة حلا **فصل** في الصحيح عن معوية بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج فمات وهو من أسبوعا عدد أيام السنة فإن لم ينسأ
 لو نسي الأجر أو نسي ما نسي المساك صح حجه على ما بيناه ورواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه له أنه عن رجل خرج من مكة
 عرفات في يوم النحر يوم الزروة ما ليح حله دخل إلى بلد فمات قال إذا مضى المساك كلها فقد تم حجه وسأله عن رجل فمات في مكة
 ما ليح فذكر وهو بغير فمات ما حله قال اللهم على كمالك سنة ببيتك قد تم حجه **فصل** في الصحيح عن جعفر بن محمد عن
 عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا عدد أيام السنة فإن لم ينسأ
 كانا من سنة أشهر فلان يبيع وعن الحسن بن عثمان وغيره عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال من قام بمكة فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا
 بيناه في هذا فيما تقدم وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال من قام بمكة فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا
 عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا عدد أيام السنة فإن لم ينسأ
 عبد الله عليه السلام هو بمكة من ابن أهل يبيع فقال إن شئت من حله وإن شئت من الميقات إن شئت من الطريق **فصل** في هذا الباب
 أنه يجوز للمتنع تقديم الطلوع التمسى للحج ورواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المتنع بتقديم الطلوع
 وسببه في الحج فقال لها ثلثة أو أكثر في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج فمات في مكة
 جميل ما ليح ويطوف بالبيتك يعني بين الصفا والمروة قبل خروجه إلى مكة قال لا بأس بذلك في الفار والمغرب على ما رواه الشيخ
 عن حماد بن عثمان عن ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا
 وفي الموق عن زاذ قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل حج فمات في مكة قال لا بأس به من أسبوعا

کتاب الحج

A 5.

[illegible]

نبی زبارة النبی

^ ^ ^

[illegible]

في زيارة النبي

114

ابو الحسن عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 ان من رزق بلبلا او خمار او ضر من غير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 مثل مسجدنا وشهره ما رزقهم مسجد الاخر اربع وسبعون الف الف الف الف الف الف الف الف
 روى الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تدع اثبات المشقة كلها مسجلة يا فاطمة لما جاءك من علي بن ابي طالب
 من اول يوم وشهره ما رزقهم مسجد الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 اذا في يوم من هذه قال صلى الله عليه وسلم ما رزقهم مسجد الف الف الف الف الف الف الف الف
 اكشف هي عن ركني كما اكشف عن نبيك فخرته وكبره وكفبه هولاء وقد في الامكان ومن عقيدته من جاهد حاله سالت عنه ابا عبد الله عليه السلام
 اما في الساجدة حول المدينة ما بال ابدان قبا فصل شهر واكثر فانه اول مسجد صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 العرس ثم ابن شهره ما رزقهم فصل شهره من سكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الف الف الف الف الف الف الف الف
 نبيك فاذا مضى هذا الحجاب انت حلة ثياب المسجد الذي رزقنا فخره فليكن شهر من شهره فليكن شهر من شهره فليكن شهر من شهره
 من رزقهم والشهداء ففقد عندهم ففقد السلاسل عليكم يا اهل الدار بانتم لنا في ايامكم لا تدعون ثم اني المسجد الذي في الجواد
 الواسع الى جليل كبر عن بيتك من تدخل حدا ففصل فيه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم الى احد بيت ابي المشرقي فمروا وخواصه
 الصلوة فيه الى فيهم مرابطا حتى تربع فبصر عند قور الشهداء ما كذب الله لك ثم مضى على حجة من باب مسجد الاخر فينقل
 وتذوقه في راق رسول الله صلى الله عليه وسلم وغافه يوم الاخر اربع الف الف الف الف الف الف الف الف
 اكشف هي عن ركني كما اكشف عن نبيك فخرته وكبره وكفبه هولاء وقد في الامكان ومن عقيدته من جاهد حاله سالت عنه ابا عبد الله عليه السلام
 عليا عليه السلام ما بال الانا اظهر في شهره وعظم منزله عند الله وقهره منه اخذ الله البغية على المسلمين كافر في حجة الوداع فبشحه
 الصلوة فيه الاكثر عن الدنيا وكذا الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا ابيهم عليه السلام عن السادة في مسجد ثم قال
 وانا مسافر قال صلى الله عليه وسلم فاق فيه فضلا وقد كان في ايامه من ذلك عن ابا عبد الله عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم في مسجدنا
 لان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام اقام فيه مائة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 حملنا عليه السلام عليه السلام من المدينة الى مكة فلما انتهينا الى مسجد القدر ففقد في ذلك موضع فله رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 حيث قال من كتب مائة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 المعصية به وان كان من مجنون قتل جبريل عليه السلام عند الابد وان بكاء الذي كفر والذين لقونوا بساهاهم اسعوا الذكر به من
 انه يحبهم وما هو الا ذكر للعالمين **الفصل الثاني في زيارة فاطمة عليها السلام** ففصل كثير فواب جبريل و
 الشيخ عن يمين عبد الملك عن ابي عن حبة قال صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام في السلام قال صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام في السلام
 ابي هو فاطمة عن سلم عليه السلام على ثلثة ايام واجبه له الجنة قلت لها في جونه وجونه قالت ثم جبهه موتاهم ثم جبهه موتاهم
 الوارث في موضع قبرها عليه السلام فاذن لبلال فو انا ودفن في الرضعة بين الغنم المنبر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 منبر روضة من باض الجنة في يومه هناك وروى في هذا ودفن فيها فلما زادوا فيه المسجد من حلة المسجد فكانها مدفونة
 في البقيع قال الشيخ رحمه الله الروايات الاوليان كالمغنايين والافضل عثمان بن زور الانسان من الموضعين جبا فاقه بخود
 به اجر عظيم واما من قال ان هذا ودفن في البقيع فبعد من الصلوات ابا بن باويه والصحيح عندنا انها ودفن فيها **مسألة**
 في ان لها ما رواه الشيخ عن محمد الرضائي قال صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام في السلام قال صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام في السلام
 لم يخلق فوجدك لما امتحن صابرة ووعنا انا لولاء ومصدقون وصابرون لكلا انا نابه بورك صلى الله عليه وسلم عليه السلام في يوم
 فاما نسلك ان كنا صنفناك الا المحبينا بصدقنا بها بشرا افنسنا لانها طهرنا بولا بنك خال الشيخ رحمه الله في الزبارة
 وكذا في رتبة فاطمة عليها السلام ذكر اصحابنا وحجها الله زمان اخر من الزبارة هناك كثيرة ففقط من كونها انفسه كل
الثالث في زيارة امير المؤمنين عليه السلام في قبره ففصل كثير فواب جبريل و
 عبد الله امير المؤمنين وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام السبل الوصين وكسبه ابو الحسن في مكة في نفس لكثير يوم الجمعة
 عشر ليلة خلف من جريد عام الفيل ثلثين سنة وقبره عليها السلام في الكوفة ليلة الجمعة لشمع ليلان قد من جريد من سنة ثلثين
 من الحجر وله يومه من سنة ثلثين سنة وقبره عليها السلام في مكة فاشيخ في ذلك الاسلام من هاشم بن قريظ

في التاريخ

[illegible]

سبكت شيئا أهل الجنة ولداً من الدنيا آخر شهر ربيع الأول سنة ثلث من الهجرة وقبض عليه بكربلاء من أرض العراق قبل يوم الاثنين
وقبل يوم الجمعة قبل يوم السبت العاشر من الهجرة قبل الزوال منه أحد سنين من الهجرة وله يوم ثمان وخمسون سنة واثمته سنة
بناء العالمين فاطمة بنت محمد عليها السلام فمهرها بغير الطقة بكر بلاد نفوس في القاصريه في قرية الفجران **مسألة** وفي رواية
كثيراً في الشيخ عن محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال سألت أبا عبد الله الحسين عليه السلام ما ناله يوم بدر في الرق وبدر في العود
بمع يدافع السورواتيانه ففرض على كل مؤمن بغيره إلا ما من الله وعن عبد الرحمن بن كثر قال قال أبو عبد الله عليه السلام
أحد حج الله لم ير الحسين بن علي عليه السلام كان نادياً حقاً من حقوق رسول الله صلى الله عليه وآله لأن حق الحسين فريضه من الله فأنه
على كل مسلم وعن علي بن بابويه عن أبي عبد الله عليه السلام قال حق الله تعالى على المؤمن باقي فمهر الحسين عليه السلام سنة مرتين وعن
الغفران بأشهر في السنة ثم وعده عن القسم بن عبد الله عن الرضا عليه السلام قال قال الصادق عليه السلام إن أبا عبد الله الحسين
عليه السلام لا يبدلنا الله عن قدامه من مالك عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أذنب ذنباً فمهر الحسين عليه السلام لا يبدلنا الله ولا يبدلنا
معناه من ذنوبه كما يحصى الثوب في الماء فلا يبقى عليه من ذنوبه بكل خطوه حجة وكل ما دفع قدمه عن عمر وعن محمد بن الحكم عن أبي
الحسين عليه السلام قال من أتى قبر الحسين عليه السلام غاراً فاحفر في السنة ثلث ثلث من من الفقر **مسألة** في حديث بازي في يوم عرفة
في الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أبو عبد الله عليه السلام في ما فاتني الحج فاعرف عند قبر الحسين عليه السلام غاراً فاحفر غاراً حسناً فبشر باقاً
أبي القبر الحسين عليه السلام غاراً فاحفر في قبر يوم عيد كعب الله له عشر حجة وعشر عمره من ران مقبولاً في عشر غرة مع بقى
مرسل وأما من قام في يوم عيد كعب الله له ماء حجة وماء عمره مع بقى مرسل وأما من عدل ذلك كعب الله بمثل الموقف فخطوبه
الضحية ثم قال يا بشران المؤمن إذا أتى قبر الحسين عليه السلام بوعده وعمل من الغار ثم توبة اليه كعب الله له بكل خطوه حجة يناسكها
ولا أعلم إلا في غرة **مسألة** في حديث بازي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث بازي عن جعفر بن محمد عن محمد بن عبد الله
قال من زاد قبر الحسين عليه السلام أول يوم من حجب غفر الله له البنية وبشيعته بارة في النصف من جبال النصف من شعابا وروى الشيخ عن أحمد
ابن نصر البرقي قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام في شهر ربيع الحسين عليه السلام قال في النصف من رجب النصف من شعبان وعن
أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام في شهر رجب النصف من رجب النصف من شعبان وعن
من ضعف من شعابان أو فاح البنية بساكن في داره فثوبون لهم وينبغي بارة في ليلة القدر في حديث بازي عن أبي عبد الله عليه السلام
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان ليلة القدر فمهر الحسين عليه السلام بوعده وعمل من الغار ثم توبة اليه كعب الله له بكل خطوه حجة يناسكها
لما أتى قبر الحسين عليه السلام هذا لليلة وعن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال أبو عبد الله عليه السلام من زاد قبر الحسين عليه السلام في
ليلة من تلك غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ذلك إلى ألبالي حبله فذلك قال ليلة القدر ليلة الاضحى ليلة النصف من شعبان
وبشيعته بارة في يوم عاشوراء وروى الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال من زاد قبر أبي عبد الله عليه السلام يوم عاشوراء
غاراً فاحفره كان كمن نادى الله تعالى في عرشه عن جبرئيل عن أبي عبد الله عليه السلام من زاد قبر الحسين عليه السلام يوم عاشوراء وجنته الجنة
بشيعته بارة يوم الاثنين من مقله عليه السلام مولود من صفوة روى الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال من زاد قبر الحسين عليه السلام يوم عاشوراء وجنته الجنة
الأحد والحسين في بارة يوم الاثنين من مقله عليه السلام مولود من صفوة روى الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال من زاد قبر الحسين عليه السلام يوم عاشوراء وجنته الجنة
الشيخ عن أود بن فرقد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما لنا والحسين في كل شهر الثواب قال من زاد قبر الحسين عليه السلام يوم عاشوراء وجنته الجنة
شهداء **مسألة** في حديث بازي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما لنا والحسين في كل شهر الثواب قال من زاد قبر الحسين عليه السلام يوم عاشوراء وجنته الجنة
سأله السراج جالوساً عن أبي عبد الله عليه السلام كان المتكلم بونين بن خببان وكان أكبرنا سناً فقال له جليلك فذاك إذا أوردني بارة
الحسين عليه السلام كيف أصنع وكيف أقول قال له أغسل على السطح الفرائض البس ثياب الطاهر ثم امش حافياً في حر من حر الله
تعالى وحر رسول الله صلى الله عليه وآله عليك بالتكبير والتهليل والتهليل العظيم لله كثير الصلاة على محمد وأهل بيته حتى
تصل إلى باب الخابور ثم تقول السلام عليك يا حجة الله وابن حجة السلام عليك يا ملائكة الله وذوارق الله ثم اخط عشر خطاً
ثم قلته كثيراً من تكبير ثم امش البهجة حتى ياتيه من قبل وجهه واستقبل بوجهك حجة محمد بن عبد الله عليه السلام بين كعبتك ثم قل السلام عليك
يا حجة الله وابن حجة السلام عليك يا قبل الله وابن قبله السلام عليك يا نادى الله وابن ناداه السلام عليك يا فؤاد الله
الموجود في السموات والأرض شهادان دمن سكن في الجوارق فمهر الحسين عليه السلام بوعده وعمل من الغار ثم توبة اليه كعب الله له بكل خطوه حجة يناسكها
والأرضين السبع وطاقهن وما بينهما من في الجنة والنار من خلق لبناء ما بره وما لا يزال الله ناك حجة الله وابن حجة الله

[illegible]

في اصناف الكفار

قال خلد من قريش علي بن الحسين عليه السلام كيف الدعوى التي الدين فقال يقولون الله دعونا الى الله والى نبيه علي بن ابي طالب
 معزة الله والآخر العمل برضا الله وان معزة الله ان نعرف بالوعدا ننبذ والافترار والرحمة والفر والعلوم والقدرة والعلو على شئ وان لا نكف
 الصادق القام لكل شئ في الدنيا والآخر لا يفتن الا بصا وهو اللطيف الخبير ان محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وان كان
 به موثق من عند الله وما سواه من الناس طلقوا الجاوبوا الى ذلك فليعلم المؤمنون وعليهم على المؤمنين **مسألة** والكفار على قسمين
 احدهما بلغتهم الدعوى وعرفوا بسنة النبوة واتهموا بكونهم يتقدموا في الاخر لم يبلغهم الدعوى فالتا في الجور وقالوا لا مبلدنا الى الاسلام و
 ثنائنا واطفنا والاشهادين والافراد بالوحي والنبوة واما جميع شرايع الاسلام فان جاوبوا ولا فقلوا القول على علي بن ابي طالب
 با على لا يقال احدا حتى ندعوا والاول يجوز قتالهم بتدبير غير ان يدعواهم الا اذا ارادوا الاسلام لانه معلوم عندهم فقلنا بلغتهم الدعوى النبوية
 وعلوا ان يدعواهم الى الامان والافترار وان لم يقبلوا منه فقلنا من قبل منه فهو كافر للمسلمين مثل الرقة والترك والافترار والافترار
 وغيرهم من اصناف الكفار الذين بلغتهم الدعوى وسوا كان الكافر الذي بلغته الدعوى حرا او ذميا اذ هو يجوز قتاله ابتداء من غير ان لا يشترط
 اذ ان علي بن المصطفى وهم غازي من المؤمنين وعليهم شئ في الما قال سلمة بن الاكوع امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله ففزعنا فاما من المشركين فبيننا
 والذين افضل الماروا به الجاهلون النجس امر علينا عليهم من اعطاء الرتبة بدو جبريشة الى قتالهم ان يدعواهم وهم ممن قد بلغتهم الدعوى
 ودعاسلمان اهل فارس دعا على علي بن ابي طالب وادعاهم في فلم يسلم مع بلوغه الدعوى ومن طرقتا الخاصة ماروا به الشيخ عن التكويني
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما بعث النبي صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام الى اليمن قال يا علي لا تقابل احدا حتى يدعواهم وهو عام **فصل** في
 قبل ما حدث الكفار قبل بلوغ الدعوى اليه اساقلا هو واعلم لانه لا يعمل الا الاصل فذا اخبرنا النسخة وبعه قال ابو حنيفة واحمد
 ابن القصب المالكى هو قاس قولنا لك قال الشافعي يجزيه ان لا يفرغ من الدعوى لانه لا يجزيه فوجبه ان لا يفرغ من الدعوى الجواب
 فان الكفار الذين لم يبلغوا الدعوى فقلنا ما ههنا فلم يعلم ذلك من غير ان لا يفرغ من الدعوى لانه لا يجزيه فوجبه ان لا يفرغ من الدعوى الجواب
 الكافر على اصناف ثلاثة احدها من له كتاب هم اليهود والنصارى كالمشركين والاشركين والاشركين والاشركين والاشركين والاشركين
 فان اسلموا فلا يجوز ان يقتلوا ويبدلوا الجزية اخذت منهم واخذوا على منهم بلا خلاف قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
 الاخر ولا تحرموا ما حرم الله ورسوله ودين الحنف الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والثانية من لهم شجرة
 كتاب هم الجوس فان لم تكن لهم شجرة فقلنا هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو
 اديهم واما من لم يبلغوا الدعوى فقلنا هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو
 ومن الذين له دين وبالجمله كل من عبد الاصناف الثلاثة من الكفار فانه لا يقبل منهم الا الاسلام فان جاوبوا ولا فقلنا هو وكلامهم هو
 الجزية لا يقبل منهم من قبلهم عليا عليه السلام وقلنا ابو حنيفة يقبل من العرب الا الاسلام وهو
 وانه عن احمد وحكى عن مالك ان الجزية يقبل من جميع الكفار الا الكفار الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 علي بن ابي طالب من ان قال لنا رضى الله عنه فخرج عنها اهل الذمة لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 عن يد وهم صاغرون والمجوس واوليهم علي بن ابي طالب من ان قال لنا رضى الله عنه فخرج عنها اهل الذمة لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 الجزية من المجوس حتى يحكم عبد الرحمن بن عوف قوله علي بن ابي طالب من ان قال لنا رضى الله عنه فخرج عنها اهل الذمة لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 الجزية من مجوس ههنا كان خال من له شبه كتاب فنادى على انهم لا يقبلوا الجزية من سواهم بطريق الاولى ولان قوله علي بن ابي طالب
 بهم شدة اهل الكتاب انما نزل الجزية لولا انهم لم ينجسوا الاضافه اليهم لان كفرهم غلظ واشد لانكادهم الصانع وبسلاحهم
 ولم يكن لهم شبهة فلا ينادون من له كتاب فاعرف بالله تعالى انما نزل الجزية لولا انهم لم ينجسوا الاضافه اليهم لان كفرهم غلظ واشد لانكادهم الصانع وبسلاحهم
 بالجزية كاهل الكتاب المجوس حتى قال الله تعالى فخرج عنها اهل الذمة لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 الى انك نزلت خصالا من جعلها الجزية ويومها وشرك ولا تهم كفار فقبل منهم الجزية كالمجوس والجواب عن الاول بانهم من المغن
 والمغنى عن الثاني اهل الكتاب اهل الكتاب المجوس حتى قال الله تعالى فخرج عنها اهل الذمة لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 فقال كان لهم شجرة فقلنا هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو
 فليعلم علي لا حياط غرقت ما وهم للشبه بخلاف من كتابه ولا شبهة كتاب يبيع فراوه وعليهم من الاشراف والمثرب من مخصوص
 باهل الذمة اذ انبت صفات ان الشركون من لا يؤخذون الجزية فان لا مهرب من علي بن ابي طالب ان اسلموا فقلنا هو وكلامهم هو وكلامهم هو
 وان ابو قحافة سبي وانهم ذلهم واما الما فقلنا هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو وكلامهم هو

تتضمن في هذا الكتاب

كتاب الجهاد

ولما بوء عام إلى عطا الخيرة فان هذا لو فاقل منهم وان امنوا فاعلمهم سبي ذابهم ثم ساء لهم غنم أموالهم فمها على المتحسين الحق
الثاني في المقاتلة مع الأعداء **مسألة** ما يجب على كل مكلف من ذكر غيرهم ولا مريض ولا اعرج الجهاد على الكفاية
 وبعبارة اخرى لا عام لا خاص هذا اذا كان الجهاد للدفاع الى الاسلام اذا كان للدفع باهم المسلمين عند محنتهم فيهم على بضعة الاسلام فانه يخرج
 على كل من تمكن اليه سواء اذن الامام ولم ياذن للدفع عن المسلمين الاسلام ويوجب عليه الفداء الكثير التعذر لا يجوز ولا هذا الحكم لا مع الحاجة
 الى تحفظ المكان الاهل والمال ومن عجزه الامام من اخراج او انتقال لقوله تعالى انصرنا خفا وخفيا ولا نقول عليه لها اذا
 استغفرهم فانقرض وقدم الله تعالى الذين اذعنوا الرجوع الى اديانهم يوم الاخر لا يقولون انهم منكم بل يقولون انهم منكم
 يكونون وهم يكونون ان يردوا لا فلا اذنا في هذا فان كان الجهاد في الامام في الخروج اليهم جاهدته لا تتركه في امر الحرب
 اليه لعله بكثرة العدو وقتله ومكان العدو وكيفية فخرج البكوة حوط للمسلمين ولو لم يكن اسبدا لانه لغيره فمها جات المقدام بجيش
 اسبدا منه وجب الخروج الى القتال **مسألة** اذا توجه المسلمون للقتال فلو كان المستعبد يمكن الجمع بين الصلوة والخروج
 صلواتهم خرجوا ولو كان بالضرر بحيث يتخفى في الثياب الصلوة خرجوا وصلوا على ظهورهم وكانوا في الصلوة جماعة غفيرة
 غفر من اصحاب النبي صلى الله عليه واله غلب الملك وكذا هو جيب خطاه من الزاهد لو كان في الصلوة ومها ولو كان في خطبة الجمعة
 اتوا ولو كانت الامام بالصلوة جماعة لا يتركها في وقتها ولا يتركها احد الا للمعدة فلا ينبغي ان يغفل الجليل عن خطبة الجمعة
 ولا ينبغي لهم ان يخرجوا مع قاصد من فيهم وقصديهم المسلمين لا شأنا له على الحق والله لا يتدارك وينبغي ان يخرجوا مع من لا يشقه
 ونظر على المسلمين لو كان القاصد من غيرهم من المعاصي وهو شجاع ما زال الفؤاد من قوله عليه السلام ان الله ليؤتي هذا الله
 بالوجه الفاجر هذا كله مع الحاجة الى التفتت عن الامام والمقاتلة مع عدا الحاجة فلا يجوز على حال **مسألة** ما ينبغي
 للامام ان يخرج معه من هذا الناس ينطبقهم عن الشر ويذهبهم في الخروج اليهم القتال كن يقول الحرشد بدا والبر والمغفرة
 شديده ولا يؤمن منهم هذا الجند ولا المرجف مؤلف يقول ملك من المسلمين ولا مد لهم الا طاعة بالكفارة والكفارة اكثر
 منكم ولهم قوة ومدة وصبر لا يقوى بهم احد ولا يثبت بهم مقاتلة لا يجوز ذلك مع من المسلمين بالتحليل لكفارة مكاتبهم بالجماع
 المسلمين فاحلهم على عودتهم وابوا جاسوسهم والامر بوضع المداخيل بين المسلمين وليس في بينهم بالنسبة القولية تعالى ولكن كره الله
 انبائهم من يتخطون قبل القتال مع الفاعلين لو خرجوا فيكم ما نافعكم الا كمالا وضغنا خلا لكم بينوكم الغشنة وكان فيهم ضرر على
 المسلمين بلباس الامام عنهم من الخروج واخرج واحد من هؤلاء لو يسميهم ولا يوضح او ضيق وان ظهر مؤنسه المسلمين لا تظهروا
 فقا والاسم انما يثبت من يباين المسلمين ولو كان لا مبرج هو لا يخرج الناس معه لا فلا كان مشبوعا من استحقاقه القاتل
 او لا تضره اكثر **مسألة** ما ينبغي ان يخرج من الجهاد والجهاد مع الجهاد مع من كان من المصالح اذا ثبت
 عندنا ما يوجب اخراج الجهاد ما التوازي بينه اخر اجماع الى ارض العدو لانه لا فائدة له في محاربة المسلمين من الايون
 ظفر الشركين بمحاربة من من القاصد وقد وجد جشوع بن زباد عن جلة اميرها خراج مع رسول الله صلى الله عليه واله في غزوة
 حين مشاة رثت زوده بلغ رسول الله صلى الله عليه واله في جيش البنا فجماعها فبها لفتك نفال مع من خرج من قتلنا يا رسول الله
 بئر الشرح في بئر سبيل الله ومقاتلة الجهاد وناول الله هام ويحيى التوفيق قال هو حي اذا فتح الله خبر اسمهم لنا كما اسمهم الرجال
 فقلنا ما وجدنا ما كان ذلك قال نعم العجاير والطواغيت في السن اذا كان فيهم نوع كشي الما ومما جده الجهاد فلا بأس به وان ائتمروا
 وسبب في كذا في غزوة مع النبي صلى الله عليه واله في الما مدمنا لجهاد وقال ان كان النبي صلى الله عليه واله في الما مدمنا لجهاد
 ونسوة معها اخر الانصاف في الما الما مدمنا لجهاد وقال ان كان النبي صلى الله عليه واله في الما مدمنا لجهاد
 خرج بياض في غزوات هذا خصوصا لا مبرقا الرعية فتشدد الكراهية في حقهم **مسألة** ما يجوز للامام ان يبعث بالاهل
 الثمة في حرب الكفار بشرط ان يحدوا ان يكون في المسلمين قلة وخافهم **والثاني** ان يكونوا ممن هو يولوا رؤا ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه واله استأجرهم وورع لهم ليشعنا بعتوا ابن امير على جريه واذن قبل اسلامه مع فقلنا لحد الشرطين فلا
 يجوز لقوله عليه السلام لا تسعين بالشركين على الشركين وانما اراد به عليهما مع فقلنا لحد الشرطين ولا نهم مع عدا الحاجة اليهم
 مضطروا عليهم فحصل النصر بهم ومع عدا منهم لا يجوز استصحاب الاما لاداء ودوا المرجف للمسلمين من الكفار ولو اذنا في هذا فان
 الثاني واذنا على لاذن مع ابن النضر الاستئمان بالشركين مطلقا واذنا لحد واذنا لما وثره خا بشرط ان يخرج النبي صلى
 الله عليه واله اليه كرسى اذا كان بحره الوتراد وكمر جعل في الشركين كان يذكرونه جواه ونحوه فمر السلون به فقال يا رسول الله حيث لا

وفانك ورج كما تروى
 رسول الله صلى الله عليه واله

کتابِ اچھا

4-2

[illegible]

المشقة

۲۔ کیفیتِ قتل الکفار

4.9

المشركين حيث كبرتهم وخذفهم وحصرهم فحذر رسول الله صلى الله عليه وآله من اهل الطائفة ثم رواه عنهم بما روي في الاسناد وغيره
مخاسنه ويجوز ان ينصب عليهم النجس في وجههم بالحجارة ويهدم الجحيمان والحجود والقلاع لان النبي صلى الله عليه وآله نصب على اهل الطائفة
منجسها ويجوز ان ينصب القراة ويرمى الرجال ويهدم الحصون ويقتل الكفار لان اكثر ما فيه رقتهم بقتلهم غلة ذلك جاز على اهل الطائفة
ويجوز نصب النجس في الرمي بالحجارة وان كان فيهم من اهل الطائفة المارة والجهنم عن النبي صلى الله عليه وآله ان نصب على اهل الطائفة النجس
وكان فيهم من اهل الطائفة من طريق خاصه فاداه الشيخ عن شخص فحاشا لكتابي بعض خواصي اننا اسئل با عبد الله عليه السلام عن رجل
من مدابن الحر يبيع بجوزان برسل عليهم الماء او يجر قور بالشراب او يرمي بالنجس حتى يقتلوا فيهم النساء والقبائل والشيخ الكبير الاسدي من
المسلمين والتجار فقال بغير ذلك ولا يمسك عنهم طرفة ولا يذوقه عليهم لا كفارة ولا نه في محل الحرمة وكان سابقا على النبي صلى الله عليه وآله
عليه الرقتل النساء والقبائل مقرر في قلوبهم صلبة لانه عليه السلام ما من النجس في الطائفة **مسألة** لو كان فيهم من اهل الطائفة
الانعام واحبا اليهم لم يرميهم من نزل المشركون اليهم ومن فاتهم في الرمي لا نه في محل الحرمة او حفظ من عند المسلمين اولى بل عليه
محدث فخص من اهل الطائفة هناك ضرورة الى الرمي نظر الى المسلمين فان كانوا افراسا يجر ازارهم الى المشركين لان الظاهر من نصب عليهم
لكنه يكون مكروها لا ذوقا قبله سلبا من ضرورة وان كان المسلمين كثيرين لم يجر بهم لان الظاهر من نصب عليهم لا يجوز قتال المسلمين
لغير ضرورة ولو لم يكن للمشركين احفظ المسلمين جازا والرمي طلقا بكل حال **مسألة** يجوز تحريق حصونهم ويؤذيهم لغوهم فحاشا بغير
يوهم ما يذبحهم انك المؤمنين ولا نه فاحاشا تحريقهم هذا اذا غلب عليه ظنة الحاجة الى ذلك فانه لا يمكنهم الا بغير بيان اهل اهل الطائفة
يخرج الى ذلك الا لا يضلوا لوضعه جازا لان النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام اخبر عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام ان الله تعالى قال
ووهبهم باللفظ فانه جاز مع الحاجة اليهم قول اكثر اهل العلم خلافا لبعضهم لانا ما يكون بغير اهل الردة وقوله خالفه ولعله امر
من طريق الخاصه وانه حفص بن غصن عن ابي عبد الله عليه السلام اخبر عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
سره قال فخرج منها فقال ان اخدمهم فلا نافعنا فارقوا فقلت فانا في فرجة فقال ان اخدمهم فلا نافعنا فارقوا ولا تحرقوه فانه لا يفتك بالنا
الاتيانا فاحاشا لغيره غير ان محل النزاع لان الواجب عندنا قبل الاستبصار ما حرقه فلا يجوز وليس النزاع فيه بل في محله فاحاشا
بالنا **مسألة** وكذا يجوز قتلهم بجميع اسباب القتل من رمي الحبال والقوايل والهم والعقار وكل ما فيه ضرر عليهم كذا يجوز
تضرعهم بالماء وفتح العنوق عليهم لكن يكسح القدح عليهم بغير خلاف لبعضهم نه منع الجثث في الماء النار وهل يجوز القاء السم
في بلادهم الاولى الكراهية ومنع منه الشيخ وحمل الله حجة عليه رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
ان بلق السم في بلاد المشركين ولنا انه سبب الظفر فاحاشا وقوله كالتار والنجس في الهوى محمول على الكراهية **مسألة** يجوز قطع
الشجر والتحرق او اخراج البنية في قول عامة اهل العلم ومنع منه احمد لنا قوله تعالى ما قطعتم من لينة او تركوهما فانهما على صواب لان
الله قال ابعثنا من لينة الخلة غير الجمر ودكا الجحود عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام ان قطع الشجر الطائفة فاحاشا قطع الشجر قطع شجر
المضطلوق وحرقوا الكراهية فاحاشا كان ملكهم ارضهم فيكون نصبها على المسلمين وما رواه الشيخ في الحسن عن ابي حمزة الثاني
عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام اذا اراد ان يبعث سيرة وخاف ما جلهم من بين يديهم ثم يقول سبوا بسم الله
الى قوله ولا تقطعوا شجر الا ان قطعوا البها وفيه مسند من صفه عن ابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام قال ولا تحرقوا
الخلة ولا تضر فوه بالماء ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تحرقوا زواعا لانكم لا تدعون لملككم **مسألة** يجوز اكل
خاوين ليلوا وما يلاقون بالتهاد ولو اخرجوا الى ذلك فاحاشا بهم كذا يجوز ان النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام من لقاة علي بن ابي طالب
ولا نه في محل الحاجة ولا نه في الضرر عليهم فاحاشا النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام في اكل الخاوين اما الكراهية فاحاشا فاحاشا مع علي بن ابي طالب في الجحود وعن النبي
صلى الله عليه وآله كان اذا طرقتا العدو وليل ليلته يصيح ومن طريق الخاصه فاداه الشيخ عن عثمان بن عبيد بن جعفر با عبد الله عليه السلام يقول ما
يبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام اذا ليل اذا غلب هذا فاحاشا ليلته في القتال بعد الزوال لا نه وما يضر وقت صلوة الظهر فلا يمكنهم
اذا ما يلاقوا الخاوين لانهم لا يلبس يلبسون عن هذا لان ما رواه الشيخ عن بكير بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن ابي طالب
يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام اذا ليل ليلته يلبس يلبسون عن هذا لان ما رواه الشيخ عن بكير بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن ابي طالب
ولا يلبس يلبسون عن هذا لان ما رواه الشيخ عن بكير بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن ابي طالب
وفاي ابو جعفره ومالك بن جعفر لان فاحاشا لانهم اذا ليل ليلته يلبس يلبسون عن هذا لان ما رواه الشيخ عن بكير بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن ابي طالب
او يلبس يلبسون عن هذا لان ما رواه الشيخ عن بكير بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن ابي طالب

لربهم والجواب عن الآية ما غامض والابن له ما غامض فكون متفكراً في الثاني الفرق بين الترتيب عليه اجماعاً فكون الحكم
 مستنداً الى الغار في الثالث الكفاية فيقول هذا المصنف مع العلم باسلا من علم العلم المتضمن عليه الشيخ رحمه الله انه يجب الكفاية
 وبه قال احمد بن حنبل قال ابو حنيفة لا يجب الكفاية ايضا وهو رواية لنا قوله تعالى ان كان من قوم على كذا وهو مؤمن فخير من غيره
 مؤمنه ولا نفي فله مقتضى الدية بالان والقتال من اهل الصفا فوجب عليه الكفاية اجمع الخ الفاعل به جواز الرجوع ان غلب عليه
 جازاً انما لا يتحقق الكفاية في كتاب الله والجواب له في ان كفاية الدم لا يجب فيه وهذا يجب توفيقاً من الله **مسألة** لا يجوز
 صلباً المشركين اجماعاً ولا نسألهم والمجاهدين منهم ترك الجهاد عن يمين بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله قال انظروا اليهم
 وبالله وعلى ما دعا الله صلى الله عليه وآله من اهل البيت لا تقاتلوا شيئا كبراً فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ
 الحسن عن ابي حمزة الثمالى عن ابي عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اراد ان يبعث من دعام فاجلسهم بين يديه
 ثم يقول يا ايها الذين آمنوا لا تقاتلوا شيئا كبراً فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا شيئا فانيا
 ولا صغيراً ولا امرأة وابما رجل من اهل البيت واخبرهم فقالوا انما نحن المشركين فهو يأتى ان ليس مع كلام الله ذنوبكم فلو
 في دينكم وان يفتنوا فاستمعوا بالله عليه المنيون وما منه ولا يهتدون من اهل الحاربه فاك يفتن قتلهم **فروع** او قال المراء
 لم يجب قتلها الا مع الاضرار على سبيل النهي ما مع الضرر فيجوز قتلها اجماعاً للضرورة ولما رواه ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وآله قال يا ايها الذين آمنوا لا تقاتلوا شيئا كبراً فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا شيئا فانيا ولا صغيراً ولا امرأة
 قتلها الله صلى الله عليه وآله من قبل النساء والولدان ولو غلبت المرأة في صف الكفاية او على حصنهم فقتلت المشركين او انكسرت لهم
 جازوا منها روى عن محمد بن كمال ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله اهل الطائفة اشرق من امره فكشفت عن قتلها فقال ما روى عنكم فاروا
 فقاتلوا من المشركين فما اخطا ذلك منها فيجوز النظر فيهما جميعاً للحاجة الى الرجوع **مسألة** الشيخ من اهل الحرمة على توطئة
 اربعة احوال ان يكون له طرد فيقول قتلها اجماعاً الثاني ان يكون فيه قال ولا يدرى له فيجوز قتلها ايضا الثالث ان يكون له رأى ولا
 قتال فيه فيجوز قتلها ايضا اجماعاً لان ذلك في الفقه قتل يومه بجزء كان مما تدرى عنه سنة وكان له معرفة الحرب كان الترتيب بجهلهم
 وقصص جديدهم فيم كيفية القتال فقلنا لا يجوز له بتركه عليه السلام صلى الله عليه وآله الرابع ان لا يكون فيه قتال ولا رأى له في الترخي الثاني
 فهذا لا يجوز قتلها عندنا وقيل ابو حنيفة ومالك والشافعي والاوزاعي ابو ثور وقال احمد بن حنبل يقتل قبل ان يذبح وابو اسحق
 الثاني فيقول لنا قوله عليه السلام لا تقاتلوا شيئا فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا شيئا فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا
 فلا يقتل كما امره وقد اوجبه النبي صلى الله عليه وآله في هذه القلة في المرأة فقال ما بالها قلت وهي لا يقال احتجوا بموقوفه تعالى على
 المشركين حيث جددتهم ما رواه الجوهري عن النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام لا تقاتلوا شيئا فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا شيئا فانيا ولا صغيراً ولا امرأة ولا تقاتلوا
 قال ابن المنذر ولا اعرف جرحاً في قولنا في الشيوخ يستثنى منها من هو قوله تعالى اقتلوا المشركين ولا نه كما نفع في حق
 يقتل كالثاني الجواب عن الاول انه مخصوص بالنساء والصبيان اجماعاً فكذلك الشيخ لهم لا نفي منها ما رواه عن الثاني ان المراء بالشيخ
 الذين فيهم قوة القتال او معونه عليه السلام اجماعاً او تدبر جميعاً بين الامم او تدبر ان حدتها اخبرتنا بتناول الشيخ الفقيه وحلهم لهم
 لانه يتناول الشيخ مطلقاً **فروع** الاول الرضا والصفا الصوامع يقتلون ان كانوا شيوخاً لهم قوة او رأى كذا لو كانوا
 شيوخاً اقلوا كغيرهم الا ان كان شيخاً فانياً عايداً للرأى للموت قال الشيخ رحمه الله وقد يكون هؤلاء يقتلون **الثاني** الزمره الاصحى
 الذين لا اشتغال بها في الحرب ولا في الحفا فانياً بالشيخ الفقيه لا يهاجم من اهل القتال فاشبهها المرأة **الثالث** الصبيان قالوا
 مع ساداتهم قتلوا والافلا لانهم يصبرون بغيرهم للسلطان النبي يحكمهم حكم النساء والصبيان ولقول النبي صلى الله عليه وآله اعدوا
 خالداً فم لا يقتل من زينة ولا عساقهم **الرابع** لو قاتل منكم امرأة فقاتلتم الا النساء الا الصغرة على ما تقدم وتبين
 ما رواه حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج عن قتل النساء والولدان في الحرب لا ان يقتل
 فان قاتل فقتلها فاسكت عنها ما امكنت ثم قال كان المقعد من اهل الذمة والشيخ الفقيه والمرأة والولدان وكذا الشيوخ والصبيان
 لما تقدموا التكون في جهة يجهزاً يجهزاً عن اياته عليهم السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال اقتلوا المشركين واستبجروا شيوخهم و
 صبيانهم ما مع الضرورة الى قتال النساء فانهما من اهل البيت صلى الله عليه وآله قتل يومه فخرطه امرأة القدر على مجموعين مسلمين
 على امره مقبولة فقال ما بالها قلت وهي لا يقاتل **الخامس** المرض يقتل اذا كان يميله لو كان صحيحاً لقاتل لان ذنوبه لا يبرأ
 على الجرح اما الواسع من ذنوبه فلو كانه يكون بمنزلة الزمره لا لا يقاتل من اهل البيت صلى الله عليه وآله قالوا انما هو النافع الذي يقتل

وے کیفیت انجمن ہای

412

لا غائب عن الدين وغايبه فاعلم بحجة لا غائب عنك فاعلم هذا فاعلم ان طلب الميادون منوع منه فاعلم ان الامام فاعلم ان
 من دون اذنه من امر ومكروه كلاهما بل هو من كل امر والشيخ رحمه الله والذي قد افاض عليه التحريم **مسألة** لو خرج على طاعة
 البراءة استحب لمن فيه قوة وبسلم من نفسه لقائه به مبتدئاً باذن الامام وبسبب ذلك ما من باذن له فخرج ان كان فيه ترك لخرج البكر
 للمسلمين وفي الخرج رد على المسلمين واظهار الفتنة ثم شجعناهم فاذنبت هذا فان الميادون يخرج بنقسم قسام واجبه ومستحب ومكروه وصفا
 قالوا جيبوا الزم الامام بجوار المستحبة ان يخرج المشرک فطلب الميادون فبسبب الله لقوة المسلمين الخرج الميادون الميادون فاعلم ان يخرج الضيف
 من المسلمين الله لا يعلم من نفسه لقائه به فبكره الميادون لما فيه من كبره فبكره ظاهره الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 القوة قد جوزه الدخول في القتال من غير كراهة فبكره الميادون لا فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 تركه من الغلبة بخلاف الميادون فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 البراءة لكل احد فبكره الميادون لا فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 له فيخرج في ذلك مجرى الشرط اذ اذنت هذا فان خرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 المؤمنون عند شرطهم فان اخضعهم المسلم تارك القتال ومشتغبا بالخراج جاز قاله لان المسلم اذا اصاب هذه الحالة فقد اقصى
 القتال لان المشرک شرط الامان ما دام في القتال وقد اذنت لشرط المشرک ان لا يقال حتى يرجع الى صفه وجب لوفاءه لا
 بذلك المسلم قتال او يفتنه بالخراج فبكره الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 بالقتال لا فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 مع من اصابه لا يقال فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 منهم عن معونه فقد نفص امانه لان سكوتهم على الرضا بذلك ما لو استحلهم فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 الميادون ولو بشرط جاز معونه فبكره الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 المسلم مخذول اذا اذنت بالخراج ويجوز لهم معاونه المسلم مع اخذته على ما قلناه وقال لا اذا على اليقين لم ذلك وان اخرج بالخراج
 قبله فبكره المسلمون على صاحبهم قال ان لان الميادون فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 ان حق وعليا عليه السلام انا عبيدكم الحرف على كل شئ من رغبه من اثنى عبيدكم ولو لم يطلب المشرک ليجزى حاديه كراهه
 بنقض شرطه وقبل يجوز قتاله فالشرط الامان حتى يقول في **مسألة** يجوز الخارعة في الحرب يجوز الميادون ان يخرج
 قرنه ليوصل بذلك الى اجماعهم انهم عبيدكم باذن علي عليه السلام قال ما احب اليك ما جازي قتال على عبيدكم لكنه
 احب انك تغضب عبيدكم واقل عليه فقال علي عليه السلام لا فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 فقال علي عليه السلام خذوه من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول
 ان يخطي الظلم الى ان اتول على رسول الله صلى الله عليه واله فبكره الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 يقول مشكلا ما اردتم وعن سعد بن عبد الله قال حدثني عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول
 غفر لنا ان عليا عليه السلام قال يوم النصف وهو معونه واصحابه ثم قال اخذوا من الله تعالى فخره بما تقوتوا وكنتم منه قهرا فاعلم
 با امير المؤمنين انك علف على ما قلت ثم استثبت ما اردت بذلك فقال ان الخرج جده وانا عند المؤمنين غير كبر وباروت في
 احصوا كبرك يا امير المؤمنين ولكن بطعنوا فيهم فافهم فانك تفتن بها بعد اليوم فاعلم ان الله غفر لعل قال اوسع عليه السلام
 ارسله الى فخره عن ابناء فقولوا له قولنا لعل الله يذكركم او ينجيهم وقد علم انه لا يذكركم ولا ينجيهم ولكن يكون ذلك احصا لوصي على
 الذها **مسألة** قد بينا انه يكره بيبك العدو وانما بل فون بالتمار وبسبب ان يبدأ بالقتال بعد ان زال بكمه قبله
 الامع الحاديه بكمه ان يقرق الدابة وان وقع به ذبيحة ولا يبر فيها لما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ول من غرط لفر من سبيل الله جعفر في طالع الجبلين والجناب عن عبيد بن جعفر في الحديث الثاني لكان منيونا
 وبكره ايضا الميادون فاعلم ان يخرج الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 في هذا الاصل وفيه حكاية الاولى **مسألة** يجوز الميادون فخرج ابناء الميادون لا يقال من ضعف
 اجابة السؤال لكفوا بالاهمال وفوقها جاعا قال الله تعالى ان احد المشرکين استجارك فاجر حتى يسمع كلام الله ثم يابعه

احدا يقول احدهم كالجو ولا يعقل ان كان كفرا ان كان مع بالان النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين واما ينبغي ان كان مع
 الذمة للمسلمين فلا يحصل لهم كفرا ان كان كفرا منهم على الاسلام واهله فانه كفي ولا يمتنع من المسلمين والكفار بل يمتنع
 للنظر فيها **مسألة** ان هذا عقد الايمان وجب الوفاء به بحسب ما فيه من وقت غير اجابا ما لا يمكن منعه لما في هذا العقد
 ولا يمتنع فيه خلافا في الشئ عن ابو عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما من رجل امن جلا على نفسه ثم قتل
 بؤم الفقه بجل لواء الفقه ولو انفسا سدا لم يجب الوفاء به بخلاف ذلك كما ان للشيعة الجور والكفر غيرهم من لا يقولون
 او كان الذمة من ضمنها شرط لا يمتنع الوفاء به في هذا الحال ان كان لها ما يوجب الجور الى الامن ولا يجوز قتلها لانه عقد صحة الايمان
 هو عقد ولا يمتنع غير هذا حكم الاسلام وكذا كل حرف في هذا الاسلام يشبهه الايمان كمن سمع لفظا في نفسه اما ان او
 فهو ما امانا وكذا الوطيلو الايمان وقال لهم المسلمون لا يدعكم واعقلوا انهم انتم ووجههم فانهم في جميع ذلك يرون الوطيلو
 يجوز قتلهم لانهم اعطوا صحة الايمان فكانوا امنين حتى ترجعوا الى طاعتهم ويؤيدوا ما رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن حكيم عن ابي عبد الله
 في الحسن عليه السلام لا لون موما خاص واما مدني فانه انهم الايمان فقالوا لا يظنوا انهم قالوا نعم فمروا اليهم كانوا امنين
المقالة الثالثة في العاقبة والوقت **مسألة** وقد ورد في الشرع عاقبة امان احد بنما اجرتك والثالثة امتنك قال الله
 وان احد من المشركين استنجا فاجره وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقبة امان احد بنما اجرتك والثالثة امتنك قال الله
 ومن اغلق عليه بابه فهو امن في اي اللفظين اني انعقد الايمان وكذا لفظ لي على هذا الخبر من حيث اقنونه اذ يمكن ان في في الاسلام
 وكذا كما لم يعلم مما ذلك من قصد العاقبة سواء كان لينة العريض فلو قال باللفظ شبهه من فهو امن اما قوله لا بأس عليك ولا تخف
 ولا تزل ولا تخزن وما شاكله لك فان علم من قصد الايمان كان امانا لان المرعي هو التقصير من اللفظ وان لم يقصد ذلك لكان
 لو كان امان غيرهم ان اسكنوا الى لك واغلقوا لم يضرهم لم لا يشبهه ويردون الى طاعتهم ثم يصرن حركا وكذا الحكم ان اوى مسلم
 الى مشرك بما هو عليه امان فركن الى لك ودخل الى الاسلام كان حكمه ما قد شأنا وهذا كله لا نسلم فيه خلاف **مسألة** في العاقبة
 لو قال له فظف اقم الى الاسلام فليس امانا خلافا لبعض الجور وقال الاوزاعي اعمى اعمى الكافر امانا او قال انما وقعت لندائك هو
 امن وان لم يدع ذلك فليس امانا لئلا لفظ لا يشعر به الايمان ولا يستعمل فيها بما اذا استعمله غالبا للارهاب والخوف فلم
 يكن امانا كقوله لا تفتك اذا عرفته هذا فانه يرجع الى المتكلم فان قال الايمان فهو امان وان قال لادعه سبيل الكافر فان قال عقد
 امانا الى طاعتهم لم يجز لان لم يستعمل امانا فليس امانا كما لو شأنا اليهم عقد امانا **المقالة الرابعة** لو شأنا السلم اليهم بما هو به امانا
 فقال اردت الايمان فهو امان وان قال لادعه من الايمان قال لادعه من الايمان فانه يصير اليه فخرج الكفار من حريمهم
 الى الاسلام فبما على هذه الاشارة وتوجههم انها امان لم يجز قتلهم ردوا الى طاعتهم ولو شأنا السلم ولو تبين او غاب كانوا امنين و
 يردون الى طاعتهم ثم يصرن حركا الا ان يجز لهم التواي امانا وانما يجوزنا عقد الايمان بالاشارة من اجل ان الاطلاق وسائر اللفظ
 لان الدماء ينبغي حفظها فمن الدماء كلنا حق من الجور المشبهة الكتاب ان لو كان اهل كتاب **مسألة** وقد قال الايمان قبل
 الاسر فيجوز عقده لا حد المشركين قبل الاسر جماعة وهل يجوز لا حد المسلمين عقدا الايمان بعد الاسر قال لا يبيع قال الله
 واكثر اهل العلم قال الاوزاعي يبيع عقده بعد الاسر انما قد ثبت للمسلمين حق اسرا فانه فلا يجوز ان ياطل ولا ان المشرك اذا وقع في
 الاسر يبيع الا امانا من حيث اشتهار في ذكرها ومع الاثر بطل الخبر فلا يجوز ان ياطل ذلك عليه حتى عافا فان زيد بن ثابت رسول الله صلى
 اجازت من جملة الناس من رجع بعد اسره فاني النبي صلى الله عليه وآله امانا وابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بعد الاسر لا يبيع الجور
 ان زيد بن ثابت امانا لاجازة الرسول صلى الله عليه وآله ذلك عن الشافعي انما الرهن كان له الاثر **مسألة** في جواز الايمان من ثمن الا
 بعد الاسر لا عليه لاسر ان النبي صلى الله عليه وآله امانا فان ثبت له امانا من ثمن ابي العاصم بن الربيع وامر عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 وكان الايمان من ثمنه عليه فلفظ الايمان فون ذلك بخلاف احوال المسلمين فانه لا يجوز لهم ذلك بل انما يجوز قتل الاسير اذا لم
 على الامتناع وان حصل في مضيق او في حصى لحقهم المسلمون فانه يبيع الايمان لانه لم يحصل بل هو يبيع الامتناع **مسألة** في
 لو اقر المسلم ان من المشرك نظروا ان كان في حقه من يبيع منه امانا كل اقر مثل الاسر حتى اقره وقبل منه جازا وان كان قد
 لا يبيع منه امانا ولا يملكه بطل الاسر فلا يملك الا اقره ولو قام له تبينه فانه قبل الاسر يبيع حكم الايمان ولو شهد عا
 من المسلمين انهم امنوه فلو كان لا يثبت انهم شهدوا على فعل انفسهم قال الشيخ رحمه الله قال الشافعي قال بعض الجور قبل انهم
 عول من المسلمين غيرهم من شهد بانهم جازين قبل كما لو شهدوا على غيرهم فانه ما لو شهد بعضهم ان بعض الاخر امنه قبلت شهادتهما

اجماعا اذا كانوا بضعة الشهود ولم يشهدوا عدلته انهم ضلوا في قول الشيخ رحمه الله لا يقبل ما ذكر من المسلم وعلى قول بعض الجاهل هو يقبل كما لو قال الحاكم
بعد ذلك كنت حكمة على فلان يجوز ان يقبل ما نذر فيقبل خبر الحاكم في حال ولا يثبت هذا الاخر فيمنع على قول الاول اعني من ان يفتح
انشاء الايمان بعد الاقرار بالوجه فاقول الشيخ رحمه الله لا يقبل ان يثبت ان يؤمنه في الحال فلم يقبل اقراره بما اتى له من قول بعض
لوجها المسلم بمشرك فادعى انما السرا دعي الحاكم فانه انما يقول قول المسلم لا يثبت كذا الاصل هو باخره من الحديث عند الايمان وقيل يقبل
قول الاسير لا يثبت ضد وختم من فقهكون فلا شبهة يخرج من قبله وقيل يرجع الى من يقصد الظاهر في الكفاية قوة ومعه لا يثبت
صدقه وان كان ضعيفا مسلموا بسلاخه فالظاهر كدفع الوجه الاول لو قصد المسلم قال اصحاب النفا في كذا يقبل لا يثبت على امانه ولا يملكه
ذلك يقبل اقراره بوقوعه بغيره لا يثبت بغيره لاننا قد مضى منافع فقبل قوله في الايمان **فروع** لو انتم جيش الاسلام على طهر
فاستسلمت لكم فادعوا مع نظير المصلحة ولو استندوا بعد حصولهم في الاقرار فان لم يصح على قلنا ولو ادعى المحرف الايمان فانكر المسلم
قول المسلم على ما تبين لان الاصل عند الايمان والباخره من المشرك ولو جعل بينه وبين الجواب قول انما لم يفتح نحو المحرف وفي الظاهر
بغيره اقراره ثم هو حري **التميز في الاحكام** تبين ان من عقد امانا كافر وجعل عليه لونا
به ولا يجوز له ان يفتن فان قضى كان غاروا انما ويجوز على الاقرار منه عن النفس ان عرضا الايمان فان ثبت ضد لم يثبت المحرف الايمان
اسكن في دار الاسلام وجعل لونا قالوا بطل ما له فيما في الايمان وان لم يثبت لان الايمان يقضي لكف عنه واخذ ما له او قال الصريح عليه
وذلك يقضي الايمان وهو عين ما يفتح ولا يفتح فيه خلافا ولو شرط الايمان لئلا كان ذلك تكميلا **فروع الاول** لو دخل
دار الاسلام بغيره وان معه منافع فالوجه انه حري لا ايمان له في نفسه لا في ما له انه لم يوجب الايمان فيها اما لو اعتقد الكافر ان يفتح
بنياعه الى سبيل التجارة امانا لم يكن امانا الى ما منه وقال بعض الجاهل لو كان معه منافع وقدر جرح العادة بغيره لم يثبت امانا
لم يثبت له وهو حري بشرط ان يفتح الكافر امانا اما مطلقا فلا **الثاني** لو دخل الغوري في الجرح واستغلبهم فيه فجار مشركون من
ادخل القدر يثبتون بلاد الاسلام قال بعض الجاهل لو لم يفتحوا لهم ولا يفتحوا لهم في نفسه فظهر **الثالث** من دخل من اهل الجرح فجار
الى دار الاسلام بغيره امانا فهو من حري في امانه على ما بيناه وبما مل بالشيخ الشراء ولا يقبل عن شيء وان لم يكن له من
تجارة وقال حيث استامنا فالوجه انه لا يقبل منه فيكون الايمان بغيره في قوله الاول اعني في كذا في لو كان من ضل الطريق وكلمته
الشيخ في المكيك لينا قبل يكون قبل يكون لمن اخذ **مسألة** لو دخل الحرف في دار الاسلام ما كان في دار الاسلام ان يفتح
في الايمان تبعا وكذا لو شرط الايمان لما لا يثبت ضد فلو خاد الى دار الحرف فان كان التجارة او رسالة او نذر في شبه العود الى دار الاسلام
قال الايمان باق لانه باق على نذر الاقامة في دار الاسلام فهو كالتجارة ودخل كذا وان كان الاستيطان بدا وانحرف يكون بطل الايمان في
نفسه وان قال لا يثبت في دار الاسلام اخذ الايمان ثبت الايمان في دار الاسلام في نفسه لم يفتح في دار الاسلام هو لولا
في دار الحرف في الايمان في دار الاسلام لان المقتضى لا يثبت في النفس وفي المال فيجوز ان يثبت في دار الاسلام في المال حصل
على سبيل التبع لئلا يمان النفس قد بطل الشروع فيبطل التتابع بعينه للتبعية لانا نقول انه ثبت في الايمان بغيره من قوله وانما
سعه هو نفسه ثبت في الايمان له وان لم يثبت في نفسه كذا لو ثبت مع مضاب له او بطل فانه يثبت في الايمان ولو ثبت في نفسه لم يوجد فيه
ههنا ما يقتضي فضل الايمان بغيره في على ما كان عليه بل لا يثبت في الايمان ما لا يفتح معه دار الحرف في نفسه بغيره في الايمان
كما يقتضي الايمان بغيره في نفسه لو جاز لم يطل فيهما معا **فروع الاول** لو طلب حضا بعث اليه تحقيقا للايمان في
وان فخر فيه ببيع او هبة او غيرها صح **الثاني** لو مات في دار الحرف قبل ان يغفل الحارثة فان كان الوارث مسلما ملكه ملكا
صحيحا وان كان حريا انتقل اليه ايضا انتفض لان ما فيه بغيره قال ابو حنيفة وقال المزني لا يثبت الايمان بل يكون باق او قال احمد خيل
وقال للشافعي في قولنا انما امانا بيننا وبينه في نفسه وكلامه فيكون كما هو موال كل الحرف حتى لا يثبت الايمان حتى لا يفتح
مستحق بالمال فاذا انتقل الى الوارث انتقل بحقه كما في الحقوق من الرهن والنفقة والجوار في منع ملازمة المال لان الايمان
نقل بضا حبة فلهما في الايمان المتعلق به **الثالث** انما مات في دار الحرف فلهما ان يفتح الايمان ما لو حرج ينتقل الى الامام خاصة
من الفخ لا يفتح في دار الحرف لو بغيره عليه بغيره في كتاب فهو بمنزلة ميراث من لا وارث له ونقل المزني عن الشافعي انه يكون غنمه
وليس بمحبة لانه لو خذنا بغيره الغنم **الرابع** اذا مات في دار الحرف فلهما ان يفتح الايمان با انتظالا في داره اذا ثبت في دار
فانه بموته ينتقل الى داره سواء كان الوارث في دار الاسلام او في دار الحرف اذا انتقل صار دارا لهما على ما قلنا وقال الشافعي
في احكام الجرحين لا ينتقل الى داره في دار الاسلام لانه مع خلاف الدارين يقطع الميراث وليس بمحبة كذا الذي قلنا في داره ولد

كتاب الايمان

في كفاية الأمان

المؤمنين عليهم حيث عولوا على قولهم لا ينفصلون بها ما أخذ المسلمون ولا باعتبار الزيادة من الأمر في وقت الأوقات والامور غير يمكن
 من الإخراج من هذا لأنه لا يبرهن الفصل حتى يأمروا من الأفعال لولا أنهم من صف المسلمون مسلم وهم قليلون يفتح أمان الواحد منهم
 ويؤثر لا يبرهن لهم وإنما آمنون كان ذلك ما نأمن من جهة من هؤلاء الأمان إذا أخبر عن تلك الأمان ما نأمن جميعا أما
 كان صدقاتهم لا يكون من جهة الخبر عنه وإنما كان كذا فإنه يكون ما نأمن من جهة الخبر **مسألة** وهذا الأمان مع
 اقتضاء المصلحة ما يقع على ما يأت بشرط تذكرها إذا ثبت هذا فلو أنهم المسلمون لم يبق دليلا لثبوتهم لهم ثم قد ينشأ
 العهد بخلاف الرسول وذكر أنه أصلهم لم يبرهنهم ويكفون ما بين خبرهم عن ذلك لا ينفصلون عنهم خبرهم بين الصدق والكذب
 ليس بخبر في بعض العهد وان كان خبر في الأمان والفريق بينهما أن السد يعلق به ما يأت من جهة استحلال الأموال والغرض والذات
 هو هو لا يثبت مع الشيء وغير واحد لا ينفصل عن الشيء أما الأمان فيعلق به حفظ الأموال حرمة النفس وحسن أدائها
 وحسن النية والغرض وهو يثبت مع التبرع ولو أعاد المسلمون عليهم فقالوا الربطنا خبرهم وكما لقولهم لا نأمن أنكر هذا الأمان والأصل
 بقصدهم فبما إلى قولهم لا نأمن في سح الأمان من برسلهم سوكا ويهدد عليهم من دبرهم ما من أوكليا الأمان لهم فبعض العهد
 وسبوه مع رولهم وشاهد من فقرهم عليهم بالعربة فاحاجوا إلى ربحان فخرجهم بلسانهم شهد الاخران عليهم ثم ادعوا الترحان
 لم يخرجهم فبعض العهد بل أخبرنا أن الأمان قد زاد في هذا الأمان لم ينفصل عنهم لان الأمان في سح من الأخبار بالنفس والذات
 وإنما الفضل من قبلهم حيث غنوا والمخرج ما بنا إلا أن قبلهم من حصول المسلمين أن الترحانهم فبعض قولهم **مسألة**
 يتأثر الرسول من الحاجة الداعية إلى الرسالة التي لا يتم إلا ما بان وسلم لو تقدموا في الأمان يكون الرسول قد قد وعدوا المسلمين
 بذل عليها الجهد وضع من الرجوع وكذا يجمع السامع لو اكتشف على عود ينفصل عن الشركين ويحجب عليها من كبرها من رولها
 للمسلمين ودنا للثبوت عنهم وحضر في الخارج الأمان إلى مثل المخرج خاوا فقلنا بما جاز أن ينفصل عما ينفصل لثبوتهم والتمسك
 للفرق فبعض العهد رولهم لم ينفصل الأمان منها أيضا فافان خاوا من الموضع فبعض من ينفصلها ما منها القول تعالى
 ثم ما بعد ما منه ويجوز الاستصحاب عليه من حيث المال في الموضع الذي ينفصل الرجوع لأن ذلك كل المصلحة المسلمين **المبحث السابع**
 في الأمان على كل **مسألة** إذا حصل المسلمون حصنا فناداهم جل آمنون أفتح لكم الحصن جازان بطلوه أما إذا كان أصلهم فيه
 خلا فافان آمنون لم يكن لهم نفس ما نأمن أمان شكل الله أعطى الأمان وأدعا كل واحد من أهل الحصن فافان عرضا حيا الأمان
 عمل على ما عرف من أن لم ينفصل واحد منهم لا حال صدق كل واحد قد حصل لشبه المحرم والحلال فيما لا ضرورة اليه فكان الكل حراما
 كما لو اشتبهت الاختيار لا اختيارا فالشافعي يفرق بين سرقاتهم لما ذكرنا في الفصل فافان سرقوا في من لا يجل سرقته محرم وقال بعض
 الجمهور يفرق فخرج صاحب الأمان فبعض الباقون لأن الحق الواحد قد اشتبه فقرع بينهم كما لو اعتق عبد من عشره أصيد ثم
 اشتبه وفتل لقتل لأن الاحتياط في الدماء يفرق من الاحتياط في الأسراف مال الأوداجي لو سلم واحد من أهل الحصن قبل فخره سرق
 علينا ثم شكل فادعى كل واحد منهم أن الله سلم سوكا فاحد منهم في نفسه فترك له عشره **مسألة** لو قال عندنا
 الأمان على كل حصن على أن أفتح لكم فامتنعوا على ذلك فهو من أهل الحصن آمنون فافان المحقة أموالهم كلها في الأمان لا مانع
 فتح الباب لا يدخل فيه الأموال البتة لا البتة للمؤمنين لا يبرهن للمسلمين حقا يفتح في الباب إنما قصد بذلك التوصل إلى التمسك
 أموالهم لو قال عندنا والى الأمان على كل حصن على أن فلكم على طريق موضع كذا فقبلوا ففتحوا الباب ففتح المؤمنون الأموال يدخل في الأمان
 لأن شرط الأمان هنا جاز على الكمال لا على فتح الباب فيكون كلامنا أنما يبرهن لهم البتة كذا في الفرض حصنه مع أهل الحصن فيكون
 الأموال تبعا للمؤمنين لا أنهم لم ينفصلوا بالمال بخلاف الصورة الأولى لأن في شرط فتح الباب لا لغيره على أن الذين يتناولهم الأمان
 من غير البتة في الحصن وإنما يدخل الأموال في الأمان لأن المكان من المقام يكون بالأموال وإذا انتمكنا لثبوتهم لا يدخل الأموال في الأمان
 ولو قال عندنا والى الأمان على أن يدخلوا فيه فقبلوا دخل الأموال في الأمان لأن في هذا شرط بقاء فتح الباب هو الصورة فبعض
 اصحاب أهلنا من غير المسلمون في الصورة في ذلك المكان ما ينفصل الخبر بأن المسلمون صلوا جاعا عن الحصن لثبوتهم لا يدخل الرعي في
 فلو لم يكن في الشرطين ولو لم يكن في الشرطين في ذلك المكان أهله مكان الثبات تام للمؤمنين بقر الفقه ولو قال آمنون
 على كل حصن أو من فافان دخل المال لا ينفصل فيه أن كان فبعض الأمان إنما هو عليها لا غير أن المؤمن من هذا الأمان بقاء الفقه
 المدينة على ما كانا على عودا ويكون هو المنفصل والمنفصل ليس عرضة فاعبر الفقه والله مع فافان أهله وأهله الأموال **مسألة**
 لو قال آمنون على كل حصن من مالي على أن أفتح لكم الحصن فهو من أهل الحصن يكون الباق في الأمان لا لغيره لكن على ما

وكان من غير الأمان
 الأمان

کاف

كتاب النجاشي

في الجهاد منها ان يخرج اليهم لوجدها خزانة من ثمنها لانهما لا تنفع بها وخصوا الاذي منها ولو وجدوا خزانة من ثمنها لكان لغيره فيها اخذوها
 وكان من غنيمته **الحارث بن عبيد** لا يجوز له ان يتباعد لا يكون له من الغنم ما وانه يقع بين ثابت الانصاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال ان كان يوم من الله واليوم الاخر فلا يركب من المسلمين حتى اذا اعطوها رده ما بقي من كان يوم من الله واليوم الاخر فلا يركب من المسلمين
 في المسلمين حتى اذا اخلقوا رده فبئس لانه مال من غيرهم فلا يخص احد بعد غير **الشافعي** في عشرة لو كان للثأر وركب وركب ان يلبسهم منها
 يجوز له الاكل منه يوم كانوا للثأر والنجاشي والنجاشي لا يجوز له ان يركب من المسلمين حتى اذا اعطوها رده ما بقي من كان يوم من الله واليوم الاخر فلا يركب من المسلمين
 بخلاف النجاشي لانها محتاج اليها **مسألة** اذا جاهد القبايل فبئس من المسلمين عليها وفيها طعمها وطعمها لا يجوز له اخذها الا بغيرها ما اخذها
 نظامها انما انما اخذها الا بغيرها قبل استيلائها على المسلمين عليها مع الضرورة فبعد الاستيلاء او في عند الحاجة لانهم اذا قبل جبهة لانه لو
 ثبتت فيه ملك المسلمين بعد فاشبه بالباح من الخطايا فاجبت خبر ثبت ملك المسلمين فيها فخرجت عن المباحات وان كان ملكها
 لهم مختصا فلم يجوز الاكل منها الا مع الضرورة وهو ان لا يجدوا ما يكون فيه يومهم الشاؤل منه لان حفظ النفس واجب في خبر وفي
 الحرابي في دار الاسلام وقال بعض الجمهور ان خبر في دار الحرب يجوز الاكل منها كما يجوز قبل الجهاد لان دار الحرب مظنة الجاهلية
 فعل المرأة اليها بخلاف دار الاسلام وهو عند كثر من كان لا يخلو من بعد ان ما ثبتت عليها المسلمين يتحقق ملكهم لانه يفتي اخذ
 الا بغيرها هم كسائر الاملاك وكان الجهاد في دار الحرب يثبت الملك كالجهاد في دار الاسلام ولهذا يجوز غنمه وثبت فيه احكاما مملوكا
مسألة لو فضل من الطعام فضله فادخله دار الاسلام رده الى الغنم كثر كان او قليلا اما الكثير الا لاجاع على وجوبه ولا ينظم
 فيه خلافا ان ما ايج له من ذلك هو ما يحتاج اليه في دار الحرب فاذا اخذ على وجه تفضل منه فقد اخذها لا لاجاع اليه بل في يده عملا بالاصل
 المقتضى للضرورة لا في غير ذلك بين الغنائم كسائر الاملاك يخرج عنه ما عدا الحاجة اليه في دار الحرب ولهذا لا يسبق له بيعها اليه في دار
 الحرب بغيرها وهو احد قول الشافعي مذهب في ثور وفي جبهة وابن المنذر واحد الرأيتين عن احمد قال لا يكون مباحا ولا يوجب رده
 الى الغنم وانه اذا اعيى وعاء الخيلان ومكحول الثاقي في القول الاخر وهو الرأية الاخرى عن احمد لانه قوله عليه رده الخياط و
 الخياط ولا من مال الغنم لم يبيع فلا يباح في دار الاسلام كما اكثر حجة يقول الا اذا اعيى ردت الناس بقدمون بالعتق فيهدى بعضهم
 الى غير ذلك بكونا ما لا غايل ولا جافه لانه ايج مسأله عن الغنم رافع في دار الاسلام كمنها حات او الحرب الجوز عن الاول انه حكا
 حاله لا عموما فيجوز بها وهذا المتيق عليه في المختلف وفيه وعن الشافعي بالعرف وهو ظاهر **مسألة** اذا جازوا لثمن الغنائم جعولها
 في دار الحرب في دار الاسلام ربه قال الشافعي قال ابو حنيفة اذا جازوها في دار الحرب لا يملك انما يملك بعد اخذها في دار الاسلام
 وليس بمعتق لهذا يجوز الغنم في دار الحرب عليه ما باق اذا ثبت هذا فان مع الجهاد للغنم ثبت لكل واحد حق الملك قبل ولا يملك
 الا باختيار الملك هو اختياره في اشقائه في واشتد عليه لانه لو افاضهم سقط حتى سقط ولو كان قد ملك لم يزل ملكه بذلك
 كما لو قال الواو اسقط حق في الميراث لم يقط لتبوت الملك لو استناده وفيه نظرا لانه بالجواز الملك لكفا وغناها لا يزل الا الى
 المسلمين نعم بذلك كل واحد منهم ليس يفتقر في شئ يعينها وخرجه مشاع بل لا مانع من بيعه بغيره بغير اختياره بخلافها بالاملا
 المشتركة التي يوافقها الغنم في اختيارها فاحصل انه ملك ضعيف **مسألة** من غل من الغنم شيئا رده الى الغنم ولا يجرى
 وحله وربه قال مالك والليث الشافعي واخي الراي قال الحسن البصري وغمها الثا منهن مكحول والاذا اعيى نه يجرى وحله الا المصحف
 وما فيه ربح وربه قال احمد حنبل الشافعي والليث حنبل الله عليه السلام يجرى قبل لانا لوك عبد الله بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اخذ غنمه امهلا لا فاشك في الناس فيجوز بيعها منهم فيجوز ويقتضيه فاجل بغيره من شرف قال رسول الله هذا في لنا اصبا
 من الغنم فقال سمعتك لا بنا ديتنا قال نعم فما صنعت ان يجرى فاشك في ان يجرى يوم الغنم على اقبله عنك لان اخرج
 المشاع عقوبته لم يثبت لها نظر في الشرع في ضوؤه من الضورة ولا عقوبته لشارق القطع اما حرق المشاع الا انه ضاع للمال في حرق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اضا غل المال احتجوا بما رواه صالح بن يحيى انه قال دخلت مع مسلمة ارض ارقوه فاني جعلت غل
 فقال لما عنه فقال سمعت النبي عن خطيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوه فاما عنه اخبرني
 قال فوجدنا في مشاعه مصحفا فقال لما عنه فقال بعد تصدقته الجواب عن المنع من الحديث فانه لم يثبت عندنا فلان اذا غر هذا
 فان المصحف لا يجرى اجماعا لغيره وكذا الجوز الا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يجرى ان يجرى ان يجرى ان يجرى ان يجرى ان يجرى ان يجرى
 خلافا في **فروع الاصل** لا يجرى في الدابة كالحج وغيره اما عندنا فظاهر انه يجرى في شئ من مشاعه على قلنا واما عندنا فظاهر انه
 يحتاج اليه لانه لا تنفع به ولا نه نابع لما لا يجرى فاشبه بجلد المصحف كغيره قال الا اذا اعيى يجرى كغيره ليس يجزى لانه ملوكه

ہے احکامِ اناس

[illegible]

في احكام السبي

٩٣١

واته في قول غانده اهل العلم وعن احمد وابان احدهما المنع لما رواه ابنه بن الاكرم اني باسرة وابنتها فبعلد ابو بكر
 وابنتها فاستنوبها منه لتبني على الله عليه الغيبة ولم يتركوا التفريق بينهما ولو لم يكن شائعا لا تكروه ولا ان التبني
 الله عليه السلام هديا لغير ما زود واخذها شريفا مسلم ما ربه وبيت شريفا لحنان ثابت وكان الاحرار يتفرقون بفعل اكبر
 فان المرأة تزوج اتمها فالزواج اخرج احدهما من الحب المتيقن لغيرهم التفريق وكان الولد يضر بمفارقة ولدها الكثير
 فلا يجوز التفريق كالصغير الجواب عن الاول ان عموم الحديث مخصوص بما نلونا من الاحاد وبشيء عن الثاني ان ضرر
 الامام لا ينفك ولا اعتباره ولما ساء غفلة اذا كان مشركا **السابع** لو فرق بينهما بالمنع فعندنا انه مكروه فكل
 وعند الشيخ مجرم فلو باع قال الشيخ بجمع البيع وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي بفساد البيع وبه قال احمد ان الله عقد
 تحت قوله ثم اوفوا بالعقود لان الاصل لصحة والمصلحة يقتضي الفساد في المصالح لان المهر عن هذا العقد المنة
 فلو عقده عليه شبه البيع في وقت التزواج احيى المصلحة بما رواه ابو داود في سنن ان عليا عليه السلام فرق بين الامر ولداه فزاد النبي
 ابيهم والجواب المنع من الحديث **مسألة** قال الشيخ رحمه الله لا يفرق بين الولد والحرة ام لا ولا يفرق بين الامر في المختار
 وقال اكثر الجاهل لا يفرق بين الولد والحرة بل يفرق بين الولد والحرة لا يفرق بين الامر في المختار ام لا ولا يفرق بين الامر في المختار
 بقولها مفاها في اخفا في المختار والميراث نفا ما مفاها في ميراثهم التفريق ويمنع بقولها بالكوامنة في الجميع **في ع الاول**
 قال الشيخ رحمه الله يجوز التفريق بين الاخوين والاخوات وبه قال مالك والشافعي وسنن الشافعي وابن المنذر قال احمد
 لا يجوز وبه قال اصحابنا الراي لان الاصل الجواز لا ينافي ما يمنع الشهادة فلم يجز التفريق كقراءة ابن القم احبوا بما روي
 عن علي عليه السلام في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله من اخوين فبعت احدهما فقال في رسول الله صلى الله عليه وآله
 ما فعلت خلا من ما خيره فادركه وان ذرعه فميراثهم ميراثهم التفريق بينهما كما لو ولدوا لوالد والجواب بالامر في ذلك المنة التفريق والقبول
 بضعف الفارق من قوة السببه وكثرة الضرر في مقاربه الابوين دون الاخوة **الثاني** قال الشيخ رحمه الله يجوز التفريق
 بين ان يخرج من عتق الدين من فوق ما شغل مثل الاخوة واولادهم وسائر الارباب هو قول اكثر العلماء وقال ابو حنيفة يجوز
 التفريق بينه وبين كل ذي رحم كآله مع ابن اخيه والحال مع ابن اخيه ان الاصل على البيع والتفريق والقبول على الاول
 باطل لانهم اقرروا **الثالث** يجوز التفريق بينه وبين الرحم غير المحرم ولا تعلم فيه خلا لحد النص وامتناع قابلي
 النصوص مع قابلي الفارق وكذا يجوز التفريق بين الولد واما من الرضاع واخذ منه بالاجماع وكان قوله الرضاع لا يوجب عتقا
 على صاحبه لا ينفك ولا ينافي ما يمنع التفريق كاصدائه **الرابع** يجوز التفريق بينهما في العتق فثبت الامر دون الولد بالعكس
 وكذا يجوز التفريق في العتق ولا تعلم فيه خلا لان العتق لا يفرق فيه في المكان والغذاء فخلص العتق **الخامس**
 لو اشترى من العتق اثنين واكثر وجب عليه فحسبهم بآه على انهم اقرار بجرح التفريق بينهم فبان انه لا يفسد منهم وجب عليه الفصل
 في كفارة على العتق لان كفارتهم بربذلك فان من اشترى اثنين على انهما احدهما لا يجل له الجمع بينهما في الوطء ولا التفريق بينهما فيدلي
 فبينهما لان كفارة كل واحد منهما اجنبية من الاخرى يجل ولهما بيع احدهما دون الاخرى فيكون العتق ففصل كما لو اشترى
 معها حليا وكا لو اخذوا هم فبان اكثر مما عليه **السادس** قال الشيخ رحمه الله لو خست طارئة جارية وتعلق ارش الجارية
 بزفتها ولما ولدته لغيره لغيره فان فداها التبدل كحل وان امتنع لم يجز بيعها دون ولدها لان فيه تفرقا بينهما لكنها
 بيا كان ويبطل المني عليه بما يقابل فيه جارية لان ولد الباقى للتبدل كقبة الجارية ولها ولد دون ولدها فقال ما به فبطل
 كقبة ولدها فبطل خسر فبطل ثلثا الثمن والولد الثلثان وفي الثلثان بالارش والافلا شيء له غير وان كان اكثرية الفصل
 على التبدل حاله ولو كانت الجارية مملوكا فان فداها التبدل لا يثبت وان امتنع لم يجز بيعها ان كان مملوكا لم يجز بيعه حتى يفرج
 ويكون الحكم كالوكان منفصلا وان كانت مملوكا لم يملك جازيعة ما علمنا من ان كان الولد منفصلا **السابع** قال رحمه الله
 لو باع جارية مملوكا الى رجل ففعل المشتري ففعل المشتري ففعل المشتري ففعل المشتري ففعل المشتري ففعل المشتري ففعل المشتري
 احدهما ليس له لا يفرق بينهما وبين ولدها ويكون الجارية بين ان يفرق بينهما وبين ولدها وان يبيع مع الغنم
 والثاني لا رجوع فيها لان ذلك لم يفرق بينهما فان ما يفرق موصوفتها فان لو اتباع جارية بولد اولد في
 بها المشتري على سببها لم يكن له فداها بالعكس لا يفرق بينهما وبين ولدها ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 وان علم بالسبب هي مملوكان فبينا بين ولدها وبين الارش **مسألة** ارسل من لم يبلغ صا مرقا في حال ان يجمع

ولا يملكه مملوك

ابو برة مع احداهما او منفردا فالامتنان ثلاثة **الاول** ان يبيع مع ابويه الكافر فانه يكون على دينهما ويدفع الى ابو حنيفة وقال ثانيا
والشافعي قال الا اذا عي يكون مسلما لنا قوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة وانما ابواه يمجسانه وينصرانه ويهودانه او يمجسانه او يمجسانه او يمجسانه
الا اذا عي ان الساجي يكون خويفا فانه يملك باليه ويؤثر ولا يبيع عنه وينقطع ميثما منه وميثما منه فانه يكون تابعا له في الاسلام
كما لو انفق الساجي به وبالجوايل من الاصل سابقا وملك الساجي يبيع اتباعه لا بويه الا ترى انه لو كان المسلم عبدا له كافران وتزوج
منهما فان الولد يكون كافرا وان كان للمالك مسلما **الثاني** ان يبيع منفردا عن ابويه قال الشيخ رحمه الله وينبغي ح الساجي في الاسلام
وهو قول الجمهور وكافة لان الكفر انما ينسب لاتباعه لا بويه وفلان ينفذ بغيره لانه لا ينفذ عنه وانما هو معتبر في دار
الاسلام بغيره لان المسلم كان تابعا له في دينه قال الشيخ رحمه الله وح لا يباع الا من مسلم فانه يبيع من كافر بطل البيع **الثالث**
ان يبيع مع احدا بويه وقد حكم الشيخ رحمه الله بانه يبيع احدا بويه في الكفر بغيره قال الشافعي ابو حنيفة واحدا في حكم الروايتين
وقال في الاخرى يحكم بالسلم بغيره قال الا اذا عي وقال مالك ان يبيع مع ابويه يبيع وان شئ مع امه تبع الساجي في الاسلام الشيخ
رحمه الله بانه لم ينفذ عن احدا بويه فلم يحكم بالسلم كما لو يبيع معها اخيه اجد بقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
وانما ابواه يمجسانه ويهودانه ويمنونه وهو يدل من حيث المفهوم على انه لا يبيع احدا لان الحكم من علي يبيح لا يثبت باحد
والله يثبت بها فاذا كان من احدهما لم يجره ولا يبيع ساجي منفردا متبعا مع احدا بويه كما لو سلم احدا لابويه في الجور
عن الاول كانه لا دلالة في الحديث الا من حيث المفهوم الضعيف هو غير محذور وعن الثاني بالبيع من قول انه يبيع الما في **فروع**
قال الشيخ رحمه الله لو باع ابو الطفل المبيعه لبيحكم باسلامه فانه يبيع على المسلمين ويكره بيعه على الكافرين بانه يحكم الكافر بخلاف
بيعته على الكافر قال احمد واما ابواه واحدهما حكم باسلامه واخرج بان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فاما
ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه وهو يدل على انه اذا ما افادوا من احدهما حكم باسلامه لان العلة اذا عدت فعلا لمغلول الشيخ
الشيخ رحمه الله انه مولودين كافرين فانطاعت واما احدهما فحكم باسلامه كما لو كان في دار الحرب كانه كافرا صلى فلم يحكم باحدهما
بموت بويه كالتابع **مسألة** المجل هو الله يجل من بلدا لشركه فان حليفهم قومه يبايعونهم بما هو جليل التوارث
قبل قولهم بذلك سواء كان ذلك قبل الميثاق او بعده ويؤثر على ذلك كانه لا يمكن اقامه البينة من المسلم على حليفه
اضانهم وسواء كان النسب لوالدين والولد او من غيرهم بما لا يبعد ذلك الى غيرهم ولا يقبل اقرارهم به اذا عرفت هذا فان الشافعي
قال اذا اخذ الطفل من بلد الشرك كان رقبا وهو حر فاذا اعتقه الساجي مبدعه وشبهه لولا ان العلة ان قر هذا المثل
بقي يملك فان عرفت بنسبها وجدوا اخ او ابن عم لم يقبل منه لا يبيعه بطل حق مولا بذلك وهو حر قال الشافعي
ولو ان مولود فقيه ثلثة او خمسة **احدها** لا يقبل اقراره لانه يطل حق الولي من الولد ويقدر المقر به في الميراث **الثاني**
يقبل كانه يملك ان يستولد فلان الاخر والولد **الثالث** ان المتكفر يكون له ولد بعد اعتقه قيل لانه يملك الاسلام
بعد اعتقه ولا يملكه قبل ذلك **مسألة** لو اسلم المشرك ولو يكن مع المسلم ما يركبه وعجز المشرك عن المشي لم يقبل كانه
بيدك المسلم ما حكم الامام فقهه وبويه ما رواه الشيخ عن علي بن بون عن ابي عن ابي عن ابي عن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن
قال لا يجل للاسير نزع في امير المؤمنين فانه ان يملكه مستحق له كقار في ايديهم وقال اذا اخذت اسيرا فخير عن المشي
ولو يكن منك محل فارسلوا ولا يقبله فانك لا تملك ما حكم الامام فقهه **فروع الاول** لو يملك مسلم يقتل الاسير كان
كان هذا لانه كافرا فلا يجزى بقتله كفاؤه ولا دينه ونحوه قال الشافعي قال الا اذا عي يجب عليه لدية لانه يعلق حق الغايبه
به ولهذا لا فاما ان يبايعه بالمال يكون لهم والجواب الحق انما يتعلق بالبدن فانه حر لا معف عنهم فيه معارضه بانه يباح الدم لكفره فلا
يجزيه لدية الغنائم كالمسند **الثاني** يجزى بطعم الاسير ويقتل وان ارد قبله بعد خطم ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل ويطعموا الصائم على حبة مشكبا ويتما واسرا قال هو الاسير قال لا
بطعم وان كان بعد المقتل قال ان عليا عليه السلام كان يطعم من جلد في الجن من بيت المسلمين وعن سليمان بن خالد قال سالت
عن الاسير فقال طما ما لا سير على من اسروا كان يذبحه من الغنائم فيبغى ان يطعم ويبقى فيظل له بوق من كان كافرا
او غير **الثالث** يكره قتل من يجره قبله صبرا لا اسيرا غير ومناه مجزى للمقتل فان اذ يذبحه قتل على غير ذلك الويه رواه
الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو يقتل اسيرا او يذبحه قتل على غير ذلك الويه رواه
عقبة بن ابي معيط وطعن من يذبحه فانه بعد ذلك **مسألة** اذا انقضت الحرب بغير خيبر النسيان فقد ملك كذا من احد

في أحكام الميراث

٩٣٢

الثامن من نصيبها من الغنم متساو وقد بينا الخلاف في بيان بعض الشافعية في هذا الموضع لا باختيار المالك قد سلف في
 ثبت هذا فلو وطى أحد من الثمانين جارية من الغنم قبل الغنم عالميا بالشرع وروى عنه من التحد بمقدار نصيبه فيها ويقام عليه
 التحد بمقدار نصيبها في الثمانين سواء قلوا وكثروا وبجواب الحدا قال مالك ما يوثق بالاولاد أي كل من سلف من علمائنا يقول
 عليه وفي الحد من ما تدرج له وقال الشافعي أبو حنيفة أحمد حنبل لا حنبلية لنا قوله نعم الزانية والزانية فاجل من اكل ولا
 منها ما تدرج له وهو ذلك لأن التدرج له غار ولا تدرج له في غير ملكه عامدا عالميا بالتحريم فله من التحد كالوطى جارية غيره
 وانما قلنا بسقوط التحد بمقدار نصيبه لا يكون ثابتا باعتبار وطء ملكه كالخارجية الشريكة لغيره بان فيها شهد الملك فلم
 يجعل عليه التحد كوطى جارية لغيره شرعا والجواب المنع من ثبوت الحكم في الاصل على ما يأتى **فروع الاول** لو وطئها
 جارية بالتحريم بسقط عنه التحد كما حالان الشريكة شبهة والشافعية عدم عدله لغيره فبسقط عنه التحد لقوله عليه السلام اذا
 التحد بالثبوت اما مع العلم فقد بينا وجوب التحد وبسقط عنه بمقدار نصيبه سواء قل النصيب أكثر وعند الشافعية
 بسقط انصافا وبجواب الشافعية لا يبلغ به الى التحد قد سلف البحث عنه **الشافعي** قال الشيخ ردة لا يجزى عليه المهر بعد المداوى
 شغل الدية بمهر شوب لا يراة الاصل وقال الشافعي يجزى عليه المهر لا نه وطى في غير ملكه سقط عنه الحد من الواطى فوجب
 المهر طى لا يراة الاية وقال بعض الجهم وروى بسقط عنه من المهر قد نصيبه ولو وطى جارية مشتركا واطن بان الرضا
 نصيبه فاخذنا بالثاني وطءه في الغنم ثم قمناء على التجمع وهو فهم عاد اليه من حصه غيره وان قد حصه فلا يمكن
 السلم به لعله المهر كثره الثمانين ولو اخذناه وقمناء بافراده على غير ما يمكن والجواب عن كلامه الشافعي المنع من ثبوت الحد
الثالث اذا قلنا بسقوط المهر فلا يجزى ان وجبناه ثم قمناء لغيره فجلت الجارية في نصيبه ثم بسقط المهر لان ملكه
 بينه عليها ابتدا القسم بها وجوب المهر حصل بالوطى السابق على القسم فلا يسقط بتجديدا الملك كما لو وطى جارية عشر ثم اشتراها
الرابع اذا احلها قال الشيخ رحمه الله يكون حكم ولدها حكمها يكون له منه بقدر نصيبه من القسم ويقوم بقية سهمها
 وبغيره فان كانت القسم قد حقه فقد استوفى حقه وان كان اقل اعطى تمام حقه وان كان أكثر ردة الفضل يلحق به الولد بخوفا
 صحيحا لان شبهة تكون الجارية بولده لان الاشتغال بقصده عند قال الشافعي والشافعية حنبل قال أبو حنيفة يكون الولد فيها
 ولا يلحق ببيئته انه وطى بشبهة النصيب فكان الولد حرا ولو لم يكن لبيئته لان شبهة يلحق النسب الابن اذا وطى جارية فيهها اول الشيخ
 أبو حنيفة بان الثمانين يكون بالقسم وقد ضاع طءه في ملكه فاشبهه الزنا والجواب ان استام ان الثمانين انما يملكون بالنسبة وليس
 الاستئمان قد نصيبها وما ذكره ببعض يوطى الابن جارية الابن **الخامس** قال الشيخ ردة هذا الجارية يصير ولد في الحال
 وبه قال أحمد حنبل قال الشافعي لا يصير ولد في الحال لانها ليست ملكا اذا ملكها بعد ذلك فهل يصير له ولد فيها فلو كان
 لنا انه وطى يلحق بالنسب بشبهة الملك فيصير له ولد له كوطى جارية من الابن غير ما ذكره للوطى ومع هذا يصير له ولد له
 يمنع ان الملك لا يثبت في القسم لا قبل القسم فانا قد بينا انه ثبت في القسم بمجرد الاستئمان **السادس** قال الشيخ رحمه الله
 بقوله من الجارية عليه يلزم سهم الثمانين وبه قال أحمد والشافعية في قولنا هذا والثاني لا يقوم عليه لانها ليست له ولد عند
 لنا انها كانت له ولد على ما تقدم فوجب عليه قيمتها لانه اخرها من النسبة فصعله وقومها على الثمانين فلو من القسم كان نصيبها اية
 يجوز قيمتها بين الثمانين لا لا يجوز بينها الا انها حلت بحرق قوم عليه بعض الشافعية اذا لم يجز تقويمها على ثلثا ممنوع لانها قومت
 عليه لا نه منع باحاطا من بينها **السابع** اذا قومت عليه فلو طء النسبة والنسب فان كان نصيبه بمقدار النسبة عليه
 منه وقد استوفى حقه وان كان اقل اعطى تمام حقه وان كان أكثر ردة الفضل **الثاني** قال الشيخ رحمه الله اذا وضعت فلو كان كان
 قومت عليه قبل الوضع فلا يقوم عليه لولدها ما يقوم اذا وضعت في هذا الحال وضعته في ملكه وان كانت بعد لم يقوم عليه
 قومت هي الولد ما بعد الوضع واسقط منه نصيبه ومك الباقي للثمانين لان من وضع من قومتها بالوطى ما احدث فقوتها
 احدها انه يلزم فيه من الوضع بطرح النعم لا نه قومت فاشبه ولد لغيره والثانية لاصنا عليه لغيره لان ملكها حين
 ولم يثبت ملك الثمانين في الولد لخال فاشبهه الابن من جارية امه لا وطئها ولا نه معتق حين عاقبه ولا قوله ح والحق ما قال
 الشيخ لانها قبل القوم ملك الثمانين ولا نسلم فسنه من عاقبه وبعد القوم ولد على ملكه فكان الولد لا فيه عليه الثمانين
الثاني اذا ولي بعد القوم فارقنا انه بها يملك الثمانين سواء من جارية امه لا وطئها ولا نه معتق حين عاقبه ولا قوله ح والحق ما قال
 نه صانا لملكه وحكمه حكم من وطى جارية وان كان قد نصيبها لغيره وجعلها ميسرة على من وطى جارية غيره في التحد والمهر كان الولد

ورثا

على غيره الميراث

كتاب الجهاد

دفعها لولا هذا اذا كان عالما بالجهاد وان لم يكن عالما بالجهاد بان قومه ان يعقوا الاما من غير علق في المملك فوطى كان شبهه
 في سقوط الحد وان قلنا انه يملك بعد الاختيار فان وطى قبل اختيار الملك فاحكم فيه علقا محض فحين دوطى فبارب المقيم قبل الضم
 لانه انما يجزى ملكه بالاختيار وان كان بعد الاختيار فان وطى ما حصل في نصيبه اختيارا يملكه ضد وطى ملكه وكان كما لو كان
 وان وطى ما حصل لغيره فهو كما لو وطى انه غير وان كان قد وطى جارية مشتركة بينه وبين غيره كان الحكم فيه كما لو وطى جارية بينه
 وبين شريكه **العاشر** منها وهو مقتل الشيخ وموت عليه مع ولدها واستحق في نسب الباقيين وان لم يقع في ذلك
 كان له من الجارية نصيبا نصيب الباقي للغائبين ويكون الولد من بمقدار نصيبه الباقي يكون مملوكا لهم ولجارية يكون ام ولد لها
 ملكها فاما بعد قال بعض الجهاد اذا وطىها وهو مسكر في وقت منتهى وجبر ام ولد له واستبلا وجعل بعضهما ام ولد فبجلاهما
 ام ولد كما استبلا جارية لامين وقال اخرون يجزى عليه ماله حصته من الغنيمة ويشترى ملك المصدا مولد الباقي في دفع للغائبين
 لان كونها ام ولد ما ثبت بالشر في ملك غيره فلم يجز حق المسلم الاحقاق **الحادي عشر** لو وطى الابن جارية من المغنم و
 لغيره نصيب فيه ما بل لو كان الحكم فيه كما لو وطى الابن **مثلا** لو كان في الغنيمة من معلق على بعض الغائبين كالا ب الولد
 مثلا قال الشيخ رحمه الله بنصيب المذنب يقول ان يمتد منه نصيبه منه ويكون الباقي للغائبين ويبر قال احد قال انما
 لا ينسحق عليه كماله ولا بعضه موهن نصيبه في حقه لنا ما ندر من ان الملك يثبت للغائبين بالاستبلاء والتام وقد جرد لان الله
 الكفار وال لا تزول الا الى المسلمين وهو اقدم فيكون له نصيبا من نصيبه طلبة ذلك نصيبا يخرج الشافعي ما لم يحصل للملك
 الامام ان يعطيه حصته من غير نصيبه غير من نصيبه قال الشيخ رحمه الله الاول اقول بما عرفت هذا فانما الشافعي رحمه الله قال ان
 نصيبه قال لا يلزم منه فاقبى للغائبين لان الاصل به ان الله لا دليل على ثبوتها والقها على التقاطع باطل لانه فانا انما يجزى
 لان العلق منه اذا ثبت هذا فلو جيل الاما في نصيبه ونصيبه عا حدم فانه يتفق نصيبه قول واحد وهل يجزى عليه شره حصص المقاتلين
 غير اشكال ما اذا وصى الغنيمة فالان في نصيبه نصيبه عا حدم فانه يتفق نصيبه قول واحد وهل يجزى عليه شره حصص المقاتلين
فرع عا حدم من نصيبه طلبة قال بعض اصحابنا ان لا ينسحق عليه لو كان له نصيبه بقا بالاشفاق بل باخبار الامام لان الامام حق
 الاختيار وانما قتله وانما استرقه وان شاء من عليه ان شاء ما ذاه فان اخذ الامام افرقا علق على الشاة او غيره اخذ استرقه
 الحق على ان كان مؤسرا وان كان مسليا في ان لم يصبر لملكه كان ربيعة الاحاس من صالح المسلمين وخسره هل الخن قال ولو ان
 خربا باع غنم المسلمين لغيره وقد خربا جاز ولو باع اياه او بغيره بعد خربها لم يجز لانه اذا خربها نصيبه ملكها فاصبح سبيها وانما خربها
 او بغيره ملكه فبصق عليه **فرع** لو اعطى بعض الغائبين عيدا من الغنيمة قبل التقسيم كان من ان يبيع لارق كالرجل مثل اشراقه
 لم يفسق بانه عليه شاة لا علق الا في ملك والتقدير انه لم يثبت الملك حال العلق فكان العلق باطلا وان كان مما يملك كاصح المراه قال
 عندنا انه يتفق عليه حصته ويصح الى الباقي فيقوم عليه بطرح باقي الغنيمة في المغنم هذا اذا كان مؤسرا وان كان مسليا علق عليه نصيبه
 لانه مؤسر بقدر حصته من الغنيمة فان كان قد حصته من الغنيمة علق ولم يخذ من الغنيمة شيئا وان كان دون حقه اخذ ما في نصيبه وان
 كان اكثر علق قد نصيبه ولو علق عبد اخر فضل من حصته عن الاول شي علق بقدر من الثاني وان لم يفضل شي كان علقا ثانيا في الملك
الجزء الثالث في احكام الارضين الارضون اربعة اقساما احدها يملك بالاستغناء ويؤخذ فخرها بالتفتها يكون للمسلمين
 فاطبة فلا يخضعها المقاتلة بل يشاركونهم غير المقاتلة من المسلمين وكما لا يخضعون بها كل لا يفسلون بل هي للمسلمين وقاطبة ذهب اليه
 علماء اجمع ويبر قال مالك قال الشافعي انها تقسم بين الغائبين كما بالاموال ويبر قال الشافعي مالك والزيهري لا قال قوم
 ان الاما محبة بين المسلمين والوقف على المسلمين ودواا للجهود عن علي عليه السلام عمنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة الاما محبة
 بين ثلاثين قسمتها ودفعها وان بفرها لها وبصر بعلمهم الخراج ببر حقا على قبل الارض لا يقطع بالاسلام لنا ما ودوا
 الجهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه فتح اذن ولم يقبهاها ومن طريق النخاضه مازاه الشافعي عن حماد بن عيسى قال رواه الى
 بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح ابي الحسن الاول عليه السلام في حد طولها الارض الى اخره عنوه بجبل وكتاب في موقوفه
 متروكة في ايدي من يملكها ويبيعها وموقوف عليها على صلح ما يملكها الامام على قدر ما قدم من الخراج والنصف والثلاث
 الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم من الخراج ولا يضر بهم فاذا خرج منها ما يملكها فاخرج منه العشر من الجميع مما سقت ليلها او يتجر
 سحبا ونصف العشر ما سقى بالذلل والارض فاحذر الوالى فوجعه الوكيل الله وحججه الله على ثمانية اقسامهم للمغفرة والمساكين و
 العاملين عليها والمولغة قلوبهم وفي الرقاب لغاد من وفي سبيل الله وابن السبيل ثمانية اقسامهم نصيبهم ثمانية مواضعهم بقدر

في الأرض المتأخية بالسيف

٩٣٥

ليست في سننهم بل لا يفتقر فضل في ذلك شيء وعلى الوالي ان يفتقر من ذلك شيء وعلى الوالي ان يفتقر من ذلك شيء
 ولو يكفوا به كان على الوالي ان يفتقر من ذلك شيء وعلى الوالي ان يفتقر من ذلك شيء وعلى الوالي ان يفتقر من ذلك شيء
 الذين هم على الارض اكرمها فبذبح اليهم نصيبهم على ما خالفهم عليه باخذنا فيكون ذلك رزاقا عوانة على ربنا الله وفي صلح
 بنا بونه من يفتقر للاسلام ويقتول الذين في جوه الجهاد وغير ذلك بما فيه مصلحة لنا من ليس لتفتقر من ذلك قليل ولا كثير الحجة
 اجمع الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرب على ثمانية عشر شهرا ما كان الارض يملك عنهم بالعقد فبذلك بالاعتناء كما المنقول
 الجواب عن الاول يمنع النفل فندوى الله عليه السلام قسم نصف خبر ترك نصفها ومع الاصلوا في النفل بطرح الجميع خصوصا
 مع ما نقلناه في الاخرى الثاني بالفرق فان الارض ملك ما لم يفتقرها ثم مفاضة الامنة المنقولة **مسألة** من كان له الارض
 الماخوذة بالسيف عنوة الا ما لم ينهزم منها بما تراه من النصف والثلث وعلى المقتل اخراج مال القبال حق الرقبة وفيها
 بفضل فبذلك اذا كان نصيبا للشر ونصف الشر هذا من الارضين لا يصح النصف فيها بالبيع والشر والوقف وغير ذلك الا ما
 ان ينقله من يفتقر الى غير اذا انقضت مدتها ولم ينقض فيه بمسألة فراه من صلح المقتل وانقاع هذه الارض ينقض الى الجاه
 باجمهم والى ما فهم وليس للماتلة خصوصا الا ما يجوز في الشر وكذا الشيخ عن صفوان بن يحيى انه سمع ابي بصير قال قال اخذنا السيف
 فذلك الى الامام فقبله بالكرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس
 يقولون لا يصلح قبالة الارض والنخل في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس
 في حصصهم وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال وما اخذنا السيف فذلك الى الامام فقبله بالكرى كما صنع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس يقولون لا يصلح قبالة الارض والنخل في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس
 وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس يقولون لا يصلح قبالة الارض والنخل في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام بخير قبل سواد فاديناها بغير ارضها ونخلها والناس
 وبنا من المذاير اليه قبالات وغير شجرة وغير حوز وغير ملك راوى ان اصنع كل جريته وع غلبت دورها ونصفا وعلى كل جريته
 رقبتي لله دورهم وعلى كل جريته كمر عشرة دورهم وعلى كل جريته نخل عشرة دورهم وعلى كل جريته لبنا من الله يجمع النخل في شجرة
 عشرة الدزاهم وامرنا ان نكل نخلنا عن الكمامة الطريق وابن السبيل لا اخذ منه شيئا وان اصنع على الدمايين الذين
 يركبون البراذين وهيون بالذهب على جل منهم ثمانية واربعين دورها وعلى اوساطهم والجار منهم على كل رجل اربعة
 غبرخ دورها وعلى اهلهم فقرتهم اثني عشرة دورها على كل انسان قال فعملها ثمانية عشر دورها **الفصل الثاني**
من الارضين ارض من اسلم اهلها عليها طوعا من قبل شوهم من غير قال فبذلك فابدهم ملكا لهم يصح لهم النصف
 فيها بالبيع والشر والوقف وما برانواع النصف اذا عرفت ما قوامها وما يفتقرها ويؤخذ منهم النصف نصف الشراكة اذا
 بلغ النصفا فان تركوا غارتها وتركوا خرابا كانت للسلبين فاطية واما ان يبقيلها من غيرها بما يراه من النصف والثلث او
 الربع وكان على المقتل بعد اخراج حق القبال وموتها الارض اربعة مئة لنصفا العشر ونصف العشر ثم على الاما ان يعطى اربابها
 حق الرقبة وكذا الشيخ عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال من قال فذلك الى الامام الرضا عليه السلام لكونه وما وضع عليها من الخراج ما
 سادها اهل يده فقال من اسلم طوعا تركت ارضهم وادخلته العشر سقت السما والارضها ونصفا العشر ما كان بالوشا
 فيها عروة منها وما لم يجره منها اخذ الامام فضل من يسر وكان للسلبين وعلى المقتلين في حصصهم النصف النصف الشر لغير
 في كل من خمسة اشاق شيء من الزكوة **الفصل الثالث** ارض الصلح وهي كل ارض صلح اهلها عليها وعلى ارض الحر
 بل منهم ما نصا لهم الامام عليهم من نصف او ثلث او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك فاذا اسلم اربابها كان حكمهم ارضهم حكم ارض من
 اسلم طوعا ابتداء وبقطعت عنهم الصلح لا يخرج وقد سقطت الاسلام وصحح لا اربابها النصف فيها بالبيع والشر والهدية وغير ذلك
 ولا ما ان يزيد وينقص ما احرم عليهم بعد انقضاء مدة الصلح حيا وراه من بارة الخبز ونقصانها ولو باعها المالك
 من مسلم صح وانقل ما عليها الى من البائع هذا ان اوصحوا على ارض المسلمين وعلى ارضهم الخبز كان حكمها حكم ارض
 المغنوعة عنوة غارها للمسلمين وموانها للامام **الفصل الرابع** ارض لا تقال وهي كل ارض يملك اهلها عنها وتركوا
 او كانت موانا لغير المالك فاجبت وكان ما ما وغيرها مما لا يزرع فاستحدث مزارع فانها كلها للامام ما راضه لكونه حصة فيها نصيب
 وكان له النصف فيها والهدية والبيع والشر ما يراه وكان له ان يفتقرها بما يراه من نصف او ربع ويجوز له نزعها من يد منقلها
 اذا انقضت مدة الضمان الا ما اجبت بعده وتما فان من احاطا اولى بالنصف فيها اذا يبقيلها بما يبقيلها غير فان ابي ذلك كان لا

للأمام من غير أن يملكها من قبله وعلى المنبل بعد إخراج مال الغنالة فيها يحصل في حصصه لشتر نصف الشتر في الشتر والله
 وكل موضع وجباية لشتر أقسام لا يضمن إذا أخرج الإنسان مؤنسه ومؤنسه عنها لنسبه وجب عليه فيها بقية من ذلك الشتر
 لأهل روى الشيخ في الصحيح عن جرير عن زارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يقول الله بشلونك عن الانتقال قبل الانتقال
 لله والرسول وهي كل أرض أخلها من غير أن يملك عليها خيل ولا ركاب ولا دابة من غير أن يملك الله والرسول في الحسن عن محمد
 مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمع يقولون الانتقال ما كان من أرض لو يكن فيها مائة درهم أو مائة صاع أو مائة دينار
 كان من أرض من غير أن يملكها من قبله من الأرض ما كان لله فهو الرسول وبضعه حيث يشاء **مسألة**
 قد بينا أن الأرض ما خوذت عنوة لا يخصص بها العامة من بلقي المسلمين قاطبة وإنما يختص بها ولا يبيع سبعة ولا هبتها ولا وقفها
 بل يختص بالأمام ما حصلها في المصالح مثل سد النعمور ومعاونة الغزاة وبناء القنابر ومخرج منها أوقاف القضاء والولاية وصحة
 الدبوت وغير ذلك من مصالح المسلمين وأما الموات فيها فقد ألتفت في ذلك ما مضى ولا يجوز لأحد أحياؤه إلا بإذن كان
 موجودا ولو قد من فيها من غير أن يملكها على المتصرف طسها وبها كمالها المحيية من غيبته من غير أن يملكها من غير أن يملكها
 عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام قال ليس بيني وبين الأرض شيء من الأرض لك أخذت عنوة بغير أن
 فهي مؤنسة من غير أن يملكها ويخصصها ويملكها على صلح ما مضى لهم التوالى على قد دفا عنهم الخراج النصف والثالث
 أو الثلثان وعلى قدر ما يملكون صالحا ولا يضمنهم ثم قال وكل أرض لم يوجد عليها خيل ولا ركاب لكن صولوا عليها وأعطوا
 يا ملهم على غير أن يملكها من قبله من الأرض ما كان لله فهو الرسول وبضعه حيث يشاء **مسألة**
 من غير أن يملكها من قبله من الأرض ما كان لله فهو الرسول وبضعه حيث يشاء **مسألة**
 بن زيد قال سمعت رجلا من أهل الخيل يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضا مؤنسة فتركها أهلها فغصبها أو كرمها
 ونفي فيها يوتا وغرس فيها نخلا وشجر قال فقال أبو عبد الله عليه السلام كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في يوم الرضا من المؤمنين
 فهي له وعلى طسها بنو به إلى الإمام في حال الطفرة فإذا ظهر الغنم عليه السلام فليوطئ نفسه على أن يأخذ منه **مسألة**
 قد بينا أن أرض الخراج وحدها خوذت عنوة بالسيف فإذا كان محبا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا وقفها لأنها أرض المسلمين قاطبة
 وبقا عليهم فلا يختص بها أحد على خير لتمام لوقية الأرض ما يجوز له التصرف فيها ويؤخذ حتى القبالة إلى الإمام ويخرج أيضا
 بالزكوة منها مع اجتماع الشرايط وإذا تصرف فيها أحد بالبناء والنسج فتحسبها على من نفي أنه يبيع ماله فيها إلى أن يرضى الخراج
 بالتصريف لا بالقبالة لأنها ملك المسلمين قاطبة وذكر الشيخ عن صفوان بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في أرض الخراج
 قال من يبيع ذلك هي أرض المسلمين قال قلت ببيعها الذي هي في يد غيره قال ويضع الخراج المسلمين ما فاتهم قال يا سائر شريعتهم
 ويجوز حق المسلمين عليها لعله يكون أقوى عليها وأما الخراج ما حقه عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشراء
 أرض له فوفدوا النصا فقال ليس بأس على من يملكها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فخرجهم على أن ترك الأرض ما يملكونها
 بهم فما خلا أرضي فبأسا لو أنك اشتريت منها وأما قوما أجوا شيئا من أرض وعملوها فم أحق بها هم وفي الحسن عن جرير
 عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال سمعت رافع بن أبي العباس يقول سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 ما لنا وعليها مسلما كانا وكافرا له ما لا هلتنا عليه على ما عليها **مسألة** قد بينا أن الأرض الخيرة والمزارع وقيل الخيل
 وبطون الأود من الأما من الانتقال يختص بها الإمام ليس لأحد التصرف فيها إلا بإذنه وإن كان لها من كان غائبا جازا للشعب
 التصرف فيها بغير الأذن منهم عليه السلام في الصحيح عن محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانتقال فقال ما كان
 الأرضين إذا هلتها وفي غير ذلك الانتقال هو لنا وقال سون الانتقال فيها سون الانتقال قال ما أنا والله على رسوله من أهل الك
 فما أوجعتم عليه من خيل ولا ركاب لكن الله يملكه وسلم على من شاء ما قال الله ما كان من أموال لم يكن فيها هرة دم أو قتل أو أذى
 مثلك لك هو بمنزلة من عنده من غير أن يملكها من الانتقال فقال لكل أرض خيرة أو شيء كانت يكون للمملوك فهو ما حصل لها
 ليس للناس فيها سهم قال وفيها الجزير لم يرضه عليها بخيل ولا ركاب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول النبي
 والانتقال ما كان من أرض لم يكن فيها مائة درهم أو مائة صاع أو مائة دينار وكان من أرض من غير أن يملكها من قبله من الأرض ما كان لله فهو الرسول وبضعه حيث يشاء
 في كل ما لقي فهذا الله ولرسوله فما كان فيه فهو لرسوله بضعه حيث شاء وهو لا ما زيدا الرسول صلى الله عليه وآله وقوله ما أنا ما
 على رسوله منهم فما أوجعتم عليه من خيل ولا ركاب قال الأثرى هو هذا وأما قوله ما أنا والله على رسوله من أهل القرى فهذا بمنزلة

كتاب الحج

فبذلك الشجرة والله بفضل المنهج هذه الارض وغيرها من البلاد التي فتحه عنوة يخرج عنها الارباب بحسن وادبها الاخلاص واليا
 يكون المسلمين قاطبة الناعمين وغيرهم سواء في ذلك ويكون للامام النظر فيها ومقبلها ومقبولها بما شاء وما خذاربا عنها ومقبور
 في مصالح المسلمين وما يتوهم من تلك الشؤون ولعمري لما أخذنا من القضاة وغير ذلك من المصالح وليس للناس من هذه الارضين
 على وجه التحصيص حتى بلهم والمسلمين فيه سواء ولا يقع بيع نحو من هذه الارضين ولا هبة ولا معاينة ولا مملكة ولا وقف ولا رهنه ولا
 اخيارته ولا اقبول لا يفتح بينه وبينه دوا ومنازل ومساجد وسقايات ولا غير ذلك من انواع النعم التي يمنح الله الملك وفيه فضل حتى في ذلك
 كان التصر بباطل هو ثاق على الاكل ثم قال رحمه الله وعلى الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكروا غزوة عن غيرهم لالامام فبذلك
 يكون التبر للامام ما خاضه يكون هذه الارض وغيرها ما يفتح بعد الرسول الاما ففتح في ايام ابي المؤمنين عليهم السلام فتح شي في ذلك
 يكون فلا ما رخصه ويكون من جملة الانفال لله خاصة لا يشرك فيها غيرا ثابت هذا قال الشافعي اقول على ما نقله الشيخ رحمه الله
 من هذا الخراج وقال ابو حنيفة يقول لا في الخنطرة والتبر فانه قال يؤخذ من الخنطرة فخر وزمان ومن التبر وهم وقال
 احمد حنبل يؤخذ من كل واحد منها فخرهم لاروا ابو حنيفة ان النبي صلى الله عليه واله قال منعنا المرق فخرها وورقها في
مسألة اذا انزل الامام على بلد فخره واداروا الصلح على ان يكون البلد لهم كما نوا من اصل الكتاب فان نصنا لهم
 ثلثة اعداء ان يبدوا التجيز والثلثة ان يجزي عليهم احكام المسلمين والثلثة ان لا يجتمعوا مع مسلمة على ان المسلمين فان بدوا
 ذلك عقد معهم الصلح وان ما داموا على الشطر ويكون رضاهم ملكا لهم يصح لهم التفتت فيها بالبيع والشراء والايادة وغير ذلك
 ما خذناه ويجوز للمسلم استيلاء ما خاضه لانها ملك له فجاز ان يكونها كما يجوز ان يؤجر فخره فاذا اجروها كانت الاجرة له ولا
 عليه لو اعفا من مسلم يصح البيع ويبر قال ابو حنيفة والشافعي قال مالك لا يصح البيع لانه يؤخذ الى اسقاط الخراج عنها وذلك
 لا يجوز لانه حق المسلمين وهو خطا لانه لا يقطع بل ينقل ما كان على الارض الى فخره وانما جاز بيده من كافر جاز بيده
 من المسلم كسبه من الاملاك اذا ثبت هذا فانما اشتراها المسلم انقل ما كان عليها من الخراج الى فخره الذي لا يملك ان يكونه عن فخره
 ويعمل الشافعي قال ابو حنيفة يكون متعلقا بالارض لان عدو لا يقطع بالاسلوع ونحن قد منازك فيها مائة وسبالة
 ثم بطلان فخره **مسألة** كل ارض قبل اهلها عارضا كان الامام يملكها من يهودها وعلية طمها لادباها لانه مملو
 لهم فكان ما يدا وكل ارض يملكها بن فخرها واحباها كان اجورا لاله ويكرها ما لا يكره في فان كان لها مالان معروف
 وجعل له طمها لما ذكره **افرع** اذا استاجر مسلم ارض في ثمن ففتت تلك الارض لم يطل الاخر لان حق المسلمون لانها من
 الناس **المفصل الخامس في كيفية التبر في فخره مبا حلالا في الجاهلية**
 يجوز للامام ان يهمل جبالا من يمل على مصلحة من مصالح المسلمين مثل طريق سهل او مافي مغارة او قلعة يفتحها او ما يخالده
 او عدو فخره فخره يمل منها ولا يمل فخره لانه جمل مملو فخره فخره الدليل قد استاجر النبي في الهجرة من دلهام
 على الطريق ولينفق الجبل في الجبل بقدر الفيل الذي جمل الجبل وما كان مسلما او كافرا لقوله تعالى وفوا بالعقود لانه
 شرط فبذلك تحت قوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم اذا ثبت هذا فاجبا لان يملوا ما ان يكون مما في يد او من مال اهل الحق
 فان كانت مما في يد وطن يكون مملو لانه عقد على ما في ملكه فلا يصح ان يكون مجهولا لانه غرر والنبي صلى الله عليه واله
 عنه وكانت مما في مال لشركته جاز ان يكون مملو وان يكون مجهولا لانه لا يمنع المسلمين لا يفتت الى التنازع وذلك بان
 يقول من لنا على قلعة القلا بنة فله جازية منها او حاربه قلان لان النبي صلى الله عليه واله جعل للسوية الثلث والرابع ما خاضه
 وهو مجهول لان الغنيم مجهولة فخرها مجهولة لان الخايفة تدعو اليه لا تعلم فيه خلا **مسألة** الجبال انما تثبت للجبال
 لان الغنيم لا يفتحها الغانمون فلا يصح ان يفتحها الا مع الحاجة ثم لا يمل الجبال الا ان يكون مما في يد بان قال من لنا
 على قلعة القلا فله كذا فانه يمل يفتح الجبل بنفسه لانه لا يوقف على فتح القلعة لانه جعل ما قطع عليه استحق العوض
 المبدول له في مقابلته وان كان من مال الغنيم بان قال من لنا على قلعة القلا فله جازية الغنيم منها او جازية مطلقا فانه
 انما يفتح الجبال بالكلية والفتح لان جبالا له شي منها مقتضى شرطها فخرها حكم وان لم يذكر لقطا يملها اذا جعل له جبالا مما في
 يد لان الجبل لا يفتح الا بشرط الفتح وقال بعض الشافعية اذا لم يصح دخوله ولين يمل **مسألة** لو اشترط جازية فخره
 من القلعة ثم ففتت القلعة لم يمل ما ان يفتح صلحا او عنوة فان فتح صلحا الا انه لم يفتح الجبال اذ خذنا الجازية وسلمت عليه
 فلان نصيبه فيها اذا فتح عنوة وان كانا المصالح قد استثنى جازية من اصله بخلافه فاجبا الجازية منهم فالصلح صح خلا فالا

لا يفتت في الجبال

۱۔ ارض السواہی

959

انما هو في الشافعية انه لا يفسد كونه الجارية منسقة للذال وليس بمسند لا يتركب مضافا بالانتماء لاذنبت هذا فان خاز الذال
 قبضها من قبل الصلح وسلم اليه اليه لشدن وسليم اليه اليه ان في اختيار صاحب القلعة ومنها الى الذال فاختدتها وقت الجارية الى
 الذال وبطلان صاحب القلعة قبضها ويكون جارية مجزئة فمع ذلك الصلح ما مضى وان في كل واحد منها فتح الصلح لشدن وامنضاه
 لان الحق للذال ما مضى ولا يمكن الجمع منه وبين الصلح واصحاب القلعة ان يجمعين قلعة كانت من غير باء هذا اختيار الشافعية
 وهو من هذا الشافعية لو قبل في الصلح ويذهب الى الجارية فاسلمت قبل الفسخ كان حسنا وقوله رحمه الله ان حق المبتدلة العتق
 استبقى سلم الا للقتل في فتح الصلح اعظم لان من رذل من هو على الجارية كذا وما عاد على غير المسلمين ايضا ان يفتقد في فتح هذا
 القلعة بقوله لك وبغير المسلمين بذلك ولا يجوز يحمل هذه الميزة العظيمة لدفع ضرر يجرى عن واحد من طرفي الصلح انما
 هو في قولنا غير يحمل ولا يركب ان اختار بقاء من عن الشيء ونسبه فلهذا خصوا بالعتق شخص واحد من طرفي الصلح
 يدفع الضرر والكثير عنهم الى من دفع الضرر والبشرى من دما منهم ومن غيرهم ولهذا قلنا من وجد متاعا من المسلمين قبل الفسخ
 اخذه وان وجد بعد ما اخذ العتق يذهب الى من رذل المتاعين ببعض القسمة او من دفع ذلك في يده **مسألة** لو حلت
 القلعة عنوة او صلحا او لم يكن الجارية داخل في هذه نظر فان كانت الجارية باقية على الكفر سلب اليه عملا بالشرط وان كان قد
 اسلم قبل الصلح والاسراف نها قد عصمت نفسها ما ولا يجوز اسرافها فتح فلا يدفع الى الذال فتحها الا ان النبي صلى الله عليه وآله
 صلح اهل مكة ما لم يذهب اليه على شرط منهم مسلما وذه اليهم فلما حلت مسلما من مسلمة تنال من رذلها وانه هو من على
 اذ واجهت ويبيع ما كان عنده عليه في الجدة ولو اسلمت بعد الاسراف سلمها ح لانتصها من الاسترقاق مما لا يجوز للجمع
 لاما ان يكون مسلما او كافرا ان كان مسلما سلمت عليه عملا بالشرط السالم عن عارضة الجنبة والكفر وان كان كافرا لم يسل
 اليه ان يدفع اليه قبضها لان الكافر لا يملك المسلم وهو احد قولنا الشافعية في الاخر لم يسل عليه وبما اوردنا من ملكه لان الكافر
 لا يملك ملك المسلم وهذا القولان مبنيان على ان الكافر هل يبيع منه شر المسلم ام لا وسألكم في ذلك **فتاوى**
الاول لو كانت الجارية جارية فانت قبل الفسخ وبعد وقال الشافعية رحمه الله لو دفع اليه قبضها لان الشرط اخصى مكانها
 والسلم غير ممكن فلا يجزئ النوض كما لو دفع القلعة وهو احد قولنا الشافعية قال في الاخر يدفع اليه القلعة لا قد بعدد
 تسليمها فاشهر ما اذا سلمت والا فلا قوى لانه علق حقه على شيء معين وتلف من غير شرط وسقط حقه كما لو دفعه
 وفارق المسلم لان اقلها ما يمكن لكن الشرع ميع منه **الثاني** لو كان الدليل جارية كانت الجارية منهم كقولنا لو كان من
 عبده الف درهم فباعه اسحق الالف كانت الجارية كالأول **الثالث** لو كنت بعض المسلمين الى الشرايين بغير الاثام وما عزم عليه من
 مضدكم ويدكر احواله فانه لا يفسد بذلك لما روي ان خاطبت ابي ثعلبة كتب الى خراش يخبره بقصد النبي صلى الله عليه وآله اعلم باعم
 فاعلم الله تعالى فانفذ على عليته والوزير المفضل رحمه الله علف المراه الخيل الكلاب كانت خبيثة في عصفها فاخذ الكلاب
 النبي صلى الله عليه وآله ما ملك على هذا ما خاطب فقال يا رسول الله لا يحمل على في كبرها منصف في فريش فلم ينفعها وانفعا
 لهم ما باها قواما من يحون بها اهلككم بمكة فاجبت اخفا من ذلك ان اخبر عنهم بن ابي حنيفة اهو الله ما في كفر ولا انذار فقال النبي صلى
 الله عليه وآله صدقكم فقال عمر بن الخطاب عن هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وآله قد شهد بكدا وما يدين بان الله تعالى اطع
 على اصل يده فقال علوا ما ستم فقد غفرت لكم **مسألة** لو بيعت الاثام او نابتة من خوله ولد الحرب الغزو وتربى بعد على
 العدو ويحمل لهم الربع بعد التحول اذ ذلك فاذ ذلك فاعلمت به السرية يخرج خمسة والباقي يعطى السرية منه ما جعل لهم من الربع
 وهو خمس اثم يقيم الباقي بين الجيش والسرية ايضا وكل اذا فضل من الحرب مع الجيش فانقدس تربى بعد على حمل لهم الثلث بعد التحول
 فاذا قدمت السرية بشئ اخرج خمسة ثم اعطى السرية ثلث ما بقي ثم قسم الباقي بين الجيش والسرية مرة هذا قال أحمد وحليل الجمل البصري
 الاوزاعي قال بمنزلة يبيعك فقل عدو رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يبيعك والذو يبيعك المتبلى انه لا يفسد الاخر والخير وقال الشافعية
 يخرج من خمس التحول ما رده المجهود عن النبي صلى الله عليه وآله ان كان يظلم فاخر جوارا من الربع وسلمهم اذا ضلوا الثلث عن
 حبيبت مسلمة الف درهم قال شريك رسول الله صلى الله عليه وآله العبد الربع في البداء الثلث في الرجعة وعن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
 والارنه فان يفسد الربع والخير الثلث بعد التحول اذا فضل وعن عطاء بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفسد في البداء الربع في
 العود الثلث وكان الجارية قد يبيع اليه لان فيه مصلحة للمسلمين فكان ما يباعا كالسبي اجمع عشرين شحبا بقوله تعالى ايسلوا من
 عن الاطفال قبل الافعال لله وللرسول فخصه بها وهذا الاختصاص ضعيف لان ما ينسب الى النبي صلى الله عليه وآله ليس الا بغيره

في احكام الجهاد

٩٣١

اذا نفل الامام السيرة اشكو الفارسين والراجلين في النفل لان النفل شئ يوضح لهم الامام
 باعتبار ابلاتهم وغنائم فمقتضى في النفل اطلاق الغنيمة وكان الغنيمة وهذا الوفا من قبل قبله سلبه نفعه فارسين واجل يشاوبا
 في سلب كذا الويش لا يبرق ما من اهل الذمة سرية ونفل لهم الرقع مما اصابوا اشركوا فيه بالسوية كما في حق المسلمين الشخاص لو نفل الامام
 سرية عليهم ما يبرق فاعلمهم بالثالث بعد المحض ثم ان ما يبرق نفل يوم ما منهم لفتح الحصن واللباية وغيره لان الامام موقوفان نفلهم من حصنة
 السرية او من سهامهم بكد النفل جائز ولو لم يفلهم من سهم العسكر لم يجز لانه امير على السرية لا على العسكر فنفذ بقبلة على السرية فيها يوق
 حفرهم لا على العسكر هذا اذا خرج الجيش مع السرية اما لو لم يخرج الجيش خارج بقبلة لان غنيمة كل السرية ولا يشاركونهم الجيش في غنيمة
 السرية بالنص والاجها **السكس** لو بعث امير السرية من سهمته ونفل لهم كل النفل الاول واكثر فهو بغير من حصنة اصحاب السرية لان
 حصنة العسكر على النفل لان يكون امير السرية ان له في النفل فتح يكون ثانيا عن الامير فاعلمه بغير السرية الثانية في حق جميع العسكر
 وبما نفل السرية الثانية انهم منبهة سرية صدرت من جيش في دار الحرب قد نفلهم انهم السراج لو فهد رجل من السرية فقامت
 بعضهم لطلبه بعضهم هجج اصاب الغنائم ثم وجبوا الى اصحابهم ووجدوا المستوفى فكلهم شركاء في النفل انهم فادعوا العسكر حمله و
 المصايب العسكر جملة فكلوا بمئة ما لو اشر النفل بعضهم بعضهم كان رد الهم لو اصاب الرجل القسوة غنائم والدين قاموا انظار غنائم
 والسرية لذلك ثم العقوب بالنفل من جميع ذلك بينهم بالسرية كما لو لم يغيروا لانهم اشركوا في احوال المصايب العسكر ولو ان السرية
 سرية من بعد احدى جهات اخرى بحيث لا يقد احدى جهات على عون الاخرى ثم اصاب كل سرية غنيمة او اصابا احدى جهات الاخرى
 فالنفل من جميع ذلك بينهم بالسوية ولو لم يفلوا الا عند العسكر فكل في النفل مما اصابوا واخذوا ولو اصابا السرية الغنائم ثم لم
 يفلوا على الوجوع الى العسكر فخرجوا الى دار الاسلام من موضع اخر قبل يكون الغنيمة كلها لهم بقسم على سهام الغنيمة لانهم يبرق
 بالآخر الى دار الاسلام وهو سبب الفلانة افاضات الغنيمة كلها بطلب النفل **التشك** لو قال الامام من اخذ شيئا منه فله فلان
 فكل من اخذها الجواز وبه قال ابو حنيفة الشافعي لا يجوز في الامم ذهب بعض الناس الى جوازه ولا ادى من الاثر ما يبرق
 ذهب اليه يمكن له ان يبرق اخرج ابو حنيفة بما ذكره عن النبي صلى الله عليه واله ان قال يوم يرد من اخذ شيئا فهو له اخرج الشافعي ان من اخذ
 ذلك لسطح اهل النفل من غنيمة ومن ينجو من غنيمة لم يجز لان ما من بشرط اساطير كما لو شرط الغنيمة لغير النفل فانه واجب على
 بان غنائم اهل بل يكون لغنائمهم وانما ذلك لا يبرق بها ولهذا قسم رسول الله صلى الله عليه واله لمن لا يحضرها **مسألة** يبرق
 سيرة من اخذها عند الاخرى بغيره ولعل احدى جهات الثلث الاخرى الرقع مما اصابوا كان جائزا لان السبل للمتعدي هو بغيره فاعلم
 الطرقي في لغيره العفو نذر العفو والامن اخذوا المشركين في القوة والضعف فجاز نقادهم في النفل نظر الى المصلحة اذا ثبت هذا
 فلو ذهب جل من قبل الامام في سرية التبع مع سرية الثلث قبل الشئ له كما ذكره في السرية التي خرج عنها بغيره لان الامام واليه اذن له
 بالخرق فيها لو يبرق واستحق ابو حنيفة ان يجعل له مع سرية الثلث مقدما متى له وهو الرابع ما لو نفل رجل من احدى السرية من الطر
 ووضع في السرية الاخرى فذهب معهم فاصابت الغنيمة فالوجوب لغيرهم فان كان من جعل لهم الامام الثلث والرابع احدى السرية
 التي وقع فيها الامن للخرج معهما **مسألة** لو بعث الامام سرية ونفلهم الرابع ثم ازل اخرى قال لهم اجمعوا باصحابكم
 فما اصبتم فانه شركاء وهم فاحفوا السرية الاولى قد دعوا غنيمة ثم غنموا معهم غنيمة اخرى جميعا فنفل الغنيمة الثانية لهم جميعا
 هل الغنيمة الاولى للسرية الاولى لان حق المنقبين بتاكدي المصايب بالاصابة فلا يثبت حق السرية في الغنيمة الاولى فلا يملك
 الامام اشر النفا الثانية فيما احتا الاولى لانه يبرق من ابطال حق المتأكد وحق السرية الاولى لو ثبت على وجه المحض في الغنيمة لثا
 حقه لغيره الثانية بل يثبت حق السرية باصايبها ففتح الاشران هذا اذا اخرجت السرية الثانية الاولى والنفل او اخرج معهما
 اميرهم ولو لم يبرقهم قال ابو حنيفة تكون الغنيمة الاولى لان الشكره مشتمل على الضرر والفرح وبالأولى فلا يبرق الا بعد العلم
مسألة ذكره ابن الجنيدي قال لو غنمت السرية المعلقة فاحاط بها العسكر وغنم المسلمون شركوهم في النفل ما لم يبرق وفي
 العسكر فرع فدينا ان يبرق النفل المجهول ولو قال لا يبرق فاشئ فله منه طائفة فجاء رجل يتابع نفل الامام على ثا
 من المصلحة ولو قال من جاء بشئ فله منه قبل او يبرق شئ منه فله ان يطير من اخطا اقل من النصف لان المصلحة لا يبرق بها
 يتناول ما دون النصف لان نصفه ما يكون بغيره وكذا الشئ منهم من في الغالب لعله فضا كما لو قال قله ولو قال من جاء بشئ
 فله جزء فله ان يبرق النصف فادونه دون ما هو قله لان الجزء اسم لبعض منه الى النصف بغيره من جزئين ويقال الاكثر من النصف
 من ثلثة فدل على ان ما زاد على النصف لا يكون جزا ولو قال من جاء بشئ فله سهم رجل كان له ان يطير سهم واحد للفارس لا له لانه

والنهي

۱۰ احکام مرتبہ

[illegible]

۱۔ دو احکام صحیح ہوں

والله اعلم بالصواب

له قال ابن الجندب يكون من السبي من بعض النجوشية بن الجندب عاتبة على قتال ديد عليه كان سلبا كالعراق السرياني
 الخالفة لا يمكن دونهما ما يكون سلبا ولا شافعي كالمولدين الشاس يجوز سلب الغنم وتركهم غارة لأن النبي صلى الله عليه
 وآله قال في قبل سلبه من الأكرع لسلبه أجمع من قال قتل قبل سلبه أثبت هذا فان ابن الجندب رحمه الله قال لا أخشا أن يجر
 الكافر في السلب كونه التوردي لم يكرهه إلا وراعي الخبر أجمع ابن الجندب بان فيه كشت التوردي إذا ثبت هذا فان ابن الجندب رحمه الله قال لا أخشا أن يجر
 يكن باخذ سلبا عند مباشرة الحرب ذاه ابن الجندب الشاسيع هذا يقتضيه السلب لا يقتضيه الغنم قال بعض النجوشية لا بد من البيعة
 وضع من ذلك لا وراعي الأول مؤيد عند القول النبي صلى الله عليه وآله من قبل قبل البيعة عليه سلبه لأنه لا بد من بيع خيماج إلى البيعة
 للتوردي أجمع لا وراعي ابن النبي صلى الله عليه وآله قبل قول أبي قتادة والجواب أنه عليه السلام إنما قبل قوله لأن خصمه لم يقاتل في قتاله إذا ثبت
 هذا فهل يقتضيه الشاسيع هذين قال أحمد لا بد من شامد وقال قوم من النجوشية قبل شامد بين لا يهاذعون في المال يمكن القول بأنه يقتضي
 فيه بين لأن النبي صلى الله عليه وآله قبل قول الذي شهد له في قتاله من غير بين أجمع هذا بان النبي صلى الله عليه وآله اعترف بالبيعة وأعطاه
 يقتضيه الشاسيع ولا يهاذعون في القتال فاعترفوا بهذا كقتل العدا الشاسيع لو قال الإمام من أخذ شيئا فهو له في الشاسيع قولنا هذا
 الجواز وبه قال أبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وآله قال يومئذ من أخذ شيئا فهو له والثاني المنع لأن من أخاف ذلك سقط حق
 أصل النجاشي من خمسة ومن يستحق خمسة من الغنم لم يجز إلا ما من بشرط إقطاعه كما لو شرط الغنم لغنم النجاشي وفاء النجاشي
 قبل التسليم بان غنماهم يذبحون للنجاشي لأن لا يذبحون لغيره وهذا أقدم رسول الله صلى الله عليه وآله لمن له بحضرة ما ألتج
 دخل الله أنه قال إذا قال الإمام قبل الفداء المذبح من أخذ شيئا من الغنم فهو له بعد النجاشي كان جائزا لأنه معصوم وعليه الجحش
 الثالث الرضخ كعمله النساء إذا حضر المذبح لم يذبحن وإن أخرج البهائم من المذبح لم يذبحن من الرضخ وملاوة النجاشي
 وغير ذلك بل يرضخ من الإمام ما يوقد في البهائم جهازا ويضخه الرضخ لا يعطى المذبح له شيئا من الغنم ولا يذبح لهم سهم كامل ولا
 تقلب الرضخ بل هو موكول إلى نظر الإمام فإما إلى التوردي سوي إن رأى المفضل فضل وهذا مذهب علماءنا أجمع أكثر
 أهل العلم منهم سقيت السبي مالك والتوردي اللبث الشافعي واستحقاقه خيل وهو موقوف عن عباس قال الأوزاعي
 يذبحهم للنساء لما رواه النجاشي عن يزيد بن هارون قال كتب محمد بن الحنفية إلى ابن عباس من جهة الله سأل عن السلب هل كان يذبح
 المحرم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وهل كان يذبح لغيره فقال ابن عباس قد كان يذبح فكان الضرب بطن بهم فلا وعن
 ابن عباس أيضا قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذبح ما يذبح بالنساء فذا ابن الجندب يذبح من الغنم وأما سهم فلم يذبح
 لم يخرج من طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن جماعة عن أحدنا عن عليهما السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج بالنساء في الحرب يذبحون
 ولهم سهم من الغنم شيئا ولكن نفلهم ولا يذبح لهم من أهل القتال ولهذا لم يذبح لهم من الغنم شيئا عن قتال الحربيات وكان المرأة ضعيفة تنفق
 عليها المحرم فلا يصلح للقتال فلا يذبح لهم من أهل القتال فإما رواه خشرج بن ذباب عن جده أم أبيه ما خرجت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله في غزوة خيبر وأرسلته فلما فتح الله عليه خيبر سهم لها كما أسهم للرجال قال قلت يا جده ما كان ذلك قال إنما هو عن ابن بل
 أن النبي صلى الله عليه وآله عليه الصلوة ويسلمه بذت غاصم يوم حنين أسهم فقال رجل من القوم أعطيتهم به مثل سهمي من الجوارح عن الأول
 أن الجندب قال لا يرى سهمي الرضخ سها وقولها أسهم لنا كما أسهم للرجال معنا سهم بيننا الرضخ كما قسم الغنم بين الرجال والنساء في الغنم
 لا يذبح للنساء في القدارين ولهذا كان النصيب لولو كان سها ما انخفض بالمرء ولا خير في ستم على أهل الجندب وهو نفهم
 في غير ذلك خشرج ولم يذبح منهن ويحتمل أنه أسهم لهن من الثمر خاصة مثل سهم الرجال عن الثاني أن في الحديث أيضا
 ولهن ما عطا النبي صلى الله عليه وآله لهن ولولا ما وعدها الولود وسهم لهن الرجال كعمله والنسبة لا سهم لهم ولكن يرضخ
 لهم الإمام ما لهم من الصلوة وإن جاهدوه قال أكثر العلماء ما قال أبو ثور يذبحهم للعبد هو موقوف عن غيره عكده الثمن والحق النجاشي
 وحكي عن الأوزاعي أنه قال ليس للعبيد سهم ولا يرضخ إلا أن يجوا بغيره فيرضخ لهم لما رواه الجمهور عن يزيد بن محمد بن الجندب
 كتب إلى يزيد بن عباس يسأله عن المرأة والماء كيجوز أن يبيعها من الغنم شيء قال يجوز إن وليس لها شيء وفي رواية قال ليس لها سهم وقد
 يرضخ لها وعن عمر بن الخطاب قال شهد خيبر مع سادتي فكلوني رسول الله صلى الله عليه وآله فإخبرته فمأولت فأسرني
 بشيء من حرب المنازع ولا يذبح من أهل القتال ولا يجزى عليه الجهاد قال سهم له كالمائة احتجوا بما رواه عن الأسويين بن بديلة
 شهد فتح القادسية عكده فمضى بهم سهاهم ولا يذبح من العبيد في الذين كثره التحريم فيه من العبا مثل ما وجب أن يذبح لهم في
 كالتحريم الجوارح عن الأول أن نسف من الرضخ ولا يذبح من الأسهام إلى الرضخ فأنابا وعن الثاني أن في الحديث أيضا
 وحكي

مجلس القضاء

منعنا

فی حکام کیجھا

[illegible]

فهم لم يملحوا في قلوبهم لدمع العك كادوا حتى ابتضا استحقاق السهم حال يقض الحرب لقوله عليه السلام الغنيمة لمن شهد الوافعة ولا ينالها
 حال لم يملحوا فيها الاستيلاء الذي هو سبيل لما لك بخلاف ما قبل لك فان الاموال بيد اربابها ولا تعلم هل يتكلمها بالعلم ولا يملحها
 لوجوده في تلك الحال حتى السهم وكذا لو انقلب بين يديهم بالسهم او اسلم كاذبا قالوا استحق السهم ولو مات بعض المسلمين قبل الاشتراك
 لم يمتحى شيئا فذلك على ان الاعتبار بطالة الاحراز فوجب اعتباره دون غير الخراج ابو حنيفة وانه دخل الحرب بينه وبينه قال
 بغيره من هذا في قوله ولو كان له سبيل لو كان ذلك بعد القتال والجواب لفرق بين ما قبل القتال وما بعد سبق فلا يملح القتال
مسألة لو دخل الحرب في ساقات في سبيل يقض الحرب قبل جباية الغنائم للشاؤون ولا يملح على ذلك الغنيمة بل يملح
 بانقضاء الحرب وبالجباية وسواء في الجباية في ذلك ام في ما قبله ولو مضى ما غارة او باعته لم يمتحى ذلك كل واحد قال الشيخ
 هذا اذا كان الحرب في ذلك ما اذا كان في الاسلام فلا خلاف ان لا يملح الا لغيره من الذي يقض القتال **مسألة** لو مات من
 الغزاة او قبل نظر فان كان قبل جباية الغنيمة ويقض القتال غنائمهم له فان بقية ذلك منهم لو مضى ما قال ابو حنيفة ان ما
 قبل الخراج الغنيمة في الاسلام لو مضى ما في ما والحرب في سبيلهم لو قال الشافعي ابو ثور ان حضر القتال سبيلهم لم يملح ما قبل جباية الغنيمة
 او بعد ما وان لم يحضر في سبيلهم لم يملح ولو مضى ما في ما قال مالك والشافعي سعدنا ان ما قبل جباية الغنيمة ففدوات قبل ملكها وثوب البند
 عليها فلم يمتحى شيئا وان مات بين ففدوات قبل الاستيلاء عليها في حال لو قومت محض فتمتها وملك سبيلها فاستحق السهم كما لو مات
 نبدا حرا فوافوا الاسلام واستحق السهم انقل الى من حضره من الحقوق الخراج ابو حنيفة وان ملك المسلمون لا يملح عليها الا في ذلك الجباية
 المنع لنا بالاستيلاء والجباية يملحها واخرج الشافعي بقوله عليه السلام الغنيمة لمن شهد الوافعة والجواب لقوله يوجبون من قبل يقض
 لو شهدوا الوافعة كما لو هذا الجواب ان استلظنا فلا يملح من سبيل كل ما في الجباية **مسألة** ولا يجوز تفضيل بعض
 الغنائم في الغنيمة على بعض بل يملح الاما والغنيمة للفا ووسمها والراجل سبيلهم وملك الاقل من ثلثة اسمهم سبيلها ولو اكلوا اذا حضرهم
 لا لا يملحوا في الغنيمة لا يفضل فارسا من شدة بل لا يملح ولا جلا عن اجل لكثرة حريه وهي سبيلها واما الجمع وبه قال الشافعي
 ابو حنيفة قال مالك يجوز ان يفضل بعض الغنائم على بعض بل يملح من بعض الوافعة وقال ابو حنيفة يجوز ان يفضل لا يملح من بعض
 الوافعة لنا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله نعمته عليكم من شئ فان الله جميل غنا الباقى الى الغنائم ففقدوا سبيلهم وبنوون فيه علم بطاها
 ولان النبي صلى الله عليه واله قسم للغار من سبيلهم في ثلثة على ثلثها واثا حوالهم في كثرة الغنيمة للراجل سبيلها وبنوون في سبيلهم ومن
 طريق الخاصة فاروا النسخ عن حصص غنائم قال محمد بن عبد الله عليه السلام يقول وقد سئل من قيم يدين المال فقال هذا
 الاسلام هم بناء الاسلام استحق بينهم في العطاء وفضائلهم بينهم ومن الله احلهم كني في حل واحد لا يفضل احد منهم صلواته
 المبرث على ارضه ضعف منقوض قال هذا هو فعل رسول الله صلى الله عليه واله في بدر وامر وقد قال غنما اقدمهم في العطاء
 فله فضلهم منه بسوا بينهم في الاسلام فداوا بذلك ما نزلهم على مؤاربته الى الارحام وبعضهم قريب من بعض او قوا نصيبا
 لغيره من السبيل وانما واثا برحمتهم ولذلك كان عمر بن الخطاب لا يملح في الغنيمة على سبيل التوزيع بينهم كما بر الشافعي
 ما لك ان النبي صلى الله عليه واله اعطى غنمه بغيره من سبيلهم في ثلثة الخراج ابو حنيفة بقوله صلى الله عليه واله من خدشبا فهو
 والجواب عن الاول ان الشافعي والحمد لله من غنمه بغيره من سبيلهم في ثلثة الخراج ابو حنيفة بقوله صلى الله عليه واله من خدشبا فهو
 رسول الله صلى الله عليه واله لمن لم يحضرها فخرج اذا قال الامام من خدشبا فهو له قال الشيخ رحمه الله يجوز لانه مقصود
 وفعله تجوز ونحن نقول لا يملح مع فعل المصنوع وانما الخلاف في ما يوجب غنما على الجباية قال ذلك هل يكون ما بها الا
 وعليه الشيخ لا يملح ولا للشافعي قوله ان هذا يجوز لان النبي صلى الله عليه واله قال في يوم يدين خدشبا فهو له ولا يملح على
 هذا غزاة ورضوا به واثا في لا يجوز لان النبي صلى الله عليه واله كان يقسم الغنائم للراجل سبيلها وللغار سبيلها ولا في ذلك
 بنفسه في الاشتغال بالجهاد خراج الامه والاعوان الغنائم وبما غنم لغنم لان الاغنائم سبيلهم لها على سبيل اللسان
 فلا يملح ذلك يقول الامام كتابه الا يملح ان قال وقضيه يد معنوخة فانهم اختلفوا فيها فانزل الله تعالى ليسلوا تلك عن
 الانفال بل الانفال لله والمرنول **مسألة** الغنيمة ليشق بالخصوف قبل الغنيمة فلو غنموا المسلمين ثم لم يحق مدح فان كان
 قبل يقض الحرب سبيلهم الجباية وان كان يقض الحرب في الغنيمة لم يملح لهم الجباية وان كان بعد يقض الحرب جباية الغنيمة قبل الغنيمة
 اسهم لهم عندنا واه قال ابو حنيفة وقال الشافعي اسهم له وبه قال احمد لما رواه الجهمي عن الشعبي ان عمر كتب الى سبيلهم
 انك قبل ان تنفق قبل فاروق من طريق الخاصة فاروا النسخ عن حصص غنائم قال كسب لي بعض خولتي ان اسئل با عبد الله عليه

۲۰۰۰

[illegible]

ۛ احکام اهل الذمت

يجوز ان يقول الامان من الله الى من شاء منهم بخلاف الجاهل والشافعي قول الخزانة انما يتحقق اذا ما تبين ان هذا الحال الى ما لا يوافقنا لان
 انما هو بمقتضى المال لا بمنع الزمان **مسألة** قال الشيخ قدس سره ما يحتاج الكراع والانس الى تحريم اليد فوجد من بيت المال من اموال الصالحين
 وكان ذلك في حكم ما كان لا احداثا والصلوة وغير ذلك من وجوه الولايات فانهم يعطون من الصالحات والصالح يخرج من ارتفاع اليد
 المنفوعة عنه حصوه ومن سهم سبيل الله ومن حليته لك ما يلزم منها بجهة من الانفال والفقير هو جنابك من لا عقل له وغيره من لا يعرف
 وغير ذلك مما لا يكره ويقول انه يكره من بيت المال **مسألة** انما يكتب بعض المسلمين الى المشركين فيجبر الامام ما عزم عليه من
 ويعبرهم حوالا لئلا يفسد ذلك لما روي ان خايطا ابي بلقيس كتب الى قمر بن نعيمهم بقصد النبي صلى الله عليه واله اياهم فاحل الله
 تعالى لك فانك قد بلى عليهم والمقداد والزين غلف الميز الذي حمل الكتاب كانت قد خبثت في عقصها فاخذوا الكتاب فقال النبي
 صلى الله عليه واله ما حملك على هذا يا خايط فقال يا رسول الله اني اعمل في كنفنا ثم اخلصا في قمر بن نعيم لراكن في غنمها وانما
 لهم بها فرايات يجمعونها عليهم بمكة فاخشيته ففاني ذلك ان اتخذ عندهم بما يحجون بها فربما والله ما في كرمه لا ارتدادا
 النبي صلى الله عليه واله الصلواتكم فقال عمر بن الخطاب عن هذا المشافعي فقال النبي صلى الله عليه واله قد علمت من دومايد بان الله
 تعالى اطلع على اهل بلد فقال اهلوا ما شئتم فقد غفر لكم واعترف هذا فان الامام قد غفره بحج جالده صانعه فيقول الامام ولا يسهم
 الغنيمة الا ان يوجب تحصيل الغنيمة **مسألة** انما الهك المشرك الى الامام مديروا الى رجل من المسلمين والحريثا ثم قال المشافعي
 يكون غنيته لان ما الهك ذلك من نحو الخبز وان الهك القبل ان يمتلوا من دار الاسلام لم يكن غنيته وانقر بها واختر هذا القول
 الحسن وقال ابو حنيفة يكون لله الهك ليعلى كل حال **مسألة** انما يكون احد وهو الاقر بعينك لا نخر خص بها فاشبه اذا كان في دار الاسلام
مسألة قوله تعالى ليظهر على الدين كله ويكره المشركون عرض بعض البطلين بانهم ليس بظاهر على جميع الاديان فان
 الروم والمعتد غيرهم ظاهر في بلادهم وهو خطأ لوجود احداه انهم يجهلون ان يكون المراد ظاهرا وعلى الاديان بالبحر والبرها فان
 المعجزة والزع على صلواته وحلي نسخ غير ذلك وان الثاني يجهل انه سيكون ذلك وفيه من الهك عليه السلام وفلان النبي صلى
 الله عليه واله احدث كثره قد عليه كقولنا ان ينزل في اخر الزمان عيسى مريم عليهما السلام فيقتل الخنزير وكسر الصليب قوله عليه السلام
 ووب الى الارض فربيت منها وما من انما سلبك ملكا فاني ما روي في منها الثالث انه اولاد بلاد العرب موضع ظهوره عليه السلام
 وقد فعل الله تعالى فانه لم يبق في جزير العرب احد اهل الاديان الرابع انه ظاهر على جميع الاديان فانه لا يثبت الضم والاولا لظاهره في
 على عدم **المفصل الثاني** في احكام هذا الخبر وفيه ما حثنا على **الاول** في جواب الخبر **مسألة**
بوجد من **مسألة** الخبر بهي الوضعية لما حوز من اهل الكتاب لا فاتهم بل بالاسلام في كل عام وهي ضلة من جزير
 اذا قضى قال الله تعالى واقفوا جوما لا تخبري نفس عن نفس شيئا ويقول العرب بين يدي هي اذا قضيت اذا عرف هذا فالخبر
 واجبه بالنقض والاجماع قال الله تعالى فانكوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يهاجروا
 دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يسطوا بالخبر عنهم وهم صاغرون فقد الجوهو عن المغيرة بن شعبه انه قال ليجزى
 يومها وقد اراد ان يقول الله صلى الله عليه واله ان تقال لكم حتى تصد اليه وحداق تؤدوا الخبر وعن سلمان بن ربعة عن ابي
 قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا لبث امير على سرير او جيش او قضاة يعقوى الله في خاصته نفسه وعن منعه من المسلمين
 خبرا وقال انما الهك صدرك من المشركين فادعهم الى احد خصا فله ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
 فان ابوا فادعهم الى عطاء الخبر فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان ابوا فاسنم بالله وقائلهم ومن طريق الخاصة
 واه الشيخ عن محمد بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله كان اذا اراد ان يبعث امير على
 امر من غوى الله عز وجل في خاصته نفسه في احاطا بليل ان قال اذا القيت عندك من المشركين فادعهم الى احد فله فانه
 اجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم فادعهم الى الاسلام فادعهم الى الخبر بعد الاسلام فان فعلوا فاقبل منهم و
 كف عنهم فان ابوا ان يهاجروا واخاروا فادعهم الى عطاء الخبر فان اجابوك فادعهم الى عطاء الخبر فان ابوا فاسنم بالله وقائلهم ومن طريق الخاصة
 على اهل المؤمنين ولا يحرمون في لغتهم شيئا الا ان يجاهدوا في سبيل الله فان ابوا فادعهم الى عطاء الخبر فان فعلوا فادعهم الى عطاء
 فان اعطوا الخبر فاقبل منهم وكف عنهم وان ابوا فاسنم بالله وقائلهم في الله حتى يجاهدوا ولا خلاف بين المسلمين
 اخذ الخبر على الاجماع **مسألة** وبهذا الخبر لكل ما يوافقنا في ذلك وذكره في الكتابي بن له كتابه عقيدة وهم له قولنا
 ومن له شبه كاذب لم يجوز في هذا الخبر من مؤلف الاصلنا الثلاثة بالاخلاق بين العلماء الاسلام في ذلك في قديم الوقت

کتابِ اربعہ

१२२

وَيُؤْتِي السَّحَابَ ثِقَالًا

[illegible]

ہے احکامراضیہ

والضمانه اول الشا في بحت يكون الضمانه فائدة على ما يجب عليهم من الجزية وهو احد قولي الشافعي في القول الثاني
انها بحت الضمانه والذي هو جزية من الجزية عندنا ان النبي صلى الله عليه واله شرط على خصا ابله الضمانه على الدنيا
والدنيا عندنا مقدار الجزية لا يجوز الزيادة عليه لان الضمانه ولا نه لو شرط عليه الضمانه من الجزية حتى لو ترم بها احد من المسلمين
خرج بغير جزية وهو داخل الثالث في الشار الضمانه وجب ان يكون مكلوم بان يكون عدا ومن بطعونه من المسلمين في كل
سنة معلوما ويكون اكثر الضمانه لكل امة ثلثة ايام لان النبي صلى الله عليه واله قال الضمانه ثلثة ايام وصدق ولا اقرب عنك
جواز الزيادة على ذلك مع الشرط والزيادة فيقال لهم قضيتون في كل سنة حنين يوما او اقل واكثر في كل يوم عشرة مائة
من المسلمين واكثر وتعتق القوت فدا وجدا يقول لكل رجل كذا وكذا اطلاق من جزية وسبع لاد من لحم وسبع ودينار بشرح ويكون
قدومه معلوما وتعين علف الدواب من السمن والشب كل ما به شيء معلوم فان شرط الشمر فدا بمقدار وسبع وان لم يشرط الشمر
بشرط العلفا لوجبه انه لا يدخل فيه الشمر بل يبقى الحقيق ولا تكلفوا الذبيحة والضمانه ما دفع من ضماهم الا مع الشرط الرابع
بفتح ب يكون الضمانه على قدر الجزية فيكثرها على الغني ويقلها على الفقير وتوسطها على التوسط ولا سائر اساق بينهم في الضمانه
لان ذلك لدفع لهم الخاضع ينبغي ان يكون نزول المسلمين في فواصل منازلهم في بيدهم وكناهم ويؤمنون بان يوسعوا ابواب
البيع والكناهم وان يسلو ما لا يجارهم من المسلمين يمدونوها كبا فان لم يمدهم يؤث لا غباء من لو افي يوث الغفره ولا
ضمانه عليهم ان لم يمدهم لو يكن لهم اخرج ارباب المنازل منها ولو كثر ما فين كسبوا الى منزل كان حق به قال الشيخ رحمه الله وتلقا
باسمنا للفرقة كان احوط ولو ما وا محمد بن اسمعيل الفرقة الشا في ان شرطنا عليهم الضمانه فان وقف بنا فلا يثبت ان
امنع بعضهم اجر عليه لو لم يمد لهم لو امتنع الجميع فمهر عليهم ان لو كان المغانلة قولوا فان قالوا انتقضت العهد
وعرفوا الله فاد طلبوا منه بقوله لك المصدق على اهل ما ابراه الامارة ان يكون جزية لهم لزمه اذ لم لا يتعين ذلك بهاد واقل واكثر عندنا هو
ومع اداء الجزية لا يؤخذ منهم شيء سوا ما نزلوا الجزية في بلاد الاسلام او الجزية في بلاد الاخرى لا في الارض الحجاز على ما شرطنا البحت فيه ومير قال الشا
وقال احمد اذا خرج من بلده الى اى بلد كان في بلاد الاسلام او الجزية في بلاد الاخرى لا في الارض الحجاز على ما شرطنا البحت فيه ومير قال الشا
مقتدا الى اعطاء الجزية وما سبدا القابرها فقبلها وقوله عليها ما دعم الى الجزية فان اطا عوك فاقبل منهم وكف عنهم ومن طر بقا الحما
فادوا البحت في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل الجزية او اخذ من ماله ثم ما شابه شيئا سواء الجزية قال لا احبوا يقول
النبي صلى الله عليه واله ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى ولا ن عمر بن الخطاب بعث عثمان بن حنيف الى الكوفة فحمل
على اهل الذمة فامروهم الله يخلعون فيها في كل عشيرة وهداهما الجواب عن الاول يجوز اطلاق لفظ العشرة على الجزية او يكون محمول على
الشيخين ما روى الحجاز على ما بان وعن الثاني باحتمال ان يكون ذلك قلة جزية منهم على اهل البيت **مسئل** واختلف في الصفقات
ابن الجندب الصفار عندك هو ان يكون مشروطا عليهم من العمدان يكون احكام المسلمين جاز عليهم اذا كانت الخصومات بين المسلمين بينهم
او تعاكوا البنا في خصوصياتهم وان توخذ منهم وهم قايمة على الارض قال الشيخ رحمه الله الصفقات هو التواكف احكامنا وجرانها عليهم قال الشا
هو ان يطال على راس عند السلم فباخذ السوفى بحسبه يصر كفي لها زما فاعرفت هذا فينبغي ان لا يشترط عليهم اخذها ولا يتعد لون انا
يشترط عن اذائها فان على ان يطال على السلم يستلم قبل ان يملكه اقاله على ولس الناس لا ندعو اهلهم وما من الخراج وشكر اهلهم
ثم قال الفقيه عند انصافنا فاما فقال اني كنت امرتك بامر اني انقله اليك لان فان حصصتي فعدك لا يعين لهم في خراجهم
عما ولا شفرة ولا كوة شيئا ولا صفار فوجهم فندرسك علمهم بن عبد الله فعلاه عمر الله فقال سبق سبيلك مطرك ان تنافي بضران
لعنوا تكونون فسننت تكتب فقال عمر على السلم الامد ما لك بطلي بالخارج فقال امتنان لا يزيد الملك حين على اربعة انا نزلنا
نزلهم على لك ولكما توخرهم الى غلاتهم قال عمر لا نزلنا ما حبيب **مسئل** ان امانات المذنب بعد التحول لو سقطت عنه الجزية ولقد
من تركه ومير قال الشافعي ما لك وقال ابو حنيفة سقط وهو قول عمر بن عبد العزيز وعن احمد فانما اننا انما قال استقر وجوبه عليه
في حال جنونه فلا يسقط بالموت كسائر الذنوب اجمع ابو حنيفة بانها عقوبة سقطت بالموت كالجور والنجس انما عقوبة ولو ان
استلزمة العقوبة وانما هي معاوضة لانها وجبت لحسن الدماء والمناكحة والحد يسقط بالاموت لغوا حله تنذر استنفاة بخلاف الجزية
فروع الاول لو تافى اثناء التحول ففيها الشك بالنسبة بالنسبة نظر اقره للمالكية ومير قال ابن الجندب كان الجزية معاوضة عن
الساكنة وحسن الدماء وانما ايجزها المطالبة ارقا قالوا لو لم يمت لم يطالب اليه اثناء الشك مع عقدا العهد على اخذها واخر الشك ان
الاقرار بالشرط واجب **الشا في** مقدار الجزية على ضاباه والوجع منها وانما للدين بوجع من تركه الجزية وروى الادبي القبط

ولو لم يخلد شيئا ولو ما قبل الحول لم يؤخذ من تركه شيئا أيضا الثالث لو اقلر كان الامام عن بايضا مع الفقه فبذلك الجهاد لا يجرى
 في مشرك او الكافر الى اربع عدينا انه يجوز استبلاك الجهاد مع المصلحة قال ابن الجوزي يجوز ما اخذنا سلفا وبعدا نقصنا التمسوا الاحكام
 الى ان يكون واجبا لما فيه مصلحة للدين بالذمة فلو ما كان الذي كان الجهاد من استبلاك منه عن السنة المصلحة رد على قوله بعد ما يجرى
 من السنة **مسألة** اذا سلم الذي قبل اداء الجهاد فان كان في اثناء الحول سقط عنه الجهاد اجماعا وان سلم بعد حوله الجهاد
 فغيره حوله اجماعا بسقط عنه ايضا وهذا الوجه الشبان وابن اوديس اكثر علما منا وبقا مالك والثوري ابو عبيد الله صاحب الرأى
 الثاني لا يسقط اخوان الشيخ رحمه الله في الخلاف به قال الشافعي ابو ثور وابن المنذر لنا قولنا حتى يعطوا الجهاد عن يدهم
 صاغرينا وجب اعطاء الجهاد حال الصفا وهو لا يثبت حق المسلم فلا يثبت الجهاد في حقه فصدا وقوله تعالى قل للذين كفروا ان
 ينهوا عن فعلهم ما قد سلف وهو عام وروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ليس على المسلم جهره وعن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال لا يثبت على المسلم ان يؤخذ الجهاد وروى ان ذمبا سلم فطلب الجهاد قبل انما اسلمت هو قال ان في الاسلام
 معاذ اذ وقع الى عرفه ان في الاسلام معاذ فكل من لا يؤخذ منه الجهاد ولا الجهاد من صفا وقال يؤخذ منه كما سلم قبل الحول وكان
 الجهاد عقوبة يجب سبب لكفره فبعضها الاسلام كما اقبل الحج الشافعي ما ينادى من استخف صا حية استحق المطالبة به في حال الكفر
 فلا يسقط بالاسلام كما اخرج وغيره الذين والجواب الفرق فاعقوبه بسبب الكفا وضعا بخلاف ما لدين **فروع**
 لا يبين ان سلم لسقط عنه الجهاد او يسلم لا لذلك وخرقا للشيخ في المذهب وجب الجهاد على المذهب الاول وهذا الثاني قال
 كما لو زنا الذي المسلم فان القتل لا يسقط عنه باسلامه لان القاتل على القاتل انما اسلم بسقط عنه نفسه القتل فكذلك الجهاد اذا
 سلم بعد فعله عن نفسه لم يسقط اذا اسلم لغير ذلك كان اسلمه مقبولا والا فرب الاول الفرق ثابت بين الزنا والجهاد **الثاني**
 لو سلم في اثناء الحول سقط عنه الجهاد والشافعي قولنا اجماعا هذا والثاني يؤخذ منه القسط اما ما تقدم من سقوطها بعد الحول فليس
 في الاثنا واول **الثالث** لو استسلمت الامام منه الجهاد ثم سلم في اثناء الحول رد عليه سقط باقي الحول وهل يرجع لما مضى الا
 على ما في الفرق بين ان يؤخذ منه وان لا ياخذ منه وان لا ياخذ منه ليرجعوا الصلوات للمسلم في الثاني وهذا الاول **البحث الثالث فيما ينشر**
على اهل الذمة **مسألة** يجوز عقد الذمة للملوك الاشرا من اهلها ان لا يلزموا اعطاء الجهاد عن يدهم صاغرين وفي حديث
 النبي صلى الله عليه واله فادعهم الى اداء الجهاد فان اجابوا بك فاقبل منهم وكف عنهم ولا تعلم فيه خلافا اذ ثبت انما كان عمدا للذمة والحد
 لا يصح الا امر الامام او نائبه بغير خلاف فله ان ذلك يتعلق بنظر الامام وما يراه من المصلحة وهو عقد مؤقت فلا يجوز له ان يامر ولا
 نائبه بغيره فله ان يعقد هذا فلو شرط عليهم في عقد الذمة شطا فاسد امثل ان يشترط ان لا يخرجهم من اوطانهم والمنكر واستكانهم بالحجاز او اوطان
 الحرم والمساكن على الا ان يامر باحكام الاسلام لا يصح الشرط اجماعا وهل يسقط العقد بفساد الشرط فيه احوال ينادى من انه عقد جري على هذا
 الشرط الفاسد بطلان بطلان نصيب الشرط ولا يبريدون الشرط غير جري كان غير مؤقت عليه من انه شرط فسد فلا يسقط بفساده العدة كما كان
 في المضام وبغير البيع **مسألة** ينبغي للامام ان يشترط عليهم كل ما يرفع المسلمين ورفعهم كما شرط عمر فقتلوا كانه كتب من الجهاد من العبد
 الرقيق يؤمنهم ناحيتهم بل لا فاعطينا البيت الامان الامان انفسنا ان لا تحدث في مدبنا ككبتة ولا فاعطينا حولنا واولا فلا ولا حو
 زاهج لا يجتمع ما صرح في كتابنا ولا ما كان منها في ضبط المسلمين ولا يمنع كتابنا من المسلمين ان ينزلوها في البلاد النهار والليل
 ابوابها للامان وابن السبيل ولا في مناقلنا خاسوسا وان لا تكلم امر غير المسلمين وان لا تقرب نواقيب الاضرار اجماعا في نحو كتابنا
 ولا نعلم عليها صلبا ولا رفع اصواتنا في الضلوة ولا في القرية ولا في كتابنا فاما بحضر المسلمين ولا يخرج صلبا ولا كتابنا في سائر المسألة
 وان لا يخرج ما عدا ولا شعاب من ذمة اصواتنا مع امواتنا ولا تظهر المنكر منهم في اموال المسلمين وان لا يتجاوزهم باغتصاب ولا يمنع
 الجور ولا يظلمهم شركا ولا يزعجهم ذنبنا ولا يدعو اليه احدا ولا يفتنه شيئا من الرقيق الذين جرت عليهم سقام المسلمين وان لا يمنع احدا
 من اقربائنا ان ادا الحول في الاسلام وان نلزم من حاجت منا كما وان لا نشبه بالمسلمين في لبس قلنوه ولا عامة ولا مسلمين ولا
 فر في شعر ولا في مراكبهم ولا تنكح بكلامهم ولا تنكح بكلامهم ان يخرج ما دبرهم وسنا ولا يفرق نواحيبنا ونشد الزنا يجرى على وساطتنا
 ولا يفتن خواتمنا بالمهتبه ولا منكب المسرج ولا يفتن شيئا من السلاح ولا يفتن ولا يفتن السيف ان نوفر المسلمين في مجالهم
 ونشد الطريق ويقوم لهم عن الجالس اذا اودوا المجالس لا تطلع عليهم في مناقلهم لا تعلم اولادنا القرا ولا تشارك احدنا
 مسلما في تجارة الا ان يكون الى السلم امر التجارة وان فضيق كل مسلم غايي سبيل لشرا بامام ونظم من اوسط ما يجرى فبذلك ذلك
 ايضا وادارنا وادارنا ما كتبنا وان نحن غيرنا ارضا لفتنا انما شرا على انفسنا وهذا الامان عليه فلا ذمة لنا وقد

وهو انما على اهل الذمة
ان لا يفتنوا

في أحكام أهل الذمة

منك منا لا يحمل أهل المعاهدة والشقاق يكتب ذلك عبد الرحمن بن عوف عن الخطاب فكتب لهم عمران أمض لهم ما شالوا والحق فيه
 عرفوا بشرطها عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشركوا ولا يمسوا ما كانا مشايروا من حرب مسلما عدوا فقلد خلع عهده فاعقد عبد الرحمن بن عوف
 ذلك وأمر من قام من الروم في مدائن الشام على هذا الشرط قال ابن الجبجد فدخل الله وأخاوان بشرط عليهم عند عقد الذمة لهم أن لا
 يظهروا سببا يستندوا رسول الله صلى الله عليه وآله للأحد من أنبياء الله وملائكته ولا سببا حاد من المسلمين ولا يطلعوا في شيء من أمور
 الدين ومنها أحد من الأنبياء ولا يظهروا شركهم في العبدية والفرقة عليهم السلام لا يبرحوا خنزير في شيا من أمضا المسلمين ولا يمتثلوا بغيرها
 يذبحونها إلا من حبس فقل لهم في كتبهم على من يجهل ولا يقر بها الضم ولا الشئ من المخلوقات ولا يبرحوا مسلما ولا يبايعوه في بيع ولا إجازة
 ولا مساقاة ولا منار غير معاملة لا يجوز للمسلمين ولا سقطوا مسلما غيرا ولا يطلعوا غيرا ولا يبايعوا مسلما ولا يبايعوا غابا ولا يبايعوا
 أخبا المسلمين إلا على أنهم ولا يدلو على عوزاتهم ولا يجوز من بلاد المسلمين شيئا إلا عليهم فإن فعلوا كان للوالي إخراجهم من بلادهم ولا يتكلموا
 مسلمة بعدد ولا غير ولا يتكلموا مسلمة بعدد ولا يظهروا بشرط عليهم أيضا قلنا أنه ليس يجازيهم فقلد كحول الحر وسكنى الخبز وغيره ثم
 يقال من دخل شيئا من ذلك فقلد نقض عهده وأحل من ماله ويرث من الله وفيه من رسول الله والمؤمنين **مسألة** من حمله ما بشرط
 على أهل الذمة بنفسهم سنة أو شأنا أحلها بغير شرط ولا يجوز تركه ولا إمران أمضا سقوط الجزية عليهم الثاني التزام حكم الإسلام
 ولا يفتن في ذلك هذا بنو الأمان من معالظها ولا يجوز الإخلال بها ولا بأس بما كان أغفل أحدهما لم يتعدا الجزية ولا يعلم فيه خلافا
 لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقد بينا أن التمسنا وهو التزام أحكام المسلمين وإخراجها عليهم ولو لم يكن في
 عن أبي عبد الله عليه السلام ولو منع التجار أن يوردوا الجزية كانوا فاقضين للعهد وحلث ماؤهم وقلمهم **الثاني** لا يجب شرط في
 الإطلاق بقضيه هو أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان من الغرم على حرب المسلمين أو ما لا يشركون العاقبة لهم على حرب المسلمين لأن الإخلال
 الأمان بقضيه ذلك ما فاضله نقضوا الأمان لأنهم إذا فاضلوا وجبت عليهم فاضلوا لهم فوضد الأمان وهذا في القضاء بقضيه العهد
 سواء شرط ذلك في العهد أم بشرط **الثالث** ما ينبغي شرط ما يجب عليهم الكف عنه وهو سبب شتم ترك الزنا بالنساء وعملها
 باسم الكاح وإن لا يقنوا مسلما عن يمين لا يقطع عليه الطريق ولا يبري للشركين عنها ولا يبين على المسلم بدلالة أو يكسبه كالمالي أهل
 الحر أو ينجوا المسلمين ويطلعهم على عوزاتهم ولا يقنوا مسلما ولا مسلمة فإن فعلوا شيئا من ذلك وكان تركه مشروطا في العقد نقضوا
 العهد ولا خلاف أن وجب فعلوه صلحهم لا ما موان لم يوجب عذرهم نعم يجب براه وللشافعي قول آخر أنه لا يكون نقضا للعهد
 مع الشرط لأن كالا يكون فعله نقضا إذا لم يشترط له يكن نقضا وإن شرط كالحمل والخنزير والجوارب المنع من الكلبين وشرب الخمر في
 الأصل أيضا وقال أبو حنيفة لا ينقض العهد إلا بالامتناع إلى الامتناع على ما وجهه يستبعد معه أخفا الجزية منهم وهو خلاء لأن الزنا
 وقع على هذا الشرط فيبطل بطلانه وإن عذر بشرط في خطابه نعم الذي جملناه إذا استكره امرأة مسلمة على الزنا فقال ما على هذا صاحبنا كراهية
 فضلي في بيت المقدس ودفع إلى عبيدة الجراح رجل استكره امرأة مسلمة على الزنا فقال ما على هذا صاحبنا لكم ونصبر غيره وإن فيه
 ضرا على المسلمين فإذا شرط عليهم كانوا ينجوا الفقه ناقضين للعهد كنع الجزية وحرهم للمسلمين بخلاف قولها والخنزير الخنزير أن قلنا أنهم ينقضوا
 وما هم باظهاره لأنه ضربه على المؤمنين **الرابع** ما في بعض أهل المسلمين وهو ذكرهم وكتابهم وفيهم بسوء فلا يبايعوا ما نبالوا ما
 أريد من سبوا الله تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وآله كان ذلك نقضا للعهد قال الشيخ رحمه الله وإن ذكرها بما دون التبريد ذكره ابن الإسلام
 الله تعالى بما لا ينبغي فإن كان قد شرط عليهم الكف عن ذلك كان ذلك نقضا للعهد لا خلاف وقال أبو اسحق الشيرازي من الشافعية لا يجب ذلك
 لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال بعضهم من شتم منهم النبي صلى الله عليه وآله قبل خلا لا في النبي صلى الله عليه وآله لا يبرح
 أن حطوا الشر فقلنا **الخامس** ما ينقض المنك والضرر على المسلمين فيه وهو أن لا ينجوا ولا يكتب ولا يبعث في الإسلام ولا يرفعوا أصواتهم
 بكبرهم ولا يضرروا النصارى ولا يبايعوا بغيرهم على ما المسلمون وإن لا يظهروا الخمر والخنزير في الإسلام فهذا كله يجب عليهم لكف عنه
 سواء شرط عليهم ولم بشرط فإن عقد الذمة بقضيه فإن خالفوا ذلك لم يخل ما إن يكون مشروطا عليهم فنقض ما هم وإن لم يكن مشروطا
 عليهم لم ينقض ما هم بل يجب عليهم بما يبايعونهم من خذ وتزوير قال الشيخ رحمه الله لا يكون نقضا للعهد فوا شرط عليهم ولا يبرح
 به قال الشافعي إنما دواء اليهود في كتاب عمر بن الخطاب فقلد حل لك منا ما يحمل لك من أهل المعاهدة والشقاق وقال عمر بن الخطاب
 مسلما عما فقلد خلع عهده ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ رحمه الله وابن بابويه في الصحيح عن زاذ عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الجزية من أهل الجزية على أن لا ياكلوا الزنا ولا ياكلوا اللحم الخنزير ولا يتكلموا إلا بخير لا يبايعوا
 إلا من فضل ذلك منهم برث من الله وفيه من رسول الله صلى الله عليه وآله وقال أبو اسحق الشيرازي من الشافعية لا يبرح

ۛے احکام المساکین والایٲیت

[illegible]

اذا ثبت هذا فاما
بغيرية العرب من

كتاب الحج

٩٧٢

استوطنا ما قاله الشيخ رحمه الله وبما قاله الشافعي رحمه الله قال ابو حنيفة يجوز له دخول الحرم والاقامة فيه مقام السائح لا يجوز له ان يبيت فيه
لحم دخول الكعبة قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام والمزاد بذلك الحرم لقوله تعالى وان خفيتم عليه فربنا بصير
يوم المسجد ولقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام والمزاد بذلك الحرم لقوله تعالى وان خفيتم عليه فربنا بصير
باق للمنع من الاستيطان ولا يمنع الدخول والاقامة في الحرم كما يجوز الاستيطان في الحرم على المنع من دخول الحرم بل يستدل بالادلة على
ان الفرق واقع فاقا الله تعالى يمنع الدخول الى الحرم ومع الاذان في الحجاز فان هذه الامة نزلت واليه يتوجه المدينه وغيرها من الحجاز فليس من
الاقامة فيه الا بعد ذلك ولان الحرم من أرض الحجاز لعل الانبياء ومن حرم صيد وشجرة والمشي اليه فلا يبيت فيها فان ثبت هذا فان
نزل اهل الحرم من الدخول وان ادعاه اهل الحرم المشركين الى الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم الا انهم يبيتوا في الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
بما لا يملكه من ارض الحرم الا ما اخرج اليه من الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم الا انهم يبيتوا في الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
جواز غيره الا ما كان جاهلا بغيره فان غادره فان عرض في الحرم فله ان يبيت فيه ولو كان له بغيره فليس له ان يبيت فيه ولو كان له بغيره فليس له ان يبيت فيه
في الحرم قال الشيخ رحمه الله لا يمنع الدخول الى الحرم ومع الاذان في الحجاز فان هذه الامة نزلت واليه يتوجه المدينه وغيرها من الحجاز فليس من
فروع لو صلاهم الا انهم على دخول الحرم يبيحون الشفاعة في ذلك ويجوز عليه ان كان خليفة الامام
ووافقه على عوضه سدا بطل الشفاعة في الحرم من ذلك كله وبطل الصلح قال فان دخلوا الى الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
المعوض ان حصل لهم فاصلا لهم عليه فانما اجبنا صلاتهم عليه لا يملكهم الرجوع الى عوض المثل فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
ولودخلوا الى بعض فاصلا لهم على دخول الحرم كان عليهم ان يبيتوا في الحرم فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
يبعوض جاز لان المرأة كالرجل في المنع ولو صلاها المرأة على كنيها والاسلام غير الحجاز فليس لهم ان يدخلوا ولا يبيتوا في الحرم
بخلاف الحجاز **مسألة** الساجد على ثلاثة اقسام المسجد الحرام وقدر وقع الاجماع على انه لا يجوز له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
تعالى امها الذين امنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام والمزاد بذلك الحرم لقوله تعالى وان خفيتم عليه فربنا بصير
حكمنا واقع وقد نفع الخلاف فيه فلهذا اهل البيت عليهم السلام من غيرهم من الدخول فيه باذن مسلم وبغيره من غيرهم من الدخول فيه باذن مسلم
احد الرافضيين عن احمد في الرواية الاخرى يجوز لهم الدخول باذن المسلم وهو قول اكثر الجمهور انه لا يجوز لهم الدخول اليه الا بالحرم
ولقوله عليه السلام اجنوا مساكنكم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
ومع ذلك فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
اتفاق منهم على عدم دخولهم الشاذ في ذلك على شهرته ذلك بينهم ونفرت عنه فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
والنفاس لان هذا الاحداث يمنع من لغام في المسجد فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
في ذلك لاهلهم وقد استدلوا بذلك بحججهم الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد نص في الحديث تمامه من ان ذبال الخفي في سائرهم
السجدة عليه السلام من غيرهم من الدخول اليه صلى الله عليه واله وسلم فليس له ان يدخل الحرم فليس له ان يدخل الحرم
الاسلام وقيل قوة المسلمين **مسألة** اذا وفد قوم من التبرك الى الامام اقرهم في فصول المسلمين وان لم يكن لهم فصول فليس
جائز ان يبيتوا في ارضها فان كانت ان لم تكن اسكنهم في ارضه الدخول والطوفان ولا يملكهم من الدخول في المسجد يقال قال ابن
الحج بك لا يبيتون في كل ارض من الدخول في كل مكان يتساقطون فيها والمساكن في تمام الصلوة كسجد رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم في كل ارض من الدخول في كل مكان يتساقطون فيها والمساكن في تمام الصلوة كسجد رسول الله صلى
وزاد **مسألة** البلاد التي ينفذ فيها حكم الاسلام على اقسام ثلاثة احدها ما اقامه المسلمون وادخلوه وادخلوه
البغداد والكوفة فلا يجوز احدا ان يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
انما مصر مصر العرب فليس احدا من اهل الذمة ان يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
لنبي صلى الله عليه واله وسلم فليس له ان يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
وهو ملك لهم فلا يجوز لهم ان يبيتوا فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
من قريش اهل الذمة فليس له ان يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
فليس له ان يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها
ان لا يبيتوا فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها ولا يبيت فيها ولا يصنع فيها

في احكام المسلمين

٩٧٢

على وجهين احدهما ان يهاجروهم الامام من الارض لهم وبما خذ منهم الخراج عليها فمنا يجوز ان يهاجروهم على سبيلهم كما سبهم بغيرهم
 ويجمع عبادهم واخذوا ما شاءوا في ذلك فيها واقتادوا واطلقوا الخوارج فيها واقتادوا بغيرهم بالناقصين كقضاء الابن الملك لهم بغيرهم
 من الاشياء المستقلة فمنا هاتر ان يهاجروهم المسلمين واللواد واثان المسلم على منه وقطع الطريق ويا من المشركين واعانهم عن المسلمين
 الشافين يهاجروهم على ان الارض للمسلمين وبغيرهم الخوارج يهاجروهم في البيع والكتاب على ما يقع عليه المصلحة فان شرط لهم ان يهاجروهم
 على البيع الكتابي او على احدث ذلك واقتادوا لانه اذا جاز ان يهاجروهم على ان يكونوا جميعا لهم يهاجروهم على ان يكون بعض الارض بطريق
 الاولى وان شرط عليهم ان لا يهاجروهم او يهاجروهم باكثر من ذلك اضاوا ولو لم يشترطوا شيئا لم يهاجروهم بغيرهم لان الارض للمسلمين واذا
 شرط لهم الخوارج الاضاح فيبيعون بين مواضع البيع والكتاب ان ثبت هذا فكان هو موضع لا يجوز لهم اخذ شيء فيه الا انما هو في نفسه
 ويجوزهم وكل موضع لهم لا يجوزهم فلو اخذوا من يهاجروهم في ذلك في البيع في ذلك وقال الشافعي يجوز لهم ان يهاجروهم
 وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وهو قول ابن مسعود الاضاح في بيع وعرض احدثا بان اطلع الشافعي انهم يهاجروهم بغيرهم
 ياتوا كما سئلوا عنها ولما يجوز تشديد حيطانها ورواها سب منها ولا تفرها على المتغيبين فلو متناهم من الخوارج لم يهاجروهم في البيع الا في
 بانها حلت للبيع والكتاب في دار الاسلام فلم يهاجروهم لولا انما هو في البيع في دار الاسلام ولا يهاجروهم في
 حرم منها وهذا الخلاف في ما سب منها في دار الاسلام هذا اذ عرفت هذا فلو وقع الاتفاق على جواز ما سب منها واحدا
مسألة ورواه اهل الذمة على انهم لا يهاجروهم في دار الاسلام ولا يهاجروهم في دار الاسلام ولا يهاجروهم في دار الاسلام
 منها يهاجروهم لان يهاجروهم المسلمين اجماعا لما ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيعه لان في ذلك يهاجروهم
 على المسلمين واهل الذمة ممنوعون من ذلك ولهذا منعناهم من صيد الجبالين هل يجوز ان يهاجروهم المسلمين قال الشافعي رحمه الله ليس له
 بل يجوز ان يهاجروهم عنه وللشافعي حجتان احدهما في الثاني انه يجوز ذلك لنا قوله عليه السلام لا يهاجروهم ولا يهاجروهم على الاشياء
 بالمساواة ولا مانعناهم من المساواة المسلمين في اللباس الموكوب فكذلك هذا احيوا بانهم ليسوا على المسلمين والجواب بقوله
 لكننا بقوله انكم يمنع من الاشياء يمنع في المساواة لما قلناه وما المال الدار المباحة فانها تترك على خالها من السلوان كانت على المسلمين
 لانه هكذا ملكها ولا يجوز يهاجروهم لانها لم يهاجروهم فما بناها المسلمون فلم يعمل على المسلمين شيئا وكذا لو كان للذمة ان عاينها فاشترى
 المسلم دارا والى يهاجروهم فانه لا يجوز على الذمة ماله او ارضه او الدار التي تملكها فادخلها في دار المسلمين على المسلم اجماعا
 ولا المساواة على الخلاف وكذا لو ارضها على ما واقتنع فانه لا يكون له ارضه ولو سكت منه شيء ولم يهاجروهم جاز له ارضه ولا يهاجروهم
 اسنادا وابطاء لا يهاجروهم لانهم لا يهاجروهم في دار الاسلام ولا يهاجروهم في دار الاسلام ولا يهاجروهم في دار الاسلام
 البلد وانما يلزم ان يهاجروهم عن بناء محلة **مسألة** لا يهاجروهم اهل الذمة في الجبالين ولا يهاجروهم بالسلام لما روي عن رسول الله
 انه قال لا تبدوا اليهم والنصارى واليهود اهل الذمة في الطريق فاضطروهم اذا اضيقوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال انا عاديون هذا
 فلا يهاجروهم بالسلاح فان سلوا عليكم فقولوا عليهم وعن عائشة قالت دخل
 واللعنة والخطبة فقال عليه السلام هان يا عائشة فان الله تعالى يحب ان يلقى في الامم كلها فذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا ثبت هذا فان كعبه الرقبة فقل عنه عليه السلام هو ان لا يهاجروهم ولا يهاجروهم **مسألة** مضى الخوارج مضى القنينة روى الجاهدين
 وكان ما يوقه منهم على جمل العاونة لدخول بلاد الاسلام لانه ما خوز من اهل الشرك وذلك في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 قال سالت عن كبر ما في الارض التي تحت بعد رسول الله فقال ان امر المؤمنين على يده قد شاف في اهل العراق يهاجروهم ما روي
 الارضين وقال ارض الخوارج لا ترفع عنهم الخوارج عطاء المهاجرين والصديقين الاصلها الذين سمي الله في كتابه ليس لهم في الخوارج ثم قال قال
 المدا ان الناس يهاجروهم وبنزل السوا وهاجروهم الارض يركبها باذن الله ولا تهاجروهم بالغير والغير فيكون مضى الجاهدين
 في دار الحرب المقصد في دار الحرب احكامها في دار الاسلام في نفسهم هذه احكامها في دار الاسلام
 واليه يهاجرون في دار الحرب **مسألة** المدة والمواحدة والمعاهدة الفاظ مترادفة معناها وضع القتال ترك
 الحرب الى مدة بعوض غير عوض هي شرط بالنقض والاجماع قال الله تعالى برأته من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين
 وقال تعالى فيهم عاهدكم الله ثم قال تعالى ولان جحوا المسلم فاجحوا وهاجروهم عن هرون وسورين محمد بن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في دار الحرب على وضع القتال عنه سنين وكان الخوارج قد عدوا الى ذلك لضيق المسلمين على المعاهدة وغادتهم
 ان يهاجروهم المسلمون ولا خلاف في جواز ذلك اذا ثبت هذا فانها يجوز لها ما وانه مع المصلحة للمسلمين ما اضعفهم عن المعاهدة

هذا هو الحق

فمنظر لا تامة قوتهم انما لانهم لا يرون في المشركين شيئا من الجاهلية منهم والذين ارتكبوهم بالاسلام ما لو لم يكن الصلوة للمسلمين في المأثمه بان
 بان يكون في المسلمين قوتهم وفي المشركين ضعف قوتهم واجتماعهم ان لم يردوا بالقتال فانه لم يردوا منهم والجماع هذا لو جازوا الصلوة للمسلمين ولا يشترط
 خلافه **مسألة** اذا اقتضت المصلحة ما وجب ترك المدة التي يجاوزونها عليها ولا يجوز له ما دونها منهم مطلقا لان الاطلاق يقتضي التام بغير
 التام بغيره لان الشطر الامام لا يجزئ المصلحة التي هي على ما باقى من الخلاف كذا لا يجوز الى المدة ويجوز اذا شرط مدة معلومة لم يجز
 بشرط نقصها ان شاء منها لانه يقتضي ان هذا المصنوع هل يجوز ان يشترط لان المصلحة في نفسه دعوى قال الشيخ رحمه الله يجوز ذلك فيه قال ابن الجبلة
 الشافعي قال بعض المجتهد لا يجوز لنا ما ذكره عن الشيخ على الله عليه السلام في جهر عتوه بقي حصن منها فاضاحوه على ان يفرهم ما اقر الله تعالى
 فضل الحق في خابره عليه السلام قال لم يفرهم ما شئنا ولا نه عقد شرع لمصلحة المسلمين فبقية مظان المصلحة اشبه بالخالفه بانه عقلا لا يفرهم فلا يجوز
 اشتراطه بقية كالباع والجار الممنوع من الحكم في الاصل لا لا بد من ان يعقودوا للازمة بغيرها التحا عتدا على ما باقى وهذا نوع من الجبا
 اذا ثبت هذا فان الامام لو شرط لهم ان يفرهم ما اقرهم الله تعالى لم يجز الانقطاع الوصى بكيد النبي صلى الله عليه واله ويجوز له ان يشترط
 ان يفرهم ما شاء ويعلقه باختياره لانه في معتق ذلك اذا عرفت هذا فلا فرق بين ان يطلق المذبحا الشطر وبين ان يبينها ويشترط ايضا
 في الجواز **مسألة** اذا اقتضت المصلحة المماونة وكان في المسلمين قوة لم يجز للامام ان يهاونهم اكثر من سنة اجماعا لقوله تعالى
 فاذا ابتلح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وهو عام لا ما خصه الدليل قال تعالى ولا تحنوا وقد دعوا الى السلم واتم الاصل
 والله معكم مقتضاه انتهى عن تيداد المسئلة عن الواعد عليه السلام الا ان اخصصنا ما يرون السنة لا لانه يقتضي الباقى على العوا اذا عرفت هذا
 فانه يجوز له ان يهاونهم اربعة اشهر فادونا اجماعا قال الله تعالى ان الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسبحوا في الارض
 اربعة اشهر كان ذلك في اقوى ما كان رسول الله صلى الله عليه واله عنده منصرفه من المدينة وصالح صفوان بعد الفتح اربعة اشهر في
 ثبت هذا ولو اخصنا الحكم مع قوتهم المسلمين اكثر من اربعة اشهر اقل من سنة فيرد وقال الشيخ رحمه الله انه لا يجوز ولا شافعي في
 احدهما وهذا الثاني يجوز اجمع الشيخ بعون الامير بقوله تعالى فاذا ابتلح الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين فخرج منه اربعة
 اشهر لا يخصص الا ان لما بقي الباقى على العوا اجمع الشافعي بان المدة مختصة عن اقل الجهرية فيجاز المقدم بها كالاربعة الاشهر وعنده
 ان المصلحة اذا اقتضت ذلك جاز ولا خلاف **مسألة** ولو لم يكن في المسلمين قوة واقتضت المصلحة ما وادعاهم اكثر من سنة
 لم يكن وباقى فيها باعدا عنه يتقوى عما اوينا بغيره اشهر او يفرج لعدوه هو شدة بكائه في المسلمين من الذي يهاونها فياذا كان
 بالمسلمين قلة وبالمشركين كثرة لا يمكنهم مفادتهم فانه يجوز والرجال لهذا ان يهاونهم على الواعد اكثر من سنة اجماعا وهذا
 الزام بقدر دعا قال الشيخ رحمه الله وابن الجبلة بقدر يشره من فلا يجوز الزيادة عليها وبقا الشافعي قال ابو حنيفة
 واما حنيفة فذلك على ما رواه الامام اجمع الشيخ رحمه الله به قوله تعالى اقتلوا المشركين هرج منهم المشركين بمصلحة النبي
 لانه عليه السلام الى المدينة ليعمل بها فلان كان بمكة مسلمون مستضعفون فهاونهم حتى اظهرهم كرامة اسلامه وكثر المسلمون فيهم فبقوا الى
 على العوا قال الشيخ لم يكن في الاسلام فتح مثل صلح المدينة اجمع ابو حنيفة بان عند يجوز في الزيادة عليها كعتقنا
 ولا نهناح مفوض الى نظر الامام فلا يفتدوا عشر كرامة الخارج اذا صلحهم الامام عليه السلام في غير هذا ولان المقضي لخصيل العوا
 في الشهر هو اعياها المصلحة في اخصه هو جيله في الاكثر فكان الحكم ثابتا وقول ابو حنيفة عند قوتى **مسألة** لو صلحهم
 اكثر من عشرين فان قلنا بجهة العقد فلا يجوز ان قلنا بغيره جواز الزيادة على الشرط بل الزام خاصة وصح في الشهر والتشافعي
 قولنا هذا هذا والثاني بطلان العقد في عشر ايضا بنا وعلى تفرق التصفد والشيخ و ابن الجبلة هما الى الاول **مسألة** اذا
 اراد حرمانه بغير دار الاسلام من سولا او استامنا فان كان لغضا خارج من فغل مبرا او حيا او اداء رسالة يجناج اليها فانه
 يجوز للامام ان ياذن له في الدخول بغير عوض وجوز على ما رواه من المصلحة يوم ويومين وثلاثة قال الشيخ و ان اراد فقير
 فالحكم فيه بالحكم في الامام اذا اراد ان يعقل المدة وهو مستظفرت في ذلك نظر للمسلمين ومصلحة لهم فيجوزوا الى اربعة اشهر
 بل لا زيادة وشك انه يجوز الى سنة بغير عوض الى سنة واكثر نظرا الى المصلحة **مسألة** والهدنة ليست اجبا على كل فذل يروا
 كان بالمسلمين قوة او ضعف لكنها جائرة لقوله تعالى ان جنحوا المسلم فاصبح لها والا با فاعطته بالمسلم فجمع فذل ذلك بخصه
 ما اعطاه بقبوله تعالى لا تظفوا بايديكم الى الهمك وان آرقا نل حتى يلجى الله شهيدا لقوله تعالى وتناولوا به سبيل الذين يقابلوكم
 وبقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فاعلموا ان الله قد اراد ان يمتحنكم بالكوفة اولها انكم غلظت وكان فضل سيدنا الحسين عليه السلام الذين و
 النبي صلى الله عليه واله الى هذين كانوا عظماء نالوا فيهم فقتلوا ولم يخلع منهم احدا لا حية خائفة استرا قبل عبا وبما و ان رسول الله

في احكام الملة

انما الملة من حيث امره مسلمة منهم او اجابات كما امرتم اسلمت فانه لا يجوز رد ما اجابوا لما منعه فان جازها امرها وانما هو الملة
 او املا دنائها بطاقتها لم يمنع اليه قوله تعالى لا ترجعوا ولا الكفار ولو طلبت خدمهم مذهبها لم يمنع اليه ايضا ولا نسلم فيها خلافا ولا
 فوجها او وكما يطلبها لم يمنع اليه جازا ولا يردون طلبها لم يكن قد سلم اليها فلا شيء لها من خلافه وان كان قد سلم قال عدونا
 برده اليه ما دفعه وهو احد طوائف المقاتلين في القول الثاني لا يرد عليه قول الرافضيين ووجهه ما نحن عليه من اننا فوله تعالى وارجعهم
 انفسهم ولا تملكون ان تصنعوا الكفر عن اموالهم ويضع لهم ملكا لعلهم يردوه عليه لا نسلم لها وجوب رد اليه اذ انما هو من اموالهم
 ليس بالملكية الايمان وهذا لو عقد الرقبة لكان لغيره من امواله فلا دخل فيه وجبه الجواب انه قد سلم من غير ما
 التصرف فلا يكون مملوكا خصوصا مع ما دفعه من النسخ على الله الدال على ان النسخ في النسخ في العفو والعفو في النسخ في الله
 عليه السلام قد سلم من حيث مسلمة في صلح الحديبية ادعى النسخ باطل لم يثبت **فروع الاول** مدينا انه لو دفع الزوج اليها
 مهرها لم يكن له المطالبة بشيء لقوله تعالى وانهم ما انفقوا معنا وهذا لو ينفق وكذا لو لم ينفق منهم **المهر الثاني** لو توفى مهرها فاساو
 انفسها ابا كالحمد الخ لم يكن المطالبة به بوجهه بل لا يفسد بماله ولا فسخه له في شرعنا **الثالث** قال الشيخ رحمه الله انما جاز المهر
 دفعه او قد منتهى الى طلاق الامانة او بغيره فله من دفعه اما اذا قدمنا الى غير بلدها وجب على المسلمين منعه من اخذها لانه
 مخرج من امانه منع من غير الامانة وغيره فله من دفعه اما اذا قدمنا الى غير بلدها وجب على المسلمين منعه من اخذها لانه
 لان الله يطمع الامانة من المصالح ولا يضر من غير الامانة وطمعته فيه فاذا ثبت هذا فيقول الشيخ رحمه الله انه يدفع اليه مهر من سهم المصالح
 لانها مهر من كفارة على اخذها فله من دفعه بالامانة او جازها الرزق من سهم المصالح **الاربع** لو انفق في المهر فاداه هذا اليها
 او اكرمها بشيء لم يجز له ان يطلع به فله ان يرد عليه لان هذا المرفوع ليس بيد من البضع الذي جعل بينه وبينه انما هو بين
 بماله فلا يرفع بها **الخامس** لو انفق في المهر فاداه هذا اليها او اكرمها بشيء لم يجز له ان يطلع به فله ان يرد عليه لان هذا المرفوع ليس بيد من البضع الذي جعل بينه وبينه انما هو بين
 في نفوسه بعضها وان كانت قد وصفت الاسلام واشكر علينا الحال من كان اسلامها حال فعلها او جازها فانها لا ترفعها الا احتما ان
 يكون قد سلمت فانه لا يرفع بها الا احتمال ان يكون وصفا لاسلامه وهو مجنون فان قامت اقرضت بالاسلام ودمها عليه
 ان اقرضت بالكفر قد سلمت عليه اجابات مجبونه ولم يجز عنها شيء لم يرد عليه لان الظاهر انها انما اجابت الى الاسلام لانها اسلمت
 ولا يرفع مهرها لثبوت مجبوزان يقين ويقولونها لعلها كاذبة فترجى اذا ثبت هذا ما يتوقف عن ردها حتى تصواب بين امرها
 فان قامت سهلت فان ذكرنا انها لم تزل كاذبة فترجى حلبة داعية فاداه ما ينبغي ان يحال بينهم وبينها حال جوازها الجواز ان ينفق
 فصدونها عن الاسلام في اول زمان فانها **السادس** لو قدمت صبيته ووصفت الاسلام لم ترفع اليه مهرها لثبوت صدقها
 عن الاسلام وهل يجزى المهر قال الشيخ رحمه الله لا يجزى لو وقف عن رد حتى يبلغ فان بلغت قامت على الاسلام والمهران لم يرفع
 ردت هي حدها وهو احد قولنا في النسخ في الثاني بجوابنا ان اسلام ما خرج بمكومتهم بغيره فلم يجز به مهرها كالمجونة اذا لم يعلم
 صل اسمها في حال انفاؤها ارفى حال جوازها النسخ في الثاني بغيره من دفعها فوجبه مهرها كالنا لغيره ثم فرق بين ما وبين النسخ
 بان النسخ في المجبونة للثبوت في اسلامها والنسخ في الصغيرة لوصف الاسلام والجواب البيع من ذلك فان وصف الاسلام لا يحكم به
 فيها وانما منعه منها لثبوت في اسلامها بغيره فاداه لثبوتها على الاسلام واداه مهرها وان وصفها بالكفر ردتها
السابع لو قدمت مسلمة ثم اثنى وجب عليها ان تنوي ان لم تفعل حبس في اثم وضربت اوقات الصلوات عندنا وقلبت عند
 الجمهور وعلى ما باقي الخلاف فيه فاذا ثبت هذا فان جاز وجبها وطلبها لم يرد عليه انها حكم لها بالاسلام ولا ثم ارفقت فوجبه مهرها
 ويزد عليه مهرها لاننا حملنا بينه وبينها بغيرها القائلون بوجوب الفل فانه قالوا ان جاء قبل الفل ودخل به فاداه ما حملنا بينه وبينها
 بالفل فان جاز بعد قتلها لم يرد عليه شيء لا لم يحمل بينه وبينها عند ما لم يرد عليها **المسألة** لو جاء من مسلمة فجاز وجبها وطلبها فاداه
 احدها فان كان يوم المظالمه وجب له المهر عليه لان الموت كان بعد الحمل فاداه كانت هي المنة المهر عليه ان كان هو الميت رد
 المهر على ورثته وان كان الموت قبل المظالمه فلا شيء له لان الحمل لم يحصل بالموت لا الاسلام **الثامن** لو قدمت مسلمة
 فطهرها فوجبها لم يرد عليه من احد امرها حلها ان يكون الطلاق بائنا والثاني ان يكون وجبها فان كان بائنا او خالفها فان كان قبل
 المظالمه لم يرد عليه لان الحمل لم يرد عليه بالطلاق لا بالاسلام وان كان بعد المظالمه وجب له المهر المظالمه بالمظالمه والحي
 وان كان وجبها لم يرد عليه لان المظالمه بالمرأه اجازها الى يمينه ما لو اجمعها فاداه يرد عليه المهر مع المطالبة لان الرخصة في النسخ
 وانما حال بينهما الاسلام **العاشرة** لو اجابته مسلمة ثم جازها وسلم نظر فان اسلم قبل انقضائها كان على النكاح لما

في قوله تعالى وانهم ما انفقوا معنا وهذا لو ينفق وكذا لو لم ينفق منهم

كتاب الجهاد

رواه الشيخ رحمه الله عن الكوفي عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال قال الله تعالى
بينهما ثم قال ان اسلمت قبل ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين
اذا قبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين
والله لو اسلمت قبل ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين
حصلت قبل اسلامه ان لم يكن طالب قبل ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين
بالمهر بعد البيعة ولو كانت قبل ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين امرتك ان تقبلا عندنا هاتين
المطالبة في هذا الحال **الحادي عشر** لو يدين من مسلمة الى الامام وصان حرة لانها حرة مولاهما على نفسها ان لا يملكه غيرها
كما لو مهر عير حرة بغير حرة والمهر من ثمنها انما يمنع من قبضه الاجام من المسلمين واهل الذمة اذا ثبت
هذا فان جاسدها بطلبها لم يمنع اليها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
فان كان هذا احدها لانها لم يملكها حرة فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
عليهم هذه من موالهم وقد سبق الجواب عنه اذا ثبت هذا فان كان زوجها بطلبها لم يمنع ان يطلبها فان كان حرة
عليها ان كان عبد لم يمنع اليها مهر حتى يحضر مولاه فطلبها لان الملاحق ولو حصل اولى دون التبع لم يدفع البتة لان المهر يجب
للجارية بيننا وبين الزوج فاذا خسر الزوج وطالب بطلبها لم يمنع من قبضه حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
اذا قلنا مسلمة الى الامام فبها وحل وانما في ذلك ما شهد به من ان لا يملكها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
مسلمان عكاز ولا تقبل في ذلك شاهدان ولا شاهد من لا يملكها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
اليقظة او باعها فبها وحل وانما في ذلك ما شهد به من ان لا يملكها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
او شاهد من لا يملكها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
لا اعتبار بها ونوع عليه التقابل بالاسمين من المقبوض وما وقع عليه القفلان الرجوع انما هو بما وقع عليه كان المقبوض اقل من المقبوض
فوجب ان ياد على ما قبضه ان كان المقبوض اكثر من المسمى على الرده وقلنا انه لا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها فلا يجب فيها حرة ولا غيرها من غير ان يملكها
كان عليه اليقظة لان الاصل عدم القبض فان لم يكن له بغيره كان القول قولها مع اليقين قال الشيخ رحمه الله فانما عطيناه المهر بما ذكرناه فقامت
اليقظة بان المقبوض كان اكثر من الرجوع بالفضل في هذا الاطلاق نظرنا في ادقنا اليقظة بالثقة باليهن فثبت له في ذلك
الرجوع بشئ **الحادي عشر** موضع قلنا يجوز رد المهر فان يكون من غير المصلحة لان ذلك من مصالح المسلمين
الثاني عشر قلنا انه يجوز رد من لعشر تحسنه من الاختصاص من الزاد ومن لا يحسنه له فلو اطلق الصلح على المصطلح
كان باطلا لان الاطلاق يقتضي التحجيم وهو باطل فاذا اطلق الصلح لم يترد من باناسهم رجلا كان او امرأة ولا ترد اليك عنها جارا
لان البذل اسم في بشرط وهو مفعول ودهنا كما لو جانا من فقه هدية او ازود من عشرة لم يكرهه على الرجوع لانه ليس بالامام خارج
مسلم من بلاد الى بلاد من بلاد الاسلام فيكف الى بلاد الحرب بل انفسه من الرجوع ان اخار ذلك فيقول لك في الارض ما غرم كثيره وبعبر
ولا يمنع منه من جاره ودهن بوضبه بالمهر **الثاني عشر** لو كان القادر عدا فاسلم حرا فاذا استبد بطلبه لم يجب رد ولا
رد منه لانه صار حرا بالاسلام ولا دليل على جوبه رد منه **الثالث عشر** اذا عدا الامام لعدوه ثم مات حيا من قبله من الائمة العدل
بموجب شرط الاول ان يخرج عدله من ولا يعلم فيه خلافا لانه معصومة فعله صلحه فوجب على القائم بقله نشرها الى وقت
خروج العهد **الرابع عشر** اذا انزل الامام على بلد وعقد صلحا على ان يكونا للبلد ثم يخر على رضهم خراجا يكون بقدر الجربة
وبلزون حكاهما ويخرجها عليهم كان ذلك جائزا او يكون ذلك في الحقيقة جربة ولا يحتاج الجربة الروس لا فاد بيننا ان للامام
الخيار في رضهها على نفسها او على وضبههم فاذا اسلم واحد منهم سقط عنه ما خر على رضه من الصلح وصالت الارض شتر
لان الاسلام يوجب الجربة بقوله عليه السلام لا تخرج الجربة من مسلم ولا تها الا لال وهو باطل والاسلام وقد نقضه شيئا ذلك فان شرط صلحهم
بانفسهم انفسهم من ذرهم على انه من نقض ذلك عن اقل ما يفيض المصلحة ان يكون جربة كان جائزا وكانا نقضه لانه انفسهم
وخرج الجربة كان جائزا وان غلبه لانه انفسهم لا يفيض المصلحة من الجربة لا يجوز عن بقدر صلحهم ان اطلق ولا يملك على ظنه الزمان
ولا النقصا قال الشيخ رحمه الله الظن من المذهب انه يجوز ذلك لانه من فرض الامام واجبه فاد فاعله ان على حقه لانه معصوم
الخامس عشر قلنا انه لو نطق الامام في عقد لعدوه مالا يجوز كان له ما جازا لال ابن الجندب او كان بالمسلمين ضرورة ابا جهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

في أحكام المهد

[illegible]

أفصا

اجماعا ولم يكرهوا نصيبا منها ما عدا ما كانا ارجو فيها لهم فلم يشترط نصيبا مما **مسألة** من الاما لم يثبت عندنا بالنص لغير الطريق اليها
الاختبار ولا الاجماع بل لا يثبت الا بالنص من النبي صلى الله عليه واله كما نص على عليه السلام من قوله الاما عشر قد بينا ذلك في
علم الكلام اذا ثبت عندنا كل من خرج على امام يثبت ما منه بالنص عندنا والاختبار عند الجمهور وجبنا له اجاها ونما وجبنا له بعد
الثبت اليه السؤال عن سبب خروجه وابطاح ما عرّفهم فان رجعوا فلا يثبت ان لم يرجعوا قالوا لان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
اذا امكنه فمرفقهم وجب عليهم ان يعرفهم فاذا عرفهم فان رجعوا فلا يثبت ان لم يرجعوا قالوا لان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
فقالوا صلحوا بيننا ولا ان الفصد كنههم وضع شرهم فاذا امكنهم من القول كان اولي من الشك في الما في من الضرب بالقرنين وقد كان عليا
لما اطلق قالوا خرج بعث لهم عبد الله بن عباس بن ابي طالبهم فليكن له حنة ومضى اليهم فقال قد اعلين ابي طالب عليا بن ابي طالبهم
الله صلى الله عليه واله زوج الله فاطمة الزهراء عليها السلام وقد عرفتم فضله فاشفقوا منه قالوا ثلثا ان حكم في بن الله وقيل له فاطمة
ان يثقل رضى ولا يقبل ولا يثقل الاخرى اموالهم حوت ما وهم والثالث محيى من الخلافة فقال ابن عباس بن ابي طالبهم فليكن له حنة ومضى اليهم فقال قد اعلين ابي طالب عليا بن ابي طالبهم
اليه لواقع قال ابن عباس اما فلو كنتم في بن الله فممنون بالحكي سببهم ومن معايد وقد حكم الله في الذين فقال وان ختمت فمما بيننا وبينكم
حكما من اهل حكامنا اهلنا ان الحكم يردوا على منكم فحكم في ارضهم فممنون بحكم في هذا الامر العظيم اولى فرجعوا عن هذا
واما قولكم كيف فعل لو يثبت لكم لو كان معه فوضع في سببهم فاشفقوا زوج النبي صلى الله عليه واله وكيف صنع وقد قال الله تعالى
ولا تنكحوا الزواجر من بينكم ايها الاولاد اجتمعوا عن هذا فان طولهم محيى من الخلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
عليه السلام لم يثبت عندنا نصيبا من الاما لو كان له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
التيوه لما فاضه به بن عمر بالحد يديه كذب كتاب علي عليه السلام فاخفى عليه رسول الله صلى الله عليه واله عليه السلام فمما بيننا وبينكم
ما خالفنا في فقال النبي صلى الله عليه واله عليه السلام فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
باصعبه فرجع بعضهم وبقى منهم اربعة الاخلاص رجعوا فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
كن لم يبلغ الدعوة **مسألة** من الجهاد من اهل البيت الذين يكفرون بالذين وبغضهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
وصا مخلدا في لنا ويكفرون عليا عليه السلام وعمن رطلوا والذين يكفرون بالذين وبغضهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
ايضا حكمهم حكم البغاة قاله اكثر الجمهور وكابى جيفه والشافعي وهو الفقهاء وكثير من اهل الحديث فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
والاقتلوا على اقسامهم لا على كفرهم وفيه حكمة من اهل الحديث الى انهم كفروا فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
تجوز في مكان وكانت لهم منعة شوكه صاوا اهل جري كيا بر الكفا وعان كانوا في بض الاما اسما بهم كاستنابة المزدنيين فان قابوا ولا
ضربت عناهم فكانت اموالهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
صلوكم مع صلواتهم وصباكم مع صلواتهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
في الفصل فلا يري شيئا مما في القوف وفي حديث اخر يخرج قوم في اخر الزما هذا الانسان فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الذين لا يباينون قوافهم يرفون من الذين كما يري الله من الرعي فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الله صلى الله عليه واله الخواص كلاك اهل النار وعنه عليه السلام قال هم شر الخلق الخليفة لان ادركتم لا قتلهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
ايضا من ساجدهم وقال علي عليه السلام في قوله تعالى اهل بيتكم يا اخيبر اعمالا قال اهل اهل الله وان اجمع الاخرين بان عليا عليه السلام
فان اهل الله فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الفضل ونقل ابن عبد البر عن علي عليه السلام انه سئل عن اهل الله كفارهم قال عن الكفر فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الله لا قبله قبل فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الحسن عليه السلام طموه واستوه واحسنوا الساره فان عشتا فاما ولي من ميث فضيحة كفرن بيق قد روي الشيخ عن السكوني عن جعفر
عن ابنه عن ابيه عليه السلام قال كنت اخطب ربيعة علي عليه السلام قال الما فخر امير المؤمنين عليه السلام من اهل الله قال لا يقال احد بعدك
الامن هم اولى بالحق منه **مسألة** من الجهاد من اهل البيت الذين يكفرون بالذين وبغضهم فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
الامام والناس خبر عن ثمانية كبره وهو فاج على الكفار اذا قاموا بعض سقط عن الباقيين ما لم يثبتوا الاما على النكبين فمما بيننا وبينكم فليكن له نصيب من خلافة فممنون ان الله تعالى امر بالصلح قبل الامر بالقتال
عليه لا يكتفي بقباهه كما قلنا في جهاد المشركين والفرار في حرمهم كالفرار في حرب المشركين ويجوز مضاربهم حتى يهتروا الى
الحق يرجعوا الى طاعة الاما انما مشاهير الاما لا في ذلك عاذا فاحرموا اهل الله لقوله تعالى حيتي تعني الى ان الله جعل غايته الاما

ۛ وقت ال اهل البغی

[illegible]

ذہبیہ الامام

جلالہ علیہ السلام فرمایا اے خدایا! اللہ ہی ہے

فَاَحْكُمَا فِيهِمَا لِيُبْعِيَ

البيعي

البيوع والعتق والعدل فقل سادهم اذا لم يكن لهم شئ لا يقتلون بجهادهم قال الله تعالى لا تزدادوه وذاخرى مثل ما دفع
الاجماع على ان مال اهل البغى الذي لم يجوه العسكولا يخرج عن ملكهم ولا يجوز فنهجهم بالواحد خلف علمائنا في اموالهم الا ما هوها العسك
من سلاح وكراع وخيل واثاث وغنم ذلك من الاموال وقال الشيخ في النهاية والحل بقسم من اهل العدل ويكون غنمه للغار من سبيها
والجواب لهم ولذي الاثر من لثامهم به قال ابن الجبتي وقال الشيخ رحمه الله في كماله لا تقبل اموالهم بل هي اقبه على ملكهم ولا يجوز سبيها
ولا استغنماها وبع قال السيد المصنف رحمه الله وابن ادرج في الجهاد عن ابن ابي عمير قال نهضت بين كذا ولا يجوزون على حرج ولا يقتلون
فلاذ عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه واله قال يتبع مديهم ولا يجاز على رعيهم ولا يقبل سبيهم ولا يقسم قنمهم ومن ابن عمر
ان عليا نادى يوم الجمل من عرشه شامنا مع احد فلما اخذوه وكان به ضوا حجاب على عيشته قد اخذوا داه ويطحن فيها فضا صاعها
لما خذوا له الله يطحنها انها لحي تخرج الطين فابكت به واحد لها ومن طريق الخاصة فاداه الشيخ عن جرد بن الحكم قال لما هزمنا
على عيشة بالبصرة وقضى على الناس اموالهم من غنم يدينه خلفه قال فقال لا يا ابا امير المؤمنين اقم الفتي بنبينا والسيوف قال فلما اذنا اعله
قال انكم باخذ اموالهم من قنمهم فكلوا ولا تقاتل البغاة انما هو لدمهم وكف يدكم عن القتل ودد لهم الى الحق لا يكفرهم فلا تشبهوا
اموالهم وهذا من حله ما جرم النورج من على عيشة فانه قالوا انه تامل له في رعيهم فان حلت له داه فم فقال لهم بن عباس فليسوا
اقدم من عيشة لا يخطون منها يخطون من غيرها قال السيد المصنف رحمه الله ولا اهل خلافا بين الفقهاء من ذلك ويصح النسخ على
في هذا الموضع ان فضلاء امير المؤمنين عليه السلام في اهل البصرة قد ذكر ذلك الشيخ رحمه الله عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كان
ابو عبد الله عليه السلام يمشي في اهل البصرة على اهل البصرة يركب له واما فاعلمهم على يد ابي عبد الله كيف سبر رجم حتى اختلف فيه على
عليه السلام ولا يهم اهل قتال اهل انفسهم فخل اموالهم كما اهل الحرب والحول تدبينا ان سبر على عيشة على الاستغنما والعز بباقة منا
مسألة يجوز لاهل العدل الانتفاع بكراع اهل البغى لا بالسلاح بحال الا بما لا يضرهم كالوفاة بعض اهل العدل على نفسه سلة
خاتم يجوزون ان يرفع عنه سلاح يكون له معهم ويكون خان على نفسه امكان يجوز على اهلهم باقية لا يخص ذلك باهل البغى بل يجوزون ذلك
والحال ان اهل العدل اذا جاز له استعمال السلاح يجوز له استعمال طعام الغنم عند خوف المثلث عندا قال السيد المصنف رحمه الله والشافعي قال
الشيخ في يجوز ذلك قال ابو حنيفة حال قيام الحرب لنا انه مال مسلم فلا يجوز له الانتفاع به نعم انه من غير حرج من كراهة الكراع
اخرج ابو حنيفة بانه في حال الحرب يجوز له ان ينفق من اموالهم في الكراع عنهم فحاج الانتفاع به الجوارب لفرق فان الجوارب
لا يسلم من الانتفاع كجس الوفاة فانا نجيبهم ولا تسلمهم وانما في نفوسهم لدمهم وهو لا يقتل في السلاح والكراع **مسألة**
لا اعلم خلافا بين اهل العلم في انه لا يجوز سبي ذابى الغنم من اهل البغى على الله لهم ويرجعون اليها والذين لا يملكونهم
ولا يملك نسايتهم لا يملكون فلا يسلح ذابهم ونسايتهم **مسألة** انما سئل اهل البغى الامام ان ينظروهم وكيف عهم
وان سئل ان ينظروهم بدا لم يجز له ذلك فلا يجوز ان يترك بعض المسلمين طاعة الامام العاد وان بدوا ان ينظروا مدة ذكروها
نظر الامام وكشف عن حالهم فان كانوا باسائلا وان ذلك يجنبوا وانهم ملة طاب لهم ان يجمعهم الى ان كانوا اسالوا لم ينظروا
ويشكروا ويذهبوا الى الطاعة انظرهم والشيخ رحمه الله ذكر انهم سألوا ان ينظروهم يوما او نصف يوم انظروهم وانما ذكر الشفيع الله
ذكرناه فيما زاد على ان الاول الذي يجوز ان يكون باظهارهم يوما يجمعهم ملة منهم فبقولوا على اهل العدل ولوبدوا ما لا على ان
ينظروهم في موضع ليس له انتقادهم لم يجز له ذلك لانه ليس له اخذ ما لا يقره اهلهم على لا يجوز له اذ اهلهم عليه لو بدوا له وفان بدوا
عاجل ان ينظروهم منهم ومن اولاهم لم يجز ذلك ايضا لانهم وبما قوتب ثوبهم على اهل العدل وقهرهم واخذوا الرهايب ولا يملكونهم
ان كانوا لم يجز قتل الرهايب فلا فاذح في اخذها ولو كان في ايديهم استكن من اهل العدل فاقوا الكف على ان يظفوا اسارى
من اهل العدل واعطوا بذلك الرهايب من اولاهم قبل الامام ذلك واستظهر المسلمون فان طلقوا الاستكرا الذي عندهم الخلق
الامام وفانهم لا يملكونه يجوز له قبل غير لقائل فاذا انقضت الحرب طلق الرهايب على الاستكرا لان هناك من اطلاق الرهايب شد
القوة ولو خاف الامام على اهل العدل لضعف عنهم فالو كبر تاخر الى ان يمكنه القوة عليهم **مسألة** لو نوزل اهل البغى عند
النكاح فمهم برفع المصاحف والقوة الى حكم الكتاب بعد ان دعوا الى ذلك فابوا ويرفع عنهم الحرب لا بما يكون رجوعا الى الحواري
اقرارا به مصرح من غير ان يكون الاصل في ذلك فاضنه صعبين فانه لما اشتد القتال بين علي عليه السلام وبين معاوية قال معاوية
الفاصل هل يرفع عنكم الحرب او لا كما يدعى قال نعم ثم امر حصار معاوية حتى جبال المصاحف على رءوس الرماح وقالوا على علي
هنا صياحه يبنينا ويبنون كتاب الله تعالى فاعلموا به فقال اصبر على علي عليه السلام على حكم الله تعالى وكما هو لولوا القتال فقال

قد مر في كتابنا
في من دعوا اليهم
قد مر في كتابنا
وذاكرهم

فإن جكم ما همل البني

[illegible]

رضا جالبی

ۛۛ الٱمراء المءرف

من

في الأمر بالمعروف

٩٩٥

هذه فلو تمكن من الحكم بالحق وحكم بحكم أهل الخلاف كان باطلا وكان أشبه عيبا لما بعده لما رواه الشيخ عن الحسن بن علي عن علي بن
 أنه اشتكى عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له النبي صلى الله عليه وآله جزا أم رجعا يا علي قال يا رسول الله ما وجدته
 رجعا اشتكته قال يا علي إن ملك لو شأنا أنزل ليعضد روح القادر نزل معه صنودا من نار فيقضيه وحينما أصبح عظم فاستوى على
 عليه السلام فقال يا رسول الله أله على حدك فقال شافى وجيها فقلت فهل يصيبك ملك عهد من أمك فقال نعم مكابرين واكل مال اليتيم
 وشاهد الزور **مسألة** في كمال يجوز للمعصية الصائفة بملار لئلا يصيبها الحكم بين الناس يجوز لهم الاضيق عليهم بغير
 علمهم لك غيبة لا سلام اذا امنوا الضمير ولم ينفوا على أنفسهم ولا احد من المؤمنين قال الله تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا
 من البينات والحمد من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ولنا عليهم من الله ونيلهم الا انهم قالوا لا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة ليضعفوا في الدين وليستدروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وذكر الشيخ عن يوسف بن جابر قال قال ابو
 علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله من غلظ الى نرج امرأة لا يجل له ورجلا فان اخاه في امرته ورجلا احتياج الناس اليهم
 لينفعه فسالهم الرشوة اذا ثبت هذا فانه يجزى على المعنى ان يخطى عن معرفته لا عن تقليد وانما يجل له الفينا بعد المعرفة بالاحكام
 ومداركها والاصول والنحو المحتاج اليه في ذلك اللغة المحتاج اليه فبه لا يجل له ان يخطى بغير علم لما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد
 قال قال ابو جعفر عليه السلام من غلظ الى الناس بغير علم ولا هك من الله لئلا يخطى الله الحق وملائكة العذاب لمحمد وروى عن عبد بن
مسألة لو غلظ الى نفسه من النساء بالحق جاز له مع الضرر في حق الاثام بذهاب كل خلاف لهم او لسكون كل اجل الضرر
 ولا ناجون ما الحكم على من هب من الخلاف في الضرر في حق الفينا او في غيره لان ما رواه الشيخ عن علي بن الحسن عن ابي عبد
 الحسن عليه السلام عن الربيع بن ابي ليث عن المثنى بن فضال عن ابي جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 نفسه قال لسكون عنه عظم اجر افضل من عبد الله بن ميثم عن عطاء المولى كان ابو عبد الله عليه السلام والحق في ذلك لا في غيره
 عليه السلام في اجلس في المسجد فبينما الرجل فاذا عرفنا انما يجل لكم اخبر يقول غيركم طذا كان من لا اذكر اخره يقولكم وقوله غيركم فحينما
 لنفسه اذا كان ممن يقول يقولكم اخبرته يقولكم فقال رجلا الله فلهذا فاصنع **مسألة** في كمال يجوز للمعصية الصائفة بملار لئلا يصيبها الحكم بين الناس يجوز لهم الاضيق عليهم بغير
 اقامة الحد في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر سلطان الوقت يجوز على الناس ما عداهم على ذلك لما
 رواه الشيخ عن حفص بن غثيا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته من يقم الحد السلطان او القاضي فقال لا اقامة الحد الى من اليه الحكم
 وقد ثبت ان للفقهاء الحكم بين الناس فكذا لهم اقامة الحد ولا يعقل ان يحد من غيبة الامام مع التمكن من استيفائها بغير
 الى الناس فكان سائها وهو قوي عندك **مسألة** في كمال يجوز للمعصية الصائفة بملار لئلا يصيبها الحكم بين الناس يجوز لهم الاضيق عليهم بغير
 الحسن بن الحسين استجابا مؤكدا مع هذا خوفا ما الجملة فقال بعض اصحابنا يجوز لهم اقامة الجمع ويخطون الخطيبين مع الخوف منع
 ما رواه عن من ذلك والنجوا الصلوة اربع ركعات وهو لا فرق قد سلم في كتاب الصلوة **مسألة** في كمال يجوز للمعصية الصائفة بملار لئلا يصيبها الحكم بين الناس يجوز لهم الاضيق عليهم بغير
 نفسه للثبوت من قبل الظالمين الا ان يقطع ويصام علما فبينما انما يتعدك الواجب لا يتكبد الفسخ بينهم من موضع الاشياء مواضع
 ومن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان علمته بغير موجب او تكبيرا او غلب على ظنه ذلك فلا يجوز له التعرض بحال من الاحوال
 مع الاخبار فان اكره على الدخول فيه اضطرير الى نفسه خاف له ذلك ويجهل نفسه من المظالم حيا امكدة على ما قد
فصل في هذا الكتاب في النهي عن بدعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم لا تشهد سبعا خصالا
 مزلة اول قطرة من دم مغفور وكل ثبثا ثابته يقع وانه جهر وكبيرة من الجور والعين وبما التيا عن جهر فقول ان مزلة
 ويقول هو مثل ذلك لها ثالثا ثابته انك من كبر الجور والارباب يندخرونه المتجذبة بكل شيء طيبة انهم باخذهم من الحامات ان يروى من قبله والستار
 بنال ازوجه سرسج في الجهر حيث سالت لنا فانه ينظر في وجهه طائفا لئلا يكل به وشبهه **فصل** في دعاء الخافى مستجابا
 قد يدل نفسه في هذا ان الله تعالى فلا يحجب قاه ولا يحرم عطلو من كره الاكوفين في النهي عن يميني عبد الله العتي عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال ثلث دعوات مستجابة احداهم القاء في سبيل الله فانظر واكتب بملقوه **فصل** في سبيل اياك رسالة الظالمين
 الان في اعظم الطاعات وروى الشيخ عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان من بلغ رسالة الخافى فاعتق فيه وهو شر يكفى فوافقه
فصل في النهي عن تعدد سبيل الاشارة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن قول امير المؤمنين عليه السلام لا تضرب
 بالسيف من من عوف على راسه فقال لا سبيل الله **فصل** في النهي عن سبيل الله من صدق في نفسه من يسلي عن ابي عبد الله
 الرحمن السلي قال قال امير المؤمنين عليه السلام انما الجاهل بالحق الله لخاصة ولنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من امرهم وانه روهما وانما الجاهل بالناس

فاحكام النجاة

[illegible]

في أحكام التجارة

ما يَكُونُ لَكُمْ

کتاب النجاة

[illegible]

١٠١

[illegible]

كتاب النجاة

١٠٠٠ هـ

الدال على الفساد والنجاسة بغيره ثم انه لا يدل على الفساد في العام لان ذلك لا يفي في البيع بل يعود الى من يربى من الخدش به يمكن
استدراكها باثبات الخبر الثاني فاشتبك الغيب كان الغيب والنجاة بما لا ينظر مثله قال اصحابنا الراي الاخبار لنا قوله عليه السلام
من نكاه فاشرب منه فانا السوق فهو بالخيار ولا تاسطاط النجاة واضربا بالبايع **الثالث** لاخبار الامع الغيب الفاخر
ولا يثبت بغيره وهو ظاهر من هذا الشافعي انه انما يثبت لا هل الخديفة ويقع الضمير على البايع ولا ضرورة مع عدم الغيب وقال بعض
المجتهدين بوثيق الخبر مع عدم الغيب على نظام الحديث ليس بجيد لان النبي صلى الله عليه واله جعل له الخيار اذا انا السوق
فمنهم من رآه اشار الى مخرجه بالغيب في السوق ولولا ذلك لكان له الخيار من حين البيع **الرابع** لاخبار انما هو للبايع كما
قال اصحابنا لان انما هي عن تلفي الركان الماتنويين من الوقوف اهل السوق لا يقطع عنهم بالاحالة جلت في السوق من انما
فضل الله تعالى على بعض المجتهدين فان تلقوا استلقوا شراها عرضت هل السوق فبشركون فيها فقال الليث بن سعد بايع
في السوق وهو غلط لا نه مخالف لاول الحديث فان النبي صلى الله عليه واله جعل له الخيار للبايع اذا دخل السوق وكون الخيار
بدل على ان النبي صلى الله عليه واله جعل له الخيار في السوق مساو للثمن في انما فضل الله فلا ينفق بالحكمة بفتح احد
والخاني الضمير عن مثله **الخامس** لاخبار في التلفي مع الغيب الفاخر وفي النجاة قبل على الفور وقبل لا يسط الا بالاشط
وهو ارفق في الضرر على ثبوت الخبر والاصل الاستصحاب ما لم يخرج الغيب عن ملكه **السادس** لو تلفي الركان خيارا
شبهت فهو بمنزلة الشراء منهم ولهم الخيار اذا اغبنهم غيبا يخرج عن العادة وهو احد وجهي الشافعية والآخر الاخبار في بيع
الملك بغيره قول اصحابنا لان ذلك لا يثبت في الشراء من غير انما يتحقق في الشراء منهم لا يبيع عليهم لنا قوله عليه السلام لا تلفوا الركا
او البايع داخل فيه وانما المنفعة للنبي هو الخديفة والغيب موجود في الشراء والبيع **السابع** لو خرج لما قصد الاضمار التلفي
تلفي كبا لم يكره له الشراء والبيع وهو احد وجهي الشافعي والليث بن سعد الوكيل الثاني للشافعية انه يحرم لنا انه لم يقصد التلفي فلم
يتناول له النبي صلى الله عليه واله عن التلفي للخديفة بالغيب وهو موجود سواء قصد التلفي او لم يقصد **الثامن** لو تلفي الجلب
في اول السوق لم يكن بياسا لان النبي صلى الله عليه واله جعل له الخيار في التلفي في السوق وهو يصدق على طوئة كصدفه
على سطوة من كان في محل البيع والشراء فلم يدخل في النبي **التاسع** عند علمنا ان التلفي باربعة فرائخ فكله هو التلفي في ذلك الحد
فان زاد على ذلك الحد فان زاد على ذلك كان بخاره وجلبا ولم يكن تلفيا وهو ظاهر من بغيره رجوعه يكون مافرا يوجب التلفي
فيكون سفر حقه فبا وبديل عليه مضامارواه الشيخ رحمه الله عن منها الفسقا قال قلت لما حدثنا في قال وفيه عن ابن
عبد الله قال للتلفي فان رسول الله صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله
قال ابيع ذابح قال ابن ابي عمير ما فوفد لك فليس تلفي ولا بغير من علمنا واخلافا فيه **مسألة** من النبي صلى الله عليه واله
واله عن الاحكام واختلف على قولين احدهما انما يخرجه من اثاره الشيخ وفي الاستبصار وبوالصلاح وابن ابي رجب وابن ابي عمير بعض
والآخر انما يخرجه من اثاره والنفذ في المتعة وسلا وبغير الشافعية الاول عندنا اقول هو قول المجتهدين وبديل على
التي فارقها الجمهور عن ابن ابي سامة قال فيقول رسول الله صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله
قال من احتكر فهو مأطى خرج عن غير الخطاب مع اصحابه فرائي طما ما كثيرا فالتلفي على بابك فقال هذا العلم اقول وجلبا لبايعا
بارك الله فيهم فبين عليه فقبل لانه قد احتكر فقال من احتكره قال فلان مولى عثمان وغلان مولاك فان سل اليها فقال ما جعلنا على
احتكار طعام المسلمين قال لا نشترى ما مولانا ويبيع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول من احتكر على المسلمين طعامهم
لمنحت حتى يضر به اليه بالعامر اوله فلا سرق الا روي ما مولى عثمان فبايعه قال والله لا احتكره ولما مولى عمر لم يبعد فمات بحد
وعن النبي صلى الله عليه واله قال الخالب من روى واحتكر فماتوا وعن حماد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله
عن ابيه عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله لا يحرر الطعام الا لاطم وعنه بن القادح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه واله الخالب من روى واحتكر فماتوا وعن حماد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله
من طعام قال قلت عندنا ما بكفينا انما كثره قال اخرجته بقره قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
وبوما قال يا معشر اهل بيتي اكلوا من ثمرنا ولا تأكلوا من ثمرنا ولا تأكلوا من ثمرنا ولا تأكلوا من ثمرنا ولا تأكلوا من ثمرنا
براني الله غفر خل لا حشنت فقلدبر المنيشة وعن بولس بن جعفر عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله عن النبي صلى الله عليه واله
ان يخرجها فبقيتها ونشرتها مع المسلمين بوما سيرو عن الحسن عن علي عليه السلام قال من باع الطعام من زرعته من الزهر ونحوه اهل المؤمنين عليه السلام

ۛے الأختِکَاں

الموت

كتاب التجارة

100-4

ان ترفعوا منكم

كثيرا لبيع الناس
باسم يديك كان
الطعام

الطعام

الطعام

وَقِيلَ لَهُمْ اِنْ يَكْفُرْ
بِهَذَا فَكُفِّرُوا بِلَا
عِلَّةٍ عَلَيْهِمْ يَكْفُرُ
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
وَقِيلَ لَهُمْ اِنْ كُنْتُمْ
رَافِقِينَ لَهُمْ فِي
مَقْعَدِ الْعَذَابِ
بَلِّغْ لَهُمُ الْخَبْرَ
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
وَقِيلَ لَهُمْ اِنْ
يَكْفُرْ بِهَذَا فَكُفِّرُوا
بِلَا عِلَّةٍ عَلَيْهِمْ
يَكْفُرُ بِمَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ

وَقِيلَ هَؤُلَاءِ أَتُحِبُّونَ
مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَتَلُوا
بِلَاغِ هَذِهِ الْخُصَاةِ

بيع من كفاة من

بيع من كفاة من

[illegible]

من عمل

ۛ احكام التجاره

كتاب النجاة

١٠١٣

كان ان العصب لا يجر به غير الخمر لانه شر من طهر في نفسه ما رواه الشيخ رحمه الله عن محمد الطاطري عن ابيه عن ابيه
عبد الله عليه السلام قال سئل رجل عن بيع جوارى المغنات فقال شراؤهن وبيعهن حرام وقلوبهن كفر واسماعهن نفاق وعن
الحسن علي الوشاء قال سأل أبو الحسن الرضا عليه السلام عن شرا المغنات فقال قد يكون الرضا جارية ناهية وما مثلها الا ثمن الكلب
عن الكلب بحث والتحق في النار وعن طريق قايوس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول للمغنية ما عونه ما عونه من اكل كبها او
ايها من في البلاد قال اوصي الحق بن عمر عند وفاته جوارى مغنيات ان يبعهن ويحل ثمنهن الى ابي الحسن قال ايها من يبعهن فبعهن الجوارى مثلاً
ما ناله درهم وحل ثمنه اليه فذلك لان مولى لك فقال له اسحق بن عمار عن عند وفاته يبيع جوارى مغنيات وحل ثمنهن اليه وقد
بيعهن في هذا الثمن مثلاً ما ناله درهم فقال لا حاجة لي فبان هذا تحت وتعلمهن من كفر ولا ستناع منهن نفاق وثمنهن
تحت اذا عرفت هذا فصدق روى الشيخ عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام جارة المغنية التي ترق للعراش ليس به باس ليس
بالتي تدخل عليها الزوجين وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال منعت التي ترق للعراش لا باس بكبها وعن ابي جعفر عليه السلام
قال سئل عن كسب المغنيات فقال لا تدخل عليها الزوجين حرام والتي تدعى الى العراش ليس به باس وهو قول الله تعالى ومن
الناس من يشتري الجواهر بضل عن سبيل الله قال الشيخ رحمه الله والروضة التي ذكرنا هذه الاخبار عليها اعمولة على من تلم
بالا باطل ولا يلعب بالملأهي من العبدان واشباهها ولا بالفصيح غير بل يكون من ترق للعراش ويكلم عند هذا بابك الشعر
والقول البعيد من الفصحى الا باطل فاما من عدا فهو لا ممن لعنن لئلا يرا نواحي الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في
العراش او غيرها اذا ثبت هذا فان جعل الغناء والاجرة عليه حرام عندنا باخلاص لا تفسد علم فغير التوصل عليه **مسألة**
بجرح الجارة الناجية الا باطل لا تتركب وحرام واخلاص الجارة على احرار حرام وبقره ما رواه الشيخ عن معاوية قال سئل عن كسب
مغنية والتناجيه فكم هذا اذا ثبت هذا فلا باس بكسب لانا نحن اذا لم نعتقد قول الباطل وان كان مكروهاً يشهد الكراهية مع الاشارة
روى الشيخ في الصحيح عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام يا جعفر ارفق في مناله كذا وكذا
التواب يد بقى عشر سنين حتى ايام متا يقول النبي صلى الله عليه واله اكل كذا نادى ووعى عن حنان بن سعيد قال كنت سراً معننا
في ابي وطا جارية ناهية فجات الى ابي فقال يا اخي ان تعلم معيشتي من الله وهذه الجارية التي انا معها وقد جئت ان سأل ابا عبد الله
عليه السلام عن ذلك فان كان حلالاً ولا يفتنهما اكل من ثمنها حتى ياتي الله بالفرج فقال لها ابي واقدار لا اعظم با عبد الله عليه السلام
ان اسئله عن هذه المسئلة قال لا فادنا عليه جارة انا بذلك فقال ابو عبد الله عليه السلام انما شرط ذلك والله ما ادري انما شرط لا
ما لظن لنا انما شرط وفعل كل ما احطت به وعن ابي حمزة عن ابي بصير عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام ان سئله النبي صلى الله عليه واله
واله اقل الخيرة قد انا مواضع ما ذهب اليه فاذن لها فليكن شهادتها وكانت من حسناتها كما انها حاز وكان اذا قامت فاخت
شعرها حلال جبارها وى ان تتركه فخطاها فاذن من عنهما بن بركة رسول الله صلى الله عليه واله فقال لابي الوليد بن الوليد با
الوليد في القشرة فاعى بحقه ما احل الله له فطلب التوبة وقد كان عشاء في التمر وبعثه عنده وشعره فاخاب عليها النبي صلى الله عليه واله
واله فلا قال لها شقيا وعن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا باس باجرة الناجية التي يزوج عليها **مسألة** القمار
حرام باخلاص بين العلماء وكذا ما اخذ منه قال الله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجنوبوه لعلكم
تفلحون وانما بين الشيطان ان يقع بينكم العداوة والبغضاء في اخرجوا من الميسر وصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة هل انتم منهم ومن في
هذه الآية ولا تلهيكم الخمر والافوا من عشرة اوجوه وقد روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس باجرة الناجية التي يزوج عليها
والشخص يقامرون فقال للقاتل منه فانه حرام وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان منتهى عن يجوز بيعه الصبيان ان
القمار ان ياكل وقال هو تحت وشحن ما يبيع عن ابي جعفر عليه السلام قال انما نزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه واله انما الخمر والميسر
الانصاب ما لا زلام رجس من عمل الشيطان قبل ان يارسول الله ما ليس قال كل ما يقوم به تحت الكتاب ويجوز ففعل ما لا انصابا
قال ما يجوز لا لهم قبل في الا زلام قال فلا همم التي كانوا ينقسمون لها اذا ثبت هذا فان جميع انواع القمار حرام من اللعب بالترد
والشطرنج والاذن عشرين واللعب بالانعام تحت لعب الصبيان بالجوز على ما تقدمت في الاحاديث ذهب ابي عبد الله عليه السلام الى ان جميع وقال الشافعي يجوز
اللعب بالشطرنج وقال ابو حنيفة بقولنا انما تقدم ما رواه ابي جعفر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من لعب بالشطرنج والترد سراً
فكانما غرس به قال دم خنزير وقوله عليه السلام ما انا مرد ولا الدمي والشطرنج لعب فكان حبيبا اجمع الشافعي بانه فيه نصب الجواهر
فكان محمود وهو ضعيف **مسألة** القمار بالانجنى حرام باخلاص روى الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

115

[illegible]

في أحكام التجارة

[illegible]

کتاب النجاة

المرحلة

فِي أَحْكَامِ التَّجَارَةِ

155

اولم یحط علیہ

